

جَاهُ إِسْرَائِيلَ

مَعَ الدُّكْتُورِ القَزْوِينِي الشَّيْبَعِيِّ الإِسْثْنِي عَشْرِي

أ.د. أحمد بن محمد حمدان الغامدي

الأستاذ بالدراسات العليا

قسم العقيدة - جامعة أم القرى

الطبعة الرابعة

المملكة العربية السعودية

مكة المكرمة

ص. ب: (٧٩٩٨)

فاكس: (٠٢/٥٥٤٤٨١١)

E-mail: ashghamdi@uqu.edu.sa

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد:
 فَإِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ أَكْرَمَ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِأَنْ جَعَلَهَا خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ.
 واصطفى لها خير رسولٍ هو: محمد بن عبدالله صلوات الله وسلامه عليه.
 وأنزل عليه أفضل كتاب: هو القرآن الكريم.
 واختار له أحب البقاع: البلد الحرام مكة المكرمة.

وهيأ له أفضل الأصحاب من المهاجرين والأنصار الذين تشرّفوا بمرافقة خير البشر صلوات الله وسلامه عليه، وتشرّفوا بتنزل القرآن في عصرهم يرفعون خطوتهم، ويصفي خطراتهم، ويهدّب نفوسهم، وينقي مشاعرهم، ويؤسس منهم جيلاً ربانياً لحمل هذه الرسالة التي أرادها الله ﷻ أن تكون خاتمة الرسالات وأشرفها وأفضلها حتى إذا نضجت هذه النبتة المؤمنة ونضجت ثمارها اختار الله ﷻ رسوله ﷺ إلى جواره، وأقام هذه الفئة المؤمنة مقامه حارساً للدين، ومجاهداً في سبيله، فأعادوا من ارتد عنه من العرب، ثم انساحوا في الأرض ينشرون الدين ويفتحون الأمصار، فتقهقرت أمامهم جميع الجيوش وتضاءلت أمامهم جميع القوى، وذلك ببركة إيمانهم ونصرة الله ﷻ لهم.

ولم يغادر ذلك الجيل المؤمن المجاهد هذه الحياة حتى رفعوا راية الإسلام على ربع المعمورة تقريباً، وأرسوا قواعد الدين، وبلغوا القرآن، ورووا السنّة، وعزّ بهم الإسلام.
 فكل خير في الأمة فهو عن طريقهم وصل، فهم شركاء مع كل من به عمل، ولهم مثل أجور من تبعهم إلى قيام الساعة.

فمن ذا الذي يلحقهم أو يدانيهم في الفضل والأجر؟

رضي الله عنهم وأرضاهم وجزاهم عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

ثمَّ ظهر في الأمة بدع وضلالات وانحراف وخلافات نتج عنها افتراق وعداوات بعضها بسبب الجهل والهوى، وبعضها بسبب الكره للهدى.

وقد استُخدمت في كل ذلك روايات ضعيفة أو مكذوبة ونُسبت إلى رسول الله ﷺ وآل بيته، دُسَّت في روايات المسلمين وانخدع بها كثير ممن خفي عليه أمرها، فلم يدقق في نقلها، ولم يتثبت في الاستدلال بها، فقامت على ذلك طوائف ونشأت عليها فرق، فثارت بسبب ذلك أحقاد، وقامت عداوات، ونتج عنها انقسام في الأمة كان له أسوأ الأثر في تاريخها.

واليوم وقد اتسعت دائرة الثقافة، وزال كثير من الحواجز، وتيسر اللقاء بين المختلفين، وتهايت ظروف الحوار... الحوار مع المخالف داخل المجتمعات الإسلامية، والحوار مع الكافر من خارجها. فلذلك يجب أن يُستفاد من هذه الفرصة بالحوار الهادئ والجدال الحسن والعمل على معالجة الخلاف بعيداً عن السباب والشتائم، وبعيداً عن اتهام النيات والمقاصد، والتركيز على قضايا الخلاف والدلائل التي يُستدل بها دون الأشخاص، إذ لكل مخالف شبهة ودليل يستدل بها بصرف النظر عن صحته أو ضعفه.

وعلى كل محاور أن يكون جاداً في حوارهِ، حريصاً على معرفة ما لدى الآخر، ملتزماً بمنهجية الاستدلال على ضوء قواعد اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ونطق بها المنزل عليه القرآن، ثمَّ الحرص على عدم الاستدلال بما لا يصح من الروايات، وعدم الاعتماد على كتب التواريخ والأدب والتي ملئت بما صحَّ وما لا يصح.

فإذا كانت الرواية المنسوبة إلى رسول الله ﷺ وآل بيته لم تسلم من الدس والكذب رغم اهتمام العلماء بها، فكيف يُوثق فيها عداها بدون تمحيص وتحقيق.

وهذا الكتاب الذي بين أيدينا: (حوار هادي) أصله رسالة قد حاورت فيها أحد علماء المذهب الإمامي ممن له مكانته العلمية في الأوساط الشيعية في إيران، وبينني وبينه صداقة وتواصل، ويزورني كلما قدم لبيت الله الحرام، ولو لم تكن هذه الرسالة موضوعاً لقضايا عقدية يهم كل مسلم معرفتها - سواء كان سنياً أو شيعياً - لما نشرتها.

وأعتذر للأستاذ/ أبي المهدي لنشرها، وأعتذر عن العبارات القاسية التي وردت في الرسالة والتي قد حررت كثيراً منها في هذه الطبعة (الثانية)، ولعلي أستدرك ما فات في طبعات أخرى إن شاء

الله تعالى .

وأما موضوعات الرسالة فقد راجعتها مراجعة سريعة وأجريت عليها ما يلي:

١- حذفت جميع العناوين التي وضعت على فقرات الرسالة.

٢- حرّرتُ بعض عباراتها.

٣- نقّحتُ بعض إجاباتها.

٤- أضفتُ بعض الإضافات.

وأخيراً أسأل الله عزّ وجلّ أن ينفع بها وأن يجمع كلمة الأُمَّة على الحق والهدى.

إنّه سميع مجيب.

حُرِّرَ فِي: ١/٥/١٤٢٧ هـ

كتبه

أ. د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي

كلمة المكرّمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد:

ففي شهر رمضان المبارك من عام (١٤٢٣ هـ) زارني في منزلي الدكتور أبو مهدي محمد الحسيني القزويني «أستاذ في إحدى جامعات إيران - بل يدرس في ثمان جامعات كما أخبرني بعد ذلك -» راغباً في إجراء حوار بيني وبينه في القضايا الخلافية بين أهل السنة والشيعة الإمامية، فأبدت موافقتي، وافتتحت اللقاء بكلمة بين يدي الحوار، لا أذكرها بتفاصيلها الآن؛ لأنني لم أكن أظن أن الاتصال سيستمر بيني وبينه، وأنا أسجل هذا الكلام بعد مرور سنتين تقريباً من اللقاء.

وملخص الكلمة التي ذكرتها بين يدي الحوار ما يلي:

ذكرت أن الله ﷻ يعث الرسل ليقم بهم الحجة على الخلق، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِقَلٍّ يُكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ثم ختمهم بنبينا محمد ﷺ، فهو آخر الرسل، ولم يعد بعده رسول يأتي ليصحح للناس أو يجدد لهم؛ ما عدا عيسى عليه السلام؛ فإنه سيأتي في آخر الزمان متبعاً لنبينا محمد ﷺ.

ولهذا فلا بد أن يهيب الله ﷻ لهذا النبي الكريم من أسباب النجاح وإقامة الحجة، ما يقطع به عذر الناس إلى قيام الساعة.

ولا يتم ذلك إلا إذا توافرت عدة أمور، منها:

أولاً: أن يكون كتابه الذي ينزله عليه شاملاً لكل حاجات الناس الدينية.

ثانياً: أن يحفظه من كل نقص أو زيادة حتى تقوم به الحجة.

ثالثاً: أن يهيب رجلاً يحفظون هذا الدين ويبلغونه للناس.

فهل تحققت هذه الأمور في دعوته أم لا؟

عند السنة: تحققت.

وعند الشيعة الإمامية: لم تتحقق.

فأهل السنة يقولون: إن الله ﷻ قد أنزل كتابًا كافيًا، عاصمًا للأمة، يكفيها في معرفة دينها، ولا تحتاج معه إلى غيره، فإن الله تعالى قد بين ذلك وأكد في غير ما آية.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ﴾ [الإسراء: ٩].

وقال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ ﴾ [محمد: ٢٤].

وقال تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ تَخَافُ وَعِيدِ ﴾ [سورة ق].

وقال تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩].

والقرآن قد تعهد الله ﷻ بحفظه، فلا يزداد فيه ولا ينقص منه.

ثم إن الله ﷻ قد هيأ للنبي ﷺ أشرف الناس وخيارهم، فأمنوا به، ونصروه، ثم حملوا الراية من بعده جهادًا ودعوةً وتعليمًا، وها هو الدين يغطي قرابة ربع المعمورة، ولا زال غصًا طريًا يهتدي به كل من أراد الحق.

هذا معتقد أهل السنة.

أما الشيعة الإمامية: فإنها تزعم أن القرآن غير كافٍ، فلا بد من (إمام) يبينه للناس، وأن هذا الإمام لم يُمكن، أي: إمام مع إيقاف التنفيذ!

وغالبية علماء الشيعة الإمامية القدماء يزعمون أن القرآن ناقص، فانتتهت الثقة به؛ لأننا لا ندرى ما نقص منه، وإذا قبل النقص قبل الزيادة.

وكل الشيعة الإمامية تزعم أن الصحابة الذين يقدر عدد من وردت أسماؤهم في الكتب بعشرة آلاف - كلهم قد ارتدوا وخانوا الرسول ﷺ، إلا أربعة أشخاص.

وبهذا فقد حكموا على هذا الدين بالفشل منذ اللحظة الأولى:

- فشل القرآن في التأثير.

- وفشل الرسول في التربية.

هذا معنى ما افتتحت به اللقاء، ثم جرى حوار لا أذكر بقية تفاصيله.

لكن الأستاذ أبا مهدي كان مؤدباً أثناء الحوار، وبتريّض عن الصحابة، ولم يظهر لي خلال لقاء آتي به غير ذلك .

ثم جرى حديث عن تصحيح الأحاديث، وهل إذا صحح أحد علماء السنة حديثاً يُقبل؟

فقلت: إنَّ علماء الحديث من أهل السنَّة قد وضعوا ضوابط لقبول الحديث أو رده، فإذا توافرت في الحديث قبل، وإذا اختلفت تلك الضوابط حكم على الحديث على ضوئها.

فإذا خالف أحد العلماء هذه الضوابط فصحح حديثاً، رُدَّ إلى تلك الضوابط، ولهذا نرى العالم يصحح حديثاً ويرد عليه عالم آخر، منبهاً إلى اختلال شروط الصحة في ذلك الحديث.

وقد يوثق العالم راوياً، ويطلع عالم آخر على نقص شروط التوثيق فيه، فيرد على العالم الذي وثقه.

فأهل السنَّة أهل منهج يحكم لهم وعليهم^(١).

وتفرع الحديث في أمور أخرى...

وانتهى اللقاء، ثم أرسل إليّ قبل مغادرته مكة المكرمة برسالة مكونة من صفحتين، يستفسر فيها عن بعض الأحاديث ومسائل أخرى.

وقد أجبته إجابات مختصرة ركزت فيها على الجانب العقلي؛ لأنَّ أقوال أهل السنَّة غير مقنعة عندهم.

وبعد سنة وثلاثة أشهر تقريباً وصلتني رسالة هاتفية خطية - فاكس أرفقت صورتها مع البحث - يشير فيها إلى أنَّه قد عكف على إجاباتي المختصرة قرابة (خمسمائة ساعة) لمراجعة ما يتعلق بها من كتب الشيعة وكتب السنَّة، ثم كتب بحثاً في اثنتين وخمسين صفحة، يرد فيه على رسالتي تلك.

وقد وصلتني هذا البحث في منتصف شهر ربيع الآخر من عام (١٤٢٥هـ)، وعندما وقفت عليه وجدته بحثاً غريباً: غريباً في منهجه.. غريباً في نتائجه.. غريباً في أدلته.. غريباً في مفاهيمه..

(١) وسيأتي مزيد بيان بمشيتة الله تعالى في البحث لمنهجية أهل السنة.

فرايت أنه يلزمي عرض هذا البحث، وإظهار ما تضمنه من تلك الغرائب، مع نقدها وكشف خطئها.

فاستقطعت جزءاً من وقتي، وكتبت هذا البحث، والذي استغرق قرابة الشهرين، كان كتابة جلّه في مكة المكرمة، ثم أكملته خارجها

وأعتذر عن عدم ترتيب البحث بالصورة الجيدة؛ وذلك لأنّه لم يسبق تخطيط وإعداد، وإنّما كان ردّاً على بحث اشتمل على مسائل متنوعة وقد تتطلب ضرورة البحث أحياناً التكرار أو الإحالة ونحو ذلك، إضافة إلى رغبتني في أن يعود الجواب إلى الأستاذ أبي مهدي في أقرب وقت مع المعتمرين قبل شهر رمضان من ذلك العام.

وقد أوردت كلام الأستاذ أبي مهدي مفرقاً في أكثر من مائة وستين فقرة، أعقب على كل فقرة بما يتيسر من الجواب.

وقد أرفقت الرسائل التي جرت بيني وبينه بالبحث، وجعلتها بين يديه لتكون مدخلاً إلى البحث.

كل ذلك رغبةً في أن يحقق هذا البحث إيقاظاً له ولكل شيعي؛ وتنبهاً إلى خطورة عقائدهم وهشاشة قواعدهم، لاستدراك أنفسهم قبل الرحيل، وسميته: «حوار هادي مع الدكتور القزويني الشيعي الاثني عشري».

هذا وأسأل الله عزّ وجلّ أن يرزقنا الحقّ حقّاً ويرزقنا اتّباعه، ويرزقنا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين...

كتبه

أ.د. أحمد بن عبد حمّاد الغفاري

كلمة المكرمة

أَسْئَلَةُ أَبِي مَهْدِي القُرُونِيِّ الأُولَى

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الأخ الفاضل المحقق الأستاذ سماحة الدكتور: أحمد سعد حمدان سلامٌ عليكم

أقدم شكري الوافر إلى! ساحتكم، كما أقدم ثنائي العاطر مما شاهدت من أخلاقكم الحسنة وإكرامكم الجميل.

ولقد استفدت من جنابكم كثيراً، وأرجو أن يستمر هذا اللقاء ولا يكون آخر العهد من زيارتكم.

وفي الختام أقدم إلى ساحتكم بعض الأسئلة، راجياً أن أزور! (قلت: لعلها أزود) منكم أجوبة مستدلة تقنع النفس بها.

ماذا تقول سماحة الأستاذ فيما رواه البخاري وغيره: بأن عدة من الأصحاب يدخلون النار يوم القيامة، ويقول رسول الله: (يا رب! أصحابي أصحابي! فيقال: ما تدري ما أحدثوا بعدك، فيأتيهم ارتدوا بعدك على أعقابهم).

هل مضمون هذه الروايات لم تكن مخالفة لوثيقة الأصحاب؟

ماذا تقول ما ورد من سب بعض الأصحاب بعضاً آخر؟ هل يوجب الفسق في! الساب أم لا؟

أو الاجتهاد والخطأ والوصول إلى أجر واحد يختص بالأصحاب، أو يعلم غيرهم من الفقهاء وأصحاب الفتيا؟

ماذا تقول فيما جرى على بعض الأصحاب! أو شرك في قتله؟! هل يحكم فيهم بأنهم اجتهدوا وأخطئوا ولهم أجر واحد أم لا؟

ورد في الروايات المتعددة بأن النبي ﷺ قال: (فاطمة بضعة مني، من أذاها فقد آذاني)، وورد أيضاً بأن فاطمة هجرت أو غضبت على أبي بكر، ولم تكلمه حتى ماتت.

وكما صرحتم في كلامكم بأن فاطمة ماتت وهي غضبان على أبي بكر؟

هذا لا ينافي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ [الأحزاب: ٥٧]؟

وورد في الروايات الكثيرة بأن النبي قال عند موته: (اثنوني أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً. ومنعه عمر وقال: إن النبي قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، بحيث آذى رسول الله وقال: قوموا عني).

هل يكون عمر أعلم من النبي بمصالح الأمة؟ وهل لا يعلم رسول الله بأن الكتاب يكفي للناس؟ وهل هذا لم يكن منافياً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [سورة النجم]؟

وسمعت من ساحتكم بأن قوله تعالى: ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ ﴾ [النور: ٢٦] يدل على أن عائشة زوجة كانت طيبة لكون النبي من الطيبين.

ماذا يقول ساحة الأستاذ في توجيه هذه الآية وما في قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا أُمَّرَاتِ نُوحٍ وَأُمَّرَاتِ لُوطٍ ۗ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِّنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴾ [التحريم]؟

هل نوح النبي لم يكن طيباً وكذلك لوط؟

وقد أشرت في مطاوي كلامكم: بأنني أعتقد أن تسعون! بالمائة ما في الكافي عن الصادق كذب.

وكيف يمكن الوفاق! بين كلامكم هذا مع ما قال الذهبي: فلو ردّ حديث هؤلاء (الرواية الشيعة) لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بيّنة. ميزان الاعتدال: (١/٥٦)، سير أعلام النبلاء: (١/٥٩)، تهذيب الكمال: (٢).

نشركم لو كنت أزور! كلامكم هذا مستدلاً بأدلة قاطعة قانعة!. (هذه عبارته بنصها).

أبو مهدي محمد الحسيني القزويني

الإجابة على أسئلة الأستاذ أبي مهدي الأولى

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

* الجواب عن حديث البخاري في رد الأصحاب وذودهم عن الحوض:

يحتاج الجواب على ذلك إلى توطئة وهي بيان فضلهم..

* توطئة في ذكر فضائل الصحابة من القرآن والسنة:

قد ثبت بالأدلة القاطعة من القرآن الكريم والسنة النبوية فضل الأصحاب وتزكيتهم، من رب العالمين، ومن نبيه سيد المرسلين ﷺ، ومن ذلك ما يلي:

(أ) من القرآن الكريم:

١ - قال تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [سورة التوبة].

أثنى الله ﷻ على جميع المهاجرين وجميع الأنصار بدون قيد؛ لأن (أل) للعموم فيما دخلت عليه، وجميع الذين اتبعوهم بإحسان، فالتبعون قيدهم بالإحسان، وهذا أصل، فلا يخرج أحد من المهاجرين والأنصار إلا بدليل قطعي، والآية في غاية الوضوح. (كنت أستحضر في ذهني الصحابة الذين هم أساس المجتمع المسلم الأول الذين وصفهم الله ﷻ بـ «السابقين»).

ثم أثنى الله ﷻ على الذين اتبعوهم بإحسان، والذين اتبعوهم هم أهل السنة وليسوا الشيعة؛ لأن الشيعة ما بين مكفر لهم وذام لهم، أعني الشيعة الإمامية المتأخرين بدون استثناء، (أي من أطلق عليهم فيها بعد: الرافضة).

٢ - وقال تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرْتَلِّمُهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَّعٍ

أَخْرَجَ شَطَطَهُ فَفَازَرَهُ فَاسْتَغْلَطَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا

﴿ [سورة الفتح]. ﴾

ذكر ﷺ أنه رباهم ورعاهم كما يرعى النبتة التي تخرج من الأرض، حتى نضجت واكتملت، وأن ذلك سيكون سبباً لغيظ الكفار، فمن كرههم أو غاظهم لحقه الوعيد.

٣ - وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾ [الأنفال: ٧٢] إلى أن قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفَعَّلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾ [٧٢] وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۗ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال].

حكم ﷺ للمهاجرين الذين جاهدوا في سبيله ولإخوانهم الأنصار بأنهم مؤمنون حقاً، ووعدهم مغفرة ورزقاً كريماً.

أليس هذا ثناءً من الله ﷻ على المهاجرين والأنصار، وتأكيداً لإيمانهم بما لا يدع مجالاً للشك فيهم؟ فمن شك فيهم فقد كذب الله ﷻ، ولعل الله ﷻ عالم الغيب أراد أن يرد على كل من سيأتي بعد فيطعن فيهم.

٤ - وقال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنۢ أَنفَقَ مِنۢ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ۗ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنۢ بَعْدِ وَقَتَلُوا ۗ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ﴾ [الحديد: ١٠].

هذه الآية الكريمة تمدح الذين آمنوا من قبل الفتح، وأنفقوا في سبيل الله، وقاتلوا لإعلاء كلمة الله ﷻ، وأن من لحقهم بعد ذلك لا يدرك فضلهم، وهذه شهادة عظيمة من الله ﷻ.

٥ وقال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ مُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٦﴾ [سورة الحشر].

أرأيت هذا التقسيم العجيب لطوائف المؤمنين: مهاجرون.. أنصار.. متبعون يحبونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم.

أين مكان الإمامية هنا؟ وأين مكان أهل السنة؟

هذه بعض الآيات التي تثنى على جيل الصحابة الذين جاهدوا لرفع راية الإسلام، وما تراه في العالم الإسلامي من خير فهو بسببهم.

ثم جاءت أجيال أهل السنة لتكمل المسيرة، فنقلت الدين، وفتحت الأرض، وعلمت الناس دينهم!!

فأين الأرض التي فتحها أهل التشيع؟!

إن معتقد أهل التشيع يلزم منه أن الدين لم يطبق؛ لأن الصحابة بعد موت النبي ﷺ خانوه ولم ينفذوا أمره، وجاء أئمة أهل التشيع بعد عليّ عليه السلام ولم يتمكنوا من إبلاغ الدين؛ لأنهم لم يتمكنوا.

إذن: الدين الحق لم يظهر! وإنما عملت به الشيعة في الخفاء، وهذا يخالف القرآن الكريم.

قال الله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٢٢٤﴾ [سورة النور].

ألم يتحقق هذا الوعد، فاستخلف الله ﷻ الأمة الإسلامية، ومكّن لهم الدين، وأمن الناس في

عهود الحكومات الإسلامية!؟

(ب) ومن السنة:

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (لا تسبوا أصحابي؛ فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه) [البخاري (ح: ٣٦٧٣) ومسلم (ح: ٢٥٤١)].

وهذا قاله رضي الله عنه لخالد عندما سبَّ عبد الرحمن بن عوف، وعبد الرحمن من السابقين، وخالد ممن أسلم بعد.

٢ - وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم..) [البخاري (ح: ٢٦٥٢) ومسلم: (ح: ٢٥٣٣)].

وفضائل الصحابة بأسمائهم في الصحيحين وغيرهما كثير، فراجعها إن شئت.

وأنت تعلم أن المحققين من أهل السنة يتثبتون في الرواية، ويدققون في الرواة، خاصة البخاري ومسلماً، فلا يوردون إلا ما صح عندهم.

* حديث الحوض:

بعد هذه المقدمة ننظر في الرواية التي وردت في الحديث السابق:

هذا الحديث رواه جماعة من الصحابة، منهم عبد الله بن عباس، وأبو هريرة، وأنس، وأسماء بنت أبي بكر، وكلها في صحيح البخاري.

وله ألفاظ:

- ففي رواية عبد الله بن عباس: (إنَّه سيُجاء برجال من أمتي..).

- وفي رواية لأبي هريرة: (ألا ليزادن رجال عن حوضي..).

وهنا عدة وقفات:

أولاً: هذه الروايات رواها الصحابة أنفسهم رضي الله عنهم، وذلك من أمانتهم وصدق إيمانهم، ولو كانوا قد ارتدوا ما رووها.

ثانياً: المعنى: إمَّا أنه يُراد به الصحابة أنفسهم جميعهم، وهذا مردود بالآيات السابقة والأحاديث

الصحيحة في فضلهم جميعاً، وفي فضائل أفرادهم.

وإمّا أن يُراد به بعضهم (أي الصحابة) وهذا يحتاج إلى دليل قطعي، وهو غير موجود.

وإمّا أن يُراد به بعض أفراد الأُمَّة، وسأهم (أصحابه) لأنَّ كلَّ أُمَّتِه أصحابه؛ لمشاركتهم في دينه وفي الجنَّة، أي: يصاحبونه فيها، فعندما يقدم هؤلاء على حوضه وعليهم علامة المسلمين (آثار الوضوء)، ويمنعون عن الحوض، يقول: أصحابي.. وفي بعضها لا يقول: أصحابي، وإِنَّمَا يقول: (ألا هلم)، وفي بعضها بالتصغير: (أصحبائي)، والذي يظهر أنَّ هذا هو المراد، وهو الذي نعتقه.

*حديث فاطمة رضي الله عنها: (إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي، يَرِينِي مَا رَابَهَا وَيُؤْذِنِي مَا آذَاهَا).

سبب هذا الحديث - كما هو معروف - أنَّ عليًّا رضي الله عنه أراد أن يتزوج ابنة أبي جهل.

وهنا وقفات:

١ - أنَّ عليًّا رضي الله عنه هو الذي ورد فيه الحديث، فهل فعله هذا كان كفرًا؟! حاشاه رضي الله عنه! وإِنَّمَا أراد أمرًا مباحًا في الشرع، وهو التعدد في الزواج، ولم يكن يعلم أنَّ لابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصوصية خاصة، فخطب عليها.

وفعله هذا بين أمور ثلاثة:

- (أ) أن يكون كفرًا، وهذا لم يقل به أحد، ولم يردَّ أَنَّهُ أسلم من جديد.
- (ب) وإمّا أن يكون معصية فتاب منها، فقبلت توبته، فمحييت معصيته.
- (ج) أو يكون اجتهادًا خاطئًا مغفورًا له.

٢ - هذا الفعل من علي رضي الله عنه يدلُّ أَنَّهُ غير معصوم.

٣ - أنَّ أبا بكر رضي الله عنه لم يفعل فعلًا مباحًا له أن يفعله وأن لا يفعله، وإِنَّمَا فعل فعلًا واجبًا روى فيه حديثًا عن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهو لشدة حبه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخوفه من ربه، ما كان ليعصيه وقد سمعه يقول: (لا نورث ما تركناه صدقة).

٤ - هذا الحديث رواه أبو بكر وعمر بن الخطاب، وقد أشهد عليه عمر من حضره من الصحابة، منهم: عثمان، وعلي، والعباس، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير، وسعد بن أبي وقاص،

فأقروا به كما في الصحيحين، أخرجه البخاري في الفرائض، باب قول النبي ﷺ: لا نورث، وفي الجهاد والمغازي، ورواه مسلم في الجهاد، باب حكم الفيء.

وقد سلمها عمر -أي: أموال بني النضير التي كانت ممّا أفاء الله ﷻ بها على رسول الله ﷺ - لعلّي والعباس ليليها فاختلفا.

٥ - أن علياً ﷺ بعد أن تولى الخلافة، لم يغير شيئاً ممّا كان في عهد الشيخين، فلم يقسم ميراثاً، ولم يعط الحسن والحسين ﷺ شيئاً منه، ممّا يدل على أنه قد تحقق عنده قول أبي بكر ﷺ.

٦ - فاطمة ﷺ طالبت بميراثها، ظناً منها أن رسول الله ﷺ يورث كما يورث بقية الناس، فلما أخبرته بالحديث.. فلا نظن بها ﷺ أنّها استمرت على مطالبتها؛ لأنّها ما كانت لتخالف أباهما عليه الصلاة والسلام، ولو خالفت لكان اتباع أمر -أبيها وهو المشرّع- أولى من اتباع قولها.

٧ - حب أن أبا بكر اجتهد فأخطأ - وهذا فرض ممتنع لوجود النص - فليس أقل من فعل عليّ ﷺ، وما أجبتم به عن عليّ ﷺ كان الجواب به عن أبي بكر ﷺ.

* الجواب عن آية (الطيبات للطيبين) والجمع بينها وبين خيانة امرأتي نوح ولوط:

قال الله تعالى: ﴿ الْحَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة النور].

وهنا عدة وقفات منها:

١ - الآية نزلت لتبرئة عائشة ﷺ ممّا رميت به، وأخبر تعالى أن الخبيثات للخبيثين و... إلخ؛ ليدل على أنه ﷺ ما كان ليدع امرأة خبيثة - وحاشاها من ذلك - زوجة لأطيب الطيبين رسول الله ﷺ.

والمراد هنا بالخبيث الزنا، أمّا زوجتا نوح ولوط ﷺ فقد كانتا كافرتين، والزواج من الكافرة في شريعتهم جائز، أمّا في شريعتنا فلا يجوز إلا من الكتابية المحصنة (أي: غير الزانية).

وأما الزواج من الزانية فلا يجوز في شريعتنا ولو كانت مسلمة؛ لما يؤدي إليه من مفساد واختلال

الأنساب ونحو ذلك، كما قال تعالى: ﴿ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُرْمٌ دَلِيلٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [سورة النور].

فالفرق إذن واضح.

٢ - الآية برأت عائشة رضي الله عنها ووعدها بمغفرة ورزق كريم، فدل هذا على أمها تموت على الإيمان؛ لأنَّ حكم الله عز وجل لا يتغير.

* حديث إرادة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب كتاباً في مرض موته ثم لم يكتبه:

وذلك قد جاء من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه عدة أمور، ومنها:

١ - إرادة النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب كتاباً لثلاثا يختلف الصحابة رضي الله عنهم، ولم يذكر القضية التي أراد صلى الله عليه وسلم أن يكتبها، ولو كانت أمراً واجباً من واجبات الدين لما ترك كتابتها للغتهم؛ بل يخرجهم ويستدعي من يكتب؛ خاصة وقد عاش بعد ذلك أربعة أيام؛ لأنَّ هذا كان يوم الخميس، كما في لفظ آخر للبخاري: (يوم الخميس وما يوم الخميس) (ح: ٤٤٣١) وقد توفي صلى الله عليه وسلم يوم الإثنين.

٢ - أن الموجودين اختلفوا، وليس هذا خاصاً بعمر رضي الله عنه.

٣ - أنَّ عمر رضي الله عنه قد شهد له النبي صلى الله عليه وسلم بقوله: (إنَّه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدثون، وإنَّه إن كان في أمتي هذه منهم، فإنَّه عمر بن الخطاب) ^(١).

وقوله: (والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك) ^(٢).

وروى البخاري ومسلم في فضائله ستة عشر حديثاً، منها: عن محمد ابن الحنفية رضي الله عنه قال: (قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: أبو بكر، قلت: ثمَّ من؟ قال: ثمَّ عمر. وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثمَّ أنت. قال: ما أنا إلا رجل من المسلمين) ^(٣).

وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال: (وُضِعَ عمر على سريره، فتكفنه الناس يدعون ويصلون قبل أن

(١) رواه البخاري (ح: ٣٤٦٩).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٢٩٤) ومسلم: (ح: ٢٣٩٦).

(٣) رواه البخاري (ح: ٣٦٧١).

يرفع، وأنا فيهم، فلم يرعني إلا رجل أخذ منكبي، فإذا عليّ بن أبي طالب، فترحم على عمر وقال: ما خلفت أحدا أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وحسبت أنّي كثيرا أسمع النبي ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر^(١).

هذه بعض شهادات الصحابة من آل بيت رسول الله ﷺ ومن غيرهم.

٤ - أنّ النبي ﷺ كان يأخذ أحيانا بقول عمر، وينزل القرآن بموافقة ﷺ، كما في اتخاذ مقام إبراهيم مصلّى، والحجاب وغيرهما؛ فلعله هنا مال النبي ﷺ إلى قوله ﷺ، ولعل عمر ﷺ قال ذلك لما رأى ما به من الوجع، فكان رافة به ﷺ، أو نحو ذلك، ولا يتصور أنه أراد إيذاه ﷺ، وهو ممن شهد له القرآن؛ لأنه من المهاجرين ومن السابقين الأولين. وفضائله في السنة كما تقدم.

هذه هي أهم ما سألت عنه.

وأما البقية فهي قضايا اجتهادية.

(١) رواه البخاري (ح: ٣٦٨٥) ومسلم (ح: ٢٣٨٩).

نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعه ومناهجهم

إن المتأمل للعقيدتين يستنتج ما يلي:

١ - أن أهل السنة يُفهم من عقيدتهم أن النبي ﷺ بعث إلى الناس عامة، وأنه يجب أن ينقل أتباعه سنته إلى من بعدهم.

والشيعه يفهم من عقيدتهم أن النبي ﷺ بعث إلى عليّ عليه السلام، وأن الله عز وجل قد أبدى وأعاد في الوصية لعليّ، وأن الأمر بالإبلاغ معناه إبلاغ الوصية، فلا يجوز أخذ العلم إلاّ منه عليه السلام، إذن: كل الدين المبلغ من غيره ليس ديناً.

٢ - أن أهل السنة يفهم من عقيدتهم أن فهم الدين ممكن لكل إنسان، وأن بإمكان الإنسان أن يكون عالماً ويتحمل الأداء.

وأما الشيعه فنشترط وجود معصوم يُرجع إليه، وهذا يعني أنه لا بد أن يكون في كل بقعة معصوم ليرجع إليه؛ إذ كيف يستطيع من بالشرق أو بالمغرب أن يعمل فيما يجدر من مسائل؟!

فإذا جاز له الاجتهاد -أي: البعيد عن الإمام- بدون إمام، فما الحاجة للمعصوم؟!

٣ - أن أهل السنة يعظمون الصحابة الذين هم نقلة الدين والمجاهدون في سبيله، الذين فتحوا الأرض شرقاً وغرباً، وحفظوا القرآن والسنة وبلغوها للعالم.

وأما أهل التشيع فهم يطعنون في الصحابة ويتلمسون أخطاءهم، ويتجاهلون فضلهم وبلاءهم، ويخصمون عمومات القرآن ويقيدونها بناءً على ما رسخ في أذهانهم من معتقدات.

٤ - يظهر من معتقدات أهل السنة أن الدين قد ظهر وعمل به الناس وفتحت عليه البلدان.

وأما أهل التشيع فإن الدين عندهم لم يظهر ولم يعمل به.

٥ - أن أهل السنة يفهم من معتقدتهم أنهم يُجلّون عليّاً عليه السلام، ويعتقدون أنه كان شجاعاً في ذات الله عز وجل، ولا يمكن أن يكون وصياً ويسكت طيلة حياته بعد موت النبي ﷺ، وهي قرابة خمس وعشرين سنة.

ولو تكلم في شيء من ذلك لرواه أهل السنة، كما رأينا طرفاً من رواياتهم، فهم يروون كل ما رأوه أو سمعوه. وقد تردّ روايات لكنها لا تصح، ونحن لا ننكر أن كتب أهل السنة قد وردت فيها

روايات؛ ربَّما لأنَّ الرواية - كما هو معروف - قد تعرضت لكثير من الكذب.

وأما أهل التشيع فإنَّهم زعموا أنَّهم يجلبون علياً عليه السلام، وزعموا أنَّه لم يُظهر أنَّه وصي رسول الله صلى الله عليه وآله خوفاً على نفسه، وهذا من أفبح التصورات، وإن كانوا قد أوردوا أخباراً لا يخفى عدم صحتها على المحققين.

٦ - أنَّ أهل السنَّة يعتقدون أنَّ الإمامة أمر اصطلاحي شوري، للأئمة أن تختار من تراه أهلاً لذلك؛ ليحكمها بالقرآن والسنة، ولا حرج في الاختلاف في مجالات الفهم.

وأما أهل التشيع فإنَّه يفهم من عقيدتهم أنَّه يجب على الله أن ينصب إماماً، وأنَّ هذا الإمام هو عليٌّ عليه السلام؛ مع أنَّه لم يرد في القرآن ولا في السنَّة أي لفظ فيه ذكر الإمامة أو الوصاية، وإنَّما هي عموماً قابلة للتأويل على أوجه.

وقضية الإمامة قضية كبيرة، فلو كانت مطلباً دينياً محدداً لنزلت آيات بلفظها، ولجاءت أحاديث بلفظها، سواء عمل الناس بها أو لم يعملوا، ثمَّ لأبقى الله عز وجل نسل الأئمة إلى قيام الساعة.

فإنَّ الله عز وجل قد صرَّح بأقل من ذلك في قضية زيد وزوجته، وتردد النبي صلى الله عليه وآله في مصارحة زيد بذلك.

فأبي القضيتين أهم يا ترى؟!!

٧ - والذي عمله الشيعة بعد انقطاع النسل هو الذي عمله أهل السنَّة بعد موت النبي صلى الله عليه وآله، مع أنَّ أهل التشيع حاولوا المغالطة فبقوا مدة بدون تجمع، ثمَّ ابتدعوا (ولاية الفقيه)، ألا قالوا بها بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وأنها معاناتهم إلى اليوم!!!

٨ - يعترف أهل السنَّة بأنَّه قد حدث كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله من بعض الرواة من بعد الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنَّ الصحابة كلهم عدول، ولم يجرب عليهم تعمد الكذب، وعدم اعتقاد عدالتهم هدم للدين.

وأما أهل التشيع فلا يرون ذلك؛ بل يصفون كثيراً من الصحابة بالكذب، وهذا يشكك في الدين كله، إذ لا دين حق يمكن أن نتعبد الله به من رواة كفرة كذايين.

وهذا هو الذي شكك في مقاصد الشيعة؛ إذ موقفهم من الصحابة يهدم الدين كله، ويطعن في

رب العالمين ﷺ، وفي نبيه سيد المرسلين ﷺ.

٩ - يعترف أهل السنة بأنَّ أحاديث كثيرة وآثاراً كثيرة قد ظهر لهم بطلانها، أدخلها قوم أرادوا هدم الدين، أو جهلة لينصروا الدين، وقد كشفها أهل العلم.

وإذا كان قد وضع في كتب السنَّة ألف حديث مثلاً، فقد وضع في كتب التشيع اثنا عشر ألفاً؛ لأنَّ أكثر الوضع على المعصوم عند أهل السنَّة، ولا معصوم إلاَّ رسول الله ﷺ، وأمَّا أهل التشيع فعندهم اثنا عشر معصوماً. فكم يا ترى سيكون عدد الموضوعات؟! والمطلع على كتب الطائفتين يتضح له صدق ذلك.

١٠ - أنَّ أهل السنَّة يفهم من عقيدتهم أنَّهم لا يقولون بعصمة أحد بعد رسول الله ﷺ، ولا حتى أبي بكر وعمر! وإن كانوا يرون أنَّ اجتهاديهما إذا لم يخالف نصًّا فإنَّه مقبول. وأمَّا أهل التشيع فإنَّهم يقولون بعصمة أئمتهم، وإذا رأوا أحدهم يخالف قواعد معتقدتهم زعموا أنَّ ذلك (تقية).. يا لها من جراءة!!

والحسن يتخلى عن الإمامة وهو معصوم، ويتخلى عن ركن من أركان الإيذان حفاظاً على حياته كما زعموا!!!

أيليق بإنسان من بيت النبوة يعتقد أنَّه وصي من الله ﷺ - وهي مرتبة نبوية لو صحت - أن يتنازل عنها حفاظاً على حياته، ونحن نرى التاريخ مملوءاً بمن ثبت على دينه حتَّى قتل في سبيل الله وهم ليسوا بأنبياء ولا بأوصياء معصومين!!

فهذا الخميني ثبت على عقيدته وأوذي وأخرج، ثمَّ رجع منتصراً، إذن: الخميني خير من وصي رسول الله ﷺ، معاذ الله!!

١١ - منهج أهل السنَّة في قبول الروايات منهج حازم، فإنَّهم قد دونوا تراجم جميع الرواة وحكموا عليهم من خلال مروياتهم، فما قبله ميزان الجرح والتعديل قبلوه، وما خالفه ردوه، وهذه قاعدة من خالفها أعادوه إليها.

ولا يوجد لدى أهل التشيع مثل ذلك.

وبإمكانك أن تأخذ عدداً من أول أي كتاب من كتب التراجم لدى أهل السنَّة، وعدداً مماثلاً من

كتب التراجم عند الشيعة، وتقارن بين المعلومات المدونة عندهما..

وأنت (محدث) وابحث (متجرّدًا).

وفيما يلي مقارنة بين كتب الرجال عند السنة وكتب الرجال عند الشيعة:

(أ) تهذيب الكمال عند أهل السنة:

أحمد بن إبراهيم الموصلي.. كنيته.. بلده.

أسماء شيوخه: أورد أكثر من عشرين راويًا.

أسماء تلاميذه كذلك.

ثمّ درجته.

وهكذا كل راوٍ تقريبًا إلا النادر.

(ب) أمّا في كتاب مجمع الرجال عند الشيعة:

أول راوٍ فيه:

آدم بن إسحاق بن آدم، له كتاب أخبرنا به عدة من أصحابنا.

عن

فلا شيوخ ولا تلاميذ ولا درجة.

والثاني: (آدم بن إسحاق) كذلك، وفيه أنّه ثقة، ولم يذكر شيوخه.

وفي الحقيقة من يطلع على المنهجين بعين الإنصاف يرى البون شاسعًا. والله الموفق.

نصوص من كتب الخميني^(١) تطعن في الرسول ﷺ

١ - (لو كانت مسألة الإمامة قد تم تثبيتها في القرآن، فإن أولئك الذين لا يعنون بالإسلام والقرآن إلا لأغراض الدنيا والرئاسة، كانوا يتخذون من القرآن وسيلة لتنفيذ أغراضهم المشبوهة، ويجذفون تلك الآيات من صفحاته، ويسقطون القرآن من أنظار العالمين إلى الأبد...) (٢).

٢ - (وواضح أن النبي لو كان بلغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر به الله، وبذل المساعي في هذا المجال، لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات...) (٣).

٣ - (لقد جاء الأنبياء جميعاً من أجل إرساء قواعد العدالة في العالم؛ لكنهم لم ينجحوا حتى النبي محمد خاتم الأنبياء، الذي جاء لإصلاح البشرية وتنفيذ العدالة وتربية البشر، لم ينجح في ذلك) (٤).

٤ - (إن النبي أحجم عن التطرق إلى الإمامة في القرآن؛ لخشيته أن يُصاب القرآن من بعده بالتحريف، أو أن تشتد الخلافات بين المسلمين، فيؤثر ذلك على الإسلام) (٥).

أرأيت يا أستاذ محمد كيف تنتهي العقيدة الشيعية!!!

اتهم الصحابة بإخفاء آيات... وهل يستطيع بشر أن يخفي شيئاً من كتاب تعهد الخالق ﷻ بحفظه، أليس هذا طعنًا في الخالق؟!

ثمَّ أرأيت أنه انتقل من اتهام الصحابة إلى اتهام سيد البشر ﷺ، بأنه لم يبلغ كما أمره ربه!! وهل يبقى بعد هذا إيمان برسول الله ﷺ، الذي يزعم الخميني أنه لم ينفذ أمر خالقه؟!

ثمَّ أرأيت الحكم (برسوب) محمد ﷺ وجميع الأنبياء في ميزان الخميني؟!

هذه ثمرات العقائد الباطلة التي يحدد أصحابها مقصدًا معينًا، ثم يحاكمون الخالق ﷻ والرسول ﷺ إليه.

(١) ذيلت الرسالة التي أرسلتها إلى أبي مهدي بنصوص من كلام الخميني يطعن في رسول الله ﷺ فيها، وقد أغفلها أبو مهدي فلم

يعلق عليها لا بالقبول ولا بالرد!!

(٢) كشف الأسرار (ص: ١٣١).

(٣) كشف الأسرار (ص: ١٥٥).

(٤) نهج خميني (ص: ٤٦).

(٥) كشف الأسرار (ص: ١٤٩).

ولو تتبعت كلام الخميني لما وجدته يعظم الله عز وجل، فهو يذكره سبحانه وتعالى بدون تعظيم وإنما يقول: (قال الله) في أكثر صفحات كشف الأسرار.

ولا يعظم رسوله ﷺ وإنما يقول: (قال محمد) فلا يصلي عليه ﷺ كما هو مبين في هذه النصوص إلا نادراً.

ولكنه إذا ذكر أحداً من آل بيته ﷺ - ورضي الله عنهم - سلم عليهم!!

اللهم إنِّي أستغفرك يا رب من هذه النصوص، وأعتذر إلى رسولك ﷺ سيد البشر وخليل الرحمن من نقل هذه النصوص، وأعتذر إلى سادات المؤمنين الخلفاء الراشدين من كتابة هذه النصوص.

والله الهادي إلى سواء السبيل،،،

نهاية الإجابة الأولى..

رسالة هاتفية (فاكس) قبل وصول رده على إجابتي السابقة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة الأخ المفضل ساحة الدكتور: أحمد سعد حمدان الغامدي وفقه الله تعالى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الحمد لله والدعاء لكم بالخير في مساعيكم، ونشاطاتكم الهادفة إلى تشخيص الحق والصواب، فإنّي أشكركم على ما لقيته منكم من حفاوة وتكريم خلال اجتماعاتنا ومحادثتنا، ولا أعتممكم تأثري بأخلاقكم الكريمة، وتجاوبكم في بياناتكم ورسالتكم؛ ممّا حملني على التحدث عنها لطلابي في الجامعة، ولطلاب العلوم الدينية في الحوزة العلمية، ولا شك أنّ التسامح واللين في المراجعات والمذاكرات تتول في النهاية إلى تضييق شقّة الخلاف في كثير من المسائل المطروحة للبحث.

وقد أوجبت رسالتكم الكريمة أن أسبر في الجوامع الروائية والرجالية والفقهية من الفريقين زهاء خمسمائة ساعة، زائدًا على مطالعتي طيلة عشرين سنة في كتب الفريقين، وقمت بتقرير ومناقشة بعض ما أرسلتم إليّ وتوضيح جملة من المسائل المشتبهة، وأردت إرسالها إلى جنابكم، واتصلت حولها بكم وبالأخ الفاضل (جابر) كثيرًا، ولكن من المؤسف أنّي لم أظفر بسماع صوتكم، فالرجاء من جنابكم لو وصلت هذه الرسالة إليكم، إعلامنا رقم هاتفكم أو الجوال الذي يسمعي كلامكم، وإرسال عنوانكم البريدي وفي موقع إنترنت وإيميل، بحيث يمكنني استمرار العلاقة بكم، والالتقاء معكم، والاستفادة من جنابكم.

فإنّي أعلن مع الفخر والسرور: أنّ مراجعاتنا في المسائل الدينية إلى الجوامع الروائية والرجالية والفقهية من مؤلفات علماء الفريقين، ستكسبنا معرفة مدارك الحق ومرضاة الله أكثر من ذي قبل، وفوائدها تتضاعف يومًا بعد يوم.

أخوك في الله / أبو مهدي القزويني

الرد على مذكرة أبي مهدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وفقه الله

سعادة الدكتور/ أبو مهدي الحسيني القزويني

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فقد تسلمت مذكرتكم التي تعقبتم فيها إجابتي على أسئلتكم التي بعثتها إليكم قبل سنة ونصف تقريباً.

وقد وصلتني مذكرتكم في منتصف شهر ربيع الثاني لعام (١٤٢٥هـ) تقريباً، ولما اطلعت عليها عجبت من كثرة استدلالاتكم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة على أمر هو من أخطر الأمور، وهو أمر الاعتقاد، وأنتم متخصصون في «الحديث ورجاله» حسبها فهتمت منكم عند الالتقاء بكم. كما أذهلني موقفكم من الصحابة رضي الله عنهم، وعدم التفريق بين (الصحابي) و(المنافق)، مما كان وسيكون له أسوأ الأثر على دين الأمة، ويفتح الباب لهدم الإسلام - كما سترون بيانه بمشيئة الله تعالى ضمن البحث المرفق -.

ولحرصني الشديد على علاقتي بكم، وكشف ما خفي عليكم من خطورة مذهبكم؛ فقد اقتطعت جزءاً كبيراً من وقتي - من منتصف ربيع الثاني إلى منتصف جمادى الآخرة - أي شهرين - تقريباً من هذا العام (١٤٢٥هـ) - للإجابة على ما أوردتموه من تساؤلات، والتنبيه على ما في بحثكم من تجاوزات، وخاصة على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبيان ما ينتج عن معتقد الشيعة الإمامية من إلغاء للعقيدة وإبطال للدين.. والله الهادي إلى سواء السبيل.

مح المح خير لكم/

حرر في: ١٨/٦/١٤٢٥هـ.

أ.د/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي

الأستاذ بجامعة أم القرى - الدراسات العليا

شكر وتنبية

أولاً: أشكر الإخوة الذين قاموا بإعداد البحث للطباعة ومراجعته ووضع العناوين الجانبية لموضوعاته.

ثانياً: قد أجريت بعض التعديلات عند الطباعة زيادة وحذفاً وتحريراً.

أسأل الله ﷻ أن ينفع به إنه سميع مجيب.

البحث

تنبيه إضافي :

١- في الطبعة الثانية حذفت جميع العناوين الداخلية التي وضعت على فقرات البحث في الطبعة الأولى واكتفيت بالأرقام التي وضعتها لفقرات البحث لأنها أرقام ثابتة بخلاف الصفحات المتحركة عند كل طبعة.

٢- استبدلت فهارس العناوين آخر البحث بفهارس أرقام الفقرات المذكورة مع ذكر مضمون الفقرة.

٣- عند عرض كلام الدكتور القزويني أستهلله بقولي : قلت: ثم أفتح قوساً ثم أقفله إذا انتهى كلامه ثم أفتح الرد عليه بقولي : قلت: والله الموفق .

البحث

بداية الرد على المذكرة

(١) ذكرتم في البداية اعتذاركم عن تأخر الإجابة، وإشارتكم بأنني أرغب في تحليل ما كتبت لكم، ثمَّ عنونتم بعنوان: (الإنصاف في الكلام حين يتكلم في الخلاف... إلخ).

أولاً: أشكر لكم اهتمامكم بالإجابة المختصرة التي أجبتُ فيها على أسئلتكم، والتي لم أكن أريد بها إلا إيقاظ التفكير في تلك المسائل، لا الاستدلال؛ لأنَّ مصادر الاستدلال غير متفق عليها بيننا وبينكم.

ثانياً: الإنصاف في المناظرة أو في غيرها مبدأ من مبادئ الدين، ولو اتبعنا الإنصاف لما وقع الخلاف.

الإنصاف مع عظماء الأمة، والإنصاف مع أفراد الأمة، ولكن النظرية ما لم تكن سلوكاً عملياً فإيَّها لا تفيد.

فنسأل الله ﷻ أن يرزقنا وإيَّاكم الإنصاف.

(٢) قلت: (وممَّا يُؤسَفُ له جدًّا: أنَّنا لم نجد في المكتبات الخاصة والعامة لإخواننا السنتَّة شيئاً يعبأ به من كتب الإمامية).

قلت: الجواب من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ كتبكم على قسمين:

قسم كله روايات وآثار، وهذا القسم عندما يطلع عليه السنِّي لا يرى فيه آثاراً علمية تستحق الاهتمام، فهي أشبه ما تكون بالأساطير - أرجو المعذرة! فهذا بيان للحقيقة لا غير - ولهذا لم يُعربها اهتماماً، إضافةً إلى كثرة الروايات الغريبة والطاعنة التي تسللت إلى هذه الكتب، والتي تأبأها الفِطْرُ السليمة.

فما هي الفائدة المرجوة من اقتناء هذه الكتب!؟

ثانياً: الكتب المتأخرة المصنَّفة في المسائل المختلف فيها، جل ما فيها - إن لم يكن كل ما فيها - أحاديث من كتب السنَّة، بصرف النظر عن ضعفها أو نكارتها، فلماذا إذن يحرص على مثل هذه الكتب

واستدلالاتها ومعظمها من كتب السنَّة؟!

فإذا كان أصحابها أعرضوا عنها، واتجهوا إلى كتب أهل السنَّة للاستدلال على عقائدهم بها؛ فمن باب أولى أن يعرض عنها أهل السنَّة.

ثالثاً: نسبة إمكان صحة عقائد الشيعة عند أهل السنَّة ربَّما تكون صفراً في المائة، فلمَ يا تُرى يُهْتَم بشيء لا يرى أنَّه على حق؟!

فهذه من الأسباب التي يبدو أنَّها صرفت أهل السنَّة عن كتب الشيعة.

(٣) قلت: (والغريب أنَّ بعضهم يتقول على الإمامية، وضربتم مثلاً بما في كتاب: لله ثم للتاريخ).

قلت:

أولاً: هذا ليس كتاباً سُنيّاً، بل هذا كتاب شيعي!!

ثانياً: لعل الصفحة التي أشرتُم إليها في طبعة أخرى، ولا أظنَّ أنَّه يخاطب إخوانه الشيعة ليصحح لهم معتقدتهم ثم يكذب عليهم بذكر روايات غير موجودة؛ لأنَّ ذلك سينكشف وتبطل الفائدة التي قصدتها.. وأنا لا أدافع عنه، لكن هذا الذي خطر لي عندما قرأت كلامكم.. وإن فعل ذلك فلا شكَّ أنَّه خيانة علمية مستنكرة.

ثالثاً: رجعت إلى الكتاب المذكور فلم يظهر لي أنه عزا إلى الطائفة عقائد وأقوالاً متقولة فلا أدري أي شيء في هذا الكتاب لم تقل به الطائفة؟!

(٤) قلت: (كثيراً ما اتفق لي بعد أن سألت بعض علماء أهل السنة في إيران وخارجها عن بعض الشبهات العقائدية...)، ثم ذكرتم أنَّكم لم تجدوا من يجيبكم.

والجواب من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ البحث عن الحقيقة بالطريق المؤدب سمة أهل العلم، وينبغي على كل عالم أن يجيب على أسئلة واستفسارات من يبحث عن الحق.

ثانياً: أمَّا أهل السنَّة في داخل إيران فنحن نعلم أنَّهم يتعرَّضون للمضايقات، فكيف يستطيعون أن يجاوروا؟!

ثالثاً: وأمّا خارج إيران فالنظرة للشيعة الإمامية غير طيبة؛ لاعتقادهم بأن الشيعة الإمامية فرقة خارجة على الدين، ولهذا يصعب قبول حوارها.

رابعاً: إنّ الشُّبُهَة التي أثارها الشيعة لا تكاد توجد شبهة منها لم يتصدَّ لها علماء السنَّة بالبيان، فقد ظهر عشرات المؤلفات، وإن كان أسلوب بعضها فيه شدَّة؛ لكنَّها قابلت إفراطاً واعتداءً من المخالف، ومجازفات في الدعاوى لم يتمالك معها بعض العلماء أنفسهم أثناء ردودهم عليها.

ومن أوسع ما كُتِبَ في ذلك كتاب: (منهاج السنة) لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمته، وأظن أنّكم لو وقفت عليه وقرأتموه بتأمُّل؛ لانكشفت لكم حقائق كثيرة.

(٥) قلت: (وقد ذكرت في كتابي الذي بعثته إليكم، بأنّي ألتمس أجوبة تقنع النفس بها، ولمّا أجلت النظر فيما بعثته لي؛ لم أعثر فيها على ضالتي المنشودة!).

قلت: أرجو أن تجد في الإجابة الثانية الضالة المنشودة، مع أنّي قد حرصت على الاختصار.

(٦) قلت: (إنّ الاستدلال على موضوع خاص بالكتاب والسنَّة إنّما يتم فيها إذا سردت قاطبة الآيات المتعلقة أو الروايات المتعلقة به، لا أن نتقي ما يفيدنا في البحث ونغض الطرف عمّا يضرنا؛ لأنّ فيه مجانفة عن روح التحقيق العلمي).

والجواب من عدة أوجه:

أولاً: هذا كلام جميل وتقعيد علمي دقيق، لو أتبع من كل باحث ومن كل طائفة؛ لما حدثت الخلافات، ولضاق كثير من الفجوات.

ثانياً: هل التزمت سعادتكم بهذا الكلام الجميل في بحثكم؟!

أمّا أنا فلا أبالغ إذا قلت: إنّني لم أجد في بحثكم أثراً لهذه القاعدة، وإلاّ لو حكمتموها في بحثكم لكان المسار غير المسار.

فقد اتجهتم إلى كتب التواريخ، ومصادر تعتبر من الدرجة الثالثة والرابعة عند أهل السنَّة، وتركتكم المصادر المعتمدة وخاصة الصحيحين.

ثمّ توسعتم في الاستدلال بالأحاديث الضعيفة، وأعرضتم عن الأحاديث الصحيحة التي تشني على أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ثمَّ أبطلتم دلالات الآيات التي تشني على الصحابة، أو قيدتموها؛ لتتفق مع معتقداتكم.
 ثمَّ أوهمت القارئ بأنَّ أكثر أصحاب النبي ﷺ منافقون إن لم يكن جميعهم.
 ثمَّ أوهمت القارئ بأنَّه لا يمكن معرفة المؤمنين من المنافقين على عهد رسول الله ﷺ.. إلى آخر
 تلك الاستدلالات الانتقائية التي لا تتفق مع ما ذكرتموه من المنهج العلمي.

ثالثاً: نموذج من منهجكم في الانتقاء:

الواقف على رسالتكم يرى منهجاً غريباً.. فقد تركتم المراجع الأصيلة عند أهل السنَّة
 والأحاديث الصحيحة التي تشي على عظماء الصحابة وتزكيتهم، وتؤكد قربهم من النبي ﷺ، وحبه
 لهم، وتبشيرهم بالجنة، وكثرة مشاورته لهم، واصطحابهم في كل موقع، وتجريد سيوفهم لنصرته، وهي
 أحوال عظيمة تؤكد إيمانهم وإخلاصهم.

ثمَّ عمدتم إلى أحاديث ضعيفة أو موضوعة، تزعم وجود وصية خانها هؤلاء وامتنعوا عن
 تنفيذها، إذا وضعت أمام هذه الأحاديث الصحيحة دلت على كذب تلك الأحاديث، ولم تلتفتوا لهذه
 الأحاديث، وتزعمون الإنصاف!

وها هو نموذج واحد من تلك الأحاديث الصحيحة تبين فضائل صحابي واحد، هو أبو
 بكر الصديق رضي الله عنه لتوازن بين أحاديثك وهذا النموذج، لترى مدى الإنصاف وصحة المنهج بعد ذلك:

نماذج من أحاديث فضائل الصديق:

١ - روى البخاري ومسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: (إنَّ عبدًا خيَّره الله بين أن يُؤتِيَه من زهرة الدنيا ما شاء، وبين ما عنده، فاختر ما عنده. فبكى أبو بكر وقال: فدينك بآبائنا وأمّهاتنا. فعجبنا له! وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ، يُخِر رسول الله ﷺ عن عبدٍ خيَّره الله بين أن يُؤتِيَه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فدينك بآبائنا وأمّهاتنا! فكان رسول الله ﷺ هو المُخَيَّر، وكان أبو بكر هو أعلمنا به).

وقال رسول الله ﷺ: (إنَّ من أمنَّ الناس عَلَيَّ في صُحْبته وماله أبا بكر، ولو كنت مُتَّخِذًا خليلاً من أمتي لاتخذت أبا بكر، إلَّا خلة الإسلام، لا يبيِّقن في المسجد خوخةً إلَّا خوخة أبي بكر)^(١).

٢ - عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: (كنت جالسًا عند النبي ﷺ إذ أقبل أبو بكر آخذًا بطرف ثوبه، حتَّى أبدى عن ركبته، فقال النبي ﷺ: أمَّا صاحبكم فقد غامر. فسلم وقال: إنِّي كان بيني وبين ابن الخطاب شيءٌ فأسرعتُ إليه ثم ندمت، فسألته أن يغفر لي فأبى عليّ، فأقبلت إليك، فقال: يغفر الله لك يا أبا بكر. ثلاثًا، ثم إنَّ عمر ندم فأتى منزل أبي بكر، فسأل: أئنم أبو بكر؟ فقالوا: لا، فأتى إلى النبي ﷺ فسلم، فجعل وجه النبي ﷺ يتمعر، حتَّى أشفق أبو بكر، فجثا على ركبته فقال: يا رسول الله! والله أنا كنت أظلم، مرتين، فقال النبي ﷺ: إنَّ الله بعثني إليكم فقلتم: كذبت، وقال أبو بكر: صدق، وواساني بنفسه وماله، فهل أنتم تاركو لي صاحبي؟ مرتين، فما أُذِي بعدها)^(٢).

٣ - عن ابن عباس قال: (خرج رسول الله ﷺ في مرضه الذي مات فيه عاصبًا رأسه بخرقه، فقعده على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إنَّه ليس من الناس أحدٌ آمنَّ عَلَيَّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قُحافة، ولو كنت مُتَّخِذًا من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خُلة الإسلام أفضل، سُدُّوا عني كل خوخةٍ في هذا المسجد، غير خوخة أبي بكر)^(٣).

وفي رواية: (ولكن أخي وصاحبي)^(٤).

(١) صحيح البخاري (ج: ٣٩٠٤)، ومسلم (ج: ٢٣٨٢).

(٢) صحيح البخاري (ج: ٣٦٦١).

(٣) صحيح البخاري (ج: ٤٦٧).

(٤) صحيح البخاري (ج: ٣٦٥٦).

٤ عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه قال: (لو كنت مُتَّخِذًا خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنَّهُ أَخِي وَصَاحِبِي، وَقَدْ اتَّخَذَ اللهُ ﷻ صَاحِبِكُمْ خَلِيلًا)^(١).

٥ عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: (ادعي لي أبا بكر، وأخاك، حتَّى أكتب كتابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنَّيٌّ وَيَقُولُ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى، وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ)^(٢).

٦ عن جبير بن مطعم قال: (أنت امرأة النبي ﷺ فأمرها أن ترجع إليه، قالت: أرأيت إن جئت ولم أجدك؟ كأنها تقول: الموت، قال ﷺ: إن لم تجدني فأني أبا بكر)^(٣).

هذه نماذج من روايات الصحيحين، أليست هذه أولى من تلك الروايات التي في كتب التواريخ والأدب، ومصادر لا يُعتمد عليها إلا بعد دراسة أسانيدها؟

ثمَّ وأنت تتصفح كتاب المستدرک الذي اعتمدت عليه في كثير من الأحيان، ألم تتنبَّه إلى عشرات الآثار التي تُثني على أبي بكر وتؤكد خلافته؟ فقد روى عشرات الأحاديث والآثار ومنها:

١ عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف: (أنَّ عبد الرحمن بن عوف كان مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وأنَّ محمد بن مسلمة كسر سيف الزبير، ثمَّ قام أبو بكر فخطب الناس واعتذر إليهم وقال: والله ما كنت حريصًا على الإمارة يومًا ولا ليلة قط، ولا كنت فيها راغبًا، ولا سألتها الله ﷻ في سر ولا علانية، ولكنِّي أشفقت من الفتنة، وما لي في الإمارة من راحة، ولكن قلدت أمرًا عظيمًا ما لي به من طاقة ولا يد إلا بتقوية الله ﷻ، ولوددت أن أقوى الناس عليها مكاني اليوم. فقبل المهاجرون منه ما قال وما اعتذر به.

قال علي أوزبير: ما غضبنا إلا لأننا قد أخرجنا عن المشاورة، وإنا نرى أبا بكر أحق الناس بها بعد رسول الله ﷺ، إنه لصاحب الغار، وثاني اثنين، وإنا لنعلم بشرفه وكبره، ولقد أمره رسول الله ﷺ بالصلاة بالناس وهو حي).

ثمَّ قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه^(٤).

(١) صحيح مسلم (ح: ٢٣٨٣).

(٢) صحيح مسلم (ح: ٢٣٨٧).

(٣) صحيح البخاري (ح: ٣٦٥٩)، ومسلم (ح: ٢٣٨٦).

(٤) المستدرک (ح: ٤٤٢٢).

٢ عن عبد الله رضي الله عنه قال: (لما قبض رسول الله صلى الله عليه وآله قالت الأنصار: منّا أمير ومنكم أمير. قال: فأتاهم عمر رضي الله عنه فقال: يا معشر الأنصار! أَلستم تعلمون أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قد أمرّ أبا بكر يؤمّ الناس، فأَيْكم تطيب نفسه أن يتقدّم أبا بكر رضي الله عنه؟ فقالت الأنصار: نعوذ بالله أن نتقدّم أبا بكر).

ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه ^(١).

٣ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: (دخل رسول الله صلى الله عليه وآله المسجد وإحدى يديه على أبي بكر والأخرى على عمر فقال: هكذا بُعث يوم القيامة) ^(٢).

٤ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أول من تنشق عنه الأرض أنا، ثمّ أبو بكر، ثمّ عمر ثمّ آتت أهل البقيع فتنشق عنهم فأبعث بينهم). ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يُخرجاه ^(٣).

٥ عن علي رضي الله عنه قال: (قال لي النبي صلى الله عليه وآله ولأبي بكر: مع أحدكما جبريل، ومع الآخر ميكائيل، وإسرافيل ملك عظيم يشهد القتال ويكون في الصف).

ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد لم يُخرجاه ^(٤).

٦ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: (أري الليلة رجل صالح أنّ أبا بكر رضي الله عنه نيط برسول الله صلى الله عليه وآله، ونيط عمر بأبي بكر، ونيط عثمان بعمر، قال جابر: فلما قمنا من عند النبي صلى الله عليه وآله قلنا: الرجل الصالح النبي صلى الله عليه وآله، وأمّا ذكر من نوط بعضهم بعضاً، فهم ولاة هذا الأمر الذي بعث الله به نبيه صلى الله عليه وآله).

ثمّ قال: ولعاقبة هذا الحديث إسناد صحيح عن أبي هريرة ولم يُخرجاه ^(٥).

ثمّ وأنت تتصفح كتاب: (مجمع الزوائد للهيتمي) ألم تقف على عشرات الأحاديث في أبي بكر وغيره من الصحابة أيضاً؟

(١) المستدرک (ح: ٤٤٢٣).

(٢) المستدرک (ح: ٤٤٢٨).

(٣) المستدرک (ح: ٤٤٢٩).

(٤) المستدرک (ح: ٤٤٣٠).

(٥) المستدرک (ح: ٤٤٣٩).

ومن تلك الأحاديث:

١ - عن علي قال: (قال لي رسول الله ﷺ يوم بدر ولأبي بكر: مع أحدكما جبريل، ومع الآخر ميكائيل، وإسرافيل ملك عظيم يشهد القتال أو يكون في الصف). رواه أبو يعلى والبخاري وأحمد بن حنبل ورجال أحمد والبخاري رجال الصحيح^(١). وقد تقدم في المستدرک، وقد قال الهيثمي: إن رجاله رجال الصحيح.

٢ - وعن ابن عمر قال: (خرج علينا رسول الله ﷺ ذات غداة بعد طلوع الشمس، فقال: رأيت قبيل الفجر كأنني أعطيت المقاليد والموازين، فأما المقاليد فهذه المفاتيح، وأما الموازين فهذه التي يوزن بها، فوضعت في كفة ووضعت أممي في كفة فوزنت بهم فرجحت، ثم جيء بأبي بكر فوزن بهم فوزن، ثم جيء بعمر فوزن بهم فوزن، ثم جيء بعثمان فوزن بهم، ثم رُفعت). رواه أحمد والطبراني إلا أنه قال: (فرجح بهم في الجميع، وقال: ثم جيء بعثمان فوضع في كفة ووضعت أممي في كفة، فرجح بهم، ثم رُفعت). ورجاله ثقات^(٢).

٣ - عن سهل بن سعد الساعدي قال: (استشار رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر فأشاروا عليه، فأصاب أبو بكر، فقال رسول الله ﷺ: الله يكره أن يُخطئ أبو بكر). رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات^(٣).

٤ - عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (يدخل الجنة رجل لا يبقى في الجنة أهل دار ولا غرفة إلا قالوا: مرحباً مرحباً.. إلينا إلينا. فقال أبو بكر: يا رسول الله! ما ثواب هذا الرجل في ذلك اليوم؟ فقال رسول الله ﷺ: أجل. أنت هو يا أبا بكر). رواه الطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله رجال الصحيح غير أحمد بن أبي بكر السالمي وهو ثقة^(٤).

٥ - عن أم سلمة أن النبي ﷺ قال: (إن في السماء ملكين: أحدهما يأمر بالشدة والآخر يأمر باللين، وكل مصيب: جبريل وميكائيل، ونيان: أحدهما يأمر بالشدة والآخر يأمر باللين، وكل مصيب: وذكر إبراهيم ونوحاً، ولي صاحبان أحدهما يأمر بالشدة والآخر يأمر باللين، وكل مصيب).

(١) مجمع الزوائد (٥٨/٩).

(٢) مجمع الزوائد (٥٨/٩).

(٣) مجمع الزوائد (٤٦/٩).

(٤) مجمع الزوائد (٤٦/٩).

وذكر أبا بكر وعمر). رواه الطبراني ورجاله ثقات^(١).

٦ عن شقيق قال: (قيل لعلي: ألا تستخلف؟ قال: ما استخلف رسول الله ﷺ فأستخلف عليكم، وإن يرد الله تبارك وتعالى بالناس خيراً فسيجمعهم على خيرهم كما جمعهم بعد نبينهم على خيرهم). رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير إسماعيل بن أبي الحارث وهو ثقة^(٢).

٧ عن أبي جحيفة قال: (دخلت على عليّ في بيته فقلت: يا خير الناس بعد رسول الله ﷺ! فقال: مهلاً. ويحك يا أبا جحيفة! ألا أخبرك بخير الناس بعد رسول الله ﷺ؟ أبو بكر وعمر، ويحك يا أبا جحيفة! لا يجتمع حبي وبغض أبي بكر وعمر في قلب مؤمن) رواه الطبراني في الأوسط وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف^(٣).

٨ عن عليّ قال: (سبق رسول الله ﷺ، وصلى أبو بكر، وثلاث عمر، ثمّ خبطتنا فتنة -أو أصابتنا فتنة- يعفو الله عمّن يشاء). رواه أحمد وقال: («ثمّ خبطتنا فتنة» يريد أن يتواضع بذلك). ورواه الطبراني في الأوسط، ورجاله أحمد ثقات^(٤).

رابعاً: ألم تلتفتوا إلى الأحاديث والوقائع الثابتة التي عاش عليها الصحابة رضوان الله عليهم، والتي تؤكد محبة الجميع لبعضهم وتعاونهم فيما بينهم ممّا لا يظهر معها أي أثر لفكرة الإمامة؟
وفيما يلي نماذج من ذلك:

١ عن محمد ابن الحنفية قال: (قلت لأبي: أيّ الناس خير بعد النبي ﷺ؟ قال: أبو بكر، قلت: ثمّ من؟ قال: عمر)^(٥).

٢ عن ابن عباس: (أن عليّاً رضوان الله عليه قال في عمر: ما خلّفت أحداً بعدك أحبّ أن ألقى الله بمثل عمله منك)^(٦).

(١) مجمع الزوائد (٩/ ٥١).

(٢) مجمع الزوائد (٩/ ٤٧).

(٣) مجمع الزوائد (٩/ ٥٣).

(٤) مجمع الزوائد (٩/ ٥٤).

(٥) رواه البخاري (ح: ٣٦٧١).

(٦) رواه البخاري (ح: ٣٦٨٥)، ومسلم (ح: ٢٣٨٩).

٣ - عن علي عليه السلام قال: (اقضوا كما كنتم تقضون، فإنِّي أكره الاختلاف حتَّى يكون للناس جماعة أو أموت كما مات أصحابي)^(١).

٤ - عن عُقْبَةَ بن الحارث قال: (صَلَّى أَبُو بَكْرٍ عليه السلام العَصْرَ، ثُمَّ خَرَجَ يَمْشِي، فَرَأَى الْحَسْنَ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ، فَحَمَلَهُ عَلَى عَاتِقِهِ، وَقَالَ: بِأَبِي شَبِيهٍ بِالنَّبِيِّ، لَا شَبِيهَ بِعَلِيِّ. وَعَلِيٌّ يَضْحَكُ)^(٢).

٥ - عن أَبِي بَكْرَةَ قَالَ: (رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَلَى الْمَنْبَرِ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ إِلَى جَنْبِهِ، وَهُوَ يَقْبَلُ عَلَى النَّاسِ مَرَّةً وَعَلَيْهِ أُخْرَى، وَيَقُولُ: إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصَلِّحَ بِهِ بَيْنَ فِتْنَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)^(٣).

٦ - عن ابن عمر: (وسأله رجل عن دم البعوض فقال: ممَّن أنت؟ فقال: من العراق، قال: انظروا إلى هذا! يسألني عن دم البعوض وقد قتلوا ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وسمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: هما ریحائتا من الدنيا)^(٤).

٧ - ألم يبايع عليّ الخلفاء الثلاثة؟

٨ - ألم يكن يصلي خلفهم طوال خلافتهم؟

٩ - ألم يتزوج من سبي أبي بكر؟

١٠ - ألم يزوج عمر من ابنته أم كلثوم؟

١١ - ألم يُسمِّ ثلاثة من أبنائه بأسماء الخلفاء الثلاثة: أبي بكر وعمر وعثمان؟

ومن كتبكم:

١ - ألم تقرأ في نهج البلاغة قول عليّ عليه السلام: (أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج...)^(٥).

(١) رواه البخاري (ح: ٣٧٠٧).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٥٤٢).

(٣) رواه البخاري (ح: ٢٧٠٤).

(٤) رواه البخاري (ح: ٥٩٩٤).

(٥) نهج البلاغة (٢٩٠).

٢ - وكذلك قوله: (الله بلاء فلان - أسقط اسمه ولكن الظاهر أنه أبو بكر أو عمر - لقد قوّم الأمد، وداوى العمد، وأقام السنّة، وخَلَفَ الفتنة، وذهب نقيّ الثوب قليل العيب...) (١).

٣ - وقوله: (أمّا بعد: فإنّ بيعتي - يا معاوية - لزمتك وأنت بالشام، فإنّه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه... وإنّما الشورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان ذلك لله رضى، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه الله ما تولى) ولم يجتج بإمامة منصوبة! (٢).

٤ - وما أورده الأردبيلي الشيعي الإمامي عن أبي جعفر عندما سُئِلَ عن حلية السيف فقال: (قد حلّى بها الصديق.. فقال الراوي: أتقول هكذا؟ قال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق! فمن لم يقل له الصديق، فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة) (٣).

فأين قولكم: (إنّ الاستدلال على موضوع خاص بالكتاب والسنّة إنّما يتم فيما إذا سردت قاطبة الآيات المتعلقة أو الروايات المتعلقة به، لا أن نتقي ما يفيدنا في البحث ونغض الطرف عمّا يضرنا؛ لأنّ فيه مجانفة عن روح التحقيق العلمي).

هذه بعض الروايات التي تركتموها في حق جيل الصحابة وأوردتم حديثاً واحداً أردتم الطعن به في حقهم .

وقد زعمتم أن الاستدلال لا يتم إلا إذا سردنا الروايات قاطبة فأين منهجك في هذه المسألة؟!

أليس هذا منك انتقاء؟! أم أنك إنما تعض الآخرين؟!

(٧) قلتم: (وهكذا يلزم للمحقق فيما إذا ينقل كلاماً عن رجل أو فرقة، أن يذكر مصدر كلامه حتّى يمكن للآخرين ملاحظة المصدر، ثمّ القضاء والتمييز بين ما هو الحق وما هو الباطل).

قلت: هذا أصل يجب على كل باحث ينشد الحق أن يلتزمه، والكلام الذي لا يُعزى إلى صاحبه من خلال المراجع لا يُقبَل.

(١) نهج البلاغة (٥٠٥).

(٢) نهج البلاغة (٥٢٦).

(٣) كشف الغمة في معرفة الأئمة (٢/١٤٧).

لكن هذا يبين مصدر الكلام لا قيمته، فإنَّ قيمة الكلام بحسب مصدره، ونحن وإياكم غير متفقين على مصادر! ما عدا القرآن، والقرآن قد قيدتم مطلقه وتأولتم مقيده - كما سيأتي - بمشيئة الله تعالى بيانه -.

ثم ما هي مصادرك التي تعتمد عليها؟!

القرآن قد طعن فيه علماءك؟!

والسنة رددتموها!

فبماذا تثبت عقيدتك؟!

(٨) قلت: (والمشهود في كتابكم في قضية الصحابة والسيدة عائشة: هو ذكر الآيات التي تدل على المدح، مع التأويل والتفسير بما يُخالف السياق كما نشير إليه، من دون ذكر ما ورد في الذم، ثمَّ التحليل بينها، حتى يمكن للمُخاطب الوصول إلى النتائج المفيدة).

قلت:

أولاً: قولكم: (..مع التأويل والتفسير بما يُخالف السياق..) حكم غير دقيق، ولكن لما رسخ في ذهنكم من المعاني ظننتم أنَّ ما قلته: «تأويل» أي صرف للفظ عن ظاهره، ولعلَّه يأتي مزيد بيان إن شاء الله.

ثانياً: وأما قولكم: (من دون ذكر ما ورد في الذم) فهو كلام غير سليم، فإنَّ الصحابة رضي الله عنهم قد مدحهم الله عز وجل ولم يذمهم، وأمَّهات المؤمنين رضي الله عنهن لم يرد فيهن ذم.

نعم؛ وردت آيات عتاب لا تنقص من مكانتهم التي ثبتت في عشرات الآيات المادحة، وتسمية ذلك ذمًّا من أعجب الكلام!

فليس كل عتاب في القرآن يكون ذمًّا.

فإنَّ الله عز وجل قد عاتب من هو أفضل من الصحابة ومن أمَّهات المؤمنين، وما كان ذلك ذمًّا؛ فقد عاتب نبينا محمداً صلوات الله وسلامه عليه في عدة مواطن ولم يكن ذلك ذمًّا: عاتبه في الأعمى، وعاتبه في الأسرى، وعاتبه في موضوع مولاه زيد، وعاتبه في تحريم ما أحل سبحانه، ولم يكن ذلك ذمًّا أو منقصاً من مكانته صلوات الله وسلامه عليه.

أما آيات النفاق التي تدم فئة معينة قد كشفها الأحداث، فإنها ليست فيمن آمن وهاجر وجاهد، وصاحب نبيه صلوات الله وسلامه عليه طوال حياته، والذي لا يفرق بين خيار المؤمنين وأهل النفاق؛ كيف يمكنه أن يقرر إيمان الصحابة؟!

بل كيف يمكن أن يفهم القرآن؟ بل كيف يمكن أن يؤمن به وهو من رواياتهم؟! ثم كيف يستطيع أن يستدل بالأحاديث وهي من رواياتهم؟!

٩) قلت: (أيها الأخ العزيز: قد ذكرت في كتابكم هذا تحت عنوان: «نظرات في اتجاهات أهل السنة والشيعنة ومناهجهم» بعض ما يرتبط بعقائد الإمامية دون ذكر قائله.. ثم تساءلت: هل المراد: الشيعة الغلاة.. إلى أن قلت: (وأقسم بالله.. أقول بكل ثقة: إنكم لو أخذتم رأي الإمامية عن كتبهم المدونة طيلة أربعة عشر قرناً؛ لكان رأيكم فيهم غير هذا الذي قرأته في جواباتكم).

قلت: لا أظن أن المعنى غير واضح من كلامي، فإنني لم أنسب الكلام إلى أحد من علمائكم ولا إلى كتاب من كتبكم، وإنما قلت لكم: (يُفهم من عقيدة الشيعة كذا..) ولم أقل: قال فلان. ولعلكم لو رجعتم إلى العبارة لتبين لكم المراد إن أردتم أن تفهموا .

وأنا أعني بذلك الإمامية الاثني عشرية على وجه الخصوص لا الفرق الغالية الأخرى، فإنها قد ادّعت مسألة في الدين وهي (الإمامة) ثم ضخمت هذه الإمامة حتى رفعت أصحابها فوق الأنبياء، وفسّرت القرآن خطاباً للأئمة وشيعتهم، فما كان من خير وإيمان فهو للشيعة، وما كان من كفر وضلال فهو للمخالف، ثم الجنة لهم والنار لأعدائهم.. وهكذا... وهكذا.

وإذا أردت مزيد بيان ففي الكتب التالية نماذج من ذلك.

- ١- الكافي.
- ٢- تفسير العسكري.
- ٣- تفسير العياشي.
- ٤- تفسير الصافي.
- ٥- تفسير الفرات.
- ٦- كتاب الاختصاص.
- ٧- بصائر الدرجات.

٨ - تأويل الآيات الظاهرة.

وغيرها من كتب الإمامية.

بل والله إنَّ المسلم الذي تربَّى على الوحيين، ليستحي أن تُنسب هذه الكتب إلى دينه، وخاصة كتاب (بصائر الدرجات).

وسأذكر نماذج منها للدلالة على ما قلتُ:

فقد ورد في أصح كتاب عند الشيعة وهو (الكافي) وفي عدة تفاسير من تفاسيرهم روايات تُقرَّر أنَّ القرآن نزل في الشيعة - مع أئمتهم - ومخالفهم.

١ - فقد نسبت تلك الكتب إلى جعفر الصادق أنه قال: (نزل القرآن على أربعة أرباع: ربع فينا، وربع في عدوِّنا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام)^(١).

٢ - ونسبت إلى جعفر الصادق كذلك أنه قال: (نزل القرآن أثلاثاً: ثلث فينا وفي عدوِّنا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام)^(٢).

فهاتان روايتان عن شخص واحد ممن زعمتم لهم الإمامة الإلهية إحداهما تنقض الأخرى!!

ولا ندرى أيُّ التقسيمين هو المُعتمَد؟! أرباعاً أو أثلاثاً!!

ويؤكد هذا المعنى الكاشاني في تفسيره الصافي فيقول: (جُل القرآن إنما نزل فيهم - أي: الأئمة الاثني عشر - وفي أوليائهم وأعدائهم)^(٣).

٣ - وبعد أن أورد العياشي مثل هذه الروايات أورد رواية عن محمد بن مسلم قال: قال أبو جعفر (ع): (يا محمد! إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة بخير فنحن، وإذا سمعت الله ذكر بسوء ممَّن مضى فهم عدوِّنا)^(٤).

٤ - قال أبو الحسين العاملي: (إن الأصل في تنزيل آيات القرآن بتأويلها إنما هو الإرشاد إلى ولاية النبي

(١) الكافي (٢/٦٢٨)، تفسير العياشي (٩/١)، تفسير الفرات (١/٤٦، ٤٨).

(٢) الكافي (٢/٦٢٧)، ورواه العياشي في تفسيره وعزاه إلى عليٍّ (٩/١).

(٣) تفسير الصافي (١/٢٤).

(٤) تفسير العياشي (١/١٣).

والأئمة - صلوات الله عليهم - وإعلام عزّ شأنهم وذل شأنهم، بحيث لا خير خُبر به إلا وهو فيهم وفي أتباعهم وعارفيهم، ولا سوء ذكر فيه إلا وهو صادق على أعدائهم ومخالفيهم.^(١)

٥ - وقال المجلسي: (باب تأويل المؤمنين والإيمان والمسلمين والإسلام بهم - أي: الأئمة - وبولايتهم عليهم السلام، والكفار والمشركين والكفر والشرك والجبث والطاغوت واللات والعزى والأصنام بأعدائهم ومخالفيهم)، وأورد مائة رواية تحت هذا الباب^(٢).

سبحان الله! إلغاء لجميع المدح في المؤمنين السابقين، وإلغاء لجميع الذم في الكفار السابقين! فالتاريخ البشري بدأ بالشيعة ولم يبدأ بآدم ثم الأنبياء الذين بلغوا مئات وكان لهم أمم أطاع بعضهم فأثنى الله عز وجل عليهم وعاند بعضهم فذمه الله سبحانه!! أليست هذه الروايات - وغيرها كثير في التفاسير الشيعية - تزعم أن القرآن أنزل في الشيعة وحدهم؛ مدحاً لهم وذمّاً لأعدائهم - طبعاً أعداؤهم أهل السنة - . إذن: كيف تُنكر عليّ عندما قلت: يُفهم أن القرآن نزل في الشيعة وأعدائهم، وهذه نصوص ظاهرة المعنى من كتبكم؟!

ثمّ تقول: (وأقسم بالله.. أقول بكل ثقة: بأنكم لو أخذتم رأي الإمامية عن كتبهم المدوّنة طيلة أربعة عشر قرناً؛ لكان رأيكم فيهم غير هذا الذي قرأته في جواباتكم). وهذه الكتب التي نُقلت منها هذه النصوص أليست من كتبكم؟! والله يا أبا مهدي إنني عندما قرأت في كتبكم، كأنني أقرأ في خرافات عقول لا تعرف صفاء الإسلام ونقاءه، وأحمد الله عز وجل على الهداية وصفاء المعتقد!! أفلا ترى أن قسمكم هذا قد حشتم فيه؟

وأرجو أن تعذرني، فإنني أحب أن تعرف مشاعري عندما وقفت على تلك الكتب. (١٠) ثمّ تطلب منّي أن أفرن بين كتبكم وكتبنا؛ فلا بأس بالبدء بأصح كتاب عندكم وأصح كتاب عندنا بعد كتاب الله صلى الله عليه وآله.

قلت: وهذه مقارنة مختصرة بين: (صحيح البخاري) وكتاب (الكافي) الشيعي الاثني عشري:

(١) مرآة الأنوار ومشكاة الأسرار.

(٢) بحار الأنوار (٢٣/ ٣٥٤ - ٣٩٠).

(أ) صحيح البخاري: افتتح كتابه بقوله:

بدء الوحي: باب: «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ وقول الله جلّ ذكره: ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ۗ ﴾ [النساء: ١٦٣].»

ثمّ أورد حديثاً بسنده: (إنّما الأعمال بالنيات وإنّما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه).

وهذا الحديث افتتاح لكتابه.

ثمّ أورد حديثاً آخر بسنده وفيه: أنّ الحارث بن هشام سأل رسول الله ﷺ: (كيف يأتيك الوحي؟) فأخبره النبي ﷺ بذلك.

وهكذا استمر يذكر نزول الوحي على رسول الله ﷺ.

ثمّ قال: (كتاب الإيمان) أورد فيه آيات وأثراً، ثمّ بدأ الأحاديث بإيراد حديث بسنده وفيه: (بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان).

انظر كيف تتجلى أنوار النبوة في هذا الكتاب العظيم ثمّ قارن.

(ب) الكافي: افتتح كتابه بقوله: (كتاب العقل والجهل).

ثمّ أورد أثراً عن أبي جعفر قال فيه: (لما خلق الله العقل استنطقه، ثمّ قال له: أقبِل فأقبِل، ثمّ قال له: أدبر فأدبر، ثمّ قال: وعزّي وجلالي ما خلقت خلقاً هو أحبّ إليّ منك ولا أكملتك إلاّ فيمن أحبّ، أما إنّي إياك أمر، وإياك أمني، وإياك أعاقب، وإياك أئيب).

وأورد بعده أثراً آخر عن عليّ عليه السلام قال: (هبط جبريل على آدم فقال: يا آدم! أمرت أن أخيرك واحدة من ثلاث، فاخترها ودع اثنتين. فقال له آدم: يا جبريل! وما الثلاث؟ فقال: العقل والحياء والدين. فقال آدم: إنّي اخترت العقل. فقال جبريل للحياء والدين: انصرفا ودعاه، فقالا: إنّا أمرنا أن نكون مع العقل حيث كان. قال: فشأنكما! وعرج).

وهكذا استمر في ذكر روايات عن العقل، ثمّ أورد بعده فضل العلم، وكلها أو جلها ليست عن

النبي ﷺ، ولم يستفتح لا بالقرآن ولا بكلام رسول الله ﷺ، وأظنّ أنّ الأئمة نسخوا النبوة!!

المقارنة بين الافتتاحيتين:

البخاري بدأ بذكر بداية الإسلام، مستنداً بكلام الله ﷺ وكلام رسوله ﷺ .
والكليني بدأ بذكر آثار عن غير النبي ﷺ، وكان ينبغي أن يبدأ بكلام الله ﷺ أو كلام رسوله

ﷺ .

ثم الكافي ذكر أن آدم خوطب وخيّر بين العقل والحياء والدين .

قلتُ: فعندما خوطب آدم: هل كان معه عقل أم لا؟!

فإن كان معه عقل، فكيف يُخيّر بين شيء هو معه وبين مثيله؟!

وإن كان ليس معه عقل؛ فكيف يُخاطب من لا عقل له؟!

ثم كم من الزمن بقي آدم قبل نزول جبريل بدون عقل ولا حياء ولا دين؟!

ثم كيف يخير الله ﷻ آدم بين أمور كلها لا يستغني عنها الإنسان؟!

فهل الحياء يستغني عنه الإنسان؟!

وهل الدين يستغني عنه الإنسان؟!

هل الله ﷻ لا يريد للإنسان أن يجمع بين العقل والحياء والدين؟!

وهل ينقص من ملك الله ﷻ شيء إذا جمع لآدم بين العقل والدين والحياء؟!

سبحانك هذا بهتان عظيم!!

ثم من أخبر أبا جعفر بذلك؟! آياته الوحي بالغيب؟! أم كيف عرف ذلك؟! أما نحن فنعتقد أن

أبا جعفر أتقى لله من أن يقول على الله ﷻ ما لا علم له به وأن ذلك من الروايات المكذوبة التي نُسبت إليه جهلئذنه .

ثم البخاري أورد قرابة ألفين وسبعمئة حديث مفرقة، بلغت قرابة سبعة آلاف حديث -

بالمكرر - كلها صحيحة، إلا أحاديث انتقدها عليه بعض العلماء لا تكاد تتعدى عدد أصابع اليد.

والكليني أورد أكثر من ستة عشر ألف حديث، لم يصحح علماء الشيعة منها إلا قرابة خمسة آلاف

حديث، وترك الباقي ولو طبقت ضوابط أهل السنة في الرواية لعله يختفي هذا الكتاب من الوجود،

أو يصفو منه القليل.

فما رأيكم في الكتابين بعد ذلك؟؟!!

ومن أبواب البخاري :

- ❖ «المسلم من سلِم المسلمون من لسانه ويده».
- ❖ «حب الرسول من الإيمان».
- ❖ «الدين يسر».
- ❖ «الجهاد من الإيمان».
- ❖ «فضل العلم».
- ❖ «قول الله تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [سورة الجن].».

ومن أبواب الكافي :

- ❖ «باب: أن الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل».
- ❖ «باب: أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا».
- ❖ «باب: أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأمتهم لا يموتون إلا باختيارهم».
- فقلتُ: إذن: لماذا هرب المهدي خوفًا من الموت؟ أليس الأولى أن يبقى يقود الناس ويمتنع عن الموت لأنّه لا يموت إلا باختياره؟!
 - ❖ وفيه كذلك: «باب: أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنّه لا يخفى عليهم شيء».
- قلت: يأمر الله ﷺ نبيه صلوات الله وسلامه عليه بأن يقول: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبِ لَأَسْتَكْتَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ﴾ [الأعراف: ١٨٨].
- وقال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [سورة الجن] ﴿إِلَّا مَن ارْتَضَىٰ مِنْ رَّسُولٍ﴾ [سورة الجن].
- الله ﷺ يقول: يا محمد بلغ الناس أنّك لا تعلم الغيب.

ويقول تعالى: إِنَّهُ عَالِمُ الْغَيْبِ لَا يَأْذَنُ بِبَعْضِهِ إِلَّا لِلرَّسُلِ، ولم يذكر من سميتهم بالأئمة! إلا إذا استدرتكم على الله ﷻ على حسب المنهج الشيعي كما سيأتي!!

وكتاب الكافي يقول خلاف ذلك!! فمن الصادق يا ترى؟! أستغفر الله..

فأيها أفضل يا ترى؟! كتاب مادته الوحي الإلهي (القرآن والسنة الصحيحة) التي تتحدث عن مسائل الإيمان والإسلام والجهاد ونحو ذلك.

أو كتاب مادته عن أشخاص نُصبوا أئمة، وأعطوا صفات الإله ونسب إليهم ما لم يقولوه؟ فلا تكاد تجد فيه - غير المسائل الفرعية - إلا الحديث عن الإمامة والأئمة؟! والله المستعان!

(١١) قلت: (فلا يصح الاعتماد في نقل بعض الدواهي ونسبتها إلى الشيعة، استناداً على من تقدم من مخالفيهم، من دون الرجوع في معرفة أقوال الإمامية إلى علمائهم، وأخذ مذهبهم في الأصول والفروع من مؤلفاتهم).

قلت: نعم. نحن نُؤكِّد على هذا المنهج، وها نحن كما ترى لم ولن ننقل عن غير مؤلفات الشيعة في بيان عقيدتها!

(١٢) قلت: (ومن الغرائب أحمد أمين المصري كتب في كتابه فجر الإسلام (ص: ٣٣): أن التشيع كان مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام). ثم ذكرت أنه بعد انتشار كتابه عُوتب فاعتذر بعدم الاطلاع وقلة المصادر.

قلت: إن قول أحمد أمين هذا يقول بمعناه كثير من العلماء قديماً وحديثاً؛ وذلك لأنَّ منهج تعامل الشيعة مع الإسلام يُؤدِّي إلى إلغاء الإسلام، ويتبيَّن ذلك ببيان موقف الشيعة من رِوَاة الدين - الصحابة رضي الله عنهم - ومن القرآن ومن السنة النبوية، وفيما يلي إشارة إلى موقفهم، وسيأتي مزيد بيان بمشيئة الله تعالى:

(أ) طعن الشيعة في عدالة الصحابة إلا أربعة أشخاص ونحوهم - كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى - وهذا الطعن يُشكِّك في أمانة الصحابة، ولهذا فكل ما رووه غير موثوق به بناءً على ذلك.

(ب) وطعن الشيعة في القرآن؛ فقد صرَّح قرابة ثلاثين عالماً من علماء الشيعة الإمامية بأنَّه مُحَرَّف وناقص، وذلك يعني أنَّ القرآن غير موثوق به، وهذه أسماء بعضهم:

١ - الفضل بن شاذان النيسابوري المتوفى عام (٢٦٠هـ) قال في كتابه [الإيضاح (١١٢) -

(١١٤): باب: ذِكْر ما ذهب من القرآن.

وأورد روايات من كتب السنَّة -أساء فهمها- قرر بها نقصان القرآن، وقد أكَّد النوري الطبرسي أنَّ الفضل هذا يقول بتحريف القرآن.

٢ - فرات بن إبراهيم الكوفي، من علماء القرن الثالث، فقد نسب في تفسيره إلى أبي جعفر أنه يقرأ هذه الآية هكذا: (إنَّ الله اصطفى آدم ونوحًا وآل إبراهيم [وآل محمد] على العالمين) وأورد عدة آيات على هذا المنوال (٧٨/١).

٣ - العياشي، من علماء القرن الثالث في تفسيره (١٢/١، ١٣، ٤٧، ٤٨).

أسند العياشي وغيره عن أبي جعفر قال: «نزل جبريل بهذه الآية هكذا: (فبدل الذين ظلموا آل محمد حقهم غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا آل محمد حقهم رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون)»^(١).

٤ - القمي شيخ الكليني في تفسيره (٥/١، ١٠، ٩).

يقول طيب الموسوي الجزائري -في معرض ثنائه على تفسير القمي تحت عنوان تحريف القرآن-: «بقي شيء يهمننا ذكره وهو أن هذا التفسير كغيره من التفاسير القديمة يشتمل على روايات مفادها أن المصحف الذي بين أيدينا لم يسلم من التحريف والتغيير»^(٢).

٥ - الكليني في أصول الكافي (٤١٣/١) روايات كثيرة منها (٢٦، ٢٥، ٢٣، ٨).

قال المفسر الشيعي محمد بن مرتضى الملقب بالفيض الكاشاني: (فالظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكليني طاب ثراه أنه كان يعتقد التحريف والنقصان في القرآن)^(٣)

٦ - أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي (ت: ٣٥٢) اتهم أبا بكر بعدم جمعه كل القرآن، خوفاً من ظهور ما يفسد عليهم أمرهم، ذكر ذلك في كتاب (الاستغاثة من بدع الثلاثة) (١/٥١-٥٣).

٧ - محمد بن إبراهيم النعماني في القرن الخامس ذكر ذلك في كتاب (الغيبة).

(١) تفسير العياشي (٤٥/١).

(٢) مقدمة طيب الموسوي على تفسير القمي (٢٢/١).

(٣) التفسير الصافي (٥٢/١).

٨ - أبو عبد الله محمد بن النعمان الملقب بالمفيد (ت: ٤١٣)، قال في كتابه (أوائل المقالات):
(أقول: إنَّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام، باختلاف القرآن، وما
أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان...).

٩ - أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، من القرن السادس، في كتابه (الاحتجاج)
(١/٢٤٩، ٢٤٥، ٢٤٠).

١٠ - أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي (ت: ٦٩٢) في كتابه (كشف الغمة في معرفة الأئمة)
(١/٣١٩).

١١ - الفيض الكاشاني (ت: ١٠٩١) في تفسيره الصافي، قال في أول التفسير: (وأما ظهورك على
تناكر قوله: ﴿ وَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ
النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣]، وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء، فهو مما قدمت ذكره من إسقاط
المنافقين من القرآن في اليتامى وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن،
ويستمر في الكذب على الله عز وجل على هذا النمط (ورقة: ١٧-١٨).

١٢ - محمد بن الحسن الحر العاملي (ت: ١١٠٤) في كتابه (وسائل الشيعة) (١٨/١٤٥).

١٣ - هاشم بن سليمان البحراني (ت: ١١٠٧) في تفسيره البرهان، قال: (وأما ما هو على

١٤ - خلاف ما أنزل الله فهو قوله: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل
عمران: ١١٠]... وأما ما هو محرف منه قوله: (لكن الله يشهد بما أنزل الله إليك [في علي])!!

١٥ - محمد باقر المجلسي (ت: ١١١١ هـ) ملأ كتابه (بحار الأنوار) بالروايات التي تُقرّر النقص،
وكذلك في كتابه (مرآة العقول) (١٢/٥٢٥).

نقل عن الكافي روايات تقرر التحريف، ومنها عن أبي جعفر قال: (نزل جبريل بهذه الآية على
محمد صلى الله عليه وآله): ﴿ بِنَسَمَا أَشْتَرُوا بِهِ - أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا ﴾
[البقرة: ٩٠] في علي عليه السلام: ﴿ بَغْيًا ﴾ (٢٣/٣٧٢-٣٧٣).

١٦ - نعمة الله الموسوي الجزائري (ت: ١١١٢) في كتابه (الأنوار النعمانية) (٢/٣٦٠-٣٦٤).

١٧ - يوسف بن أحمد البحراني (ت: ١١٨٦) في كتابه (الدرر النجفية) (٢٩٤-٢٩٦).

هذه بعض أسماء القائلين بنقص القرآن وتحريفه، وهناك غيرهم العشرات، وقد أورد النوري الطبرسي في مقدمة كتاب (فصل الخطاب) قرابة أربعين اسمًا ممن يقول بهذا القول، ولم يستثن من القدماء إلا أربعة أشخاص ثم عقب ذلك بأنهم إنما نفوا التحريف: ((تقيّة)) (ص: ٥١).

نعم هناك أفراد في العصر الحاضر زعموا أنهم لا يقولون بتحريف القرآن ولكنهم لم يتبرؤا ممن طعن في القرآن بل يجلبونهم ويعظمونهم وذلك يشكك في مصداقيتهم إذ لو طعن شخص في أبيك وأمك لكذبتة ولتبرأت منه ولم تقل (إنه مخطئ) فقط!

وأما الذين يطعنون في رب العالمين بأنه لم يصدق في حفظ كتابه فإن أقصى ما يصفونهم به أنهم مخطئون ثم يبقى التعظيم والتبجيل لهم في أعلى صورته فهل يمكن أن يوثق في دعوى المعاصرين أنهم ينكرون على هؤلاء وهذا حالهم معهم؟!

ج) أمّا في السنّة: فإنّ الشيعة إذا جاء حديث يُخالف معتقدهم طعنوا فيه؛ بل طعنوا في الصحابة الذين نقلوا السنّة، ولم يبقَ منهم أحد لم يُكفّر أو يُفسّق إلا أربعة أشخاص.. أليس هذا بابًا يأوي إليه كل زنديق يُحارب الإسلام؟!

ما هو الإسلام؟ أليس هو: الكتاب والسنّة، ورواة لها، وهم الصحابة؟!

فإذا طعن في الرواة وشكك في إيمانهم، فكيف يوثق فيما نقلوه؟

ثمّ ماذا يستطيع الزنادقة أكثر من ذلك؟!

(١٣) قلت: إن ابن حزم قال: (ومن الإمامية من يميز نكاح تسع نسوة)^(١)، وخطأته في دعواه، ثمّ قلت: (فيقرأ الفاتحة على ورع ابن حزم).

قلت: ابن حزم رحمته الله - كغيره من علماء السنّة - لا يستيحيون الكذب؛ بل يتحرون في نقلهم وعزوهم، وربّما يقول بهذا القول إحدى فرق الإمامية والتي تبلغ العشرات ولم تطلع عليها.

فإنّ جميع الطوائف والفرق التي تدّعي الإمامة في آل البيت يجمعها اسم: «الإمامية»، ثمّ تنفرد الإمامية الإثنا عشرية بهذا الاسم، وكثير من هذه الفرق له عقائد كفر وإلحاد ومنها فرقة السبائية التي

ادعت الألوهية لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه وإذا تجرأت على هذه الدعوى فلن يكون القول بنكاح الأم غريباً عليها وهناك فرق الإباحية ومنها فرقة ...

وربما اعتمد على نقل خاطئ، وربما وهم ..

ولو أن كل شخص وهم سقطت عدالته ربما لم نسلم لا أنا ولا أنت!

(١٤) قلت: إن الدكتور عبد الله محمد الغريب قال: (بأن الشيعة تعتقد بأن نكاح الأم هو من البر بالوالدين)^(١).

الجواب من وجوه:

أولاً: قد راجعت الصفحة المذكورة وهي (ص: ٢٢٢) فلم أجد فيها هذا الكلام، فلعلكم اعتمدتم على كتاب آخر عزا إليه كذباً.^(٢)

ثانياً: لم يذكر الإمامية على وجه الخصوص - حسب عبارتكم - وإنما ذكر الشيعة، وهذا اسم يعم عشرات الفرق، ولعلّه قول لإحدى تلك الفرق الغالية كما تقدم.

ثالثاً: لا يجوز له أن يعمم إن كان ذلك كذلك.

رابعاً: هذا من المحرمات الظاهرة التي لا يجزئ مسلم على القول بها، ولا أدري هل ذكر مرجعاً لكلامه أم أنه أطلقه بدون عزو؛ فإنك لم تذكر ذلك.

خامساً: هذا شخص غير معروف ولا ندري من هو، فالله أعلم بحاله.

(١٥) قلت: إن أبا حنيفة يرى أنه لا يجب الحد بوطء من استأجر امرأة ليزني بها. ثمّ تساءلت عن جواز نسبة هذا القول (إلى جميع أهل السنة).

قلت: الرد من وجوه :

أولاً: إذا اجتهد العالم فأخطأ في اجتهاده فهو مغفور له خطؤه، مأجور على اجتهاده، فإنه ما من عالم إلا وله خطأ أو أخطاء في اجتهاده؛ لأن العالم غير معصوم، ولكن إخوانه من أهل العلم

(١) وجاء دور المجوس (ص: ٢٢٢).

(٢) وقد قمت بمراجعة الكتاب من خلال بحث في: (قرص مدمج) فلم أجد هذه العبارة فيه!!

يصححون له خطأه، فليس هناك فتوى خاطئة إلا وقد ردّها العلماء.

ثانياً: هذه المسألة ليس فيها إباحة الفعل وإنما فيها درء الحد عن الفاعلين وإلا فهي كبيرة من الكبائر.

قال الفقيه الحنفي أبو محمد علي بن زكريا المنبجي (ت: ٦٨٦هـ) وهو يبين وجهة نظر القائلين بهذه المسألة: (إذا استأجر امرأة ليطأها لا تحل له وهو زانٍ يلقي الله تعالى بكبيرة الزنا إن لم يتب ولكن يسقط الحد عنه للشبهة لأن الأجرة والمهر عبارتان عن معنى واحد قال الله تعالى (وأتوهن أجورهن) أي مهورهن فوجدت شبهة النكاح وامتنع الحد لأجلها)^(١)

ثالثاً: يبدو أن أبا حنيفة رحمه الله أراد أن يرفع الحد عن الشيعة الاثني عشرية على وجه الخصوص لأنها هي الطائفة الوحيدة التي تستأجر النساء لهذا العمل باسم: (المتعة) فأراد رحمه الله أن يقول: هؤلاء ومن عمل مثل عملهم لهم شبهة تمنع إقامة الحد عليهم!!

أرأيت يا أخ محمد بارك الله فيك كيف يريد أن يجميك وإخوانك من الحد ثم يكون جزاؤه هذا الموقف منك أم أنك نسيت أن هذا مذهبك؟؟؟

فما رأيك أنت إذن في الذي يستأجر امرأة لهذا العمل؟؟؟

هل تقيم عليه الحد أم لا؟؟؟!!

أرأيت لو أردت أن تقيم الحد على كل من استأجر امرأة لهذا العمل فما هي المحصلة في صفوف الشيعة؟؟؟!!

إذن اشكر هذا الإمام الذي درأ عنكم الحد فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

رابعاً: هذه المسألة قد خالفه فيها تلميذاه: محمد بن الحسن وأبو يوسف، وذهب إلى قولهما المحققون من علماء المذهب، كما بينه صاحب (الدر المختار) وابن عابدين في حاشيته (٢٩/٤)، وأفاض في رد هذه الحيل ابن القيم رحمته في (إعلام الموقعين) (٣/٣٧٧).

خامساً: هذه الفتوى الغريبة من أبي حنيفة رحمته ليست بأغرب من كثير من الفتاوى الشيعية، والتي أطلقها علماء الشيعة قديماً وحديثاً في المتعة وغيرها.

(١) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب (٢/٧٤١).

(أ) فمن الفتاوى القديمة :

١ - روى الطوسي عن محمد بن أبي جعفر (ع) قال: قلت: (الرجل يُجل لأخيه فرج جاريته؟
قال: نعم. لا بأس به، له ما أحل منها)^(١).

وروى الكليني والطوسي عن محمد بن مضارب قال: قال لي أبو عبد الله (ع): (يا محمد! خذ هذه
الجارية تخدمك وتصيب منها، فإذا خرجت فاردها إلينا)^(٢).

فهاتان الروايتان قد أباحتنا فرجاً بدون عقد أو تملك!! مع يقيننا بعدم صحة نسبة هذين القولين
إلى أحد من آل البيت.

(ب) ومن الفتاوى الحديثة :

١ - قال السيد حسين الموسوي في رسالة بعنوان: (المتعة): (ومما يؤسف له أن السادة هنا -أي: في
العراق- أفتوا بجواز إعارة الفروج!! وهناك كثير من العوائل في جنوب العراق وفي بغداد في منطقة
الثورة ممن يمارس هذا الفعل بناءً على فتاوى كثير من السادة، منهم: السيستاني والصدر والشيرازي
والطببائي والبرجردي وغيرهم، وكثير منهم إذا حل ضيفاً عند أحد منهم استعار امرأته إذا رآها جميلة
وتبقى مستعارة عنده حتى مغادرته)!!!

أورد هذه الرسالة بكاملها الدكتور علي أحمد السالوس في كتابه: (مع الإثني عشرية الإمامية في
الأصول والفروع: ١١٠٣).

٢ - فتوى الخميني قال: (لا يجوز وطء الزوجة قبل إكمال تسع سنين، دوامًا كان النكاح أو
منقطعًا!

وأما سائر الاستمتاعات؛ كاللمس بشهوة والضمم والتفخيذ، فلا بأس بها حتى في
الرضيعة)!!!^(٣).

٣ - فتوى الخوئي قال: (لا يبطل الصوم إذا قصد التفخيذ فدخل في أحد الفرجين من دون

(١) الاستبصار (٣/١٣٦).

(٢) الكافي/ الفروع (٢/٢٠٠) الاستبصار (٣/١٣٦).

(٣) تحرير الوسيلة للخميني (٢/٢٤١).

قصدي!!^(١).

فأين فتوى أبي حنيفة الشاذة مع هذه النماذج من فتاوى الشيعة الشاذة؟؟؟!

(١٦) قلت: (وهنا أستلطف نظركم السامي إلى آراء بعض علماء الأزهر الشريف حول الشيعة الإمامية، التي صدرت بعد قراءة كتبهم، يقول الأستاذ عبد الهادي مسعود الأبياري: «ليس من شك في أنَّ المذهب الشيعي هو فرع من أهم فروع المذاهب الإسلامية العامة...»).

ونقلتم عن الدكتور أبي الوفاء التفتازاني قوله: (وقع كثير من الباحثين، سواء في الشرق أو في الغرب، قديمًا وحديثًا في أحكام خاطئة عن الشيعة، لا تستند إلى أدلة أو شواهد نقلية جديرة بالثقة، وتداول بعض الناس هذه الأحكام فيما بينهم دون أن يسألوا أنفسهم عن صحتها وخطئها.. ومَّا لا شكَّ فيه أنَّ أي باحث يتصدى للبحث عن تاريخ الشيعة أو عقائدهم أو فقههم، لا بد له من الاعتماد أولاً وقبل كل شيء على تراث الشيعة أنفسهم في هذه المجالات.. إلى أن قال: إنَّ مدى الخلاف الموجود بين السنَّة والشيعة ليس فيما يبدو لنا بأبعد ممَّا هو موجود مثلاً بين مذهبي الإمام مالك وأتباعه من أهل الرأي والقياس).

[مع رجال الفكر في القاهرة (١/ ٢٢١) للأستاذ السيد مرتضى الرضوي]

قلت: الجواب على هذه الأقوال من أوجه:

الوجه الأول: نحن نحب -والله- أن لا يكون بيننا وبين الشيعة خلاف، ونتمنى أن ينحصر الخلاف فيما بيننا وبينهم ليكون مثل ما بين المالكية والأحناف، أو أي مذهبين من مذاهب السنَّة.

الوجه الثاني: عزوكم إلى التفتازاني المذكور -غير المعروف في الأوساط العلمية-: (إنَّ أي باحث يتصدى للبحث عن تاريخ الشيعة أو عقائدهم أو فقههم، لا بد له من الاعتماد أولاً وقبل كل شيء على تراث الشيعة أنفسهم في هذه المجالات).

قلت: هذا منهج واجب الاتباع لكل من يريد أن يقف على عقيدة طائفة أو فقهها أو رأيها، ولكن يبدو أنَّ هذا الكاتب لم يقف على تراث الشيعة وإلا لم يقل هذا الكلام وقوله هذا موضع تهمة لمخالفته الصريحة لما في كتب الشيعة!!

(١) منهاج الصالحين للخوئي (١/ ٢٦٣).

والمطلع على كتب الشيعة القديمة يرى أن هناك فرقاً كبيراً بين الشيعة وأهل السنة؛ بل يرى اتجاهاً لا يلتقيان أبداً.

وكتب الشيعة الأصول مملوءة بما يقرر عدة عقائد، كل واحدة منها كافية لجعل الشيعة مذهباً خارجاً في نظر السنة عن الإسلام، ولم تحظ هذه الكتب بعناية علماء الشيعة القدماء والمحدثين فيميزون الصحيح من الضعيف، مما جعل كل ما في هذه الكتب من صحيح وضعيف وموضوع دليلاً يُستدل به على عقائد الشيعة، سواء من أتباع المذهب أو من المخالفين، وخاصة الكتب الأربعة التي تُسمى عند الشيعة الإمامية بالأصول، وهي:

(كتاب الكافي)، و(من لا يحضره الفقيه)، و(التهذيب)، و(الاستبصار)، فقد أثنى عليها كثير من علماء الشيعة ووصفوها بالصحة، ووصفوا مؤلفيها بصفات المجتهدين الموثوقين.

ومنهم من يجعل الكتب المعتمدة ثمانية.

وفي مقدمة هذه الكتب كتاب (الكافي).

وقد تقدّم نماذج من روايات وأقوال علماء الشيعة في القرآن الكريم من الكافي وغيره.

ونذكر نموذجاً آخر هنا من روايات الكافي التي تقرر إمامة علي عليه السلام وكفر الصحابة بتركها، وفيه تقرير ردة الصحابة إلا ثلاثة أو أربعة أو نحوهم.

فقد عقد باباً بعنوان: «باب فيه نكت ونتف من التنزيل في الولاية».

ثم أورد تحته اثنتين وتسعين رواية تفسيراً لآيات من القرآن تُقرر الولاية.

أول رواية فيها عن سالم الحنات قال: «قلت لأبي جعفر (ع): أخبرني عن قول الله تبارك وتعالى:

﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٦٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٦٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ

مُبِينٍ ﴿١٦٥﴾ [سورة الشعراء] قال: هي الولاية لأمر المؤمنين (ع)».

والثانية في تفسير الأمانة التي عرضت على السموات والأرض عن جعفر الصادق أنها: «ولاية

أمير المؤمنين (ع)».

والثالثة في قول الله تعالى: ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ ﴾

[الأنعام: ٨٢] قال: «بما جاء محمد ﷺ من الولاية، ولم يخلطوها بولاية فلان وفلان فهو الملبس بالظلم»، طبعاً المراد بفلان وفلان: أبو بكر وعمر رضي الله عنهما.

واستمر يُفسّر الآيات بكلام غريب عجيب، والأعجب زعمه أن النبي ﷺ داخل في ولاية علي رضي الله عنه.

ففي الرواية (٢٤) عن أبي جعفر قال: «أوحى الله إلى نبيه ﷺ: ﴿ فَاسْتَمْسِكْ بِالَّذِي أُوحِيَ إِلَيْكَ إِنَّكَ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٤٣] قال: إِنَّكَ عَلَى وَايَةِ عَلِيٍّ، وَعَلِيٌّ هُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ!

وبعدها رواية (٢٥) عن أبي جعفر قال: «نزل جبريل بهذه الآية على محمد ﷺ هكذا: بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله في عليٍّ (بغياً)».

وهكذا على هذا النمط من الكذب على الله ﷻ ورسوله ﷺ وعلى آل البيت. فجميع هذه الروايات تُقرّر ولاية عليٍّ رضي الله عنه وإمامته، وكفر الصحابة بها وفي بعضها دعوى تحريف القرآن.

وهذا نزر يسير من تلك الروايات التي لا يخلو منها أو من مثلها كتاب شيعي. وإذا كان الصحابة جميعهم ومن سار على مناهجهم من أهل السنّة لم يؤمنوا بهذه الولاية؛ فقد كفروا على حسب هذه الروايات.

ونحن نعتقد اعتقاداً جازماً أنّها روايات كاذبة نُسبت إلى آل البيت، وربّما يوجد من الشيعة الإمامية من يُكذّبها.

لكن ماذا يُصنع وقد نشأت على هذه الروايات أجيال، وتقرّر في أذهانهم أنّ عليّاً رضي الله عنه إمام من الله، وأنّ الصحابة عصوا أمر الله ﷻ وأمر رسوله ﷺ، ولم يُنفذوا هذه الوصية، بل وقعوا في الكفر كما في تلك الروايات، وعشرات غيرها تُقرّر أنّ الصحابة ارتدوا إلّا عدداً يسيراً منهم؟!!

فكيف يُقال بعد هذا: إنّ الفرق بين الشيعة والسنّة كالفرق بين المذاهب الأربعة الفقهية من أهل السنّة؟! أليس هذا قولاً باطلاً؟؟

أليس هذا دليلاً يفضح ذلك الكاتب بأنه لم يقرأ كتب الشيعة أو قرأها وتعمد المغالطة لأمر ما!!

ولا أظن أن شيعياً أو سنياً، يعرف كل منهما مذهبه؛ يوافق على قول هذين الشخصين، إلا إذا استعمل أحدهما التقية.. فلربّما!

إنّ مصادر الشيعة تحتاج إلى جهد صادق من أتباعها لتنقيتها من الموضوعات والمنكرات، وتحذير الأتباع من أخذ كل ما ورد فيها، ليُعاد تشكيل العقلية الشيعية وفق الآثار الصحيحة.

فإنّ كثرة ما فيها مما يتناقض مع القرآن الكريم، ومع بعضها البعض، قد تنبّه له كثير من أتباع المذهب، وكان سبباً لهجر المذهب وتركه من بعضهم، كما يُقرّره أحد أعلام المذهب وهو الطوسي المتوفى عام (٤٦٠هـ).

فقد قال في مقدمة كتابه: (التهذيب): (ذاكري بعض الأصدقاء -أيده الله- ممن أوجب حقه علينا، بأحاديث أصحابنا أيدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد؛ حتّى لا يكاد يتفق خبر إلاّ ويأزائه ما يُضاده، ولا يسلم حديث إلاّ وفي مقابلته ما ينافيه، حتّى جعل مخالفتونا ذلك من أعظم الطعون في مذهبنا.. إلى أن قال: حتّى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبيهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحق لما اشتبه عليه الوجه في ذلك وعجز عن حل الشبهة فيه.

سمعت شيخنا أبا عبد الله -أيده الله- يذكر: أن أبا الحسين الماروني العلوي، كان يعتقد الحق ويدين بالإمامة، فرجع عنها لما التبس عليه الأمر، وترك المذهب ودان بغيره..^(١)

نعم. إنّ العاقل ينفعه عقله.. ومن أراد الله به خيراً وفّقّه.

هذا اعتراف من أحد أئمة المذهب بأنّ الروايات متناقضة، فلا تكاد توجد رواية أو قول إلاّ ويقابلها ما يناقضها، وأنّ جماعة.. بل جماعات وإلى اليوم توفق إلى إدراك الحقيقة فتتهدي.

وأنّ السبب وجود روايات تنقض الدين وتسيء إلاّ رب العالمين!!

وهذا يؤكّد أنّ الاختلاف بين المذهبيين ليس اختلافاً يسيراً.

وهذا يبيّن بطلان دعوى أنّ الخلاف بين أهل السنّة وأهل التشيع كالفرق بين المذاهب الفقهية عند أهل السنّة.

(١) التهذيب - المقدمة.

وقد تقدم أنموذج من أقوالهم في القرآن الكريم، ودعوى التحريف، ودعوى ردة الصحابة، وذلك من كتبهم؛ فكيف يقال بعد هذا: إنَّ الخلاف ليس أبعد ممَّا بين مذاهب أهل السنَّة؟!!

أين في أهل السنَّة من يقول بشيء من هذه الأقوال؟

ثم لماذا يجند الشيعة الجنود ويرصدون الأموال لتصدير العقيدة الشيعية إلى بلاد أهل السنة إذا كانت عقيدتهم إنما هي مذهب كبقية مذاهب المسلمين؟!!

فهل رأيتم حنفياً أو شافعيّاً يدعو حنبليّاً أو مالكيّاً ليرتك مذهبه ويتمذهب بمذهب آخر؟!!

إذن لماذا الشيعة يجندون الجنود ويرصدون الأموال لتصدير التشيع لو لم يكن ديناً آخر غير دين أصحاب المذاهب الأخرى؟!!

الوجه الثالث: يبدو أنّ هذا الحال الذي عليه المذهب من التناقضات هو سبب استحداث عقيدتي التقية والبداء على الله عزّ وجلّ.

فإنَّ الدين: إمَّا أحكام وإمَّا أخبار، فتناقض الأحكام يُجَلُّ «بالتقية»، وتناقض الأخبار يُجَلُّ «البداء»، وهاتين العقيدتين لا يمكن أن يقع خطأ في الوجود.

واستمع إلى شهادة أحد أتباع الطائفة عمر بن رباح ليسأل إمامه، فلما أفناه عاد إليه من قابل فسأله عن نفس المسألة فأفتاه بخلاف الجواب الأول، فاستنكر ذلك، وقال: هذا خلاف ما أجبتي في هذه المسألة العام الماضي، فقال له (أي: الإمام): إن جوابنا خرج على التقية، فتشكك في أمره وإمامته.

ثم خرج من عنده ولقي أحد الشيعة (ويدعى: محمد بن قيس) وقص عليه ما حدث، وقال له: وقد علم الله أني ما سألته عنها إلا وأنا صحيح العزم على التدين بما يفتيني به وقبوله والعمل به، فلا وجه لاتقائه إياي وهذه حالي، فقال له محمد بن قيس: فلعله حضرك من اتقاه؟ فقال: ما حضر مجلسه في واحدة من المسألتين غيري، ولكن جوابيه جميعاً خرجا على وجه التبخيث - أي: على الحظ - ولم يحفظ ما أجب به في العام الماضي فيجب بمثله، فرجع عن إمامته، وقال: لا يكون إماماً من يفتي بالباطل^(١).

(١) فرق الشيعة (ص: ٥٩-٦١)، البحار (٣٣/٣٧) (١٧١/٦٩)، اختيار معرفة الرجال (٥٠٦/٢)، جامع الرواة (٢٢٥/٢)، معجم رجال الحديث (٤٠/١٤).

والواقف على الروايات يرى التناقض واضحاً.

فقد روى الكليني عن زرارة بن أعين: أنه سأل أبا جعفر عن مسألة، فأجابه، ثم جاءه رجل فسأله عنها، فأجابه بخلاف ما أجابه، ثم جاءه رجل ثالث، فأجابه بخلاف ما أجاب به الآخرين، فتعجب زرارة وسأله عن هذا التناقض، فقال أبو جعفر: (يا زرارة! إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، وكان أقل لبقائنا وبقائكم..!!؟)

أبو جعفر الباقر: يكذب ويفتي بغير الحق حفاظاً على نفسه.. «تقية» حاشاه من ذلك!

فهذا التناقض في الفتاوى يُجَلُّ بـ «التقية».

وأما في الأشخاص: فقد أورد الكشي آثاراً متضاربة في أكثر من شخص عن أبي عبد الله منهم: «زرارة بن أعين» قال فيه أبو عبد الله «جعفر الصادق»: (بشر المخبتين بالجنة: بريد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري، ومحمد بن مسلم، وزرارة، أربعة نجباء أمناء الله على حلاله وحرامه، لولا هؤلاء انقطعت آثار النبوة واندرست).

ورواية بعدها عن أبي عبد الله قال فيها: (إن أصحاب أبي كانوا زيناً أحياء وأمواتاً أعني: زرارة.. هؤلاء القوامون بالقسط..)^(١).

وفي رواية أخرى قال أبو عبد الله: (لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة!!)^(٢).

وفي أخرى: (لعن الله بريداً، ولعن الله زرارة)^(٣) - بريد أي المتقدم سابقاً: بريد بن معاوية العجلي -.

فأي هذه الأقوال حق وأيها تقية؟!!

والتناقض في الأخبار إذا أخبر الإمام بخبر زعم أنه من الله ﷺ، ثم لم يصدق الخبر، فالخطأ ليس من الإمام؛ لكنه من الله ﷺ - أستغفر الله! - لأن الله ﷻ بزعمهم أخبر الإمام بخبر ثم بدا له أن يغيره، والإمام أخبر بالخبر الأول كما أخبره الله ﷻ، ثم فوجئ أن الله ﷻ يغير الخبر... وهذا يُجَلُّ بـ «بالبداء»

(١) رجال الكشي (١/١٧٠).

(٢) رجال الكشي (١/١٤٧).

(٣) رجال الكشي (١/١٤٨).

أي: أن الله ﷻ بدا له فالغى الخبر الأول ولم يعلم الإمام!!

ومثال ذلك ما ورد في إمامة إسماعيل بن جعفر الصادق، ثم مات قبل أبيه، فانقلت الإمامة إلى أخيه: موسى. وهذا طعن في علم الله ﷻ، إذ أخبر بإمامة شخص لا يعيش، ثم غير فجعل الإمامة في أخيه^(١)، مع أن الشيعة أوردت في كتبها أن الإمامة لا تنتقل إلى الأخ بعد الحسين عليه السلام. ومثال آخر: ما رواه الكليني في أول الكافي تحت كتاب الحجّة في: (باب كراهة التوقيت): عن أبي جعفر أنه قال عن سبب طول مدة غياب المهدي: (إن الله تبارك وتعالى قد كان وقت هذا الأمر في السبعين، فلما أن قتل الحسين اشتد غضب الله تعالى على أهل الأرض فأخره إلى أربعين ومائة، فحدثناكم فأذعتم الحديث فكشفتهم قناع الستر، ولم يجعل الله له بعد ذلك وقتاً عندنا، ويمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب)^(٢)!!!

ولما كان مثل هذا الكلام لا تقبله العقول، فلا بد من رواية أخرى ترغمها على الانصياع والقبول القسري، فاخترع الكليني -أو من روى عنه الكليني الله أعلم أيهما الذي وضعها- هذه الرواية عن أبي جعفر أنه قال: (إذا حدثتكم الحديث فجاء على ما حدثتكم به، فقولوا: صدق الله!! وإذا حدثتكم فجاء على خلاف ما حدثتكم به فقولوا: صدق الله؛ توجروا مرتين)^(٣)!!!

جميل هذه الإمامة!!!

إن صدق الخبر فقولوا: صدق الله، وإن كذب الخبر فقولوا: صدق الله!!

فالكذب جاء من الله لا من الإمام!!

فهل يمكن أن ينكشف كذب مدعي علم الغيب مع هذه القاعدة؟؟!!

وقد كان هذا المعتقد سبباً في ترك بعض الأتباع القول بإمامة الأئمة .

وقد ذكرت كتب الطائفة موقفاً لأحد كبار أصحاب جعفر الصادق اسمه (سليمان بن جرير) رجع عن القول بإمامة جعفر لأنه - كما تزعم - قد أخبرهم بأن ابنه إسماعيل هو الإمام من بعده فمات

(١) المقالات والفرق للقمي: (ص ٧٨) فرق الشيعة للنوبختي: (ص ٦٤)

(٢) رواه الكليني في "باب كراهية التوقيت" [أصول الكافي: ١/٣٦٨، الغيبة للنعماني: محمد بن أبي زينب النعماني (توفي سنة ٣٤٠

هـ) في كتابه الغيبة: ص ١٩٧، الغيبة للطوسي: ص ٢٦٣، بحار الأنوار: ١١٧/٥٢].

(٣) الكافي (١/٣٦٩).

إسماعيل في حياة أبيه فزعم أن الله عز وجل غير ما أراد بعد أن أراد وأخبر جعفر الناس بإرادة الله الأولى ولم يخبره سبحانه أنه غير فالخطأ إذن ليس من جعفر!!!

ولما كان هذا أقول مما ترفضه العقول فقد ترك سليمان هذا عقيدة الإمامة واتهم الطائفة فقال كما يرويه عنه مؤرخوا الشيعة: (إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالتين، لا يظهرن معها من أئمتهم على كذب أبداً وهما القول بالبداء وإجازة التقية)^(١)

إنا والله نعتقد براءة أهل البيت من هذا الكذب على الله ﷻ ، ولعنة الله على من كذب عليهم وقولهم ما لم يقولوه.

(١٧) قلت: (إذا كان المدعى أمراً غريباً على العقول، فإثباته يحتاج إلى دليل واضح، ثم ضربتم مثلاً، ثم قلت: وما أشبهه بنظرية عدالة الصحابة! فإن كل من رأى النبي ﷺ ساعة أو يوماً أو أسبوعاً أو شهراً صار عدلاً، فالقول بعد التهم من أولهم إلى آخرهم، وأنهم رجال مثاليون؛ من أغرب الغرائب الممكنة، التي لا تثبت إلا بدليل يقطع جميع الشبهات حول عدالتهم).

والجواب من وجوه:

أولاً: الخلاف بيننا وبينكم ليس في عدالة جميع الصحابة الذين أطلق عليهم هذا اللفظ، سواء من كان من السابقين الأولين أو كان من المسلمين المتأخرين.

وإنما خلافنا معكم في عطاء الصحابة وأفاضلهم من المهاجرين والأنصار، وخاصة الخلفاء الراشدين أبا بكر وعمر وعثمان وإخوانهم، وأمّا من أسلم متأخراً هل هو عدل أم لا؟ فالخطب فيه يسير بالنسبة للخلاف السابق.

ولعلماء السنّة أنفسهم تفصيلات وتفريعات في الصحابي الذي قلت صحبته للنبي ﷺ، ولم يخرجهم هذا التفصيل عن أهل السنّة.

لكن المحققين من علماء السنّة يرون أنّ كل من أسلم وصحب النبي ﷺ بعد إسلامه، فهو عدل، حتى يثبت خلاف ذلك.

وهذا موقف سليم، فإن من أتى إلى النبي ﷺ وترك دينه السابق، وأعلن الدخول في الإسلام،

(١) المقالات والفرق للقمي: (ص٧٨) فرق الشيعة للنوبختي: (ص٦٤)

ورضي به ديناً، والإسلام يجرّم الكذب والفواحش؛ فالأصل أنّه متبع له؛ لأنّه قد أعلن التزامه به، حتى يثبت خلافه، خاصة وقد أشرقت عليه أنوار النبوة، ونالته بركة صحبة النبي ﷺ؛ فإن صحبة النبي ﷺ شرف وتزكية، وليست كصحبة غيره مهما كان ذلك الغير.

ثم ليس هذا هو خلافا مع الإمامية.

ثانياً: إنّ ادعاء كفر الصحابة أو فسقهم أو خيانتهم عن بكرة أبيهم - ما عدا أربعة أشخاص - أشدّ غرابة من القول بعدالتهم!

فإنّ اعتقاد أنّ الذين تربوا على مائة القرآن قرابة ثلاث وعشرين سنة تقريباً، أو عشرين سنة، أو عشر سنين، أو خمس سنين، أو نحوها؛ أسلموا نفاقاً، أو طلباً لمنصب، أو رغبة في الدنيا مع عدم وجودها أثناء الدخول في الإسلام..

أو امتنعوا عن تنفيذ أمر النبي ﷺ في إمامة عليّ ؑ من غير سبب ظاهر بأوهام غريبة، ثمّ هم يقاتلون لأجل إقامة الدين، ويفتحون الأرض بالإسلام، وعليّ معهم في كل ذلك..

ثمّ يعيشون حياة الزهد والعفة وهم خلفاء، ويطيعهم آلاف الصحابة، ولا ينكر عليهم منكر..

ثمّ يروون فضائل عليّ ؑ، وينقلون ما يحدث من خلاف، حتّى نقلوا خلاف فاطمة ؑ مع أبي بكر في أمر دنيوي، ولم ينقلوا عنها ولا عن عليّ ؑ خلافاً في إمامة... إلى آخر ما هنالك من أحوالهم.. ثمّ يزعم أنّهم مرتدون أو رادون لأمر رسول الله ﷺ.. أعظم غرابة!!

فقدان بين الدعويين بقلب سليم وعقل مستقيم؛ يظهر لك الحق إن شاء الله تعالى. ولمزيد من البيان نضيف تمهيداً في الوجه الآتي:

ثالثاً: تمهيد في السيرة يُحتاج إليه هنا؛ لأن كتب الشيعة الإمامية قد أهملته إهمالاً متعمداً حيث لا يوجد في كتاب شيعي ذكر لأحداث العهد المكي ومعاناة المؤمنين فيه ولا ندري عن موقف أبي مهدي من هذا الانتقاء في رواية التاريخ عند المذهب الشيعي!!؟

وفي هذا التمهيد والتذكير بهذه الحقيقة من التاريخ ضروري لكل شيعي حرّمه علماءه الوقوف على بداية ظهور الإسلام: (تذكير بمعاناة الصحابة في بداية الإسلام)، وكيف دخلوا الإسلام، وما لاقوه من ابتلاء وأذى في سبيل ذلك.

فإنَّ الله ﷻ عندما بعث نبينا محمداً ﷺ، وأمره بأن يعلن الدعوة بالإسلام في مجتمع مشرك عاش على الشرك هو وآبائه؛ فإن ذلك يعني تغيير عقيدة المجتمع وإبطائها، والإقرار بفسادها، وهي عقيدة عاش عليها الآباء والأجداد.

ثم إنَّ الذي يقبل الإسلام ويعترف بتلك الحقيقة يعني أنه يواجه المجتمع بكامله: أسرته أولاً، ثم قبيلته ثانياً، ثم المجتمع المشتغل على عدة قبائل ثالثاً، ثم جميع قبائل العرب رابعاً، وهو موقف عظيم لا يقدم عليه إلا من خالط قلبه بشاشة الإيمان.

وبمراجعة تلك الفترة الزمنية ومعرفة أحداثها نرى أمراً عجباً يدل على عظمة الصحابة وعظم البلاء الذي واجهوه عند إسلامهم! وفيما يلي إشارة إلى تلك المرحلة بإيجاز..

* المرحلة المكية :

عندما بدأ النبي ﷺ دعوته داخل المجتمع المكي، واجهه المجتمع مواجهةً شديدة، وأذوه أشد الأذى، وأذوا كل من اتبعه.

وقد تنوع الأذى وتباين ما بين هجر وضرب وقتل.

وكتب السير والتواريخ مملوءة بأنواع القصص التي تكشف عن مدى ما عانى منه الصحابة من شدة وكرب عندما دخلوا في الإسلام.

قال ابن مسعود: (أول من أظهر إسلامه سبعة: رسول الله ﷺ، وأبو بكر، وعمار بن ياسر، وأمه سمية، وصهيب، وبلال، والمقداد. فأما رسول الله ﷺ فمنعه الله بعمه أبي طالب، وأما أبو بكر فمنعه الله بقومه، وأما سائرهم فما منهم إنسان إلا وقد اتاهم على ما أرادوا إلا بلال؛ فإنه هانت عليه نفسه في الله وهان على قومه، فأعطوه الولدان وأخذوا يطوفون به في شعاب مكة وهو يقول: أحد أحد)^(١).

وكان النبي ﷺ إذا مرَّ على المعذبين يثبتهم ويبشرهم، فقد مرَّ على آل ياسر: ياسر وابنه عمار وأمه فقال لهم: (أبشروا آل ياسر موعدكم الجنة)^(٢).

(١) رواه ابن ماجه في المقدمة (ح: ١٥٠)، وابن حبان - الإحسان (ح: ٧٠٨٢)، والحاكم (٣/ ٣٨٤)، وأحمد (١/ ٤٠٤) وغيرهم، قال البوصيري في زوائد ابن ماجه: إسناد رجال ثقات.

(٢) السيرة الحلبية (١/ ٤٥٦).

وفي قصّة إسلام أبي ذر أنّه أعلن بإسلامه في المسجد الحرام، فقاموا إليه فضربوه حتى أوجعوه، فلم يمنعه منهم إلا العباس^(١).

وعن سعيد بن زيد قال: (والله لقد رأيتني وإن عمر لموثقي على الإسلام قبل أن يسلم عمر)^(٢).

وعن عبد الله بن عمرو قال: (رأيت عقبة بن أبي معيط جاء إلى النبي ﷺ وهو يصلي، فوضع رداءً في عنقه فخنقه به خنقاً شديداً، فجاء أبو بكر حتى دفعه عنه فقال: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ [غافر: ٢٨])^(٣).

وزاد البزار: (فتركوه وأقبلوا على أبي بكر)^(٤).

ولشدّة ما لقيه الصحابة من البلاء والأذى، وجّههم النبي ﷺ إلى الحبشة، فذهب كثير من الصحابة ﷺ إلى الحبشة، وتركوا أرضهم وأهلهم فأرّين بدينهم^(٥).

وقد هاجر الصحابة إلى الحبشة هجرتين، كان عدد المهاجرين في الثانية أكثر من ثمانين رجلاً وامرأة^(٦).

ثمّ كان من ترتيب الله ﷻ لنبيه ﷺ ولأصحابه: أن وفداً من الخرج من المدينة ذهبوا إلى مكة يستنصرونهم على الأوس، فلقبهم النبي ﷺ، فعرض عليهم الإسلام، فأعجبهم ما سمعوا، ثمّ إنهم وعدوه بأن يعرضوه على قومهم، فعرضوه على قومهم، فجاء منهم في الحج من العام القابل اثنا عشر رجلاً، فبايعوه على الإسلام^(٧).

(١) رواه البخاري (ح: ٣٤٤٦).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٨٦٢).

(٣) رواه البخاري (ح: ٣٦٧٨).

(٤) مجمع الزوائد (١٧/٦)، وقال الهيثمي: ورجاله رجال الصحيح.

(٥) رواه أحمد -الفتح الرباني (٢٠/٢٢٤-٢٢٥)، والبيهقي في دلائل النبوة (٦٧/٢)، وحسنه ابن حجر في الفتح (١٧٩/٧).

(٦) أوردها البيهقي في دلائل النبوة (٢/٢٩٧-٢٩٨).

(٧) روى البخاري مبايعتهم على الإسلام (ح: ٣٨٩٣)، ومسلم (ح: ١٧٠٩)، ومقدمات الإسلام ذكرها البيهقي في دلائل النبوة

ثم أرسل النبي ﷺ معهم مصعب بن عمير يعلمهم الدين ويؤمهم في الصلاة.

وبعد أن وصل إلى المدينة قام بالاتصال بالناس، فأسلم على يديه خلق كثير.

وقد أسلم على يديه زعيمًا بني عبد الأشهل وهما: أسيد بن حضير، وسعد بن معاذ، ولما أسلم سعد بن معاذ ورجع إلى قومه وحرّم كلامه عليهم إن لم يؤمنوا؛ فأسلموا جميعًا، وأخذ مصعب يعلمهم الدين، ما عدا بعض البطون لم تُسلم إلا بعد الخندق^(١).

ثم فشا الإسلام في المدينة، قال جابر بن عبد الله في حديث طويل: (فقلنا: حتى متى نترك رسول الله ﷺ يُطرد في جبال مكة ويخاف، فرحلنا إليه سبعون رجلًا منّا، حتى قدموا عليه في الموسم، فواعدناه شعب العقبة، فاجتمعنا عندها من رجل ورجلين حتى توافينا، فقلنا: يا رسول الله! علام نبايعك؟ قال: تبايعونني على السمع والطاعة في المنشط والكسل، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن تقولوا في الله لا تخافوا في الله لومة لائم، وعلى أن تنصروني فتمنعوني ممّا تمنعون منه أنفسكم وأزواجكم وأبنائكم، ولكم الجنة).

قال: فقمنا إليه فبايعناه، وأخذ بيده أسعد بن زرارة -وهو أصغرهم- فقال: رويدًا يا أهل يثرب! فإننا لم نضرب إليه أكباد الإبل إلا ونحن نعلم أنه رسول الله، وأن إخراجنا اليوم مفارقة العرب كافة، وقتل خياركم، وأن تعضكم السيوف، إمّا أنتم قوم تصبرون على ذلك وأجركم على الله، وإمّا أنتم تخافون من أنفسكم جنة فتيبنوا ذلك فهو أعذر لكم عند الله!

قالوا: أمط عنا يا أسعد، فوالله لا ندع هذه البيعة أبدًا، ولا نسلبها أبدًا.

فبايعناه.. فأخذ علينا وشرط ويعطينا على ذلك الجنة^(٢).

ولم يعدهم بخلافة ولا وزارة ولا دنيا.

ثم إن النبي ﷺ أذن في الهجرة إلى المدينة.

قال البراء بن عازب: (أول من قدم علينا من أصحاب النبي ﷺ مصعب بن عمير، وابن أمّ

(١) ورد من طرق عدة: تاريخ الطبري (٣٥٧/٢)، والبيهقي -دلائل النبوة (٤٣٨/٢) وغيرهما.

(٢) رواه أحمد (٣٢٢/٣)، والبيهقي في السنن (٩/٩)، ورجاله ثقات، وقال ابن حجر: إسناد جيد على شرط مسلم/الفتح

(٢٢٠/٧).

مكتوم، فجعلنا يُقرئنا القرآن، ثم جاء عَمَّار، وبلال، وسعد، ثم جاء عمر بن الخطاب في عشرين، ثم جاء النبي ﷺ (...)^(١).

وقد همَّ أبو بكر رضي الله عنه بالهجرة مع إخوانه المهاجرين، فقال النبي ﷺ: (على رسلك! فإنِّي أرجو أن يؤذَن لي؛ فقال أبو بكر: وهل ترجو ذلك بأبي وأمي؟ قال: نعم)^(٢).

فجهَّز أبو بكر رضي الله عنه راحلتين مدة من الزمن، ثم جاءه النبي ﷺ عندما أُذن له في الهجرة، وطلب أبو بكر الصحبة فقال: نعم. فخرجا واختفيا في غار ثور ثلاثة أيَّام، وأسرة أبي بكر رضي الله عنه ترعى هذه الهجرة:

عبد الله بن أبي بكر يأتيهما ليلاً بأخبار أهل مكة.

وأهل أبي بكر يعدون لهما طعامها يومياً.

وعامر بن فهيرة مولى أبي بكر يأتيهما بغنم أبي بكر يشربان من لبنها^(٣).

ثم تَمَّت الهجرة العظيمة لسيد البشر مع أفضل النَّاس بعد الأنبياء والرسل، لتكون بداية ظهور الإسلام وإعزازه.

وخَلَّف النبي ﷺ علياً رضي الله عنه في مكة لينام في فراشه، حتَّى لا تتنبَّه قريش لخروج النبي ﷺ^(٤).

* المرحلة المدنية :

وقد استقبل أهل المدينة رسول الله ﷺ أعظم استقبال، وأحاطوا به من جوانبه كلُّ يود لو ينزل في داره ليُشرف بذلك النزول، ولكنَّه ﷺ بقي في (دار بني عمرو بن عوف) أربع عشرة ليلة، ثمَّ أرسل إلى بني النجَّار فجاءوا متقلدي السيوف، ثمَّ سار حتى نزل في بني النجَّار مكان مسجده الشريف، وهناك بدأ ببناء المسجد وشاركه المهاجرون والأنصار في بناء المسجد^(٥).

ثمَّ إنَّ النبي ﷺ آخى بين المهاجرين والأنصار؛ ليُذهب عن المهاجرين وحشة الغربة، ويتأنسوا

(١) رواه البخاري (ح: ٣٩٢٤).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٩٠٥).

(٣) صحيح البخاري (ح: ٣٩٠٥).

(٤) رواه أحمد -الفتح الرباني (٢٠/٢٧٩)، وصححه أحمد شاكر.

(٥) ذكره البخاري (ح: ٣٩٣٢)، ومسلم (ح: ٥٢٤).

عن مفارقة الأهل والعشيرة.

ثمَّ بدأ النبي ﷺ بتأسيس المجتمع المسلم من لبنات الإيمان: المهاجرين الذين خرجوا من ديارهم وأموالهم ينصرون الله ورسوله، والأنصار الذين يحبُّون من هاجر إليهم.

وبدأت مسيرة الجهاد، والصحابة ﷺ يعيشون مع رسول الله ﷺ، يأتمرون بأمره وينتهون عن نهيه.

وقد قاد النبي ﷺ بنفسه الشريفة إحدى وعشرين غزوة^(١)، وقيل تسع عشرة غزوة^(٢)، ورجَّح ابن حجر القول الأول^(٣).

وأما السرايا التي أمرَ عليها أحدًا من أصحابه فقد بلغت ستًّا وثلاثين، وقيل أكثر من ذلك^(٤).

كل تلك الغزوات والسرايا لنصرة دين الله ﷻ.

فانتشر الإسلام وذلَّت الجزيرة بكاملها للإسلام.

هؤلاء هم أصحاب رسول الله ﷺ: آمنوا به، ونصروه، وواسوه بأنفسهم وأموالهم، وهجروا

الديار والأهل فرارًا بدينهم، وإعزازًا لدين الله ﷻ.

ولم يكن مع رسول الله ﷺ وهو يدعوهم إلى الله ﷻ مالٌ يدفعه إليهم، أو يطمعون في الحصول

عليه، وإنما كان وعده لهم الجنة كما تقدم في بيعته ﷺ لأهل المدينة.

وقد كانوا يعلمون أنَّهم معرضون للموت وهم يقاتلون معه صلوات الله وسلامه عليه، وقُتِل

كثير منهم.

فلماذا يا تُرى رضوا بذلك؟! إن لم يكن مقصدهم: الجنة فما هو؟!!

(١) رواه مسلم (ح: ١٨١٣).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٩٤٩).

(٣) فتح الباري (٧/ ٢٨٠-٢٨١).

(٤) ذكر ذلك ابن حجر في الفتح (٧/ ٢٨١).

* تربية الصحابة في العهد المكي :

كان القرآن الكريم ينزل على رسول الله ﷺ، فكان يقرؤه على الصحابة ويلقنهم إياه، وقد نزل في العهد المكي أكثر من ثمانين سورة، وهذا يمثل أكثر من ثلثي القرآن الكريم.

وقد كانت هذه السور تُقرّر العقيدة، وخاصة عقيدة اليوم الآخر والبعث والحساب، وتصف الجنة والنار وأحوال أهلها، وصنوف العذاب التي أعدّها الله لأهل النار، وأنواع النعيم التي أعدّها الله للمؤمنين، كل ذلك يُتلى في مئات الآيات، والصحابة يتلقون تلك الآيات آناء الليل وآناء النهار، والرسول ﷺ يرمي خطاهم ويوجه مسيرهم.

ولقد عاش الصحابة ﷺ في مكة في عناء وشدة، وعذاب وفتنة، ولولا صدق الإيمان ورعاية الله عزّ وجلّ لهم بالثبوت والتوفيق؛ لما تحمّلوا تلك المعاناة الشديدة.

أهؤلاء تحمّلوا هذه المعاناة طمعاً في مال، أو رغبةً في جاه، أو نفاقاً ورياءً؟!

* تربية الصحابة في العهد المدني :

العهد المدني امتداد للعهد المكي في تربية الصحابة ﷺ، ورعاية إيمانهم، والتدرج بهم إلى مراقي الكمال.

فإنّ الإنسان بدخوله في الإسلام، لا يعني أنّه أصبح ملكاً لا يصدر منه أخطاء ولا يقع منه هفوات.

فالصحابة بشر لهم رغبات وهم أخطاء، وليسوا معصومين.

لكنّهم مؤمنون يحبّون الله ورسوله، ويتمسكون بدينهم، ويدافعون عنه، ويجاهدون في سبيل إعزازه ونشره.

وقد كانوا يتحرّكون تحت سمع الله عزّ وجلّ وبصره، وتحت إشراف رسول الله ﷺ لمدة ثلاثة وعشرين عاماً، في مدرسة واحدة، ينهلون من علومها ويحفظون دروسها، ويتربّون في فصولها.

فإنعمت المدرسة ونعم الدارسون!

هذه المدرسة: هي أعظم مدرسة في التاريخ وأنجحها وأبركها.

خرّجت جيلاً عظيماً حمل مشعل الهداية وفتح الأرض في فترة زمنية لم يعرف التاريخ لها مثيلاً.

*** مرحلة ما بعد موت النبي ﷺ :**

توفي النبي ﷺ بعد أن أكمل الله ﷻ به الدين وأتمَّ به النعمة. ثم إنَّ الناس الذين لم يتربوا على مائدة النبوة ممن أسلم من أهل القرى والبادي البعيدة، اهتز إيمان كثير منهم، وجَهَل كثير منهم فرائض الدين، فحدثت رِدَّة عن دين الله ﷻ من بعضهم، وامتناع عن دفع الزكاة من البعض الآخر، ولم يبقَ على الدين سوى ثلاث مدن: (المدينة، ومكَّة، والطائف)، وما عداها فقد أعلنوا عصيانهم.

وكان النبي ﷺ قد عقد لأسامة بن زيد رضي الله عنه الراية، ووجهه إلى الشام، ثم مات النبي ﷺ قبل أن يغادر أسامة المدينة، فانتظر حتى دُفِنَ رضي الله عنه، ثم أنفذ الصديق رضي الله عنه جيش أسامة.

قال ابن كثير رضي الله عنه: (قال سيف بن عمر: عن هشام بن عروة عن أبيه قال: لما بُوع أبو بكر، وجمع الأنصار في الأمر الذي افرقوا فيه، قال: ليتم بعث أسامة. وقد ارتدت العرب إمَّا عامة وإمَّا خاصة، في كل قبيلة، ونجم النفاق وشرأت اليهودية والنصرانية، والمسلمون كالغنم المطيرة في الليلة الشاتية؛ لِفقد نبيهم ﷺ، وِقَاتهم وكثرة عدوهم، فقال له الناس: إنَّ هؤلاء جُلُّ المسلمين، والعرب على ما ترى قد انتقصت بك، وليس ينبغي لك أن تفرق عنك جماعة المسلمين، فقال: والذي نفس أبي بكر بيده! لو ظننت أن السباع تخطفني، لأنفذت بعث أسامة كما أمر به رسول الله ﷺ، ولو لم يبقَ في القرى غيري لأنفذته^(١)، وقد روي هذا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة.

ثم إنَّ الصديق رضي الله عنه أخذ يجهِّز الجيوش لحرب المرتدِّين، وأخضع الجزيرة بكاملها للإسلام، ثم أرسل الجيوش إلى خارج الجزيرة لدعوة فارس والروم، ففتح الله ﷻ كثيرًا من تلك البلدان، ثم أكمل عمر رضي الله عنه مسيرة الجهاد وفتح البلدان، ثم سار بعدهما عثمان رضي الله عنه فاتسعت دائرة الإسلام، وتوقف الجهاد في عهد علي رضي الله عنه؛ للخلاف الذي وقع بينه وبين معاوية رضي الله عنه، ثم عاد الفتح بعد ذلك^(٢).

هذه نبذة يسيرة عن مراحل الدعوة وظهور جيل الصحابة رضي الله عنهم، ولنا هنا وقفات:

١ - الإسلام جاء بإبطال عقائد المشركين، وتسفيه عقولهم، وتغيير معاملاتهم، ولا شكَّ أنَّ هذا من أشدِّ المواقف وأشقها على النفس البشرية فإنَّ الإنسان لا يقبل تغيير عقيدته والاعتراف بالخطأ

(١) البداية (٦/ ٣٠٤).

(٢) هذه النبذة توجد في جميع كتب تواريخ أهل السنة والسير.

فيها إلا إذا تبين له أن العقيدة الجديدة هي الحق.

٢ - إنَّ الذين تركوا دينهم واعتنقوا الإسلام، كانوا عظماء في أنفسهم، عقلاء في قراراتهم؛ لدخولهم في الإسلام رغم ما يترتب عليه من تكاليف شاقة، وتضحيات وعبادات، لو لم يكن البديل عظيمًا في نظرهم لما أقدموا عليه.

٣ - وقد ترتَّب على اعتناقهم الإسلام مقاطعة من أقوامهم؛ بل والإيذاء الشديد باللسان واليد؛ بل والقتل أحيانًا.

٤ - إنَّ كثيرًا ممَّن أسلم هجر وطنه وخرج إلى بلاد الحبشة، بلاد تختلف عن بلادهم عقيدة ولغة وعادات، كل ذلك للحفاظ على دينهم الجديد.

٥ - ثمَّ إنَّ القرآن كان يتنزَّل على رسول الله ﷺ، يرضى مسيرة الإيمان، ويغرس عقيدة التوحيد واليوم الآخر، عارضًا نماذج من أحداث اليوم الآخر، وصورًا من أحوال المعذبين في النار، وصورًا من نعيم الجنة، ممَّا يعمق الإيمان ويرسخه في القلوب.

٦ - واستمر القرآن كذلك في العهد المدني يتنزَّل على رسول الله ﷺ، يوجه الأفراد والمجتمع، ويرعى خواطرهم وأقوالهم وأعمالهم، فلا تكاد تنزل آية إلا وهي مرتبطة بحادثة: مؤيدة أو مُصححة أو مُحذِّرة، فعاش الصحابة مكشوفين الضمائر والحركات، والله ﷻ يرضى ضمائرهم وحركاتهم.

٧ - وتولَّى رسول الله ﷺ بنفسه تربية أصحابه، وتوجيههم، وتزكيتهم، وتعليمهم الكتاب والحكمة، يتخذ منهم الوزراء والأمراء، ويزوجهم ويتزوج منهم، ويثني عليهم، ويمدحهم، ويبيِّن بعضهم بالجنة، وهكذا كان معهم إلى أن لقي الله ﷻ.

أليست هذه الأمور مجتمعة كافية لإخراج جيل ربَّاني لا يلحقه جيل، ولا يساويه في إيمانه وأخلاقه وعلمه؟

إذا لم تنجح هذه المدرسة الربَّانية بإشراف محمد ﷺ في تربية الإنسان، فلا خير في الأرض بعد ذلك ولا قبله.

وإذا لم ينجح الإسلام في بدايته وقد تهيَّأت له تلك الأسباب والظروف، فلا أمل في نجاحه بعد ذلك.

ونحن نشهد أنَّ المدرسة الربَّانية بإشراف محمد ﷺ، قد نجحت في تربية الأصحاب، والتاريخ

يشهد.

إنَّ القائل برَدَّة هؤلاء أو خيانتهم - رغم كل هذه الأسباب، التي لا بد أن يكون ثمارها خير الثمار - ومدعي ذلك صاحب قلب مريض، نسأل الله له الشفاء.

(١٨) قلت: (إنَّ الصحابة اختلفت مقدار صحبتهم للنبي ﷺ، فبعضهم صحب النبي ﷺ من أول ساعة...)، إلخ ما أشرت إليه من تفاوت في زمن صحبة النبي ﷺ.

ثمَّ قلت: (فهل يصح أن يُقال: إنَّ صحبة ساعات أو أيام قلعت ما في نفوسهم...). إلخ.

قلت: هل يعني أن الشيعة يُقرون بأنَّ الذين صحبوه من أول أمره ﷺ قد (قلعت ما في نفوسهم من جذور غير صالحة وملكات رديئة، وكوّنت منهم شخصيات ممتازة)، أم أنّهم هم والذين أسلموا آخر البعثة سواء؟!

وهل أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، وأبو عبيدة، وسعد بن أبي وقاص، والزيير بن العوام، وإخوانهم الذين أسلموا في أول البعثة، قد تهذبت نفوسهم - عندكم - أم لا؟!

فهم قد صحبوا النبي ﷺ من أول الإسلام.

إنَّ المطلع على جميع كتب الشيعة الإثني عشرية - التي تتحدث عن الإمامة والصحابة - لا يرى إلاَّ التكفير أو التفسيق أو الاتهام لهؤلاء العظماء.

إذن ما الفائدة في التفريق بين من أسلم قديمًا ومن أسلم بعد ذلك عندكم؟!

قال الطوسي الإمامي: (ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء)^(١).

والصحابة الأوائل لم يعرفوا الإمامة؛ فضلًا عن أن يُقال: إنَّهم دفعوه عنها، والشيعة يعتقدون أنّهم دفعوه عنها، فما حكمهم إذن؟!

ويقول الشيخ المفيد الإمامي: (أول أئمة المؤمنين وولاة المسلمين وخلفاء الله تعالى في الذين بعد رسول الله الصادق الأمين... أخوه وابن عمه ووزيره على أمره... علي بن أبي طالب...)^(٢).

فهذا المفيد يزعم أن أول أئمة المؤمنين... إلخ هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأين إخوانه

(١) الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد (٣٥٨).

(٢) الإرشاد (٥/١).

الذين سبقوه على إمرة المؤمنين؟!

أليسوا مؤمنين كانوا أئمة للمؤمنين؟؟ أم أنهم كانوا أئمة للكافرين؟!

أليس غالبيتهم قد أسلموا في أول الإسلام أو كثير منهم فأين إيمانهم عن الطوسي؟!

(١٩) قلت: (لهذا نرى القرآن يقسم الأصحاب إلى أصناف، يمدح صنفاً منهم كما يذم الصنف الآخر).

قلت: سبحان الله لا زال الفكر الشيعي يقود قلم أبي المهدي رغم محاولته الإنصاف!!

أين في القرآن تقسيم أصحاب النبي ﷺ إلى ممدوحين ومذمومين؟!

القرآن مدح جميع الأصحاب وذم من انتسب إليهم من المنافقين. والمنافقون ليسوا من الأصحاب!!

فإن تعريف الصحابة: هم الذين رأوا النبي ﷺ وهم مؤمنون به، وماتوا على ذلك، والمنافقون

رأوا النبي ﷺ ولكنهم لم يؤمنوا به أصلاً، فكيف يُقال: إنه يقسم الأصحاب إلى قسمين؟!

والمنافقون ليسوا أصحاباً للنبي ﷺ وتسميتك المنافقين بأصحاب للنبي من أعظم الذنوب التي ينبغي أن تستغفر منها!!

فهل يمكن أن تقول للخميني: إن نصف أصحابك منافقون؟!

بل أنت لو قال لك شخص إنك صاحب المنافقين أترضى بذلك؟!

فكيف يقال: إن هؤلاء أصحاب للنبي ﷺ؟! ألا قاتل الله الجهل!!

(٢٠) قلت: (أما الممدوحون فهم كما ذكرتم: فالسابقون من المهاجرين والأنصار، والمبايعون تحت الشجرة، وأصحاب الفتح... فالناظر المتجرد عن كل رأي مسبق، والبريء قلبه من كل مرض؛ يجد في نفسه تكريماً هؤلاء الصحابة).

قلت: هذا القول الذي ذكرته الآن حق ووفاء لهذه العصبة المؤمنة التي كانت سبباً في إسلامي وإسلامك؛ فقد آمنوا وهاجروا وجاهدوا، ونشروا الدين، وأزالوا الشرك، ودخل الناس بسبب جهادهم في دين الله ﷻ، فلهم علينا حق أن ندعو لهم وأن نترضى عنهم، فجزاهم الله عن نبيه ودينه وعننا أفضل الجزاء.

ولكن هل يستقيم هذا الاحترام ودعوى (الوصية)، التي تزعم الشيعة الإمامية أنّها من الله ﷺ، وأمر رسوله ﷺ أن يبلغها للناس، ثمّ إنّه بلغها عند قوم ولم يبلغها عند آخرين - كما سيأتي بمشيئة الله تعالى - ثمّ إنّ الصحابة رفضوها وأخفوها على حد زعمهم؟! لا أظن ذلك!!

ثمّ هل تستطيع أن تذكر لنا من هم أولئك الممدحون الذين تجدهم تكريماً؟!!

إنك لا تستطيع ولن تذكر اسماً واحداً من هؤلاء العطاء بل سيأتي أن قولك هذا لا حقيقة له وأنت ستوجه سهامك لأولئك العطاء مما يؤكد أنك لا تريد حقيقة ما تقول.

(٢١) ثمّ تحدّثتم عن النفاق والمنافقين، وأنّ القرآن الكريم تحدّث عنهم، ثمّ قلت: (وهذا يدل على كثرة أصحاب النفاق وتأثيرهم يوم ذاك في المجتمع الإسلامي).

قلت: إنّ النفاق كان موجوداً، وكان له ما ذكرت، ولكن لا يعني ذلك أنّ الصحابة كانوا منافقين؛ بل إن النفاق هم تيّار آخر معارض لتيّار الإيمان، وكان لظهوره أسباب ومراحل نوجزها فيما يلي:

أولاً : أسباب النفاق :

عندما هاجر النبي ﷺ وقد سبقه أصحابه المهاجرون، ودانت المدينة لحكمه، كان هناك رجل اسمه (عبد الله بن أبي ابن سلول) كان يُنظّم له الخرز ليتوجوه على المدينة، فكان قدوم النبي ﷺ سبباً في صرف ذلك عنه، فكان سبب العداء للإسلام والمسلمين^(١).

وكان أول أمره يُظهِر كفره، ولكنه بعد غزوة بدر - وهي الغزوة التي أعز الله ﷺ فيها الإسلام على أيدي أصحابه البررة - رأى أنّه لم يعد يستطيع أن يُظهِر كفره، فأظهر الإسلام مع إبطان الكفر، وبقي معه على ذلك جماعة غير قليلة من أتباعه.

فالنفاق - إذن - كان في الأوس والخزرج، حيث إن من أسلم منهم سُمّي: (أنصارياً)، ومن لم يسلم أو تظاهر بالنفاق لا يستحق ذلك الاسم.

ولم يُعرَف النفاق في المشهورين المعروفين من الأوس والخزرج والله الحمد، وإنّما كان في أفراد مغمورين مقهورين، قُصارى جهدهم المكر والخديعة.

(١) صحيح البخاري (ح: ٤٥٦٦)، وسيأتي بعض ألفاظه بمشيئة الله تعالى.

كما لا يُعرف أصلاً في أحد من المهاجرين؛ لأنَّ المهاجر أصلاً خرج من أرضه وماله باختياره، فكيف ينافق؟!

أمَّا أهل المدينة فإنَّ الشخص إذا لم يسلم في الظاهر، فإنَّه يبقى مستهجنًا مستنكرًا ذليلاً، فرأى أنَّ إعلان الإسلام يرفع عنه هذه الوصمة من العار.

قال تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لِنَ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا الْأَعْرُ مِّنْهَا الْأَذَلَّ ۗ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ ۚ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [سورة المنافقون].

أخبر الله تعالى أنَّ العزَّة للمؤمنين، وأنَّ المنافقين أذلة، والواقف على حال الصحابة يرى أن سادتهم - بل جميعهم - كانوا أعزَّة بين المؤمنين، وخاصة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم.

ثانيًا : مراحل النفاق :

كان النفاق في أول أمره ذا شوكة وعدد، لكن أهله كانوا أقل عددًا من المسلمين بكثير، إذ لو كانوا أكثر فما الذي يمنعهم من المواجهة؟! إذ لا يمكن أن ينافق عدد كبير يملكون نفس الأسلحة القتالية ثم يرضون بالذل والقهر عليهم.

ثالثًا: كشف المنافقين :

القرآن الكريم تولى كشف المنافقين بذكر أعمالهم ومواقفهم، حتَّى لكأنَّ النبي صلى الله عليه وآله وأصحابه يرونهم، بل ويعرفونهم:

١ - قال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ فَاسْتَعِذْ نُو كَ لِلْخُرُوجِ ﴾ [التوبة: ٨٣].

٢ - وقال تعالى: ﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّاتَ أَبَدًا ﴾ [التوبة: ٨٤].

٣ - وقال تعالى: ﴿ يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ ۗ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَن نُّؤْمِنَ بِكُمْ قَدْ نَبَّأْنَا اللَّهُ مِنْ أَحْبَابِكُمْ ۚ وَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٩٤].

هذه الآيات تدل على أنه يعرفهم، وإلا فكيف ينفذ أوامر الله ﷻ في من لا يعرفه: فكيف لا يأذن لمن لا يعرفه؟ وكيف يمتنع عن الصلاة على من لا يعرفه؟ وكيف يقول لمن لا يعرفه: لن تؤمن لكم؟

٤ - وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾ [التوبة: ١٠٧].

٥ - وقال تعالى: ﴿تَحَذِّرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُّوْا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحَذِرُونَ﴾ [سورة التوبة]

وهذه الآيات في سورة التوبة، وهي من أواخر ما نزل من القرآن الكريم، فقد توعدهم الله ﷻ بإظهار نفاقهم وأعمالهم التي يخفونها.

٦ - قال تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ لَنُغْرِبَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَا إِلَّا قَلِيلًا مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقُفُوا أُحْذَرُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا﴾ [سورة الأحزاب].

وهذا تهديد لهم بالانتهاء عن النفاق، وإلا فإنه سيغري رسوله ﷺ بهم: بإخراجهم أو بقتلهم، فلما لم يغيره بذلك دل على انتهايتهم.

(٢٢) قلت (ص: ٦): (إن في القرآن الكريم آيات تدل بوضوح على وجود مجموعات من الصحابة تضاد الأصناف السابقة... كالمنافيقين...).

قلت: المنافقون ليسوا من الصحابة، ولكنهم معهم، وهذا إطلاق خاطئ بشهادة الله عز وجل التي تبطل شهادتك وشهادة إخوانك فيهم.

قال تعالى: ﴿وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِيَّاهُمْ لَمَنْكُمُ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦].

فالله تعالى يبرئ الصحابة من مشاركتهم في نفاقهم، ويقرر أنهم غيرهم.

والقرآن الكريم في كل آياته يبيِّن أن المنافيقين ليسوا من المؤمنين، أي: ليسوا ممن يُوصفون بالصُّحبة، فإن الصُّحبة الإيمانية لا يُوصف بها إلا المؤمن.

ولا ندري عن هذا الإصرار في تسمية المنافيقين صحابة!!

(٢٣) قلت: (...إن المنافقين كانوا جماعة هائلة في المجتمع الإسلامي...).

قلت: لا يُسَلِّم هذا الادعاء، فإنَّهم لو كانوا جماعة هائلة - كما زعمت - لواجهوا المسلمين؛ ولكنَّهم كانوا قليلين مغمورين مقهورين.

وأما كثرة ورود الآيات فيهم، فهي لكثرة أذاهم وشَرِّهم على المسلمين؛ فإنَّ الإِشَاعَات قد يُطلقها شخص واحد، فيكون لها آثارها السيئة بما يعادل جيشًا جرارًا يواجه المسلمين، ولهذا فدعوى الكثرة مردود، وليس في القرآن ولا في السنَّة ما يدل على ذلك.

(٢٤) قلت: (...بين معروف عُرف بِسِمَةِ النفاق، وغير معروف بذلك، مقنع بقناع التظاهر بالإيمان والحب للنبي ﷺ...).

قلت: هذه دعوى ينقصها الدليل، فأين من المنافقين من زعم أنَّه يجب النبي ﷺ، وفي أيِّ كتاب وجدت ذلك؟! وأنت تقرر أنه لا بد من ذكر المصدر!!

هل تستطيع أن تذكر لنا واحداً من المنافقين زعم أنه يجب النبي ﷺ .

(٢٥) قلت: (بحيث كان كل من حول النبي ﷺ يخاف على نفسه أن تنزل فيه آية تفضحه بمراى من المسلمين ومسمعهم)!

قلت: عجباً لهذا الخيال العجيب! إنَّ هذا الكلام يُوحى بأنَّهم جميعاً منافقون متسترون، ويترقبون أن ينزل فيهم قرآن يكشف نفاقهم!

وهذا خيال عجيب!

فلم ينزل ما توهمته، فهل يعني ذلك إقرار النفاق أو تغريراً بالنبي ﷺ بإبقاء المنافقين حوله يخدعونه بالإيمان وهم غير مؤمنين، ثمَّ هذا خداع للأمة أن يبقى أشخاص يحيطون بالنبي ﷺ وهم منافقون، وتحسبهم الأمة مؤمنين فتتلقى عنهم الدين وهم منافقون.

إنَّ هذا الكلام يفقد الثقة في كل من حول النبي ﷺ؛ أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من سادات المؤمنين وأنهم يخافون أن تنزل فيهم آية تفضحهم!!!

فأنت تدرجت من الزعم بأن الصحابة فيهم منافقون ثم انتهيت إلى أن كل من حول النبي ﷺ منافق .

فأي دين هذا الذي تدعيه؟!

فمن من الأمة سلم من قلمك أيها المنصف المحايد؟! وهل يستطيع الذي يجارب الدين أن يقول أكثر مما قلت؟!

(إن كل من حول النبي ﷺ يخاف على نفسه أن تنزل فيه آية تفضحه بمرأى من المسلمين ومسمعهم)!!!

(٢٦) أوردتم قولاً عزى إلى عمر رضي الله عنه وهو: (ما فرغ من تنزيل براءة حتى ظننا أن لن يبقى منا أحد إلا ينزل فيه شيء) وعزوته إلى زاد المسير (٣/٣٠٦).

إن ذلك ليس معناه أنهم منافقون، وإنما أراد رضي الله عنه أننا جميعاً أصحاب ذنوب وخطايا.

ولما نزلت السورة تكشف أخطاء المنافقين بصورة مفصلة، خشينا أن لا تترك أحداً له خطأ أو أخطاء إلا كشفته، وهل يمكن أن يعترف المنافق بالنفاق؟! إن حساسية القلب المؤمن والاعتراف بالتقصير درجة رفيعة لا تعرفها القلوب المريضة.

ثم لماذا يُنابق عمر رضي الله عنه وهو الذي آمن باختياره، وهاجر باختياره، وقد تحمّل في سبيل ذلك أنواع الأذى والابتلاء، وفارق الوطن والعشيرة، أكان يعلم الغيب؟!

ثم لماذا يستمر على الإيمان ويعيش حياة الزهد والعفة وينشر الدين ويجاهد الكفار؟!

(٢٧-٢٨) قلت (ص:٧): (أين ذهب هؤلاء المنافقون...).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: مرَّ معنا أن الله ﷻ قد هددهم إن لم ينتهوا أن يُعري بهم رسوله ﷺ أو أن يُقتلوا، ولما لم يقع هذا الإغراء والتقتيل، عرف أنهم تابوا أو هلكوا أو ذلوا.

ثانياً: ورد في صحيح مسلم عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال: قال النبي ﷺ: (في أصحابي اثنا عشر منافقاً: فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها حتى يلج الجمل في سمّ الخياط، وثمانية منهم تكفيكموهم الدبيلة: سراج من نار يظهر في أكتافهم حتى ينجم من صدورهم)^(١).

(١) صحيح مسلم (ج:٢٧٧٩).

فقال (في أصحابي) ولم يقل (من أصحابي)

ثالثاً: هل هناك دليل على أن هؤلاء المنافقين قد بقوا إلى وفاة النبي ﷺ؟

رابعاً: إنَّ الدلائل تدل على أنَّهم إمَّا تابوا وانتهوا من نفاقهم، أو أنَّهم نُقصوا حتى ضعفوا، إمَّا نُقصوا بالموت كما تقدَّم في الحديث، وإمَّا أنَّهم دخلوا الإسلام، وخاصة عندما مات زعيمهم الذي كانوا يوالونه، حيث لم يبق لهم مطمع في الظفر والنصر.

(٢٩) أوردتم ثلاث صفحات تقريباً (٦-٩) تتساءلون فيها عن المنافقين الذين كانوا في المدينة، وتشيرون إلى كثرتهم، وكيف انتهى الحديث عنهم... إلخ.

والجواب نذكره إجمالاً وتفصيلاً:

الجواب الإجمالي عن مصير المنافقين:

أولاً: الناظر في عرضكم للصحابة والمنافقين يلحظ عدة أمور، منها:

١- أنَّكم عند عرضكم للصحابة حاولتم أن تُقلِّلوا من عددهم، وأن تحملوا الآيات على أنَّها أرادت بعض من يُسمَّى بالصحابة، ممَّا يُوجي بأنَّ الآيات لا تشير إلَّا إلى أفراد؛ لأنَّها تُحمل على البعض لا على الكل، ولمَّا كان معتقد الشيعة أنَّ جميع الصحابة كفروا أو فسقوا إلَّا أربعة أشخاص أو نحوهم، فلم يبقَ -إذن- إلَّا ذلك العدد.

فسيأتي قولكم: (وبما أنَّ لفظة: «من» في «من المهاجرين» للتبويض، فهو يخرج المتأخرين، ص: ٢٨).

وقلتم: (يلاحظ عليه: أنَّه سبحانه لا يُثني، لا على عامة المهاجرين ولا على عامة الأنصار، بل صنف خاص منهم، ص: ٢٩).

وإن كان كلامكم فيه استدراقات؛ لكنَّها مشوبة بهذه التشككات، وعند التحقيق لا ممدوح عند الشيعة سوى عليٍّ والأربعة وقد يوصلهم البعض إلى أكثر من ذلك بأسماء مغمورة لزيادة العدد مع أنَّ ذلك يتصادم مع الروايات الإمامية.

مع أنَّ بعض الآيات -كما سيأتي- ليس فيها التقييد بالبعض.

بل نلمح أنَّ التأثير بالروايات الضعيفة يكاد يحصر الممدوحين في الآيات على أنَّ (المراد من

السابقين هو عليّ بن أبي طالب...، ص: ٣١) كما سيأتي من قولكم، لولا ما استدركتموه بعد ذلك. لكنكم أنتم ربّما تمثلون بهذا الاستدلال فئة قليلة لا تمثل المذهب، وإنّما لكثرة دراستها وتحقيقاتها توصلت إلى هذه النتيجة، وإن كان ذلك قد يحمل على: (التقية) عندما نرى قناعتكم بنظرية (الوصية) كما سيأتي.

٢ - ثمّ إذا ذكرتم المنافقين وإذا بكم تضخموهم، وتدعون كثرتهم، حتّى ليُخَيَّلَ إلى القارئ أنّ المنافقين يمثلون أكثرية المجتمع، فقد قلت: (فلو كان المنافقون جماعة قليلة غير مؤثرة، لما رأيت هذه العناية البالغة في القرآن) إلى أن قلت: (وهذا يدل على كثرة أصحاب النفاق وتأثيرهم يوم ذاك في المجتمع الإسلامي) إلى أن قلت: (الدالة على أنّ المنافقين كانوا جماعة هائلة في المجتمع الإسلامي) (ص: ٦).

٣ - عند عرضكم للمنافقين أوردتم آثراً تُوحى بأن كل من حول النبي ﷺ لا يكاد يسلم من النفاق.

وهذا يدل دلالة واضحة على قوة تأثير الروايات الشيعية التي لا تستثني أحداً من الصحابة عليهم السلام غير الأربعة أو نحوهم، من العدول عن جادة الصواب، مع أنّ جميع تلك الروايات ممّا ابتُني به المذهب الشيعي، كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

ثانياً: نحن نتساءل عدة أسئلة على ضوء عرضكم هذا:

١ - كم كان عدد المنافقين في المجتمع المدني؟ أو كم كانت نسبتهم فيه؟

٢ - وهل هذه الحملة عليهم في القرآن تدل على كثرتهم؟

٣ - وهل بقي أحدٌ منهم بعد موته ﷺ؟

٤ - وهل كانوا يَخْفون على الرسول ﷺ وعلى الصحابة عليهم السلام؟

هذه التساؤلات نحاول أن نجيب عنها باختصار:

١ - أمّا عدد المنافقين: فلا شكّ أنّه كان في البداية كثيراً - لكنهم لم يكونوا أكثر من المؤمنين - وذلك لأنّ رئيسهم عبد الله بن أبي كان يتوق إلى الزعامة، لم ييأس منها طوال حياته، ولعلّ من كان معه كان يحمل نفس الأمل.

إذ لو كانوا أكثر منهم لما ترددوا في إعلان الحرب المسلحة عليهم خاصة وأن اليهود كانوا معهم في صف واحد.

لكن لا نتصور أن يستمر التابعون له بنفس العدد، وهم يسمعون القرآن يُتلى في أرضهم وبيوتهم وأسواقهم ومساجدهم، فلا بد أن يتأثر بعضهم بما يسمع.

ثمَّ لا شكَّ أنَّ الطمع في العودة إلى الجاهلية والوصول إلى الزعامة قد انقطع بموت عبد الله بن أبي ابن سلول، وأنَّ المنافقين قد ضعُفوا بعد ذلك.

وقد روى البخاري قصة فيها: (أنَّ النبي ﷺ مرَّ على مجلس فيه عبد الله بن أبي ابن سلول، فدعاهم إلى الله ﷻ، فقال ابن سلول: أيها المرء! إنَّه لا أحسن ممَّا تقول، إنَّ كان حقًّا! فلا تؤذنا به في مجالسنا، ارجع إلى رحلك فمن جاءك فاقصص عليه). وكان المجلس فيه خليط من المسلمين واليهود والمشركين، فوقع بينهم الخلاف حتى كادوا أن يقتتلوا، فخفضهم النبي ﷺ حتى سكنوا، ثمَّ ركب دابته فسار إلى سعد بن عبادة يزوره، فلمَّا دخل عليه قال: يا سعد! ألم تسمع إلى ما قال أبو حباب - يريد عبد الله بن أبي - قال كذا وكذا.

قال سعد بن عبادة: يا رسول الله! اعفُ عنه واصفح عنه، فوالذي أنزل عليك الكتاب لقد جاء الله بالحق الذي أنزل عليك، ولقد اصطلح أهل هذه البُحيرة - أي البلد - على أن يتوجوه فيعصبونه بالعصاة - يعني يرئسونه عليهم - فلمَّا أبى الله ذلك بالحق الذي أعطاك شِرق - أي: غص، كناية عن الحسد - بذلك...^(١).

وهذه الواقعة كانت قبل أن يتظاهر بالإسلام.

ثمَّ بعد غزوة بدر عندما انتصر المسلمون وظهرت قوتهم، قرَّر عبد الله بن أبي أن يدخل في الإسلام.

ثمَّ توفي ابن سلول في عهد النبي ﷺ في العام التاسع^(٢). ولا شكَّ أنَّ هذا سبب كبير لضعف النفاق.

(١) رواه البخاري (ح: ٤٥٦٦).

(٢) ذكره ابن كثير عن ابن إسحاق - البداية (٥ / ٣٤).

٢- أمّا هذه الحملة على المنافقين: فليس لكثرتهم، وإنما لكثرة شرهم، وما يقومون به من إشاعات وتحذيل في صفوف المؤمنين.

وإذا رجعنا إلى كتب السير والتواريخ، إلا عدداً قليلاً وصفوا بالنفاق.

وقد تقدم عن حذيفة بن اليمان أن النبي ﷺ قال: (في أصحابي اثنا عشر منافقاً... ثمانية منهم تكفيكموهم الدبيلة: سراج من النار يظهر في أكتافهم حتى ينجم من صدورهم) (١)، فدل هذا الحديث أن عددهم في أواخر أمرهم لم يزد على هذا العدد، وأن الله ﷻ تكفل بإهلاكهم.

٣- وهل بقي أحد منهم بعد موت النبي ﷺ؟

إن بقي أحد فلا يتجاوز عددهم أصابع اليد، وذلك لعدة أدلة:

(أ) ما تقدم من الحديث.

(ب) لم يذكر أحد من الصحابة بعد موت النبي ﷺ عنهم شيئاً.

(ج) عندما حدثت الردة من كثير من الناس لم يسمع لهم خبر، ولم يحدث في داخل المدينة أي حادث يدل على وجود أحد منهم، ولو كانوا موجودين لاستغلوا حادثة الردة وآذوا المسلمين كعادتهم.

(د) إن الله ﷻ لم يهلكهم في حياة النبي ﷺ؛ لأنه سيتولى فضح مخططاتهم بنفسه ﷻ، وليبان أحكام من سيأتي في المستقبل ممن هو على شاكلتهم في المجتمع المسلم، وأنه يجب أن نتعامل مع الناس بحسب الظاهر منهم، ولو كانوا في الباطن على خلاف ذلك.

(هـ) وأخيراً: ما ثبت في صحيح البخاري عن حذيفة رضي الله عنه، والذي هو الخبير بالمنافقين: أنه لم يبق من المنافقين إلا أربعة أشخاص.

فقد أورد البخاري بسنده عند هذه الآية: ﴿ فَاقْتُلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَأَيْمَنَ

لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٢] عن زيد بن وهب قال: (كنا عند حذيفة فقال: ما بقي من أصحاب هذه الآية إلا ثلاثة ولا من المنافقين إلا أربعة، فقال أعرابي: إنكم يا أصحاب محمد تخبروننا فلا ندري فما بال هؤلاء الذين يبقرون بيوتنا ويسرقون؟ قال: أولئك الفساق، أجل! لم يبق منهم إلا أربعة: أحدهم

(١) صحيح مسلم (ج: ٢٧٧٩).

شيخ كبير لو شرب الماء البارد لما وجد برده^(١).

وحذيفة هو أعرف الناس بالمنافقين.

٤ - وهل كانوا يخفون على أصحاب النبي ﷺ؟

إن الصحابة رضي الله عنهم كانوا من أذكى الناس وأعظمهم نباهة، ولم يكونوا مغفلين تخفى عليهم مثل هذه الشخصيات الخبيثة.

ثم لو لم يكن لهم نباهة فطرية لكانت صحبتهم لسيد النبهاء وأذكى البشر نبينا محمد ﷺ كافية لصقل عقولهم وإرهاق مشاعرهم.

أمَّا النبي ﷺ فقد عرفهم بالوحي، إمَّا بصفاتهم ولحن قولهم، وإمَّا بخبر الله ﷻ له في أواخر حياته ﷺ.

وأمَّا كثير منهم فقد كانت أعمالهم تكشفهم، والقرآن فصلَّ فيهم فذكر: منهم.. ومنهم.. إلخ، حتى لكان الصحابة رضي الله عنهم يرونهم.

وبعد هذه الإجابة الإجمالية نعود إلى الإجابة التفصيلية حسب عرضكم للموضوع.

٣٠) قلت: (قال السيوطي: وأخرج أبو عوانة وابن المنذر وأبو الشيخ وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما: (أنَّ عمر رضي الله عنه قيل له: سورة التوبة. قال: هي إلى العذاب أقرب! ما أقلعت عن الناس حتى ما كادت تدع منهم أحداً) [الدر المنثور (٣/٢٠٨)].

قلت الجواب من عدة أوجه :

أولاً: هذا القول والذي قبله فقرة [٢٦] بمعنى واحد.

ثانياً: لم أجد هذا القول في المصادر الموجودة، كتفسير الطبري وابن أبي حاتم، وهما أصل لجميع كتب التفسير، والكتب المذكورة قد فُقدت ولهذا لا نستطيع أن نحكم عليه، ولكن غالب الظن أنه لا يصح؛ لأنَّ عدم وجوده في أقدم موسوعة للتفسير يدل على اختلافه.

ثالثاً: هب أنه قال فما هو المعنى يا تُرى؟!

هل المراد أن جميع من حول النبي ﷺ منافق؟! بما فيهم آل بيته وصحابته الكبار؟! إذن على

الأمّة السلام.

رابعاً: قد يُراد بالناس (المنافقون)، أي أنّها كشفت عنهم حتّى لم يبقَ منهم أحد، فإنّها إنّما تحدث عن النفاق وأهله، وجميع الأفعال التي أوردتها السورة إنّما حدثت من المنافقين، فأين في السورة إشارة إلى أحد ممّن حول الرسول ﷺ من الصحابة المشهورين؟
خامساً: ثم هل يمكن أن يُحاط النبي ﷺ بالمنافقين ثم تكتفي السورة بهذه الألفاظ العامة التي لا تكشف الخطر المحقق بالنبي ﷺ.

سادساً: ثم إنّ المنافقين لم يكونوا يستطيعون أن يقتربوا من النبي ﷺ وكانوا منعزلين في المدينة، وإذا خرجوا في جيشه ينزلون بعيداً عنه ولم يثبت أنّ أحداً منهم كان يعيش في معيته لأنّ من يخفي النفاق يظهر على وجهه وفتلات لسانه ما يكشف خفاياه.

(٣١) أوردتم (ص:٧) عدة أسئلة:

أظن أنّ الإجابة الإجمالية السابقة كافية لبيان جوابها.

(٣٢) أوردتم حديث حذيفة قال: (إنّ المنافقين اليوم شرّ منهم على عهد النبي ﷺ، كانوا يومئذٍ يُسرّون واليوم يبجرون)^(١).

قلت: للحديث أحد معنيين:

المعنى الأول: أنّ المنافقين الذين ظهروا في عصر حذيفة رضي الله عنه جاوهوا بنفاقهم، على خلاف ما كان عليه المنافقون السابقون.

قال ابن التين: (أراد أنّهم أظهروا من الشرّ ما لم يُظهر أولئك، غير أنّهم لم يُصرّحوا بالكفر، وإنّما هو النفت يلقونه بأفواههم فكانوا يُعرفون به)^(٢).

فهذا الذي فهم العلماء من هذا النص، وهو الراجح؛ لما في لفظ آخر أوردته القرطبي بسنده عن حذيفة أنّه قال: (المنافقون الذين فيكم اليوم شرّ من المنافقين الذين كانوا على عهد رسول الله ﷺ، فقلنا: يا أبا عبد الله! وكيف ذلك؟ قال: إنّ أولئك كانوا يُسرّون نفاقهم وإنّ هؤلاء يعلنون)^(٣)، وفي هذا إشارة إلى أنّ المنافقين في عهد النبي ﷺ قد انتهوا.

(١) رواه البخاري (ح:٧١١٣).

(٢) أوردته ابن حجر في الفتح (١٣/٧٤).

(٣) صفة المنافق (ح:٥٣) وابن أبي شيبه (١٥/١٠٩).

المعنى الثاني: أَنَّ المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ يسُرُّون النفاق جهروا به الآن وأعلنوه، وهذا المعنى غير واضح؛ فَإِنَّه لم يُنْقَلْ لنا أي خبر يدل على أَنَّ المراد بهم أولئك بأعيانهم، ثمَّ لو كان هذا هو المراد لكان يعني أَنَّهُم انكشفوا وظهر نفاقهم، فلم يعد يُحْشَى منهم أن يزوروا حديثاً أو أن ينسبوا إلى الدين ما ليس منه؛ لأنَّهم جهروا بنفاقهم فانكشفوا.

(٣٣) ثمَّ أوردتم حديثاً آخر عن حُذيفة: (إِنَّمَا كَانَ النِّفَاقَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ)^(١) [صحيح البخاري (٨/ ١٠٠) - كتاب الفتن].

قلت: هذا الحديث بنفس المعنى السابق.

قال ابن التين: (كان المنافقون على عهد رسول الله ﷺ آمنوا بألستهم ولم تُؤْمَن قلوبهم، وأمَّا من جاء بعدهم، فَإِنَّه وُلِدَ في الإسلام وعلى فطرته، فمن كفر منهم فهو مرتد، ولذلك اختلفت أحكام المنافقين والمرتدين)^(٢).

ونص الحديث واضح، فهو يقول: (فَأَمَّا الْيَوْمَ فَإِنَّمَا هُوَ الْكُفْرُ بَعْدَ الْإِيمَانِ)، أي أَنَّ أَنَسًا آمَنُوا مَمَّ غَيْرُوا، وهذا لا يكاد يخلو منه زمن.

ثمَّ لو كان المراد أن المنافقين الذين كانوا على عهد النبي ﷺ أعلنوا الكفر، فذلك خير؛ لِأَنَّهُ يكشف عن عقائدهم الكاذبة التي استتروا وراءها في عهد النبي ﷺ.

ولا شكَّ أَنَّ أصحاب النبي ﷺ غير مقصودين بهذا الخبر: لا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي، ولا إخوانهم ﷺ جميعاً.

(٣٤) قلت: (ز- وبعد ذلك كله: ماذا نقول بما ورد بأنَّ عمر بن الخطاب لم يكن يُصَلِّي على أحدٍ مات إلا بعد شهادة حُذيفة بأنَّه لم يكن من المنافقين؟) ثم قلت: (كما قال ابن كثير: وذكر لنا أَنَّ عمر بن الخطاب ﷺ كان إذا مات رجل ممن يرى أَنَّهُ منهم، نظر إلى حُذيفة، فإن صَلَّى عليه وإلا تركه) [تفسير ابن كثير (٢/ ٣٩٩)].

قلت الجواب من أوجه:

(١) رواه البخاري (ح: ٧١١٤).

(٢) أورده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٧٤).

أولاً: هذا القول المنسوب إلى عمر لم يورده ابن كثير بسند أو يعزوه إلى كتاب مُسند، وإنما أوردته بصيغة التضعيف له، حيث قال: (وذكر لنا) وهذه الصيغة تدل على تضعيف الأثر.

فلا حجة في حديث أو أثر لا يصح وهذا من منهجنا الذي ندّين الله به أن لا نستدل على شيء من الدين إلا بنص ثابت.

ثانياً: هذا - إن صحَّ - يدل على أن حُدَيْفَةَ رضي الله عنه يعرف المنافقين، وبهذا فلا يستطيع مُناقض أن يقول في الدين شيئاً؛ لأنه مكشوف، وقد عاش حُدَيْفَةَ إلى سنة ست وثلاثين للهجرة^(١).

ثالثاً: ثم إن هذا منكم تناقض، ففي السابق تؤكدون أن المنافقين: (كانوا يستترون، واليوم - أي في عهد حُدَيْفَةَ - يجهرون).

وهذا يعني أنهم عَرَفُوا، ثم هناك تزعم أنهم مستترون غير معروفين فأبي القولين من قوليك ترجح؟!

رابعاً: ثم هذا تزكية لعمر بن الخطاب رضي الله عنه إذ كونه لا يصلي على أحد إلا بعد توثقه من عدم نفاقه دليل على إيمانه وكرهته للمنافقين!!

(٣٥) قلت: (وكيف نجيب الطالب إذا استفسر عن مدلول ما ورد: أن أمر النفاق وعدم تغلغل الوعي الإيماني في نفوس الصحابة، بلغ بالدرجة التي يشك الخليفة عمر بن الخطاب هل هو منهم أم لا؟ كما ذكر ابن كثير والطبري: وذكر لنا أن عمر قال لحُدَيْفَةَ: أنشدك الله! أمنهم أنا؟ قال: لا، ولا أومن منها أحداً بعدك) [تفسير ابن كثير (٢/٢٩٩) جامع البيان للطبري (١١/١٦)].

قلت: هذا القول كسابقه أوردته ابن كثير بصيغة التمريض، وهذا إشارة إلى عدم صحته عنده، ثم لم يذكر له سنداً أو يعزّه إلى كتاب مسند ليعرف سنده ويحكم عليه.

ثم لو كان عمر منافقاً - حاشاه رضي الله عنه - أكان يسأل حذيفة أمام الناس عن نفسه؟! ألا يخشى أن يفضحه لو كان كذلك!!!

إن حساسية الإيمان في قلب الفاروق تجعله يخشى أن يخفى عليه شيء من نفسه يعلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وهو لا يعلمه، فسأل ليطمئن رضي الله عنه!!

ولكن أحاسيس القلوب الحية تخفى على القلوب الميتة!

(٣٦) قلت: (هل نقبل بأن يُقال: إنَّ المنافقين كانوا معروفين، فلا نخلطهم بالصحابة؟). قلت: نعم. إنَّ المنافقين لم يكونوا مجهولين كما تقدم؛ بل كانوا معروفين، وقد تقدّم تقرير ذلك. وما أوردتموه من الآثار لا تصح وأثر عمر السابق إن صحَّ دليل على علم حُذيفة، بل حُذيفة يعلم أسماء المنافقين كما تقدم.

(٣٧) قلت: ثمَّ كيف نُبرِّر ونؤوِّل ما ورد في صحيح البخاري عن عمر بن الخطاب حين قام وقال: (يارسول الله! دعني أضرب عنق هذا المنافق «أراد عبد الله بن أبي» فقال النبي ﷺ: دعه! لا يتحدّث الناس أنَّ محمدًا يقتل أصحابه)^(١) [صحيح البخاري (٦٦/٦) ومسلم (١٩/٨)]. قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: هذا دليل على غيرة الصحابة ﷺ على رسول الله ﷺ، واستعدادهم لقتل المنافقين، وهذا دليل إيمانهم، وإلاّ لو لم يكونوا كذلك لرضوا بقول المنافقين.

ثانياً: يدلنا على قرب عمر ﷺ من النبي ﷺ، ووقوفه معه جُندياً يُنقِذ ما يأمره به، وينتهي عمّا ينهاه عنه.

ثالثاً: لو كان عمر ﷺ -وحاشاه- منافقاً، لقال النبي ﷺ له: وأنت يا عمر مثله ولم نقتلك، أو نحو ذلك، إلاّ إذا قلت بأنَّ النبي ﷺ يعمل بد(التقية)!!

رابعاً: النبي ﷺ ينسب القول إلى الناس، أي: غير المسلمين الذين لا يعرفون حقيقة الأمر، فلا يُفرِّقون بين مسلم ومنافق، ويعتقدون أنّ كل من مع النبي ﷺ مسلم، فلو قتل واحداً بحجة عدم الإسلام، وقد أعلن الإسلام الذي يلحقه بالنبي ﷺ؛ لأشاع الناس أنّ محمدًا يقتل أصحابه، أي: أتباعه حسب الظاهر.

وليس المقصود أنّ النبي ﷺ يصفهم بصفة الصُّحبة الإيمانية التي هي صفة تكريم.

وفرق بين أن يصف هو ﷺ أحداً بأنه من أصحابه، وبين أن يخبر عن قول الناس.

فالوصف الأول وصف (إيماني) والوصف الثاني وصف (لغوي) أو (عرفي) أي: في نظر الناس،

(١) رواه البخاري (ح: ٢٩٤٠).

ومن الأول قوله ﷺ: (لا تسبوا أصحابي...) (١) في قصة خالد بن الوليد وعبد الرحمن ابن عوف، وكذلك قوله في أبي بكر ﷺ: (فهل أنتم تاركولي صاحبي؟) كما تقدم (٢).

وأما الوصف اللغوي أو في أعين الناس أي: (العرفي) فما ذكر هنا، حيث قال فيه ﷺ: (لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه)، والفرق بينها واضح لمن سلم قلبه!
ولم يكن أحد من الصحابة ﷺ ولا من التابعين ولا من جميع المسلمين يُطلق على (المنافقين) أئهم: (صحابه).

وهكذا كل الأحاديث التي أوردتموها، إننا أطلق عليهم فيها (أصحابه)، و: (أصحابي) باعتبار المتحدثين من غير المسلمين، ولا يخفى هذا على صاحب قلب سليم!!

(٣٨) قلت: (وهنا وقفة أخرى: كيف يُطلق عمر على صحابي رسول الله ﷺ بأنه منافق، ويطلب ضرب عنقه وهو جاز لا طعن فيه، ولكن من قال فيه بأنه صحابي غير عادل فيحكم عليه بالزندقة!؟).

قلت: الرد من وجوه:

أولاً: عمر هو عمر، فاروق الأمة، الخليفة الراشد، الذي أثنى عليه نبينا ﷺ وامتدحه في عدة مواقف، وينبغي أن يُذكر بكل احترام وتقدير.

وهذه بعض أحاديث وردت في فضله ﷺ إضافة إلى ما تقدم:

روى البخاري أن النبي ﷺ بشره بالجنة (٣).

وروى البخاري أن أهل بدر في الجنة، وعمر من أهل بدر (٤).

وروى البخاري أنه أحب الناس إلى النبي ﷺ بعد أبي بكر (٥).

(١) رواه البخاري (ح: ٣٥٩١)، ومسلم: (ح: ٦٤٣٩).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٦٦١).

(٣) صحيح البخاري (ح: ٣٦١٣).

(٤) صحيح البخاري (ح: ٣٨٩٥).

(٥) صحيح البخاري (ح: ٤٢٥٢).

وروى البخاري أن النبي ﷺ رأى رؤيا وأعطى فضله - من الشراب - لعمر، وأنه فسره بالعلم^(١).

ثم إنَّ عمر بن الخطاب ليس مُزارعاً في مزرعة أحدنا أو حارساً لعمارتنا.. عمر هو الذي فتح العالم، ونشر الإسلام، وأدخل آباءك وأجدادك في الإسلام، فحقه عليك أولاً عظيم، وينبغي أن تستحضر هذا المعنى وأنت تذكره..

تستحضر جوشه وهي تحمل الهداية إلى آباءك وأجدادك، ولولا أن الله ﷻ قيَّضه وأعان له لربما كانت بلاد فارس اليوم على دينها السابق.

فتستحضر هذا الأمر في ذهنك وأنت تذكر هذا الإمام العظيم.

والذي يُكتب مثل أعمال هذه البلاد التي فُتِحَتْ في عهده في صحيفته، فكم من مسلم عبد الله ﷻ كان عمر سبباً لإسلامه وإسلام آبائه! أليس لعمر مثل عمل هؤلاء؟! قال ﷺ: (من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه؛ لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان عليه من الإثم مثل آثام من تبعه؛ لا ينقص ذلك من آثامهم شيئاً)^(٢). اللهم ارض عنه واجزه عن دينك وأمة نبيك خير ما يُجزى فاتح عظيم.

عمر ﷻ الذي لا نستطيع أن نوفيه حقه من الدعاء والثناء.

ثانياً: عمر ﷻ أطلق هذا الاسم في حضرة سيد البشر نبينا محمد ﷺ فلم يعاتبه؛ لعلمه بحُسن قصده وهو يصف صحابياً آخر.. إنه أطلقه بسبب عمل حدث من ذلك الصحابي، وهو كشف خبر رسول الله ﷺ لأعدائه، وهو عمل كبير من هذا الصحابي الجليل الذي شفع له حسن قصده، وما له من رصيد عظيم؛ رصيد (بدر)، أول غزوة غزاها نبينا محمد ﷺ.. الغزوة التي أعز الله ﷻ فيها الإسلام، فكل عمل خاطئ يقع بعدها فهو ذرّة في جانب ذلك الرصيد العظيم.

ثالثاً: عمر ﷻ حكم على الصحابي بحسب الظاهر، ولم يكن يعلم مكانة أهل بدر، ولا يعلم ما يكنه من حب لله ﷻ ولرسوله ﷺ، فردَّ عليه النبي ﷺ وبين له أنه صدق في عذره، فقال ﷺ: (إنه

(١) صحيح البخاري (ح: ٦٨٥٤).

(٢) رواه مسلم (ح: ٦٧٥٥).

صدقكم^(١) عندما ذكر عذره. فقد علم ﷺ أنه صادق في عذره، وأن باطنه وظاهره سواء، ثم قال لعمر ما قال، وكان قول عمر هذا سبباً لمعرفة مكانة أهل بدر.

رابعاً: إن شهادة النبي ﷺ لحاطب هي شهادة لعمر لأنه كذلك من أهل بدر.

خامساً: إن غير عمر ممن امتلأ قلبه غلاً على عظماء الأمة، بسبب روايات كاذبة في حقهم، وعقائد باطلة، هؤلاء لا يشاركون عمر ﷺ في سلامة المقصد، وصحة الخبر الذي يحكمون به على الصحابي الذي يريدون.

سادساً: عمر شهد على حدث رآه وأنتم تشهدون على الصحابة بالنفاق بناءً على روايات مكذوبة وهي آحاد فحكمتهم على آلاف الصحابة بروايات أفراد كذابين.

سابعاً: إطلاق عمر النفاق على حاطب أثره شخصي وأماً إطلاق الشيعة فأثره ديني - أي يفسد الدين - لأن الصحابة هم رواة الدين ووصفهم بالنفاق يبطل لما رووا، وهذا يبطل الدين. وشتان بين ما ضرره شخصي وما ضرره ديني.

فشتان - إذن - بين الأمرين، وسيأتي مزيد بيان إن شاء الله تعالى.

ثامناً: هذه الروايات السننية في الحقيقة ليست هي العمدة التي تعتمدون عليها وإنما لكم مصادر أخرى لا تجرؤن على الاستدلال بها.

وهذه الروايات في كتب لم يفهم منها أهل السنة هذه المفهوم الشيعي لأنه ليس لديهم روايات مخفية تفسرها بغير حقيقتها.

ولكن الروايات المخفية هي التي أفسدت تصوراتكم وما لم تتخلصوا منها فلن تروا الأمور على حقيقتها.

(٣٩) قلت (ص: ٨): (وإذا كان الأصحاب كلهم عدولاً بلا استثناء، فما معنى الحدود الشرعية التي أقامها أبو بكر وعمر وعثمان وعلي عليهم السلام، بحق الزناة والسراق وشاربي الخمر من الصحابة؟).

قلت: الرد من وجوه:

(١) رواه البخاري (ج: ٣٣٠٥).

أولاً: ذكرت عظماء الأمة وخلفاءها الراشدين ولم تترصّ عليهم، وأفردت علياً عليه السلام بالسلام، مع أنك قلت في السابق: (فالناظر المتجرد عن كل رأي مسبق، والبريء قلبه من كل مرض يجد في نفسه تكريماً لهؤلاء الصحابة) فأين التكريم؟!

ولا شك أن هذا من آثار عقائد الإمامية التي تعتقد أن هؤلاء إمّا كُفَّار على قول، وإمّا فُسَّاق ظلَّمة على قول آخر، وحاشاهم وزراء رسول الله ﷺ وأنصاره، وآباء زوجاته أمّهات المؤمنين، وفتاحي العالم، وناشري الإسلام.

ثانياً: لقد مرَّ معنا أن العدالة ليس القصد منها (العصمة) من الخطأ، فإنَّ العصمة من الخطأ ليست لأحد من البشر إلا الأنبياء عليهم السلام فيما يبلغون من شرع الله ﷻ، ثمَّ لا يُقرُّون على خطأ في غير ذلك.

وليس من شرط أولياء الله ﷻ أن لا يقع منهم الخطأ.

وليس القصد من قولنا بعدالتهم أنهم لا يُخطئون، فلم يقل أحد من أهل السنة بذلك وإنما القصد أنهم أمناء على شرع الله ﷻ، ولا يكذبون في حديثهم عن رسول الله ﷺ، ولو وقع من أحدهم خطأ، فإنَّه يُسارع إلى التوبة، إلَّا حالات شاذة لا تكاد تُذكر في جانب الآلاف من المؤمنين الصادقين.

أمَّا الخطأ في الاجتهاد فهو وارد، ولكنَّهم مأجورون على صوابهم وعلى خطئهم؛ كغيرهم من الأمة لكن الأجر في الخطأ أقل.

قال ابن الأنباري: (وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم لاستحالة المعصية منهم، وإنَّ المراد قبول رواياتهم من غير تكلف بحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية، إلَّا إن ثبت ارتكاب قاذح، ولم يثبت والله الحمد)^(١).

وقال ابن القيم: (قد يُغلط في مُسمَّى العدالة، فيُظن أن المراد بالعدل من لا ذنب له، وليس كذلك، بل هو عدل مؤتمن على الدين وإن كان منه ممَّا يتوب إلى الله منه، فإنَّ هذا لا يُنافي العدالة، كما لا يُنافي الإيمان والولاية)^(٢).

(١) أورده صاحب المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل (ص: ٢١٩).

(٢) مفتاح دار السعادة (١/١٦٣).

ثالثاً: كم عدد الذين زنوا في عهد الخلفاء وأقاموا عليهم الحد؟

وكم منهم يا ترى شرب الخمر وسرق؟

إنَّ هذا الكلام يُوحى بأنَّ الزُّناة والسراق وشاربي الخمر كانوا بالمئات!!

وهذا أسلوب لا يليق بمسلم عادي فكيف بباحث محقق!

هل تستطيع أن تُحصي لنا العدد؟! إنَّ العدد لا يتجاوز أصابع اليد.

رابعاً: إنَّ من وقع في معصية ثمَّ تاب منها، تاب الله عليه، ولا يُعَيَّر بمعصيته؛ فإنَّ التوبة تجبُّ ما قبلها.

أمَّا إنَّ لم يتب، فلا شكَّ أنَّ هذا مجروح العدالة؛ لكن يبقى أسلوب التضخيم أسلوباً غير مرضي عند المحققين.

(٤٠) قلت (ص: ٨): (ما هو المراد من الاجتهاد والتأويل الذي يبرر صاحبه فيما يرتكب من المخالفات للكتاب أو السنة؛ كما في قضية خالد بن الوليد في قتل مالك بن نويرة، وأبي الغادية في قتل عمار؟).

قلت: الجواب من وجوه :

أولاً: لقد أثنى النبي ﷺ على خالد بن الوليد، ووصفه بأنَّه سيف من سيوف الله.

فقد روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه خادم رسول الله ﷺ وهو يروي ما حدث في مؤتة: (أنَّ النبي ﷺ نعى زيدا وجعفرًا وابن رواحة للناس قبل أن يأتيهم خبرهم، فقال: أخذ الراية زيد فأصيب، ثم أخذ جعفر فأصيب، ثم أخذ ابن رواحة فأصيب -وعيناه تذرفان- حتى أخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم)^(١).

هنيئاً لسيف الله.. اسم أطلقه أصدق الناس، وأعلم الناس بأحوال الناس، وأحرص الناس على دين الله ﷻ.

ثانياً: خالد بن الوليد سيف الله المسلول هو الذي حارب المرتدين حتى أعادهم إلى الإسلام،

(١) رواه البخاري (ج: ٤٢٦٢).

وبعد ذلك انطلق إلى العراق وفارس يقود كتائب الإيمان، وسيرته من أعجب السير، وهو الذي فتح تلك البلدان وأدخلها في الإسلام، فرضي الله عنه وأرضاه، وجزاه عن الإسلام خير الجزاء.

فقد فتح أرضك وأدخل آباءك الإسلام فهل هذا الفعل أغضبك وأغضب إخوانك المؤمنين حتى توجه سهامك إليه وإلى عمر الفاروق قبله إذ كلاهما سبب إسلامك؟!!

ولو أن إنساناً أسدى إليك معروفاً دنيوياً لوجب عليك أن تشكره فكيف وهذا ليس أمراً دنيوياً بل أعظم نعمة عليك!!؟!

وإن أي إنسان سليم القلب يقرأ سيرته؛ ليرى قائداً عظيماً نفع الله به الإسلام والمسلمين.

اقرأ قيادته للجيوش وفتوحاته العظيمة؛ ليرَ أننا أقزام نقف أمام عملاق؛ نستحي أن نثير قصة وقعت نعتقد أنه أخطأ فيها إن صحت عنه.

ثالثاً: الروايات التاريخية مختلفة في بيان الحقيقة، ولذلك لا ينبغي التعويل على تلك الروايات التي تشع عليه، دون الروايات التي تبرر عمله، فقد ورد في الروايات التي تبرر عمله ما يلي:

قال ابن كثير: (ويقال: بل استدعى خالد مالك بن نويرة فأثبه على ما صدر منه من متابعة سجاح - التي ادعت النبوة -، وعلى منعه الزكاة، وقال: ألم تعلم أنّها قرينة الصلاة؟ قال مالك: إن صاحبكم - أي رسول الله ﷺ - كان يزعم ذلك! فقال: أهو صاحبنا وليس بصاحبك؟! يا ضرار! اضرب عنقه. فضربت عنقه)^(١).

رابعاً: خالد بن الوليد قائد أمره النبي ﷺ في حياته، وقد وقع منه خطأ في عهد النبي ﷺ، فتهرباً النبي ﷺ من فعله ولم يعزله، وذلك قرينة على أن القائد قد يخطئ، ولا يستوجب ذلك عزله إذا كان يحتاجه الجهاد في سبيل الله عز وجل.

روى البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أن النبي ﷺ بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فدعاهم إلى الإسلام، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فجعلوا يقولون: صبأنا صبأنا. فجعل خالد يقتل منهم ويأسر، ودفع إلى كل رجل منّا أسيره، حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منّا أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، حتى قدمنا على النبي ﷺ

فذكرناه، فرفع النبي ﷺ يديه فقال: اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد. مرتين^(١).

فخالد هنا قتل قومًا أعلنوا إسلامهم بلفظ غير لفظ الإسلام، وعندما علم النبي ﷺ لم يرضَ صنيعه، وتبرأ من عمله، ومع ذلك لم يعزله؛ بل كان يوليه بعد ذلك^(٢).

فما هو قولك في عدم عقابه وعدم عزله، أنتتقد النبي ﷺ كذلك، أم تسكت، أم تؤمن بأنه ﷺ لم يعاقب خالدًا لأنه اجتهد فأخطأ؟!

ثمَّ ما الفرق بين من قتلهم في المرة الأولى ومن قتلهم في المرة الثانية؟ أليس المقتولون في المرة السابقة كانوا كفارًا وفي المرة الثانية كانوا مرتدِّين، ثمَّ أعلنوا الإسلام في كلا الحالين؟!

نحمد الله ﷻ على سلامة الصدر لسيف الإسلام، الذي حطَّم دول الكفر وأدخل أهلها في الإسلام، وغفر الله له ما أخطأ في جانب بحر حسناته.

خامسًا: قد وقع مثل هذا الاجتهاد الخاطئ من ابن حب النبي ﷺ أسامة بن زيد بن حارثة، حيث قتل رجلًا بعد أن قال: لا إله إلا الله، فعاتبه النبي ﷺ على ذلك ولم يعاقبه^(٣).
فما رأيك: أتعرض على عدم عقاب رسول الله ﷺ له، بدعوى أنه اجتهد يخالف الكتاب والسنة؟!

اجمع بين هذه المواقف النبوية، واستحضر موقف الصديق ﷺ، ثمَّ أعد النظر بقلب سليم.

سادسًا: وقع مثل ذلك لعلي بن أبي طالب ﷺ؛ فإنه لم يقتل قتلة الخليفة الراشد عثمان ابن عفان ﷺ زوج بنتي رسول الله ﷺ، وقد قُتل مظلومًا، وهو أعظم وأفضل من ملء الأرض من مالك بن نويرة، ولم تُعب عليه ﷺ؛ لأنه كان مجتهدًا كأخيه الصديق ﷺ. اللهم سلِّم قلوبنا لأحبابك وأصحاب رسولك ﷺ، الذين نصرُوا دينك وجاهدوا مع رسولك ﷺ.

سابعًا: ألم يحدث هذا الفعل في حياة الصحابة ﷺ، ولم يحدث منهم اعتراض إلا ما كان من عمر ﷺ، فلم نسمع من عليّ ﷺ ولا غيره من الصحابة أنه أنكر ذلك، أظن أنكم أغرَّ على دين الله من جيل القرآن الذي اختاره الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ، والجهاد لرفع راية الإسلام، ونقل الدين إلى

(١) صحيح البخاري (ح: ٤٣٣٩).

(٢) راجع الفتاوى (٢٨/٢٥٤)، وإعلام الموقعين (١/٨٣).

(٣) رواه مسلم (ح: ٩٦).

الأمّة كما أنزله الله ﷻ!؟

إنّ الروايات التاريخية التي تُغصُّ بها كتب الشيعة بالإزراء على الصحابة، وإحداث عقائد جديدة، هو السبب في هذا الازدراء والاهتمام لعظاء الأمّة، كما سيأتي بيانه بمشيئة الله تعالى.

أمّا (قتل أبي الغادية لعمار) - إن كان هو أو غيره - فإنّه كان يقاتل مع جيش معاوية، وقد قُتل عمار وغيره من الصحابة في كلا الجيشين: جيش عليّ عليه السلام وجيش معاوية عليه السلام، وكل من قاتل بتأويل فيرجى له المغفرة، لا ندري عمّا في نفوسهم، لكننا نعتقد أنّهم متأولون، ولا شك أنّ الحق كان مع عليّ عليه السلام، ويشهد لذلك حديث: (تقتل عماراً الفئة الباغية).

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: (ويح عمار! تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونهم إلى النار)^(١).

وقد وصف النبي صلى الله عليه وآله الفئة القاتلة بأنّها باغية، ولم يصفها بأنّها كافرة؛ فهل يجوز لكم أن تكونوا أكثر غيرة من رسول الله صلى الله عليه وآله، وتخطئوه لعدم وصف الطائفة التي تقتل عماراً بأنّها كافرة، وتكفرون أبا الغادية؟!؟

إنّ البغي من إحدى الطائفتين لا يخرجها من الإسلام، كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ۗ ﴾ [الحجرات: ٩]، ثم قال ﷺ: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ ﴿١﴾ [سورة الحجرات]، فالله ﷻ سمى المؤمنين المتقاتلين إخوة مع وصفه إحداهما بالبغي وأطلق عليها إخوة الإيمان ولكنه حثّ على قتال الباغي.

فقاتل المؤمن عن عمد متوعد بالنار إذا كان ليس له في ذلك شبهة، وهؤلاء أظهروا المطالبة بدم الخليفة الراشد الذي قُتل مظلوماً عليه السلام، فإن كان باطن أمرهم كظاهره فهم متأولون، ونحن ليس لنا إلا الظاهر، وإن كان غير ذلك؛ فالله يتولى السرائر يوم تُبلى السرائر.

قال الكيا الطبري: (وأما ما وقع بينهم من الحروب والفتن فتلك أمور مبنية على الاجتهاد)^(٢).

(١) رواه البخاري (ح: ٤٤٢).

(٢) ذكره عنه الشوكاني في إرشاد الفحول (ص: ١٢٧).

وقال الشوكاني وهو يتحدث عن قتال الصحابة لبعضهم ويرد على جماعة من المعتزلة والشيعة الذين زعموا أن الصحابة كلهم عدول إلا من قاتل علياً: (ويجاب عنه بأن تمسكهم بما تمسكوا به من الشبه يدل على أنهم لم يقدموا على ذلك جراءة على الله وتهاوناً بدينه.

وجناب الصحبة عظيم؛ فمن انتهك أعراض بعضهم فقد وقع في هوة لا ينجو منها سالماً^(١).

(٤١) قلت (ص: ٨): (وهل يصح تبرير عمل الصحابة تحت ظل الاجتهاد في كل ما صدر عنهم من مخالفات الأحكام القطعية، وأنهم مجازون في ارتكاب كل حرام وترك كل واجب).

قلت: الرد من وجوه:

أولاً: عجباً لهذا الكلام الغريب: (ارتكاب كل حرام وترك كل واجب)! هذا التعميم بهذا الأسلوب يوحى بأنهم قوم فجّار أضاعوا الدين، وانتهكوا المحرمات، فهل نتأول لهم؟! وهذا ثمرة الروايات الباطلة التي تربي عليها الشيعة، وإن لم يفتح الله ﷻ قلوبهم للحق فهم على خطر عظيم.

ثانياً: الصحابة رضي الله عنهم قوم أثنى الله ﷻ عليهم في عشرات الآيات، واختارهم الله سبحانه لصحبة نبيه ﷺ، وهم الذين نصروا الدين، وهم الذين رووا لنا الدين، وكل خير في الأمة لهم مثله إلى قيام الساعة، وما قد يحدث منهم من أعمال في ظل الاجتهاد فإنه مغفور لهم إن شاء الله.

فقد أخبر النبي ﷺ في تفسير آخر آية من سورة البقرة، والتي علم الله ﷻ المؤمنين أن يقولوا: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] ثم قال ﷺ: (قد فعلت)^(٢) أي: رفع سبحانه عنهم المؤاخذه في كل خطأ وقعوا فيه لم يتعمدوه.

وأما الافتراض الخاطيء في حقهم، فهو افتراض سببه تلك الروايات التي تكاثرت على مدى قرون، حتى أصبحت تصور أفضل جيل بشري في صورة سيئة: إما كافرة وإما فاسقة، فليستعد أهل التشيع لمخاصمتهم لهم يوم القيامة.

أما نحن: فإننا نترضى عنهم، ونُثني عليهم كما أثنى عليهم ربهم ﷻ، وندعو لهم جزاء حفظهم لديننا ونصرتهم لرسولنا ﷺ، ونسأل الله أن يغفر لهم خطأهم ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ

(١) إرشاد الفحول (ص: ١٢٨).

(٢) رواه مسلم (ح: ٢٨٩).

يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠٦﴾ [سورة الحشر].

ثالثاً: ماهي المخالفات التي خالفوا بها الأحكام القطعية؟!

إن كانت الأحكام وردت في القرآن الكريم فما هي؟!

وهل هي قطعية المعنى؟! ومن هو الذي حكم بأنها قطعية المعنى؟!

وإن كانت في السنة فما هي كذلك؟ ومن الذي حكم بأنها قطعية؟!

رابعاً: قد وردت عشرات الآيات في كتاب الله ﷻ، تشني عليهم بلفظ عام وبلفظ خاص، وقد أوْلتموها وأخرجتموها عن معناها بشتى التأويلات، فما الذي أباح لكم التأويل وحرمه على غيركم؟! خامساً: وإن كان ورد في السنة؛ فهم قد رووا السنة، فهل يروون شيئاً يعتقدون صحته ثم يخالفونه؟

ثم أنتم: هل تؤمنون بالسنة التي صحت في كتب المحدثين من أهل السنة وأنتم تنتقون منها ما تريدون مما يوافق مذهبكم ولو كان ضعيفاً، وتردون ما يخالفه ولو كان صحيحاً؟! (٤٢) قلت (ص: ٨): (حتى في الخروج على إمام زمانهم، وإزهاق أرواح كثيرة، وسفك دماء غزيرة).

تقدم بيان ذلك، وأنهم لم يخرجوا بقصد الخروج، وإنما للمطالبة بدم خليفة مقتول؛ فقد أورد ابن كثير: (أن أبا الدرداء وأبا أمامة دخلا على معاوية، فقالا له: علام تقاتل هذا الرجل؟ فوالله إنه أقدم منك ومن أبيك إسلاماً، وأقرب منك إلى رسول الله ﷺ، وأحق بهذا الأمر منك؟ فقال: أقاتله على دم عثمان، وأنه أوى قتلته، فاذهبا إليه فقولا له: فليقدنا من قتلة عثمان، ثم أنا أول من بايعه من أهل الشام. فذهبا إلى عليٍّ عليه السلام فقالا له ذلك، فقال: هؤلاء الذين تريان، فخرج خلق كثير فقالوا: كلنا قتلة عثمان، فمن شاء فليمرنا. قال: فرجع أبو الدرداء وأبو أمامة فلم يشهدا حرباً^(١)).

فهذا ظاهرهم، وأما سرائرهم فالله يعلم بها.

فهل هذا كان خروجاً، أم كان قتالاً على شبهة؟!

(٤٣) قلتُم (ص: ٨): (وهل هذا الاجتهاد يختص ببعضهم، أو يعمهم ويشمل من يأتي من بعدهم، اقتداءً بسيرتهم، وعملاً بقول النبي ﷺ): (أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم؟).

قلت: الرد من وجوه:

أولاً: أنت أوردت هذا من باب التهكم لا من باب الاستفسار، وهذا من ثمار الروايات التي صاغت هذه المفاهيم الشيعية عن هذا الجيل القاعدة للأمة.

ثانياً: الخطأ من صفات البشر، وقد أبان عن تلك الصفات القرآن الكريم والسنة النبوية إضافة إلى ما تقدّم من نصوص.

وقد تقدّم قول الله تعالى وهو يعلمنا أن ندعوه أن لا يؤاخذنا بخطئنا: ﴿ رَبَّنَا لَا تَأْخُذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَاْنَا ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأخبر النبي ﷺ أنه تعالى قال: (قد فعلت)^(١)، فهو علمنا أن ندعوه إذا أخطأنا وأن نعتذر، وقبل مِنَّا عذرنا، فهل يلغي الشيعة صفة الخطأ من البشر؟! ثم من قال: إِنَّهُ يُقْتَدَى بِالْمَخْطِئِ فِي خَطئِهِ؟!!

ثالثاً: أمّا الحديث الذي ذكرتموه وهو: (أصحابي كالنجوم...) فقد أوردته على غير عادتك بغير عزو، ولا أظن أنه يخفى عليك أنه حديث مكذوب، وأنت رجل محدث!!

فالحديث أورده ابن عبد البر^(٢)، وابن حزم^(٣) من طريق سلام بن سليم -أو ابن سليمان على خلاف- قال ابن حزم: (هذه رواية ساقطة.. وسلام بن سليمان يروي الأحاديث الموضوعة، وهذا منها بلا شك)، وقال ابن خراش في سلام هذا: (كذاب)، فهل يصح أن تستشهد به وأنت محدث ولا تذكر مصدرك؟!!

(٤٤) قلتُم: (الثالث: الآيات القرآنية في حق مرضى القلوب الذين يتلون المنافقين في الروحيات والملكات).

(١) صحيح مسلم (ح: ٢٨٩).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ٩١).

(٣) الإحكام (٦/ ٨٢).

قال سبحانه بحقهم: ﴿ وَإِذْ يَقُولُ الْمُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَّا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا ﴾ [سورة الأحزاب].

فكيف يمكن أن يوصف الذين ينسبون خلف الوعد إلى الله وإلى الرسول ﷺ بالتقوى والعدالة؟

الرابع: الآيات الواردة في ذوي التشكيك والإثارة للفتنة والسّاعين لهم: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَعِدِّنَكَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآزَّتْ أَبْطُورُهُمْ فِي رَبِّهِمْ يَتَرَدَّدُونَ ﴾ [سورة التوبة].

الخامس: الآيات النازلة في الذين يؤذون الله ورسوله ﷺ، ويستحقون بذلك عذاباً أليماً: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ [التوبة: ٦١].

وهل يحكم العقل السليم بعدالة من أوعده الله العذاب ولعنه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴾ [سورة الأحزاب].

السادس: ...أوردتم قوله تعالى: ﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ثم قلتم: (هل يمكن أن يعد الذين هم أهل الشك والريب في الله ﷻ من العدول الثقات؟!).

والجواب من وجوه:

أولاً: هذه الآيات في طوائف من المنافقين، وليست بحمد الله في المؤمنين من المهاجرين والأنصار، وقد امتلأت كتب السير بأسماء الصحابة المؤمنين، ووردت بعض الأحاديث والآثار فيها أسماء بعض المنافقين، ولم تسم أحداً من الصحابة المؤمنين عليهم السلام بالنفاق.

ثانياً: لا ندري من هم هؤلاء الذين وصفوا هؤلاء المنافقين بالتقوى والعدالة؟! وأيضاً لم تذكر لنا أحداً من هؤلاء المنافقين الذين أطلق عليهم أهل السنة بأنهم ذوو عدالة وتقوى!؟

وهكذا جميع أقوالك كلها تعميم دون تخصيص لأنك لا تجرؤ على المصارحة مما يجعل كلامك ينقض بعضه بعضاً ولا يتضح منه مرادك.

وهذا أسلوب سببه عقيدة "التقية" التي حرمت الشيعة من الوضوح والمصارحة ودفعت بهم إلى التخفي والتستر خلف العبارات الموهمة والجمل المبهمة.

ثالثاً: نحن لم نعرف إيمان أعيان المهاجرين والأنصار وإخوانهم المؤمنين إلا عن طريق الأحاديث والآثار الصحيحة لا الضعيفة والمكذوبة، فلم نعرف إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وإخوانهم إلا عن طريقهم هم، فإن كان إيمانهم ثابتاً استطعنا أن نفرق بين المؤمنين والمنافقين، وإن لم يكن إيمانهم ثابتاً لم نستطع أن نثبت إيمانهم.

رابعاً: لو طُلب من الشيعة أن يفرقوا بين المؤمنين من الصحابة والمنافقين الذين يعيشون معهم؛ لم يستطيعوا. وهذا هو سبب خلطهم بين صفوة الخلق ورذالة الخلق والذي لا يخفى على طالب حق.

أمّا أهل السنة فهم يعرفون أعيان المؤمنين من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان من خلال ذكر أسمائهم في كتب السير، حتى يرد دليل ينقض ذلك أو يبطله.

خامساً: جميع هذه الآيات ذكر المفسرون لها أسباباً من أهل النفاق، وجميع المفسرين يذكرون أنّ ذلك من المنافقين، ولم يذكر شخص واحد أنّ ذلك من المؤمنين، ولو رجعت إلى أقوالهم لرأيت أنّ تلك الأقوال والأعمال لم تنسب إلى صحابي واحد، ولم يتشكك مفسر في شيء من ذلك، وذلك من خلال روايات التفسير.

ونذكر نموذجاً من ذلك:

روى البيهقي بسنده عن أبي طلحة أنّه قال: (غشينا النعاس ونحن في مصافنا يوم أحد، فجعل سيفي يسقط من يدي وأخذه، ويسقط وأخذه. قال: والطائفة الأخرى -المنافقون- ليس لهم هم إلا أنفسهم، أجنب قوم وأرعنه وأخذله للحق: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] أهل شك وريبة في الله عز وجل^(١)، وهذه الرواية أوردها ابن كثير، فلم تذكرها أو تذكرها مع أنّك عزوت إليه؟!

(١) دلائل النبوة (٣/ ٢٧٣-٢٧٤) وسنده حسن، وأصله في البخاري (ح: ٤٠٦٨).

وأورد كذلك حديثاً عن الزبير بن العوام بسند صحيح قال فيه: (لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ حين اشتد الخوف علينا، أرسل الله علينا النوم، فما منّا من رجل إلا ذقنه في صدره، قال: فوالله إنّي لأسمع قول مُعتب بن قشير، ما أسمع إلا كالحلم: لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا. فحفظتها منه، وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَهُنَا ﴾ [آل عمران: ١٥٤] لقول معتب^(١).

فهل هؤلاء من الصحابة الذين نقول بعدالتهم؟!؟

سادساً: هل تستطيع أن تذكر لنا نصّاً واحداً فقط أن أحد الصحابة الذين آمنوا بالنبى ﷺ من المهاجرين والأنصار أريد بشيء من تلك الآيات التي أوردتها؟!؟
والآيات صريحة في المنافقين الذين لم يخالط قلوبهم بشاشة الإيمان فما علاقة هذه الآيات بالمؤمنين الذين شهد لهم رب العالمين عز وجل وشهد لهم سيد المرسلين ﷺ؟!؟

إننا لنعجب كيف لا زال الأسلوب يصر على إدخال المنافقين في أصحاب النبي ﷺ؟!؟ فأهل السنة يقررون أن الصحابي هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به وأهله معروفون في الأمة لا يخفون على أحد ثم يأتي الشيعة ليصروا على إدخال المنافقين في صفوفهم ثم يشككون في إيمانهم.

(٤٥) ثم ختمت هذا البحث بقولك: (فحصيلة ما يلاحظ في هذه الآيات: أنّ في الأصحاب عدولاً وثقات من غير شك وريب، ومنهم أيضاً غير عدول وضعاف).

الجواب من وجوه:

أولاً: ما زلت مصرّاً على تسمية جميع من في المدينة من المؤمنين والمنافقين بأنهم (أصحاب)، وهذا في الحقيقة تحجّن على رسول الله ﷺ، حيث جعلت المنافقين أصحاباً له ينسبون إليه ويعرف بهم، فإن الشخص يوزن بأصحابه، فمن كان أصحابه فضلاء كان فاضلاً، ومن كانوا غير ذلك كان غير ذلك. والشيعة الإثنا عشرية لم يتورّعوا أن ينسبوا المنافقين إلى رسول الله ﷺ، وهذا غاية الخذلان. وهذا من أشد أنواع الإيذاء لرسول الله ﷺ حيث يصرون أن يسموا المنافقين المعادين لله ورسوله أصحاباً له ﷺ!! فهل يرضى أي مسلم أن ينسب إليه المنافقون فكيف بسيد البشر أجمعين

(١) تفسير ابن كثير (٢/١٦٢)، وذكره ابن هشام في السيرة (٢/١٣٠).

ثانياً: لم يقل أحد من علماء الأمة ولا من جهلتها أن المنافقين أصحاب للنبي ﷺ، ولو قلت هذا الكلام عند بعض القوم لربّما لا تسلم من عقاب، فكيف عند علماء الأمة وأفاضلها، وقد مرّ معنا كلام الصحابيّن الجليلين: أبي طلحة والزبير أن ذلك القول صدر من المنافقين!

ثالثاً: قولك: (إنّ في الأصحاب عدولاً وغير عدول)، هل تستطيع أن تذكر لنا أسماء العدول منهم وغير العدول؟ وهل هناك عدول غير (الأربعة) عندكم؟! دين ختم الله به الأديان، وأنزل من أجله القرآن، لم ينتفع به في وقت نزوله إلا أربعة أشخاص؟! يا لها من مهزلة يستحي من ذكرها العقلاء!!

أصحاب النبي ﷺ مُنَافِقُونَ أو فُسَاقٌ مرتكبون للحرام!!

زوجاته كافرات أو فاسقات - كما سيأتي -!!

جميع آل بيته كُفَّارٌ أو فُسَاقٌ إلا عليّاً وبعض ذريته!!

القرآن مُحَرَّفٌ أو ناقص!!

أيّ دين هذا؟! أراد الله ﷻ أن يهدي به البشرية فَفَشِلَ منذ اللحظة الأولى!؟

الحمد لله الذي عافانا .

(٤٦) قلت: (٤ - مقام الصحابة لم يكن أكثر امتيازاً من أزواج النبي ﷺ، ولا أرفع من مقامهن).

قلت: سبحان الله! بعد أن شككت في عدالة الصحابة انتقلت إلى أمّهات المؤمنين رضي الله عنهن لتشكّك في طهارتهن وإيمانهم... جرأة عجيبة! ثم ما هي الثمرة التي تريد الشيعة أن تحققها بهذه المطاعن إلا الطعن في ذات النبي ﷺ لعدم نصرته (وصيه) كما يزعمون، بناءً على روايات محدثة، كما سيأتي بمشيئة الله تعالى بيانه.

(٤٧) قلت: (إنّ التشرف بصحبة النبي لم يكن أكثر امتيازاً وتأثيراً من التشرف بالزواج من النبي،

وقد قال سبحانه في شأن أزواجه: ﴿ يَنْسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ

يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۗ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴾ [سورة

الأحزاب].

الجواب من وجوه :

أولاً: الأدب مع النبي ﷺ إذا ذُكر أن يُصَلَّى عليه، تعظيماً لمكانته عليه الصلاة والسلام وأنت لم تصل عليه ﷺ ولو ذكرت علياً رضي الله لسلمت عليه ! وليس في التسليم على علي عليه السلام

بمنكر وإنما المنكر أن تهمل سيد البشر ﷺ الذي لم يشرف أهل بيته إلا بسببه فتعظمهم دونه ﷺ !!

فلم يعد لرسوله ﷺ في حس الشيعة تلك المكانة العظيمة لكثرة ما أساءوا إليه بالطعن في أصحابه وأزواجه حتى ضعفت مكانته في حس الشيعة وحل محله آل بيته عليه السلام .

ثانياً: دعواك أن التشرف بصحبة النبي ﷺ والزواج منه لا قيمة لها، مما يجب عليك أن تستغفر الله عز وجل منه .

فإن مصاحبة النبي ﷺ شرف يرفع من مكانة الصاحب، لا يعدله صحبة بشر، ولهذا فإن أصحاب الأخيار يلحقهم من خيرهم وبركتهم، وأصحاب الأشرار يلحقهم من شرهم وفسادهم .

والله عز وجل قد جعل لبعض الأماكن فضلاً، ينال من يتعبد فيها من بركاته سبحانه، وجعل لبعض الأزمان فضلاً يُضاعف فيها أجور الأعمال .

فالمدينة تشرفت بنبينا ﷺ، وقلوب المؤمنين تُعظمها تعظيماً لمن عاش بها ودُفن ﷺ .

ولو لم يكن بها قبره ﷺ لما عُرفت ولا كانت لها تلك المكانة في قلوب المؤمنين ؟!

فهل تحب المدينة النبوية ؟! ولماذا ؟!

ولماذا أقام الشيعة القباب على قبور بعض آل البيت ثم هم يتبركون بها ؟!

أم أن شرف رسول الله ﷺ لا يرقى إلى شرف أولئك ؟!

فالبركة خاصة بهم !!

ومكة تشرفت ببيت الله الحرام، والصلاة في مسجدَي المدينتين مُضاعفة الأجور .

قال تعالى عن كتابه الكريم: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ

وقال تعالى: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ [الإسراء: ١].

وقال عيسى عليه السلام عن نفسه: ﴿ وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ ﴾ [مريم: ٣١].

وقال تعالى عن ليلة إنزال القرآن: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبْرَكَةٍ ﴾ [الدخان: ٣].

ونبينا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، فهو إنسان مبارك، وكان الصحابة عليه السلام يتبركون بوضوئه وبشعره وملابسه، وكان صلوات الله وسلامه عليه إذا وضع يده في الماء أو الطعام تبارك وكثر، فإذا تبارك الطعام والماء بملامسته له ألا يتبارك من يصاحبه أو يتزوج به ممن لامس جسده الشريف من أمهات المؤمنين؟!

أرأيت لو وقفت أمام الخميني وقلت له: من يصاحبك ومن يصاحب إبليس سواء، أو من يصاحبك ويصاحب فرعون سواء، فماذا سيكون الرد عليك؟

ولماذا إذن كان بعض الشيعة يفرح باستمتاع الخميني بطفلته الصغيرة يا تُرى؟! أليس لاعتقاد بركته؟!

استمع إلى القصة التي يرويها السيد حسين الموسوي وقد كان هو شاهداها:

أن الخميني لما كان مقيماً في العراق وجهت إليه دعوة من إحدى مدنها، فطلب من الموسوي مرافقته، وتمت الرحلة، وفي طريق العودة أرادوا أن يرتاحوا من عناء السفر، فأمر الخميني بالتوجه إلى منطقة العطيفية حيث يسكن هناك رجل إيراني الأصل اسمه: (سيد صاحب) كانت بينه وبين الإمام معرفة قوية، قال الموسوي:

(فرح سيد صاحب بمجيئنا... وطلب سيد صاحب المبيت عنده تلك الليلة، فوافق الإمام... ولما حان وقت النوم.. أبصر الخميني صبياً بعمر أربع سنوات أو خمس، ولكنها جميلة جداً، فطلب الإمام من أبيها سيد إحضارها للتمتع بها، فوافق أبوها بفرح بالغ، فبات الخميني والصبية في حضنه ونحن نسمع بكاءها وصريحها!)^(١).

(١) الله ثم للتاريخ (ص: ٣٥-٣٦). أنكر بعض الشيعة هذه القصة ولكنني نقلتها عن كتاب يؤكد أنه كان شاهداً لها وإذا تأكد لي

كذبها حذفها ولكن عهدتها على من رواها.

فما رأيكم في فرح الأب بمس جسد الخميني لجسد ابنته الصغيرة عن طريق المتعة، لظنه أن قرب (الإمام) شرف، ولو بهذه الصورة المزرية؟!

نستغفر الله ﷻ من أن نحترق صحبته صلوات الله وسلامه عليه، ثم نحكم عليها بأنها غير مفيدة. إنَّ صُحْبَةَ النَّبِيِّ ﷺ شرف ورفعة يرتفع بها كل من حصل عليها، ونحن نعظم كل مؤمن صاحبه صلوات الله وسلامه عليه، ونعبطه على تلك الصحبة التي كانت قاعدة الإسلام وأساس الخير لهم وللبشرية.

قال الشوكاني: (وجناب الصحبة أمر عظيم) كما مر معنا.

وقد تجلّت بركة صحبته صلوات الله وسلامه عليه في الآثار المباركة التي أشرقت على الأرض.

ثالثاً: إنَّ الزواج منه صلوات الله وسلامه عليه شرف ورفعة، وكل امرأة تزوجت به فقد ارتفعت مكانتها وزاد شرفها، فأصبحت لها من المكانة ما ليس لغيرها.

قال تعالى: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۗ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٢﴾ وَمَن يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتَهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣٣﴾ يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۗ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ ﴿[الأحزاب: ٣٢]﴾ إِلَى أَن قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [سورة الأحزاب].

أرأيت كيف بيّن سبحانه أتمن لسن كأحد من النساء إن اتقين، وكيف وعدهن بمضاعفة الأجر وتوعدهن بمضاعفة العقوبة؟ لماذا يا ترى: ألسن نساءً من حيث الأنوثة كغيرهن، وبشراً من حيث البشرية كغيرهن؟ فما المقصود بقوله تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ ۗ﴾ [الأحزاب: ٣٢] أليس بسبب تشرفهن بالزواج من سيد البشر صلوات الله وسلامه عليه؟!

ثمَّ أليس الله تعالى قد أبان لهن عن إرادته: بأنّه إنّما يريد بهذه التشريعات أن يُذْهِبَ عَنْهُنَّ الرِّجْسَ وَيُطَهِّرَهُنَّ تَطْهِيرًا؟ ونحن نعتقد أن ذلك قد تحقق فيهن.

رابعاً: إنَّ تمثيل حال نساء النبي ﷺ بحال امرأتَي نوح و لوط تمثيل خاطئ، سببه ما استقر في ذهن الشيعة من اتهام نساء النبي ﷺ بالكفر والخيانة، كما أنَّ هاتين الزوجتين لما خانتا زوجيهما حكم بكفرهما.

خامساً: إنَّ الكفر يحرم الاستفادة من الأنبياء، أمَّا الإسلام إذا شابه معصية فلا يحرمه الاستفادة، فإنَّ المسلم العاصي تناله بركة متابعتة للنبي ﷺ، فقد سأل أبو هريرة النبي ﷺ عن أسعد الناس بشفاعته فقال: (أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصاً من قلبه)^(١)، وأمَّا الخوارج والمعتزلة والشيعة الإمامية، فهم محرومون من هذه الشفاعة لإنكارهم لها.

ويوم القيامة يشفع صلوات الله وسلامه في الموحدين من أمته، فيخرجهم من النار، ويشفع قبل ذلك لأهل الموقف جميعاً، وهكذا تنال بركته صلوات الله وسلامه عليه حتى غير المسلمين، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [سورة الإسراء].

سادساً: كتبكم تجعل كل من انتسب إلى الأئمة مغفوراً له ولو عصى الله ﷻ! وتجعل من لم يواهم في النار ولو عبد الله ﷻ، فهل هم أفضل من رسول الله ﷺ؟!

نسب الكليني إلى النبي ﷺ أنه قال: (. فلو أن الرجل من أمتي عبدَ الله ﷻ عمره أيام الدنيا، ثم لقي الله ﷻ مبغضاً لأهل بيتي وشيعتي، ما فرج الله صدره إلا عن النفاق)^(٢).

ونسب الكليني إلى الإمام الكاظم أنه قال: (علينا إياب هذا الخلق وعلينا حسابهم! فما كان لهم من ذنب بينهم وبين الله ﷻ حتمنا على الله في تركه!! فأجبننا إلى ذلك، وما كان بينهم وبين الناس استوهبناه منهم وأجابوا إلى ذلك!! وعوضهم الله ﷻ!!!)^(٣).

رحم الله أهل البيت كم لقوا من هؤلاء الكذابين من الإفتراء!!!

سابعاً: نحن نرى الشيعة يصرون على التمسح بالحديد الذي على باب حجرته ﷺ للتبرك به وهو حديد لم يمس جسد النبي ﷺ، وإنَّها يتبركون به لقربه من جسده الطاهر ﷺ فكيف يكون

(١) صحيح البخاري (ح: ٦٤٢٣).

(٢) الكافي/ الروضة (٢/٤٦).

(٣) الكافي: (١: ١٦٢).

ذلك الحديد مباركاً لقربه من جسده الشريف ولا يكون الجسد الذي التصق بجسده الشريف مباركاً؟!

ثامناً: نحن نرى الشيعة يتسابقون إلى التمسح بقبور من وصفوهم بالأئمة ويتبركون بها، بل ويزعمون أنّها تشفي المرضى فلماذا فعلوا ذلك؟!

إنّهم فعلوه لاعتقادهم ببركة صاحب القبر الذي تبارك ما يجاوره حسب معتقدتهم.

فإذا كان التراب الذي بجوار قبر الإمام مباركاً ولم يتبارك الإمام إلا لانتسابه لسيد البشر ﷺ ألا يكون الجسد الذي التصق بجسد سيد البشر ﷺ أولى من التراب الذي لم يمس جسد الإمام أصلاً.

تاسعاً: أرايت لو قال شخص: إنَّ ثوبك يا رسول الله نجس وحذر الناس من التبرك به فماذا يصنع به المسلمون؟!

إنَّ اعتقاد السوء في زوج النبي ﷺ الذي رضيها ﷺ زوجةً له وعاشرها حتى مات، ورضي بأن تبقى زوجة له وتدخل ضمن أمهات المؤمنين - هو أعظم من وصف ثوب النبي ﷺ بالنجس الذي قد تمزق وفني ولم يصبح جزءاً من دين الأمة.

وأما نساؤه رضي الله عنهن فهن أمهات للمؤمنين وتعظيمهن جزء من دين الأمة .

(٤٨) قلت: (نقرأ معك يا أخي ما ورد عن أكابر علماء السنّة في تفسير هذه الآية الشريفة: قال ابن الجوزي: قوله ﷺ: ﴿ فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنْ اللَّهِ شَيْئًا ﴾ [التحريم: ١٠] أي فلم يدفعا عنها من عذاب الله شيئاً، وهذه الآية تقطع طمع من ركب المعصية ورجا أن ينفعه صلاح غيره، ثمَّ أخبر أنّ معصية الغير لا تضر المطيع بقوله تعالى: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا امْرَأَتَ فِرْعَوْنَ ﴾ [التحريم: ١١]، وهي آسية بنت مزاحم ﷺ).

وقال يحيى بن سلام: ضرب الله المثل الأول يحذر به عائشة وحفصة ﷺ، ثمَّ ضرب لهما هذا المثل يرغبها في التمسك بالطاعة، وكانت آسية قد آمنت بموسى [زاد المسير لابن الجوزي (٥٦/٨)].

ثم نقلتم كلام الطبري، وهو يؤكد معنى كلام ابن الجوزي.

والجواب من وجوه:

أولاً: القرآن الكريم يضرب الأمثال للتربية، وقد قال ﷺ هنا: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [التحریم: ١٠] وقال بعدها: ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [التحریم: ١١] فهما مثالان للكافرين والكافرات وللمؤمنين والمؤمنات، يحذر من المعصية ويرغب في الطاعة، وليس في المثل ما يصف عائشة وحفصة رضي الله عنهما بالكفر أو يصفهما بالمعصية، وإنما يحذر رضي الله عنهما ويرغب، وهذا أسلوب قرآني في التربية.

ثانياً: ضرب الله ﷺ مثلين: أحدهما للكفار والثاني للمؤمنين وكلاهما في سياق واحد وفي حادثة واحدة، فلم يجعل مثل الكفار لأمهات المؤمنين وتتغافل عن مثل المؤمنين؟! ثم هل صَرَبُ المثل بهذين المثليين يعني وصف أمهات المؤمنين بهما أو بأحدهما، أم يُراد بهما الحث على الخير والتحذير من ضده؟!

ثالثاً: قول ابن الجوزي رضي الله عنه أن الآية: (تقطع طمع من ركب المعصية ورجا أن ينفعه صلاح غيره..). صحيح، وهو استنباط معتمد، ونحن نعتمد هذا الفهم منه رضي الله عنه، وأن المسؤولية أمام الله رضي الله عنه فردية، وقد أكد ذلك نبينا صلوات الله وسلامه عليه من أول يوم بعث، حيث خاطب قومه وعمه العباس وعمته صفية وبنته فاطمة قائلاً: (أنقذوا أنفسكم من النار، فإنني لا أملك لكم من الله شيئاً..)^(١).

وهذا لا ينافي ما تقرر من شفاعته في عصاة الموحدين؛ لأنَّ عدم الانتفاع بسببه (الكفر) كما تدل عليه الآية، لا (الإيمان) الذي يكون معه معصية، فإنَّ هذا تناله الشفاعة يوم القيامة ببركة متابعتة لرسول الله صلوات الله وسلامه عليه كما تقدم، وفضل الصحبة والزواج أعظم.

رابعاً: أمهات المؤمنين لا يخرجن عن دائرة البشرية، فهن محتجن إلى تربية وتوجيه، ولا يعني - أهن بمجرد الزواج منه صلوات الله وسلامه عليه - أن طباعهن ومشاعرهن البشرية تتغير بين عشية وضحاها، بل لا بد من التربية.

(١) رواه مسلم (ح: ٢٠٤) وأخرج البخاري بنحوه (٣٨٢/٥) باب التفسير، وأندر عشيرتك الأقرين.

وذلك لأمرين:

الأول: لأن النفس البشرية هكذا خلقها الله ﷻ؛ تحتاج إلى تربية وتوجيه وتذكير.
 الثاني: أن حياة النبي ﷺ كلها تشريع، فلا بد أن يظهر منها ما يكون دروسًا ومنهاجًا لأمته.
 وإلا لو كان كل شيء يتم بالخوارق لما تحققت في حياته الأسوة لأمته صلوات الله وسلامه عليه.
 ولهذا فإننا نعتقد أن هذا الدرس قد حقق نتائجه، وآتى ثماره في حياتهن رضي الله عنهن، كما سيأتي من قول الشوكاني ﷻ.

خامسًا: أن كلام ابن الجوزي لم ينف حصول التشريف بالزواج منه ﷺ، وإنما يقرر ﷻ أن الإنسان محاسب على عمله إن خيرًا وإن شرًا، ولكن الله ﷻ فضّلهن على غيرهن من النساء.
 قال ﷻ في سورة الأحزاب عند آية تخيرهن في الطلاق أو الصبر معه صلوات الله وسلامه عليه، وأتّهن اخترن الله ورسوله والدار الآخرة؛ قال ﷻ: (قال المفسرون: فلمّا اخترنه أتّهن الله ﷻ ثلاثة أشياء:

أحدها: التفضيل على سائر النساء.

والثاني: أن جعلهن أمهات المؤمنين.

والثالث: أن حظر عليه طلاقهن..^(١)

سادسًا: قول ابن الجوزي (جعلن أمهات المؤمنين) إشارة إلى تكريم الله ﷻ لهن جميعهن بأن رفعهن إلى درجة وصفن فيها بأتّهن: ((أمهات المؤمنين)) وذلك وصف تكريم وما كان الله ﷻ يصفهن بهذا الوصف وهن أو إحداهن على خلاف ذلك.

فهذا الوصف إمّا أن يُقال: إنه وصف تكريم أو وصف إهانة أو وصف بينها لا تكريم ولا إهانة.

فالقول بأنّه وصف تكريم هذا هو اللائق بدلالة الآية التي نوهت بمكانة النبي ﷺ وأرقتها

بمكانتهن معه ﷺ حيث قال تعالى: ﴿الَّتِي أُولَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أُنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ...﴾^(٢)

(١) زاد المسير/ سورة الأحزاب.

(٢) [سورة الأحزاب: ٦].

وأما الاحتمال الثاني الذي هو وصف نسائه بأمهات المؤمنين بأنه وصف أهانة: فلا يقول به مسلم لا سني ولا شيعي.

وأما الاحتمال الثالث: وهو أنه وصف لا اعتبار له فهذا مقتضى مذهب الشيعة الإمامية.

وهذا القول طعن في رب العالمين الذي يزعم أنه يصف لغير معنى لا ذمًا ولا مدحًا مما يترفع عنه عقلاء البشر، نستغفر الله ﷻ من أن نقول على الله ﷻ غير الحق.

(٤٩) ثم قلت: (قال ابن القيم: «ثم في هذه الأمثال من الأسرار البديعة ما يناسب سياق السورة، فإنها سبقت في ذكر أزواج النبي ﷺ، والتحذير من تظاهرهن، وأتتهن إن لم يطعن الله ورسوله ﷺ ويردن الدار الآخرة؛ لم ينفعهن اتصاهن برسول الله ﷺ...») ثم أوردت كلام يحيى بن سلام السابق عند ابن الجوزي. الأمثال في القرآن (ص: ٥٧).

ثم قلت: (وأوضح منه ما أورده الشوكاني بقوله: «وما أحسن من قال: فإن ذكر امرأتي نبي بعد ذكر قصتها ومظاهرتها على رسول الله ﷺ، يرشد أتم إرشاد ويلوح أبلغ تلويح إلى أن المراد تخويفها مع سائر أمهات المؤمنين، وبيان أمتهما وإن كانتا تحت عصمة خير خلق الله وخاتم رسله، فإن ذلك لا يغني عنهما من الله شيئًا) [فتح القدير (٥/ ٢٥٥)].

والجواب من وجوه:

أولاً: لا يخرج هذا الكلام عن مسألة تربية أمهات المؤمنين، وتحذيرهن من تجاوز الغيرة التي هُنَّ عليها إلى إيذاء الرسول صلوات الله وسلامه عليه، وأن الانتساب وحده إلى النبي ﷺ لا يكفي في النجاة من عذاب الآخرة، لكن لا يعني ذلك إلغاء فضيلة الزواج منه صلوات الله وسلامه عليه كما تقدم.

ثانيًا: لم تكن أمينًا في نقل النص فقد حذف منه ما لا تريد مع أنك عبت على من يفعل ذلك كما تقدم.

وأما المحذوف فهو ما يلي:

١ - قال ابن القيم بعد إيراد كلام يحيى بن سلام: (وفي ضرب المثل للمؤمنين بمريم أيضًا اعتبار آخر وهو: أنها لم يضرها عند الله شيئًا قذف أعداء الله اليهود لها، ونسبتهم إياها وابنها إلى ما برأهما الله

منه، مع كونها الصديقة الكبرى المصطفاة على نساء العالمين، فلا يضر الرجل الصالح قرح الفجار والفساق فيه، وفي هذا أيضاً تسلية لعائشة أم المؤمنين إن كانت السورة نزلت بعد قصة الإفك، وتوطين نفسها على ما قال الكاذبون إن كانت قبلها^(١).

فلمَ تركت بقية النص؟! أليس هذا انتقاءً في الاستدلال؟! وقد شنت أنت على من ينتهي في الاستدلال؟!!

٢ - نقلت عن الشوكاني نصاً بترته، وليس هذا من منهج المنصفين.

فالنص الذي نقلته ينتهي إلى قوله: (... فإن ذلك لا يغني عنهما من الله شيئاً)، وبعده مباشرة: (وقد عصمها الله من ذنب تلك المظاهرة بما وقع منها من التوبة الصحيحة الخالصة)، فلمَ لم تنقل هذا النص الذي يقرر فيه هذا العالم تركيتها، مع أن الشوكاني كان شيعياً زيدياً، ثم هداه الله ﷻ إلى الحق، وهو يستحضر مذهب الشيعة عندما يفسر الآيات ﷻ، وهو هنا يرد على الإمامية في موقفهم من أمهات المؤمنين رضي الله عنهن وأرضاهن.

أليس صنيعك هذا انتقاءً في الاستدلال كذلك؟

فلماذا أقدمت على حذف هذه الجملة؟!!

وأفسدت كلام هذين الإمامين بذلك الحذف؟!!

فأين الأمانة والمنهجية!!!؟!

(٥٠) قلت: (٥ - أقوال العلماء في عدالة الصحابة):

أوردتم بعدها قولي: (والذين اتبعوهم هم أهل السنة وليسوا الشيعة؛ لأن الشيعة ما بين مكفر لهم وذام لهم، أعني الشيعة الإمامية المتأخرين بدون استثناء).

ثم قلت: (أقول أيها الأخ العزيز! لقد كنت عزيزاً عندي إلى الغاية لما شاهدت منكم من الإنصاف... إلى أن قلت: كيف خفي عليك كلام القوم من السنة والشيعة في عدالة الصحابة؟)

الجواب:

(١) الأمثال في القرآن (ص: ٥٧-٥٨)، إعلام الموقعين (١/ ٢٥٥-٢٢٨).

لم يخفَ عليَّ كلام السنَّة ولا كلام الشيعة في هذه المسألة، وما قلته لك عليه أكثرية أهل السنَّة؛ بل ذكر المحققون من العلماء أنَّه إجماع، وذكروا أنَّه لم يشذ عنه إلا المبتدعة، وهو ما ذكره ابن حجر رحمته حيث قال: (اتفق أهل السنَّة على أنَّ الجميع عدول، ولم يخالف في ذلك إلا شذوذ من المبتدعة)^(١).

وقال الألويسي: (اعلم أنَّ أهل السنَّة -إلا من شذ- أجمعوا على أنَّ جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم)^(٢).

وأما ما أوردتموه من أقوال قد يُظن منها أنَّها مخالفة لمذهب أهل السنَّة فليس كذلك.

فابن الحاجب يورد الأقوال المخالفة بصيغة التمریض، حيث قال: (وقيل: كغيرهم، وقيل: إلى حين الفتن...)، ولم ينسب القول إلى أحد من علماء السنَّة.

وكذلك رواية صاحب جمع الجوامع قال: (والأكثر..) لورود أقوال ضعيفة خروجًا من حرج ذكر الإجماع. والأقوال الضعيفة لا يعتد بها في الخلاف.

والقصد من عدالة الصحابة هو قبول رواياتهم من غير بحث عنهم، وهذا قد أجمع عليه جميع المحدثين، ولم ينقل عن أحد منهم من ردَّ رواية صحابي ثبتت صحابته بدعوى جهالته أو عدم عدالته، وكذلك الفقهاء والأصوليون والمفسرون لم يرد عن أحد منهم جميعًا أنَّه ردَّ رواية صحابي أو توقف فيها بشبهة عدم العدالة.

والمطلع على كتب التراجم يرى ذلك واضحًا جليًّا.

قال الشوكاني: (اعلم أنَّ ما ذكرناه من وجوب تقديم البحث عن عدالة الراوي إنَّما هو في غير الصحابي، فأما فيهم فلا؛ لأنَّ الأصل فيهم العدالة، فتقبل روايتهم من غير بحث عن أحوالهم. حكاها ابن الحاجب عن الأكثرية، قال القاضي: هو قول السلف وجمهور الخلف، وقال الجويني: بالإجماع...)^(٣).

قال الجويني: (ولعل السبب في قبولهم من غير بحث عن أحوالهم: أنَّهم نَقَلَة الشريعة، ولو ثبت التوقف في روايتهم لانحصرت الشريعة على عصر الرسول ﷺ، ولما استرسلت على سائر

(١) الإصابة (١/١٠).

(٢) الأجوبة الوافية (٢/٤٧١).

(٣) إرشاد الفحول (ص: ١٢٦).

(الأعصار)^(١).

(٥١) أوردتم قول التفتازاني مختصراً ومطولاً (ص: ١١، ١٠) وسيأتي، ومنه قوله: (إنَّ ما وقع من الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ، والمذكور على ألسنة الثقات، يدل بظاهره على أنَّ بعضهم قد حاد عن طريق الحق، وبلغ حد الظلم والفسق، وكان الباعث له الحقد والعناد والحسد واللداد، وطلب الملك والرئاسة).

ثم يقول: (ليس كل من لقي النبي بالخير موسوماً، إلا أنَّ العلماء لحسن ظنِّهم بأصحاب رسول الله ﷺ، ذكروا محامل وتأويلات بها تليق، وذهبوا إلى أنهم محدودون عمَّا يوجب التضليل والتفسيق، صوتاً لعقائد المسلمين من الزلل والضلالة في حق كبار الصحابة، سيما المهاجرين منهم والأنصار، والمبشرين بالثواب في دار القرار) [شرح المقاصد (٥/٣١٠)].

الجواب من وجوه:

أولاً: لقد قمت بحذف أول النص وآخره وهذا المنهج على نحو ما سبق لك في نقل النصوص وهو منهج لا يليق بأهل العلم.

فالمحذوف من أول النص هو قول التفتازاني (انعقد الإجماع على علو شأنهم، وشهد بذلك الآيات الصراح والأخبار الصراح...) والمحذوف من آخره قول رحمه الله: (وللروافض سيما الغلاة منهم مبالغات في بعض الصحابة ﷺ والطعن فيهم، بناءً على حكايات وافتراءات لم تكن في القرن الثاني والثالث فإياك والإصغاء إليهم...)، وهذا يبين عقيدته في الصحابة ﷺ^(٢).

ثانياً: التفتازاني قد خالف في النص الذي ذكرتموه أقوال أهل السنة التي تؤكد عدالة جميع الصحابة، ولم يشذ عن ذلك إلا أهل البدع، كما تقدم من قول ابن حجر والألوسي.

ثالثاً: التفتازاني لم يرد بكلامه الطعن في الطبقات العليا من الأصحاب؛ بل برأهم كما هو واضح في كلامه، ولكن أراد ما وقع بينهم من الخلاف والقتال بعد عصر الخلفاء الثلاثة.

رابعاً: كلامه في الطعن يشمل الصحابة المتقاتلين في عهد علي ومعاوية رضي الله عنهما، ويحتمل كلامه

(١) ذكره الشوكاني - إرشاد الفحول (ص: ١٢٧).

(٢) شرح المقاصد (٣/٥٣٠-٥٣١).

الطعن في كل منهما، ونحن نبرئ كلاً منهما عن قوله، وإن كنا نعتقد أن علياً عليه السلام هو المحق في هذا القتال وأن معاوية عليه السلام مخطئ، ولا نتجاوز هذا المقدار.

خامساً: اعتمد في حكمه على كتب التواريخ، ولم يستدل بأي كتاب من كتب الحديث المعتمدة، وكتب التواريخ - كما هو معروف - مملوءة بالروايات الضعيفة والمكذوبة؛ بل بعض الروايات يعارض البعض الآخر.

والقول الذي لا يعتمد على الأدلة الصحيحة الصريحة لا يعتد به ولو كان من أكبر العلماء وهذا منهج أهل السنة.

(٥٢) قلت: (وهذا أبو حامد الغزالي المتوفى (٥٠٥هـ) بعد أن قال: (إن عدالتهم معلومة بتعديل الله ﷻ إياهم وثنائه عليهم في كتابه، فهو معتقدنا فيهم) قد نقل اختلاف العلماء في حكم الصحابة بقوله: (وقد زعم قوم أن حالهم كحال غيرهم في لزوم البحث، وقال قوم: حالهم العدالة في بداية الأمر إلى ظهور الحرب والخصومات، ثم تغير الحال وسفكت الدماء، فلا بد من البحث، وقال جماهير المعتزلة: عائشة وطلحة والزبير وجميع أهل العراق والشام فسأق بقتال الإمام الحق).

وقال قوم من سلف القدرية: يجب رد شهادة علي وطلحة والزبير مجتمعين ومفترقين... إلخ [المستصفي (١٣٠) الباب الثالث في الجرح والتعديل - الفصل الرابع في عدالة الصحابة].

قلت: الرد من وجوه:

أولاً: الغزالي ذكر مذهب أهل السنة الذي عليه علماءهم والمحققون منهم، ثم ذكر أقوالاً لا يُدرى من أصحابها مُصدراً لها بقوله: (وقد زعم قوم...)، وهذا يُذكر لتضعيف القول ورده، وذكر قول المعتزلة وهو قول خارج عن قول أهل السنة.

ثانياً: هذه الأقوال لم تحظ بالقبول لدى جميع المحدثين الناقلين للحديث، ولا الفقهاء المستنبطين للأحكام، ولا المفسرين لكتاب الله ﷻ، وإنما هي أقوال تُذكر لتحذير القارئ من أقوال شذَّ أصحابها عن جماهير الأمة، فأبي فائدة في أقوال لا نرى لها أثراً في التطبيق، والعمل على خلافها؟! وهل تعارض أقوال آلاف العلماء بأقوال شاذة مفردة؟!

ثالثاً: بعض هذه الأقوال تطعن في جميع المتقاتلين وترد شهاداتهم: علي وطلحة والزبير، فهل يمكن أن نعتبرها أو نحترمها؟!

إنَّ الشَّدُوذَ لَا تَحْلُو مِنْهُ طَائِفَةٌ، وَالعَبْرَةُ بِمَذْهَبِ الطَّائِفَةِ الَّذِي يَتَوَارَدُ عَلَيْهِ عِلْمَاؤُهَا وَمَحْفَقُوهَا لَا الْأَقْوَالِ الشَّاذَّةَ، فَقَدْ مَرَّ مَعَنَا قَوْلُ الحَافِظِ المَوْسُوْعَةِ ابْنِ حَجْرٍ رحمته الله، وَالَّذِي يَعتَبَرُ إِمَامَ عَصْرِهِ، حَيْثُ قَالَ: (اتَّفَقَ أَهْلُ السَّنَةِ عَلَى أَنَّ الجَمِيعَ عَدُولٌ، وَلَمْ يَخَالَفْ فِي ذَلِكَ إِلَّا شَدُوذُ مِنَ المَبْتَدِعَةِ)^(١). فَهَذَا مَلَخَصُ المَسْأَلَةِ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ.

(٥٣) قَلْتُمْ (ص: ١١): (فَقَدْ صَرَحَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَكْبَارِ عِلْمَاءِ أَهْلِ السَّنَةِ مِنَ المَتَقَدِّمِينَ وَالمَتَأَخِّرِينَ بِأَنَّ الصَّحَابَةَ غَيْرَ مَعْصُومِينَ، وَفِيهِمُ العَدْلُ وَغَيْرُ العَدْلِ، وَإِلَيْكَ نَصُ كَلِمَاتٍ.. قَلْتُ: بَعْضُهُمْ.. ثُمَّ ذَكَرْتُمْ الْأَقْوَالَ..).

قَلْتُ:

أَوَّلًا: كَلَامُكَ يُوْحِي بِأَنَّ مِنْ ذَكَرْتَهُمْ يَطْعَنُونَ فِي عَدَالَةِ الصَّحَابَةِ، وَهَذَا لَيْسَ صَحِيحًا، فَإِنَّ أَكْثَرَ مِنْ أوردت أسماءهم يتحدثون عن عدم عصمتهم وعدم وجوب متابعتهم في فتاواهم، فأين هذا من موضوع العدالة؟!

وسياتي بيان ذلك بمشيئة الله تعالى.

ثانيًا: أوردت أشخاصًا من أذئاب المستشرقين، ممن أساءوا إلى الدين ورددوا آراء أعدائه، ووصفتهم بأنهم من أكابر علماء السنة، وهذا فيه تجن على الدين أولاً ثم على أهل السنة ثانياً، ولا أدري من أخبرك أنهم من (أكابر علماء السنة)؟!

سبحان الله كيف يعمل الهوى بصحابه !!؟؟

(٥٤) ثم أوردتم كلام ابن حزم (ص: ١١) وهو: (فمن المحال أن يأمر النبي صلى الله عليه وسلم باتباع كل قائل من الصحابة رضي الله عنهم، وفيهم من يجلل الشيء وغيره يجرمه... إلى أن قال: وقد كان الصحابة يقولون بأرائهم في عصره صلى الله عليه وسلم، فيبلغه ذلك فيصوب المصيب ويخطئ المخطئ... إلخ) [الإحكام (٦/ ٨١٠)].

الجواب من وجوه منها:

أولاً: أين في قول ابن حزم نفي عدالة الصحابة في هذا النص، أو في بقية قوله؟!

إنَّ ابْنَ حَزْمٍ يَتَكَلَّمُ عَنِ قَضِيَةِ الاتِّبَاعِ، فَهَلْ نَحْنُ مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِ الصَّحَابَةِ فِي كُلِّ مَا يَقُولُونَ أَمْ

لا؟ هذا هو موضوع كلامه عليه السلام، وهذه مسألة خلافية فيها للعلماء تفصيلات لا علاقة لها بموضوع العدالة.

ثانيًا: نحن لا ندعي العصمة لأحد من الصحابة، والصحابي قد يجتهد في الاستنباط أو الاستدلال فيخطئ ويرده أخوه الصحابي، وهذا واقع.

فالعبرة عندنا برواية الصحابي لا برأيه إذا خالف النص؛ لعدم بلوغه إياه أو لأي سبب آخر.

٥٥) أوردتم قول المازري (ص: ١١) وهو: (لسنا نعني بقولنا: الصحابة عدول، كل من رآه عليه السلام يومًا ما، أو زاره لمأما، أو اجتمع به لغرض وانصرف عن كسب، وإننا نعني الذين لازموا وعزروه ونصروه، واتبعوا النور الذي أنزل معه، أولئك هم المفلحون) [الإصابة (١/١٦٣)].

الجواب من وجوه:

أولاً: عندما أورد ابن حجر هذا القول عَقَّب عليه بقوله: (وأما كلام المازري فلم يُوافق عليه، بل اعترضه جماعة من الفضلاء)^(١).. فهو قول ردّه العلماء.

ثانيًا: ما ذكره المازري لا يخرج من حيث المضمون عن مذهب أهل السنة والجماعة، فإننا كذلك نقول: إننا الصحابة الذين لازموا وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه.

فأي صحابي لم يلزمه أو لم ينصره أو لم يتبع النور الذي أنزل معه فليس صحابيًا.

والخلاف في مدة الملازمة لا في بقية القيود.

ثالثًا: هذه قضية بين أهل السنّة، وكلهم يعظم عظماء الصحابة ويعترف بفضلهم، ولا يتفقون مع الإمامية في معتقدتهم في عظماء الصحابة.

رابعًا: قال المازري: (وإننا نعني الذين لازموا وعزروه ونصروه...) فهل توافقه على أول كلامه وآخره أم تنتقي ما يوافق مذهبك فقط؟!

٥٦) ثم أوردتم كلام ابن عقيل أنه قال بعد نقل كلام المازري السابق: (قال السيد الألويسي: وإلى نحو هذا ذهب ابن العماد في شذرات الذهب) [النصائح الكافية (١٦٨)].

(١) الإصابة (١/١٢).

قلت: فيه وقفات:

أولاً: هذا الشخص (ابن عقيل) ليس هو ابن عقيل العالم الحنبلي المعروف، فذلك عالم قديم، وهذا شخص معاصر مجهول غير معروف لدى أهل السنة، وقد استدلت بكلامه مرتين.

ثانياً: نقل كلام الألويسي وترك إشارته إلى أنه متعقب؛ فقد قال الألويسي رحمته الله: (وتعقبه الشيخ صلاح الدين العلائي...) ^(١)، فهو إذن قول متعقب، ولم يذكر ابن عقيل هذه التكملة، وهذا يدل على مذهبه - كما سيأتي -، وعدم أمانته في النقل.

ثالثاً: أمّا ابن العماد فقد أورد ثلاثة أشخاص هم: مروان، والوليد بن عقبة، والحكم بن أبي العاص. ثم قال: (وإلى هؤلاء المذكورين ونحوهم الإشارة بما ورد في حديث المحشر، وفيه: (فأقول: يا رب! أصحابي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)، ولا يرد على ذلك ما ذكره العلماء من الإجماع على عدالة الصحابة، وأن المراد به الغالب، وعدم الاعتداد بالنادر والذين ساءت أحوالهم ولا بسوا الفتن بغير تأويل ولا شبهة) ^(٢).

قلت: فأما مروان فليس صحابياً.

وأما الحكم بن أبي العاص فما ورد في حقه من روايات تاريخية غير موثوقة.

وأما الوليد بن عقبة فالقرآن الكريم قد حكم فيه، حيث نزلت فيه آية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقد ثبت فسقه بروايات صحيحة، ولا ندري عمّا لقي الله رحمته به.

وابن العماد يقرر أن هذا نادر، والنادر لا حكم له. فكيف تهدر محاسن الآلاف أو يتوقف في الآلاف لأجل فرد واحد أو أفراد؟ في الحقيقة ليس هذا منهج المنصفين الذين يريدون الحقيقة. رابعاً: ابن العماد يفرق بين من وقع في الخطأ عمداً، وبين من وقع فيه عن تأويل أو شبهة، وهذا هو مذهب أهل السنة كما أكده غير واحد من العلماء.

قال ابن خلدون: (ولمّا وقعت الفتنة بين علي ومعاوية، وهي مقتضى العصبية، كان طريقهم فيها الحق والاجتهاد، ولم يكونوا في محاربتهم لغرض دنيوي، أو لإيثار باطل، أو لاستشعار حقد، كما قد

(١) الأجوبة الوافية (٢/ ٤٧٤).

(٢) شذرات الذهب (١/ ٢٧٩).

يتوهم متوهم وينزع إليه ملحد، وإنما اختلف اجتهادهم في الحق، وسفّه كل واحد نظر صاحبه باجتهاده في الحق، فاقتتلوا عليه. وإن كان المصيب عليًّا، فلم يكن معاوية قائمًا فيها بقصد الباطل، إنَّما قصد الحق وأخطأ، والكل كانوا في مقاصدهم على الحق^(١).

خامسًا: ابن العماد أورد هؤلاء الثلاثة وأشار بكلامه إليهم، فأين في كلامه ما يدل على العموم. وأما هؤلاء فقد تبين لك حالهم. فهذا ملخص معتقد هذه الطائفة من أهل السنَّة.

(٥٧) أوردتم قول الذهبي: (ولو فتحنا هذا الباب - أي: الجرح والتعديل - على نفوسنا؛ لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفر بعضهم بعضًا بتأويل ما!! والله يرضى عن الكل ويغفر لهم، فما هم بمعصومين، وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تليينهم عندنا...) [أضواء على السنة المحمدية (ص: ٣٤٢) عن الذهبي في رسالته: الثقات (٣/ ٢١)].

هنا وقفات:

أولًا: الذهبي يقصد أننا لو فتحنا باب النقد لكل عمل خاطئ بالتأويل أو غيره؛ لما سلم أحد من البشر: لا من الصحابة ولا من غيرهم، وهذا صحيح كما بيّنه قوله: (فبعض الصحابة كفر بعضهم بعضًا بتأويل)، وهذا يحدث بين الناس الأفاضل وغيرهم.

ألا ترى إلى عمر رضي الله عنه عندما قال عن حاطب: (فقد نافق) اجتهادًا منه، وحقًا بظاهر الفعل، ولم يعاقبه النبي ﷺ أو يعاتبه لأنّه قاله عن شبهة وخفي عليه حكم الله عز وجل في أهل بدر حتّى بيّنه له النبي ﷺ.

ثانيًا: نحن لا ننكر بشرية الصحابة رضي الله عنهم، ولكننا نعترف بسبقهم وصحبتهم وجهادهم لنصرة الدين، وهذه كلها أعمال وأحوال ترفعهم.

ألا ترى إلى حاطب وقد ارتكب أمرًا كبيرًا، شفع له ما سبق له من فضل عظيم في بدر وفي بيعة الرضوان.

ثالثًا: ختم الذهبي كلامه بقوله: (بأنّ العمل على عدالتهم وقبول ما نقلوا)، أي: من الروايات. وهذا

هو ثمرة الخلاف، فالأمة من الناحية العملية قَبِلَتْ رواياتهم من غير توقف أو بحث.

وأما الخطأ فلم يقل أحد من أهل السنة بعصمتهم منه.

فإذن لم تستفد من هذه النقول إلا تسويد الصفحات بكلام لا علاقة له بالموضوع !!

ولكن هذا المنهج الذي تسلكه ليس منهج من يريد عرض الحقيقة كما هي وإنما مرادك تكثير

الكلام للإيهام بكثرة الأدلة مع أنها لا علاقة لها بأصل المسألة !!

(٥٨) قلت بعد إيراد كلام التفتازاني: (ويؤيده ما ورد عن أبي بكر خطاباً للمهاجرين: «بأنكم

تريدون الدنيا وستور الحرير، ونضائد الديباج، وتريدون الرئاسة، وكلكم يريدونها لنفسه، وكلكم ورم

أنفه» [مجمع الزوائد (٥/٢٠٢) معجم الطبراني الكبير (١/٦٢)].

الجواب من وجوه :

أولاً: قد عقب الهيثمي على الحديث فقال: (رواه الطبراني، وفيه علوان بن داود البجلي وهو

ضعيف، وهذا الأثر مما أنكر عليه) ولم تنقله والأمانة العلمية تقتضي أن تذكر تضعيف الحديث، بل

تقتضي أن لا تستشهد به وهو ضعيف وأنت محدث!!

ثانياً: تصرفت في لفظ الحديث المنقول، فلفظه: (... وجعلت لكم عهداً من بعدي، واخترت

لكم خيركم في نفسي، فكلكم ورم لذلك أنفه رجاء أن يكون الأمر له، ورأيت الدنيا أقبلت ولما تقبل

وهي خائنة، وستجدون بيوتكم بستور الحرير...).

فلم يقل: (تريدون الدنيا وستور الحرير...) فمن أين أتيت بـ(تريدون) أليس هذا خللاً في

الأمانة العلمية...؟!

ثالثاً: الحديث في سنده (علوان بن داود) قال فيه البخاري: (منكر الحديث)، وكذلك قال أبو

سعيد بن يونس.

وقال العقيلي: (لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلا به)^(١).

فكيف يجوز الاستدلال برواية من هذا حاله في حق عظماء الصحابة؟!

(١) الضعفاء الكبير (٣/٤١٩)، ميزان الاعتدال (٣/١٠٨).

رابعاً: الذي يعرف الصديق عليه السلام، ويقف على خطابه مع الناس من الروايات الصحيحة؛ يدرك أن هذا الحديث ليس من كلامه، فإنَّ لفظ الحديث فيه من الخشونة والشدة والالتهام ما لا يعرف مثله عنه عليه السلام؛ بل لا يعرف هذا الأسلوب في أقوال فضلاء الصحابة الآخرين عليهم السلام.

(٥٩) أوردتم كلام ابن خلدون وهو: (إنَّ الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فُتْيَا، ولا كان الدين يُؤخذ عن جميعهم، وإنَّما كان ذلك مُختَصّاً بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه ومتشابهه ومُحكّمه...) [تاريخ ابن خلدون (١/٤٤٦)].

قلت: لا زلتم تكثر من النقول في موضوع غير موضوع العدالة موهمين أن من علماء السنة من ينكر عدالة الصحابة مع أن هذه النقول في أمر غير العدالة وإنما هي في العصمة والعصمة لم يقل بها أحد من أهل السنة للصحابة ولا لأحد غير الرسل.

وإما في دعوى أن جميع الصحابة يفتنون وهذه لم يقل بها أحد من علماء ولا أدري لماذا تحرص على هذه النقول في غير الموضوع!؟

وكلام ابن خلدون هنا ليس في عدالة الصحابة، وإنَّما في الفُتْيَا.

وكلامه صحيح؛ فليسوا كلهم علماء، ولم يقل أحد من أهل السنة: إنَّهم جميعهم فقهاء مفتون، ولهذا عندما يذكر المفتون من الصحابة لا يُذكر إلا عدد قليل^(١). وهذا لا علاقة له بالعدالة.

ثمَّ من هم عندكم (الحاملون للقرآن العارفون بناسخه ومنسوخه... إلخ) غير علي عليه السلام!؟

(٦٠) أوردتم كلاماً كثيراً عن (طه حسين) أشار فيه إلى ما وقع بينهم من فتن وخلاف، ولا يرى تكذيب شيء ممَّا جاء من الأخبار؛ بدعوى أن ذلك يؤثر على بقية رواياتهم في الجوانب التاريخية الأخرى... إلخ) [الفتنة الكبرى (١٧٠-١٧٣)].

قلت:

طه حسين رجل ملحد طعن في الدين كله، وكذَّب القرآن، واتهمه بالاحتيال؛ فكيف يُستدل بقوله بعد ذلك في أي قضية دينية!؟

(١) ينظر: كتاب إعلام الموقعين - مقدمة الكتاب، فقد ذكر المفتين من الصحابة، وأن الكثيرين منهم سبعة فقط، والمتوسطين ثلاثة عشر، وجماعة أكثر لا يروى عنهم إلا المسألة والمسألان.

والحاده يظهر في عدة كتب من كتبه، من أشهرها كتابه في الشعر الجاهلي، الذي طبع سنة (١٩٢٦م) وقد أثار ضجة كبيرة، وحُوكِمَ أمام النيابة في مصر، وجمعت نسخه من الأسواق، يقول في هذا الكتاب: (للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنها أيضاً، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي؛ فضلاً عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكّة، ونشأة العرب المستعربة فيها، ونحن مضطرون إلى أن نرى أن في هذه القصة نوعاً من الحيلة في إثبات الصلة بين العرب واليهود من جهة دين الإسلام واليهودية، والقرآن والتوراة من جهة أخرى)^(١).

فهل يمكن أن يكون مسلماً؛ بله أن يكون عالماً يستفتى في دين الله ﷻ من هذا كلامه؟!

وإذا كان هذا كلامه في القرآن، فما عسى أن يقول في أتباعه؟!

فليس خلافنا معه أنه ترك عقيدة أهل السنة وانتقل إلى غيرها من العقائد المخالفة وإلاهان الخطب ولكنه قد خرج على الدين بكامله كما ترى في هذه النصوص !!

والعجب أن كلام من اتهم في دينه ممن ينتسب إلى الإسلام يناسبكم؛ لأنّه وافقكم على مذهبكم!!

أما نحن فلا نرضى والله الحمد أن نستدل بكلام من خرج من الدين من الشيعة على الشيعة .

لأن حوارنا مع من كان داخل دائرة الإسلام وأما من خرج منا ومنكم عن دائرته فلا يليق بنا ولا بكم الاستدلال بكلامه .

(٦١) قلت (ص: ١٣): (قال الدكتور أحمد أمين المتوفى سنة (١٣٧٣هـ): «إننا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضاً؛ بل يلعن بعضهم بعضاً.. إلخ» [ضحى الإسلام (٣/٧٥)].

والجواب:

أولاً: لقد قمتم ببيت النص وقطعه حسب منهجكم السابق.

ثانياً: النص ليس من قول أحمد أمين، وإنما هو يحكي عن المعتزلة، وأول النص - قبل الفقرة التي نقلتموها بخمسة أسطر فقط - قال أحمد أمين: (وللمعتزلة بعد ذلك آراء سياسية في الإمامة وفي أحداث التاريخ... إلى أن قال: وفي كلامهم ما يدل دلالة واضحة على أنّهم وضعوا الصحابة والتابعين موضع الناس...)

(١) أورد النص ونصوصاً أخرى: د/ محمد محمد حسين في الاتجاهات الأدبية الوطنية في الأدب المعاصر (٢/٢٩٩).

بل قالوا: إنا رأينا الصحابة أنفسهم ينقد بعضهم بعضاً؛ بل ويلعن بعضهم بعضاً...^(١).

فهو كما ترى ينقل مذهب المعتزلة، والمعتزلة - كما تقدم وكما هو معروف من منهجهم - مختلفون في الصحابة على مذاهب شتى: ما بين الطعن في بعض المتقاتلين، والطعن في جميعهم، ومذاهب المعتزلة عند أهل السنة مهجورة مغمورة، وإنما أراد إحياءها جيل تأثر بالمستشرقين، ومنهم أحمد أمين؛ فهو صديق لطلحة حسين والذي قدم لكتابه (فجر الإسلام)^(٢).

وقد أكد طه حسين أنه هو وأحمد أمين وعبد الحميد العبادي شركاء في الفكر والمنهج^(٣). وإن كان أحمد أمين أخف من طه حسين؛ لأن نزع أحمد أمين إلى المعتزلة أقرب منها إلى المستشرقين.

فأحمد أمين - إذن - لم يقل ما نسبته إليه، وإنما نقله وهو يتحدث عن المعتزلة.

ثالثاً: المعتزلة لها آراء مختلفة يطعن بعضها حتى في علي عليه السلام فهل توافقهم على ذلك أم تنتقي؟!

أما نحن فنبريء جميع الصحابة ومنهم علي عليه السلام مما وصفهم به المعتزلة.

(٦٢) نقلتم عن ابن عقيل المتوفى سنة (١٣٥٠هـ) أنه قال: (وأما تعديلهم كل من سئوه بذلك الاصطلاح صحابياً وإن فعل ما فعل من الكبائر، ووجوب تأويلها، فغير مسلم؛ إذ الصحبة مع الإسلام لا تقتضي العصمة اتفاقاً حتى يثبت التعديل، ويجب التأويل على أنهم اختلفوا في ذلك التعديل اختلافاً كثيراً، والجمهور هم القائلون بالعدالة)^(٤).

الجواب من وجوه :

أولاً: هذا الشخص غير معروف عند أهل السنة، وترجمته تدل على أنه شيعي، حيث أورد الزركلي من كتبه كتاب: (النصائح الكافية لمن تولى معاوية)، وأهل السنة لا يتبرءون من معاوية رضي الله عنه، فهو صحابي، وإنما يخطئونه فيما فعل مع علي رضي الله عنه، وفيما فعل في تولية ابنه يزيد للحكم، ولكنه متأول، والله يتولى السرائر.

ثانياً: استنكاره تسمية من ارتكب معصية بأنه صحابي، ليس مذهباً لأهل السنة فكيف ينسب

(١) ضحى الإسلام (١/٧٥).

(٢) مقدمة فجر الإسلام (ج).

(٣) مقدمة فجر الإسلام (ج).

(٤) النصائح الكافية (ص: ١٦٦).

إليهم؟! فإن الصحبة لا تُتَلغى بمجرد الذنب، فالصحبة باقية؛ لكن الذنب إذا كان متعمداً فإنه ينقص من مكانة صاحبه عن مكانة من لم يفعل ذلك، ولهذا فإن الصحابة على مراتب عند أهل السنة.

ثالثاً: زعمه أنهم يتأولون ما فعل الصحابي من الكبائر، من الكذب عليهم؛ فإن أحداً من العلماء لم يتأول لأحد ارتكب كبيرة من الذنوب كالزنا وشرب الخمر ونحوهما، مع أنه -بحمد الله- لا يوجد في الصحابة من فعل ذلك إلا أقل من القليل لا يتجاوز الآحاد.

فكم عدد الذين ارتكبوا هذه الكبائر؟ ومن هو الذي تأول لهم؟ فإن الدعوى ما لم يؤيدها دليل مردودة.

أمّا إن كان القصد بالكبائر القتال الذي وقع بينهم، فهذا وقع بتأويل، كل فريق يزعم أنه على حق، وليسوا قاصدين لارتكاب المحرّم حسب ظاهرهم -كما مر معنا أكثر من مرة-

والله عزوجل لم يكفر المسلمين المتقاتلين بالتأويل كما تقدم.

رابعاً: زعم أنّهم -أي أهل السنة- اختلفوا في التعديل اختلافاً كثيراً، غير مسلم، فالسلف قاطبة على التعديل، وإنّما خالف بعض المتأخرين من بعد القرن السادس، وهم أفراد. فكيف يُعارض ما طبقت عليه جماهير العلماء بأقوال أفراد؟! وعند التأمل في المذكورين نجدهم: إمّا أصحاب كلام لا صلة لهم بالآثار، وإمّا أشخاص تأثروا بمناهج أهل البدع، وقد مرّ معنا كلام ابن حجر رحمته في ذلك مع اجماعهم جميعاً على تعظيم كبار الصحابة.

(٦٣) أوردتم كلام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني وهو: (كيف يسوغ لنا أن نتصور أن النبي ﷺ يبيح لنا أن نفتدي بكل رجل من الصحابة، مع أن فيهم العالم والمتوسط في العلم ومن هو دون ذلك...) [سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٨٢)].

الجواب من وجوه:

أولاً: الشيخ الألباني رحمته يقرر معتقد أهل السنة والجماعة، فإنّهم لا يقولون: إنه يجوز أن نفتدي بكل صحابي، ولا نعرف أحداً من أهل العلم قال بجواز الاقتداء بكل صحابي.

ثانياً: عظماء الصحابة؛ كالصديق، والفاروق، وذي النورين، وأبي السبطين، ومن كان قريباً منهم في الفضل والعلم يُقتدى بهم ويُرجع إلى فتاواهم؛ لعلمهم وفضلهم.

ثالثاً: مسألة العدالة لا علاقة لها بهذا الموضوع، فليس معنى (عدل) أنّه يُقتدى به، وإنّما العدالة مسألة شخصية تتعلق بالسلوك والمعاملة، وليس من شرطه أن يكون عالماً مفتياً.

فليس من قيل فيه: إنَّه (عدل) يعني: أنَّه (قدوة)، ولا أدري من أين فهمتم أنَّ العدالة تعني: (الافتداء)، وأمَّا الحديث الذي أوردتموه فقد تبين لكم بطلانه.

ولم تذكروا لنا أي عالم قال بما قلتم به.

وأما العدالة المذكورة فإنَّها يُراد بها: الثقة في رواياتهم لا تصويب آرائهم.

فلما إذن هذا التكثير للنقلات التي لا علاقة لها بموضوع العدالة؟

(٦٤) قلتم بعد الكلام السابق: (وقريب من ذلك عن الشوكاني (١٢٥٥هـ) [إرشاد الفحول (١٥٨)]، والشيخ محمود أبو رية المتوفى سنة (١٣٧٠هـ)، [أضواء على السنة المحمدية (٣٥٦)]، والشيخ محمد عبده المتوفى سنة (١٣٢٢هـ)، والسيد محمد رشيد رضا المتوفى سنة (١٣٥٤هـ) [تفسير المنار (١٠ / ٣٧٥)]، والرافعي المتوفى سنة (١٣٥٦هـ)) [إعجاز القرآن (١٤١)].

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: جمعت بين المتناقضات: بين رجال يدافعون عن السنَّة أو يحرصون على اتباعها، وبين رجل حاربها وخرج عليها كما سيأتي، ووصفته بالشيخ، ولا أدري هل تعرف عنه ذلك أم لا؟!!

ثانياً: أمَّا الشوكاني فالذي ذكره على خلاف ما تذكر، فقد قال جملته: (اعلم أن ما ذكرناه من وجوب تقديم البحث عن عدالة الراوي، إنَّما هو في غير الصحابة، فأما فيهم فلا؛ لأنَّ الأصل فيهم العدالة، فتقبل رواياتهم من غير بحث، حكاه ابن الحاجب عن الأكثرين، قال القاضي: هو قول السلف وجهور الخلف، وقال الجويني: بالإجماع...) (١).

ثم ذكر ثلاثة أقوال أخرى وردّها.

ثالثاً: أبو رية ليس من أهل السنَّة، بل هو رجل خارج عليهم، وقد كتب كتاباً بعنوان: (أضواء على السنة المحمدية) نشر عام (١٩٥٨م)، وردَّ عليه العلماء ومنهم: الدكتور محمد أبو شهبه، والدكتور محمد السماحي، والدكتور السباعي، والدكتور سليمان الندوي، والعلامة محب الدين الخطيب، وغيرهم، رحمهم الله جميعاً.

ومن أشهر الكتب التي ردَّت عليه: (ظلمات أبي رية أمام أضواء السنة المحمدية) لعبد الرزاق

(١) [إرشاد الفحول (ص: ٢٦)].

حمزة، و(الأنوار الكاشفة لما في أضواء السنَّة من الزلل والتضليل والمجازفة).

وقد ضمن الدكتور السباعي كتابه (السنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي) شيئاً من الردود عليه، وذكر في مقدمة كتابه مصادر أبي رية في كتابه، وأنها تنحصر في المصادر الآتية:

١ - آراء أئمة الاعتزال.

٢ - آراء غلاة الشيعة.

٣ - آراء المستشرقين.

٤ - حكايات تذكر في بعض كتب الأدب.

٥ - أهواء دفيئة للمؤلف ظلَّت تحاك في صدره سنين طويلة^(١).

فهل يصلح مثل هذا أن يستشهد بكلامه؟!

رابعاً: أما الكلام المنسوب إلى الشيخ محمد عبده ورشيد رضا فإنني لم أجد في هذا المجلد ما له علاقة بهذا الموضوع: لا في هذه الصفحة ولا في غيرها، وإنما الذي وجدته هو ذم الشيعة، وتأكيد عدم سلامة مذهبهم... إلخ (١١ / ١٣٥).

(٦٥) قلت: (وهذا بعينه هو رأي الشيعة الإمامية).

قلت: هذا الكلام الذي ذكرتموه لا أدري ما المقصود به؟!

فهو إحالة على كلام تقدم، بعضه من خارجين على الإسلام، وبعضه من أئمة الإسلام، وهذا جمع بين متناقضات، وليتك أوضحت ما تريد؛ لأنك أحلت على أقوال متناقضة. بعضها يعظم كبار الصحابة ويتوقف فيمن عداهم، وبعضهم يتحدث عن آراء الصحابة وعدم وجوب الأخذ بها... إلخ، فهل تقول بكل ذلك؟!

وأما دعواك أن هذا رأي الشيعة الإمامية فيحتاج إلى بيان ليعرف مرادك.

فإنَّ ما أوردته منه مقبول عندكم ومنه مردود فهل تقول بكل ذلك؟!

لا أظن.

(٦٦) قلت: (ذهب بعض إلى أن من يأتي بعد الصحابة يكون أفضل منهم كما قال القرطبي،

(١) السنَّة ومكانتها في التشريع (ص: ١٨).

وذهب ابن عبد البر المتوفى سنة (٤٦٣ هـ) إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة أفضل ممن كان في جملة الصحابة، وأن قوله عليه السلام: (خير الناس قرني...) ليس على عمومته، بدليل ما يجمع القرن من الفاضل والمفضول، وقد جمع قرنه جماعة من المنافقين المظهرين للإيمان، وأهل الكبائر الذين أقام عليهم أو على بعضهم الحدود...^(١) [تفسير القرطبي (٤/ ١٧١)].

والجواب :

ابن عبد البر رحمته الله يقسم الصحابة قسمين:

القسم الأول: السابقون الأولون الذين أسلموا وهاجروا وشهدوا بدرًا والحديبية.

القسم الثاني: من كان بعدهم.

ويرى أن القسم الأول لا يلحقون، ولكن القسم الثاني يمكن أن يلحقوا في العمل - لا في

الصحبة - وذلك عندما يفسد الزمان.

قال رحمته الله بعد إيراده أحاديث في الثناء على من يأتي بعد النبي ﷺ: (قد عارض قوم هذه الأحاديث بما جاء عنه ﷺ: (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)، وهو حديث حسن المخرج جيد، وليس ذلك عندي بمعارض؛ لأن قوله ﷺ: (خير الناس قرني) ليس على عمومته، بدليل ما يجمع... إلخ الكلام السابق، ثم ذكر حديث: (لا تسبوا أصحابي) وآية: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [آل عمران: ١١٠] وقولاً لعمر، ثم قال: (وقال ابن عباس في قوله تعالى: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ) [آل عمران: ١١٠]: هم الذين هاجروا من مكة إلى المدينة، وشهدوا بدرًا والحديبية. وهذا يشهد أن خير قرنه فضلاً لأصحابه، وأن قوله: خير الناس قرني أنه لفظ خرج على العموم ومعناه الخصوص)^(٢).

أراد رحمته الله أن يبين أن المراد بـ(قرني) أصحابي، وهو لفظ عام والمراد به الخصوص، ليخرج المنافقين وغيرهم.

ولعله يشير كذلك إلى أنه عندما يفسد الزمان ويعود الابتلاء على المؤمنين، فإنهم يضاعف لهم

(١) تفسير القرطبي (٤/ ١٠٩).

(٢) التمهيد (بترتيب فتح البر) (٢/ ٣١٤-٣١٥).

الأجور كما ضوعفت للصحابة في بداية الإسلام؛ ما عدا أهل بدر والحديبية.

فقد قال بعد في أواخر كلامه: (فيستوي حينئذ أول هذه الأمة بآخرها في فضل العمل؛ إلا أهل بدر والحديبية، والله أعلم)^(١).

إذن: عبارتك لا تنطبق على كلامه ومذهبه رحمته وذلك بسبب بتر النص على عادتك في مثل هذه النصوص.

(٦٧) قلت: (وهكذا نقل النووي عن القاضي عياض عن ابن عبد البر [شرح مسلم (٣/١٣٨)]، والمنأوي في فيض القدير، والمباركفوري في تحفة الأحوذى، وابن حجر في فتح الباري، ثم ناقش فيه...) [فيض القدير (٤/٣٦٨)، تحفة الأحوذى (٨/٣٣٧)، فتح الباري (٦/٧)].

قلت: هنا وقفات :

أولاً: أشار النووي إلى كلام ابن عبد البر بعد حديث: (وددت أننا قد رأينا إخواننا. قالوا: أولسنا إخوانك يا رسول الله؟! قال: بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين لم يأتوا بعد)^(٢)، ولم يورده بنصه، وأورد كلام الباجي في تفسير: (بل أنتم أصحابي) فقال: (ليس نفيًا لأخوتهم، ولكن ذكر مرتبتهم الزائدة بالصحبة، فهؤلاء إخوة صحابة، والذين لم يأتوا إخوة وليسوا بصحابة، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات: ١٠]).

ثم أورد كلام القاضي عياض فقال: (قال القاضي عياض: ذهب ابن عبد البر في هذا الحديث وغيره من الأحاديث في فضل من يأتي آخر الزمان: إلى أنه قد يكون فيمن يأتي بعد الصحابة من هو أفضل ممن كان من جملة الصحابة، وأن قوله: (خيركم قرني) على الخصوص معناه: خير الناس قرني أي: السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار ومن سلك مسلكتهم، فهؤلاء أفضل الأمة، وهم المرادون بالحديث.

وأما من خلط في زمنه وإن رآه وصحبه، أو لم يكن له سابقة ولا أثر في الدين، فقد يكون في القرون التي تأتي بعد القرن الأول من يفضلهم، على ما دلَّت عليه الآثار.

(١) المرجع السابق (٢/٣٢١).

(٢) شرح صحيح مسلم (ج: ١٤١).

قال القاضي: وقد ذهب إلى هذا أيضًا غيره من المتكلمين على المعاني.

قال: وذهب معظم العلماء إلى خلاف هذا، وأن من صحب النبي ﷺ ورآه مرةً من عمره، وحصلت له مزية الصحبة؛ أفضل من كل من يأتي بعد، فإن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل، قالوا: (وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء)، واحتجوا بقوله ﷺ: (لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبًا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه)^(١).

فكلام القاضي - كما ترى - تفسير لكلام ابن عبد البر، وقد قسم الصحابة إلى طبقتين:

الأولى: (السابقون.. ومن سلك مسلكهم..) وهؤلاء لا يُلحقون.

الثانية: من خلط ولم يكن له سابقة.

وليس بحمد الله في السابقين من خلط، ولم يقل أحد من علماء السنة: إن أحدًا من السابقين يمكن أن يُلحق كما سيأتي في (رابعاً).

ثانيًا: لم أجد المناوي نقل شيئًا عن ابن عبد البر ولا غيره عند حديث: (وددت أني لقيت إخواني)^(٢)، والنسخة التي اعتمدتم عليها غير معروفة لدي.

والذي ذكره هنا قوله: (وقد دل إثبات الأخوة لهؤلاء على علو مرتبتهم، وأنهم حازوا فضيلة الأخرية كما حاز المصطفى ﷺ فضيلة الأولية، وهم الغرباء...)^(٣).

ثالثًا: أما تحفة الأحوذى فلم أجد فيه نقلًا لكلام ابن عبد البر عند آية: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولا في المكان الذي أشرت إليه.

وإنما وجدته نقل من تفسير ابن كثير لهذه الآية، والذي يُقرّر فيه فضل القرن الأول^(٤).

رابعًا: وأما ابن حجر رحمه الله، فقد أشار إلى قول ابن عبد البر، وتعقبه في تضعيفه بعض الأحاديث التي أوردها في التمهيد لتقوية مذهبه، ثم قال: (نعم. والذي ذهب إليه الجمهور أن فضيلة الصحبة لا يعدلها عمل؛ لمشاهدة رسول الله ﷺ).

(١) شرح النووي على صحيح مسلم (٣/١٤١).

(٢) فيض القدير (ح: ٩٦١).

(٣) فيض القدير (٦/٤٦٨).

(٤) تحفة الأحوذى (٨/٢٧٨).

وأما من اتَّفَق له الذَّب عنه، والسَّبِق إليه بالهجرة أو النصره، وضبط الشرع المتلقى عنه وتبليغه لمن بعده؛ فإنه لا يعدله أحد مَن يأتي بعده؛ لأنه ما من خصلة من الخصال المذكورة إلا وللذي سبق بها مثل أجر من عمل بها بعده، فظهر فضلهم.

ومُحْصَلُ النزاع يتمحض فيمن لم يحصل له إلا مجرد المشاهدة كما تقدم).

خامساً: تبين بما تقدم أن العلماء الذين أوردتم أسماؤهم لم يوافقوا ابن عبد البر على قوله، مع أنه قد قيد إمكانية مجيء شخص أو أشخاص يكونون أفضل ممن هو في: (جملة) الصحابة، أي: من المعدودين منهم، لا من السابقين، كما هو واضح في عبارته التي ذكرها القاضي عياض وأوردها النووي كما تقدم.

سادساً: كل عمل تعمله الأمة الإسلامية إلى قيام الساعة فللصحابة مثل أجورهم؛ لأنَّ الصحابة هم السبب في نصره الإسلام وحفظه ونشره، فكيف يمكن أن يلحقهم غيرهم؟!
سابعاً: ليس الخلاف معكم في إمكانية مجيء فضلاء في الأمة يكونون أفضل من بعض الصحابة .
وإنما الخلاف في فضل ذلك الجيل المؤمن الذي تشرف بصحبة خير البشر ﷺ وعدالتهم ولهذا فكثره نقولاتك خارجة عن الموضوع.

(٦٨) قلتم: (لا شك أن من سبر تاريخ الصحابة بعد رحيل الرسول ﷺ، يجد فيه صفحات مليئة بألوان الصراع والنزاع بينهم، حافلة بتبادل السب والشتم؛ بل تجاوز الأمر بهم إلى التقاتل وسفك الدماء؛ فكم من بدريٍّ وأحديٍّ انتهكت حرمة أو أريق دمه بيد صحابيٍّ آخر، وهذا ممَّا لا يختلف فيه اثنان).

الجواب من وجوه :

أولاً: قولك عن تاريخ الصحابة أن: (فيه صفحات مليئة بألوان الصراع والنزاع بينهم حافلة بتبادل السب والشتم ..).

افتراء لا يليق مثله برجل يزعم أنه يجل الصحابة ويتظاهر باحترامهم وإلا فأين ذلك التاريخ المملوء؟!

لقد أذيتم جيل الصحابة وشوهم سمعتهم بدعاوى لا تصح مع أنكم حاولتم كما في البداية أن

تخدروا العقل المسلم بأنكم تجلون الصحابة حتى إذا صدق تلك الدعوى قذفت إليه بهذه الدعاوى المنكرة.

ولو كان الشيعة الاثنا عشرية يصارحون من البداية بعقيدتهم لكان الخطب أهون ولكنهم يتظاهرون بالبراءة ويستنجدون بكلام من يجهل حقيقتهم أو ممن له مآرب أخرى!! ليشهد لهم ثم ينقضون بعد ذلك على هذا الجيل المؤمن المجاهد لتشويه تاريخه.

والقارئ يعجب من هذا القول بعد تلك الدعاوى السابقة في تعظيم الصحابة.

ثانياً: للصحابة رضي الله عنهم تاريخ مشرق ومضيء، يعتبر أفضل تاريخ في حياة الأمة؛ بل في حياة البشرية.

فقد فتحوا الأرض، ودخل الناس في دين الله عز وجل على أيديهم أفواجاً، وحفظوا لنا دين الله عز وجل ونقلوه كما أنزل، وعاشوا إخوة متحابين طوال خلافة الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، إلى أواخر خلافة عثمان بن عفان الأول: بعض القراء: وقد كانوا تسعة أو عشرة في الكوفة، وآخرون في البصرة، بسبب عزل عثمان رضي الله عنه بعض الصحابة من الولايات وتولية أصحابه - هذا في الظاهر - وأخذوا يشنعون عليه، فسير بعضهم إلى الشام ومصر وهناك التقى بهم من له مكر يالأمه مستغلاً خلافتهم مع عثمان رضي الله عنه.

جميعاً، وذلك إلى عام ثلاثة وثلاثين أو أربع وثلاثين، ثم بدأت شرارة الفتنة، كما ذكر ابن كثير رضي الله عنه.

فقد ذكر ابن كثير رضي الله عنه سببين لبداية هذه الفتنة:

السبب الأول: ما نقله ابن كثير عن سيف بن عمر وهو: (أن سبب تألب الأحزاب على عثمان: أن رجلاً يقال له (عبد الله بن سبأ) كان يهودياً، فأظهر الإسلام وصار إلى مصر، فأوحى إلى طائفة من الناس كلاماً اخترعه من عند نفسه. فذكر منه أن قال: «وقد كان أوصي إلى علي بن أبي طالب، فمحمد خاتم الأنبياء، وعلي خاتم الأوصياء. ثم يقول: فهو أحق بالإمرة من عثمان، وعثمان معتد في ولايته»^(١).

الثاني: بعض القراء: وقد كانوا تسعة أو عشرة في الكوفة، وآخرون في البصرة، بسبب عزل عثمان

(١) البداية والنهاية (٧/ ١٦٦-١٦٨).

ﷺ بعض الصحابة من الولايات وتولية أصحابه - هذا في الظاهر - وأخذوا يشنعون عليه، فسير بعضهم إلى الشام ومصر وهناك التقى بهم من له مكر بالأمة مستغلاً خلافهم مع عثمان ﷺ .

وقد استمال ابن سبأ كثيراً من الناس، فوعدت الفتنة، وقُتِل عثمان ﷺ على أيدي هؤلاء الخوارج، ومن وقتها بدأت الفتنة في الأمة.

إذن: إطلاق القول بأن تاريخ الصحابة مليء بالصراع -بتناسي الفترة المضيئة التي كان من بركتها حفظ الدين وفتح العالم، إلى أن وصل الفتح إلى بلاد الهند وشمال الجزيرة وشمال أفريقيا- فيه تجاوز.

أنتسى هذه الفترة المضيئة، وتبرز الفترة التي وقعت فيها الفتنة بمكر أعداء الإسلام؟! فإن قتل عثمان ﷺ كان بوابة لكل الشر الذي بعده .

ثالثاً: ما حدث من الاقتتال كان اقتتال فتنة أذكاها الخوارج على عثمان، إلى اجتهاد خاطئ من معاوية ﷺ، والله عز وجل قد أبان أن المؤمنين قد يقتتلون ولم يحكم بكفرهم عز وجل، وأطلق على الظالمة أنها: (باغية) ولم ينف عنها أخوة الإيمان.

كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ طَآئِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ط فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقْتُلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ج فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ط إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴿١٠﴾ [الحجرات: ١٠].

وسياأتي مزيد بيان في الفقرة الآتية - إن شاء الله - .

٦٩) قلت (ص: ١٥): (فإذا كان الصحابي يعتقد أن خصمه الصحابي الآخر منحرف عن الحق، ومجانب شريعة الله ورسوله، وأنه باغ يستحق القتل، وهو على هذا الأساس يبيح سل السيف عليه وقتله؛ فكيف يجوز أن نحكم بعدلهم ونزاهتهم جميعاً، والحال أن الصحابة أعرف منّا بنوازع أنفسهم، وبنفسيات أبناء جيلهم، وهل سمعت ظمراً أعطف بالطفل من أمه؟!).

لنا هنا وقفات :

أولاً: هذا الكلام كسابقه بتعمد التهويل والتشويه وإبراز الخلاف الذي وقع في خلافة علي ﷺ

على أنه هو تاريخ الصحابة وأنهم استباحوا القتل... الخ.

تلك الأوصاف التي تعتبر مجازفة مذمومة في حق هذا الجيل الرباني الفريد الذي نصر الدين وفتح العالم.

ثانياً: أين في حياة الصحابة من يرى خصمه خصماً جهنمياً! يستحق القتل؟! هل تستطيع أن تذكر أمثلة بالاسم؟! مُدلاً على ذلك من كلامهم؟!

ثالثاً: أمّا ما حدث من خلاف أدّى إلى التقاتل، فهو أمر خارج عن إرادتهم، ولم يقصدوا القتال، وفيما يلي عرض موجز للحوادث التي وقعت بينهم:

١ - بعد قتل عثمان مُهل قميصه ملطخاً بدمه إلى الشام، وأصابع زوجته نائلة التي قُطعت وهي تحاجف عنه رضي الله عنه، فوضعه معاوية على المنبر وندب الناس إلى الأخذ بثأره رضي الله عنه.

٢ - ولما استقر الأمر لعلي رضي الله عنه، دخل طلحة والزبير رضي الله عنهما على علي رضي الله عنه وطلبا منه إقامة الحدود، والأخذ بدم عثمان؛ فاعتذر إليهما بأن هؤلاء لهم مدد وأعوان، وأنه لا يمكنه ذلك يومه هذا - كما تقدم -.

٣ - حدث في جميع الأمصار اضطراب بسبب مقتل عثمان، وكلهم يطالب بقتل قتلته.

٤ - كان هناك تبادل نصائح بين علي وابنه الحسن رضي الله عنهما.

٥ - خرج طلحة والزبير ومعهما عائشة رضي الله عنها إلى البصرة لتحريض الناس على قتلة عثمان.

٦ - عند وصولهم إلى البصرة وقع اختلاف بينهم وبين عامل علي رضي الله عنه عليها، أدى إلى قتال بين الطرفين.

٧ - كان علي رضي الله عنه يريد أن يتجه إلى الشام، فلما علم بذهاب طلحة والزبير وعائشة إلى البصرة غيّر وجهته واتجه إلى البصرة.

٨ - تراسل الطرفان علي وطلحة ومن معه، واتفقا على الصلح.

٩ - عندما علم قتلة عثمان - وكانوا ضمن جيش علي رضي الله عنه - وأدركوا أن إمضاء الصلح يعني الأخذ بالثأر منهم، عمدوا إلى حيلة: بأن يثيروا الحرب من أواخر الليل، ويشيعوا بأن أهل البصرة خدعواهم. ففعلوا ووقعت المعركة.

هذا ملخص قتال علي عليه السلام مع طلحة ومن معه كما عرضها ابن كثير رحمته الله (١).

فأين في هذه الحادثة استحلال الدماء وهي فتنة لم يقصدها كلا الطرفين؟!!

رابعاً: وقعة صفين كانت بعد أن انتهى علي عليه السلام من وقعة الجمل، فقد أرسل إلى معاوية وطلب منه أن يبايع، فامتنع إلا إذا سلّم له قتلة عثمان، فجهّز عليّ جيشاً واتجه به إلى الشام، وجهاز معاوية جيشاً، فالتقوا في صفين، وبعد مراسلات لم تثمر شيئاً مفيداً وقع القتال (٢).

فأين في هذه الحادثة يا ترى استحلال الدماء؟!!

أليس ظاهر الأمر أن كل طرف يرى أن الحق معه؟! وأن اقتتالهم كان لقضية لا لقتل شخص بعينه؟!!

خامساً: ما يوجد في روايات التاريخ كثير منه لا يصح، والذي يريد أن يستبرئ لدينه، فلا ينبغي له أن يصغي إلى تلك الروايات؛ لكثرة ما شابها من الأكاذيب.

وهذا العرض الموجز يتبين أن وصف الصحابة بتلك الأوصاف مما لا يليق بباحث جامعي.

سادساً: إن الحرص على نقض عدالة الصحابة بمثل هذه الدعاوى، له آثاره السيئة التي تفقد الثقة في هذا الجيل، وفيما نقله إلينا من دين؛ بل تجرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه خلف جيلًا انتقض على الدين واستباح الحرمات!..!

وهذه هي النتيجة التي يريد بها الطاعنون في صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

(٧٠) أوردتم عن ابن عقيل أنه قال: (إننا - أهل السنة - قد أنكرنا على الشيعة دعواهم العصمة للأئمة... إلى أن قال: أفبعد ذلك يجمل بنا أن ندعي أن مائة وعشرين ألفاً حاضرهم وبأديهم... كلهم معصومون....).

قلتُ: ابن عقيل هذا رجل مجهول ومتحامل، وكثير من دعاواه كاذبة..

فمن الكذب: أنه زعم أن أهل السنة يقولون بعصمة الصحابة، وهذا كذب، ولا يوجد في أي كتاب من كتب أهل السنة مثل هذا القول.

(١) البداية (٧/ ٢٣٠-٢٤٥)، والطبري في تاريخه في حوادث سنة: (٣٦هـ).

(٢) البداية (٧/ ٢٥٣-٢٧٦).

وهذا يؤكد عدم سننيتها لأنه لو كان سنياً لعرف مذهبه.

ثم يؤكد قلة أمانته في النقل والعزو إذ لا يوجد في أي كتاب من كتب السنة القول بعصمتهم.

أهل السنة يقولون بأن الأصل فيهم الخير؛ لكونهم دخلوا الإسلام طائعين مختارين، حتى يتبين لنا خلاف ذلك؛ لشرف صحبتهم لرسول الله ﷺ.

ثم إنه كرر ما أوردتموه سابقاً بنفس النبرة، حيث قال: (بل وما تواتر من ارتكاب بعضهم ما يجرم العدالة وينافيها: من البغي، والكذب، والقتل بغير حق، وشرب الخمر، وغير ذلك مع الإصرار...).

وهذا من الكذب على ذلك الجليل الذي اختاره الله عزوجل لرسول صلى الله عليه وسلم ولدينه وقد زكاهم ربهم سبحانه وزكاهم رسوله ﷺ وزكاهم التاريخ وزكاهم العقل.

وسياأتي مزيد بيان في الفقرة (٨٤) إن شاء الله تعالى.

إن رقة الدين ومرض القلب سببان عظيمان لقول الزور والجرأة عليه.

(٧١) قلت: (ومع هذا كله: نرى أن بعضهم يتهم من ينتقد الصحابة بالزندقة والخروج من الدين والإلحاد، كما قال السرخسي: «من طعن فيهم فهو ملحد مُنابذ للإسلام، دواؤه السيف إن لم يتب» [أصول السرخسي (٢/١٢٤)].

وأوردتم رواية الخطيب البغدادي عن أبي زرعة أنه قال: (إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلبوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى، وهم زنادقة) [الكفاية (٦٧)].

والجواب من وجوه:

أولاً: لماذا يجرح الشيعة الصحابة ويرفضون عدالتهم؟ ما هو المقصد من ذلك؟

أليس المقصد هو إفقاد الثقة في مروياتهم، والتشكيك في إيمانهم وإخلاصهم؟! لا نفهم من مواقف الشيعة إلا هذه المقاصد.

ثانياً: ماذا يترتب على جرح الصحابة والتشكيك في عدالتهم؟

يترتب عليه ما يلي:

١ - أَنَّ الصحابة غير أمناء على الشريعة؛ لأنهم قتلة، شاربو خمر، زناة، سراق، وخونة لدينهم - كما زعمتموه أنتم ومن نقلتم كلامه - .

وهذا يؤدي إلى إبطال الشريعة.

ولو أراد أعداء الشريعة أن يبطلوا الدين، لما وجدوا طريقاً أمضى من هذه الطريق الشيعية.

٢ - هذا الدين غير صحيح؛ لأنه لم يستطع أن يربي الجيل الأول تربية إيمانية سليمة، فما إن مات رسول الله ﷺ حتى انقضوا على دينهم وارتكبوا كل محرم.

٣ - أَنَّ رسول الله ﷺ كان يربي جيلاً مجرماً قرابة ثلاث وعشرين سنة وهو لا يدري أنهم مجرمون ومخادعون، كانوا معه على النفاق والخداع، فلما مات انكشفت النوايا وظهر المستور أو كان يدري ولكنه عاجز عن التخلص منهم!!

٤ - أَنَّ الله تعالى كان يعلم حقيقة ذلك الجيل، وأنه جيل شرير، ولم يخبر رسوله ﷺ به ليستبدل به غيره، وهذا إقرار للباطل وتغريب بالناس؛ لأنَّ الناس يرون هؤلاء يرافقون رسول الله ﷺ ويحيطون به، والرسول يعاشرهم ويستشيرهم، ويزوجهم من بناته، ويتزوج من بناتهم، ويثني عليهم، ويذكر من فضائلهم. وهذا اتهام لله ﷻ، أولاً: بعدم كشفهم لنبية ﷺ، وللأمة لثلاثين دعوا بهم ثانياً.

بل الله ﷻ أكثر من الثناء عليهم ثناءً عاماً وثناءً خاصاً، وذلك فيه تغريب للناس بذلك الثناء - حسب زعمكم - .

هذه هي نتيجة جرح الشيعة الإمامية للصحابة رضي الله عنهم.

٥ - في دعاوى الشيعة الإمامية: أَنَّ الله ﷻ لم يبين البيان الكافي لمعرفة الأخيار من الأشرار، ممَّا يجعل الأمر مختلفاً، فإمَّا أن يُرَكَّى الأشرار وإمَّا أن يُتَّهَم الأخيار، لعدم الوضوح والبيان.

ثمَّ يترتب على ذلك عدم الثقة في مروياتهم؛ لأننا نشك فيهم ونخشى أن يكذبوا علينا. أو لا ندري من هو المؤمن فنقبل روايته، ومن هو المنافق فنرد روايته؛ فإنَّ الأمر مختلف، والقرآن لم يُجَدِّد، والسنة نقلها هؤلاء.

وبهذا نفقد الثقة في القرآن والسنة، لأن نقلتها مشكوك فيهم.

ثالثاً: لو أردنا أن نثبت إيمان الصحابة على هذا المنهج الشيعي لما استطعنا.

فأين الدليل على إثبات إيمان أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من الصحابة؟!

أ) فأما القرآن: فإنه أورد آيات كثيرة عامة وآيات خاصة، وكلها أبطل الشيعة دلالتها (العينية)،

ما عدا ما فسروه بعلي - أي: أبطلوا أممها تدل على فلان وفلان، وقالوا: إنمها عامة لا يمكن تفسيرها في

أعيان من الصحابة، فإنمها إمّا عامة وإمّا مقيدة، ولا ندري من هو الذي توافر فيه القيد الشيعي!!

فلو قال قائل من أعداء الدين: أنا أشك في إيمان هؤلاء الخلفاء الأربعة؛ فإن آيات النفاق كانت

فيهم؛ والدليل على ذلك أن الشيعة تقول: إن أبا بكر وعمر وعثمان اغتصبوا الخلافة، وكان المعين لها

هو علي بن أبي طالب عليه السلام تعييناً عينياً من الله عز وجل ومن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وهؤلاء خانوا الوصية وامتنعوا

من تنفيذها، وعلي أضاع الوصية حفاظاً على حياته.

وهذا دليل نفاقهم، ولهذا فإنني أشك في إيمانهم، فقد كانوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُخْفُونَ نفاقهم

والآن ظهر النفاق، فكيف ترد عليه؟!

ثم استطرد قائلاً :

القرآن الكريم وصف من مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالإيمان، ووصفهم في نفس الوقت بالنفاق، ولم يخبرنا

من هو المؤمن ومن هو المنافق، وهذه الأعمال ظهرت منهم جميعاً تدل على النفاق؟!

هذا على منهج الشيعة فما هو ردهم عليه!!

ب) فإن قلت له: نحاكمك إلى السنة:

قال: السنة رواها هؤلاء الأشخاص الذين نشك في إيمانهم، ولهذا لا نقبلها؛ فهم يشهدون

لبعضهم، وهذه شهادة مردودة.

ج) ثم قال: وعلى هذا: فلا القرآن نُصدِّق ولا السنة نُصدِّق، فالدين باطل.

قلتُ: رحم الله أبا زرعة القائل: (إنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبتلوا الكتاب والسنة،

والجرح بهم أولى، وهم زنادقة).

هذا هو السبب الذي أكّد للعلماء: أن مذهب الشيعة بوابة هدم الدين، ويلتحق به كل من أراد

هدم الدين.

رابعاً: كتب الشيعة الروائية: لا يكاد يخلو كتاب من كتب الآثار المروية في العقائد أو التفاسير أو الرجال من تضليل الصحابة أو تكفيرهم إلا أربعة أشخاص.

• نماذج من الطعن في الصحابة رضي الله عنهم من كتب الإمامية الإثني عشرية:

ونورد هنا نماذج من كتب الروايات:

أ- كتاب الكافي:

١ - روى بسنده عن أبي جعفر قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ

بِأُمَّمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١] قال المسلمون: (يا رسول الله! أأنت إمام الناس كلهم؟ قال: فقال رسول الله ﷺ: أنا رسول الله إلى الناس أجمعين، ولكن سيكون من بعدي أئمة على الناس من الله من أهل بيتي؛ يقومون في الناس فيكذبون، ويظلمهم أئمة الكفر والضلال وأشياعهم، فمن والاهم واتبعهم وصدقهم فهو مني ومعى وسيلقاني...) (١).

٢ - وعن أمير المؤمنين قال: (ما بال أقوام غيروا سنة رسول الله ﷺ، وعدلوا عن وصيه؟!...) (٢).

٣ - روى حديثاً مرفوعاً في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكذِّبَانِ﴾ [سورة الرحمن] [أبالبني أم بالوصي تكذبان؟...].

حتى القرآن أضافوا إليه الوصية!

٤ - عن أبي عبد الله في تفسير قول الله ﷻ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَّلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ

كُفْرًا﴾ [إبراهيم: ٢٨] قال: (عنى بها قريشاً قاطبة: الذين عادوا رسول الله ﷺ، ونصبوا له الحرب، وجحدوا وصيه) (٣).

(١) الكافي (١/٢١٦).

(٢) الكافي (١/٢١٧).

(٣) الكافي (١/٢١٧).

وهكذا استمر في إيراد الأحاديث والآثار في تقرير الوصية والإمامة، والتي لم يعرفها الصحابة ولم يعملوا بها فضلوا!!! - حسب زعمه -.

٥ - وفيه عن حمران بن أعين قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: (جعلت فداك ما أفلنا! لو اجتمعنا على شاة ما أفيناها! فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك: المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا - وأشار بيده - ثلاثة^(١))، أي: ارتدوا إلا ثلاثة!!

ب- كتاب رجال الكشي:

عن حنان بن سدير عن أبيه عن أبي جعفر عليه السلام، قال: (كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر، وسلمان الفارسي...)^(٢).

وعن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله (ع): (ارتد الناس إلا ثلاثة: أبو ذر، وسلمان، والمقداد؟ قال: فقال أبو عبد الله (ع): فأين أبو ساسان وأبو عمرة الأنصاري؟)^(٣).

أبو جعفر يقول: ثلاثة، وأبو عبد الله يزيد اثنين! فمن يُصدّق؟!

ج- تفسير الصافي والقمي:

عن الصادق: (لما أقام رسول الله ﷺ يوم غدیر خم، كان بحذائه سبعة من المنافقين: أبو بكر وعمر - وعند القمي الأول والثاني - وعبد الرحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة، وسالم مولى أبي حذيفة، والمغيرة بن شعبة).

قال عمر: أما ترون عينه كأنها عين مجنون - يعني النبي ﷺ. وأستغفر الله من هذا الكذب! - الساعة يقوم ويقول: قال لي ربي. فلما قام قال: أيها الناس! من أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: الله ورسوله. قال: اللهم فاشهد. ثم قال: ألا من كنت مولاه فعلي مولاه، وسلموا عليه بإمرة المسلمين.

فنزّل جبريل وأعلم رسول الله بمقالة القوم، فدعاهم وسألهم، فأنكروا وحلفوا، فأنزل الله:

﴿مُحَلِّفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٧٤]^(٤).

(١) الكافي (٢/ ٢٤٤).

(٢) رجال الكشي (٦/١)، ورواها الكافي (١٢/ ٣٢١) مع شرح جامع للمازندراني.

(٣) رجال الكشي (٧/١).

(٤) تفسير الصافي (٢/ ٣٥٩)، وتفسير القمي (١/ ٣٠١).

وهذه السورة بكاملها نزلت قبل حجة الوداع، التي كان غدِير خَم بعدها بإجماع المفسرين.. قاتل الله الكذب ما أقصر حبله!!

وهذه الآية نزلت في المنافقين في غزوة تبوك، أو في غزوة قبلها، ولم ينزل بعد حجة الوداع إلا آية واحدة.

ولو ذهبنا نبحث في هذه الكتب لرأينا عشرات ومئات الروايات التي تطعن في الصحابة وتصفهم بكل وصف سيئ، وهذا بين أمرين:
الأول: أن تكون روايات معتمدة عند الشيعة.
الثاني: أن لا تكون معتمدة.

فإن كانت معتمدة؛ فهذا كافٍ لبيان سوء هذا المعتقد.

وإن كانت غير معتمدة، فهي كذلك دليل على أن هذا المذهب استغله الزنادقة للطعن في أصحاب رسول الله ﷺ؛ بل والطعن في القرآن. وهذا يدل على قابلية هذا المذهب لدس الزنادقة فيه، وبهذا يتبين صحة كلام علماء السنة في ذلك.

خامساً: نحن نعتقد أن هذه الآثار كلها مكذوبة على آل البيت، فقد حذروا في أكثر من رواية من الكذابين، فقد روى الكشي عن أبي عبد الله أنه قال: (إننا أهل بيت صادقون، لا نخلو من كذاب يكذب علينا، ويسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس..)، ثم ذكر الكذابين على آل البيت وهم:

- ١ - مسلمة.
- ٢ - عبد الله بن سبأ.
- ٣ - المختار.
- ٤ - الحارث الشامي.
- ٥ - بنان.
- ٦ - المغيرة بن سعيد.
- ٧ - بزيع.
- ٨ - السري.
- ٩ - أبو الخطاب.
- ١٠ - معمر.

١١ - بشار الشعيري.

١٢ - حمزة البربري.

١٣ - حصيد النهدي^(١).

وذكر غيرهم في روايات أخرى، وهذا يكشف عن تلك المؤامرة من هؤلاء الكذابين الذين قذفوا بتلك الروايات المكذوبة إلى مصادر الشيعة فقبلوها وحكموا بها على عشرة آلاف صحابي بالردة ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

(٧٢) أوردتم حديثاً مرفوعاً لفظه: (الله الله في أصحابي...) [الإصابة (١/ ١٠)].

ثم ذكرت من ضعفه، وأوردت شيئاً من شرحه وعزوته لـ: [الترمذي (٥/ ٣٥٨)، والألباني في تحقيقه للسنة لابن أبي عاصم (٤٦٥)...].

قلت: لا أدري ماذا تقصد من إيراد هذا الحديث وتضعيفه؟!

فإن كنت تريد أن الحديث الذي ينهى عن إيذاء الصحابة ضعيف، فيجوز إيذاؤهم؛ لأنه ليس هناك أحاديث أخرى في هذا الباب؛ فإنك لم تُصِب.

وإن أردت أن تعتمد عليه لما ذكرته بعد ذلك في علي عليه السلام؛ فنحن لا نحتاج إلى أحاديث ضعيفة في الاستدلال.

والعجب أنك تورد تضعيف العلماء للحديث، ثم تستطرد للاستشهاد به ومناظرة شراحه، فكان الأولى الإعراض عنه؛ لعدم صحته.

(٧٣) قلت: (فتدل الرواية على وجوب حب كل صحابي يحبه النبي ﷺ)، وبغض كل صحابي يبغضه النبي ﷺ).

قلتُ:

أولاً هذا كلام حق؛ لكن من هم الذين يحبهم النبي ﷺ؟ وكيف تثبت حبه لهم؟
إن ذلك لا يتم إلا من خلال الأحاديث.

(١) مجمع الرجال (٥/ ١١٣).

والأحاديث نقلها الصحابة رضي الله عنهم، فإن كانوا ثقات، فقد رووا أحاديث في فضل من كفرتموهم أو ضللتموهم؛ بل الذين كفروا أو ضلّلوا هم الذين رووا لنا تلك الأحاديث.

فلا يستقيم لكم الاستدلال بمروياتهم إلا إذا عدلتموهم.

ثانياً: إن قولك (وبعض كل صحابي يبغضه النبي ...) قول مخالف للحقيقة إذ لا يوجد ولا حديث واحد أن رسول الله صلى الله عليه وآله يبغض أحداً من أصحابه.

فهذا القول إذن ليس له حقيقة!!

(٧٤) قلت: (ولا ريب أن حب جميع الصحابة، ولو كان فيهم من يبغضه النبي صلى الله عليه وآله، أو أغضبه، أو لعن صلى الله عليه وآله إياه، فليس من حب النبي صلى الله عليه وآله في شيء).

كما ورد عن علي بن أبي طالب: «أصدقاؤك ثلاثة...» [شرح نهج البلاغة (٢٠٠/١٩) ينابيع المودة (٢/٢٤٧)].

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: هذا كلام عام ولم تبين المقصود به!

ثانياً: ثبت عندنا أنه صلى الله عليه وآله يحب أصحابه جميعاً، ولم يثبت عندنا أنه يبغضهم؛ وخاصة أهل بدر وبيعة الرضوان، فقد ثبتت فيهم الأدلة القرآنية والنبوية القطعية التي لا نشك في صحتها، فمن خالفها عندنا فهو مبتدع معارض لكلام الله عز وجل، رادٌّ على النبي صلى الله عليه وآله.

ولعلّه يأتي بمشيئة الله تعالى مزيد بيان.

ثالثاً: الرواية المنسوبة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه غير معروفة في دواوين الإسلام، والله أعلم بوضعه فإن نهج البلاغة كتاب لا سند له وبينه وبين علي رضي الله عنه قرابة أربعمئة سنة فكيف توثق في كتاب هذا حاله؟! وسيأتي قريباً التعريف به إن شاء الله.

(٧٥) عنوانتم بعنوان: (آراء الشيعة الإمامية في الصحابة)، وأوردتم قول علي رضي الله عنه وبعض آل

البيت.

قلت: أمّا إيرادك لعلي رضي الله عنه تحت هذا العنوان، فدعوى مردودة؛ لأنّ عليّاً رضي الله عنه ليس من الشيعة، ولا نعتقد أنّ له بهم صلة أصلاً؛ بل نعتقد أنّ أقوالهم فيه قد شانتهم ولم تنزه، لأنّهم نسبوا إليه ما

لم يقل وبما لم يدع، كما أنه يلزم من مذهبهم أن يوصف بكل صفة مذمومة، وإن لم يصرّ حواً بذلك، لكن هذا لازم قولهم.

وفيما يلي بيان ذلك:

أولاً: ادّعوا أنه (وصي) من الله ﷻ ومن رسوله ﷺ، وأن ذلك بنص من القرآن والسنة، ليخلف النبي ﷺ في أمته، ثم إنه لم يتم بحق الوصاية بدعوى (التقية)، وهذا يعني أنه قد (تخلى عن) الوصية وضعف عن القيام بها.

مثال ذلك مثال: (النبوة) فهل سمعت أن نبياً اصطفاه الله عزوجل للنبوة فامتنع عن إبلاغها والقيام بحقوقها وعمل بالتقية خوفاً على نفسه؟!!

ثانياً: لماذا لم يتم علي ﷺ بواجب الوصاية؟! أ يحافظ على حياته ويخاف من الموت؟! ثم ما فائدة حياته إذا انتقص دين الله ﷻ بسببه؟

ثم أليس هذا طعنًا في الخالق ﷻ أنه اختار إنساناً للإمامة لا يستطيع أن يقوم بها؟! ثم ما هي الفائدة من إمامة مع التخلي عن القيام بها؟! ما هي الفائدة للبشرية من ذلك؟! ثم ألا ترى أن كثيرين من العلماء من أهل السنة يضحون بأنفسهم لتحيات عقائدهم؟! بل من صغار الأتباع؟!!

ثم أليس هذا (الغلام) في قصة الأخدود قد رضي أن يموت ليحيا دينه؟!!

وهذا الحميني قد جاهد حتى تحقق له إقامة دولة لمذهبه؟!!

وهناك نساء في فلسطين والشيشان والعراق يقمنَ بعمليات استشهاد لنصرة قضاياهم؟!!

إن هذا يدل على أحد أمرين:

إمّا أن تكون هذه الدعوى بالوصاية كاذبة. وهو الصحيح.

وإمّا أن يكون عليٌّ ضعيفاً -حاشاه من ذلك-.

قيل للحسن بن الحسن بن عليّ: (ألم يقل الرسول لعليّ: من كنت مولاه فعليّ مولاه؟ قال: أما والله لو يعني بذلك الإمرة والسلطان لأفصح لكم بذلك، كما أفصح لكم بالصلاة والزكاة والصيام والحج... ولو كان الأمر كما تقولون إن كان -أي عليّ- لأعظم الناس في ذلك خطيئةً وجرمًا؛ إذ ترك ما أمره به رسول الله ﷺ^(١)).

(١) طبقات ابن سعد (٥/ ٢٣٥) بواسطة التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي (ص: ١٥١).

ثانيًا: ادَّعت الشيعة أن فاطمة عليها السلام قد أُوذيت ومُنعت حقها، وُضربت وهُدِّدَها عمر رضي الله عنه بإحراق بيتها.

أليس هذا انتقاصًا لعلي رضي الله عنه؛ أن يرى زوجته عليها السلام تُؤذى وتُعذب حتى تُسقط جنينًا لها وهو يشاهد؟!!

أين الشجاعة التي عُرف بها عليه السلام؟! أين الغيرة على زوجته عليها السلام؟!!

بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تُهان وتُضرب وعلي رضي الله عنه يشاهد؟!!

أَعليُّ رضي الله عنه لا يغار على زوجته؟!!

حاشاه رضي الله عنه، فهو والله أعظم من أن يرضى في أهله ما زعمتم!!

لو وقع عليها ما يسوؤها أو يدنس عرضها، لما رضي فارس الحروب، وشجاع بني هاشم، وأول شاب آمن بهذا الدين: أن تُهان وتُضرب وهو شاهد يرى ذلك كله، والموت خير من حياة رخيصة مثل هذه الحياة التي صورتها كتبكم له رضي الله عنه.

والعجب أنهم قالوا: (ويجب أن يكون الإمام أشجع رعيته)^(١)، ثم يزعمون أنه كان على خلاف ذلك!!

أما قضية (الميراث) فلو لم يعلم أنها قضية اجتهادية منها عليها السلام، قد عارضها نص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ لكان أول من يطالب به، وقد ولي الأمر هو بعد ذلك فلم يقسم ميراثًا ولم يغير حكمًا، فلو كان يعتقد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يورث، فلماذا لم يقسم ميراثه عندما أصبح خليفة؟!!

ثم كيف تطالب عليها السلام بنصيبها من الميراث وتغضب له، وهو أمر دنيوي، وينقل ذلك عنها، ولا تغضب لأمر ديني أعظم من مال يفنى قد عطل -بزعمكم- وهو (الإمامة) ولم تتكلم به مطلقًا؛ حتى هي كذلك تقول بـ (التقية) وتحاف؟! لم تحف من مطالبته بميراثها؟!!

ثالثًا: زوج علي رضي الله عنه بنته أم كلثوم لُعمر رضي الله عنه، وعمر في نظرهم كافر أو فاسق، وزعمتم أن هذا كان غضبًا من علي رضي الله عنه، ولم يدافع علي رضي الله عنه عن بنته، ورضي أن يُستحلَّ فرجها بغير حقه، وهذا من أعظم الذم!!

(١) الاقتصاد (ص: ٣١٢) مؤلفه: الشيخ المفيد الإمامي.

إن الرضى بمثل هذا يسمى: (جنباً) وحاشاه من أن يرضى بذلك!

ولو لم يكن عمر عليه السلام مؤمناً لما زوّجها منه.

رابعاً: لم يكتفِ عليّ عليه السلام بكل تلك التنازلات - حسب زعمكم - بل أقدم على تسمية أولاده بأسماء الكفار أو الفساق: (تقية)؟! لا حول ولا قوة إلا بالله!

ألا يكفيهِ أن سكت على إلغاء الوصية، وانتهاك عرض فاطمة وهو يرى، وعجزه عن حماية ابنته من الزواج من غير المؤمنين أو الصالحين؛ حتى يسمي أولاده بأسماء الكفار أو الفساق: أبي بكر، وعمر، وعثمان؟!!

فقد ورد في مصادر السنة والشيعة أنه سمى ثلاثة من أولاده بأسماء الخلفاء الثلاثة فهل يسمي بمن اغتصب الخلافة؟!!

ماذا دها هؤلاء القوم؟!!

أهذه صفات تليق بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؟!!

إننا نشهد أنه كان أتقى لله تعالى وأتقى من هذه الصورة التي ترسم في ذهن كل من يطلع على هذه الآثار والعقائد الشيعية الإمامية.

روى اللالكائي من طريقين عن علي بن الحسين - زين العابدين - عليه السلام أنه قال: (يا أهل العراق! أحبونا حب الإسلام، فوالله ما زال حبكم حتى صار علينا شيناً)^(١).

خامساً: لماذا يبقى عليّ عليه السلام في أرض يُذَل فيها ويهان حتى في عرضه ودينه، ولم يهاجر ويخرج من هذه الأرض، كما قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمُ الْغَالِبِينَ ظَالِمِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضَ اللَّهِ وَسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَنْ نَبْرَأَ لَكَ مَاؤُلُهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٩٧﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٨﴾ ﴾ [سورة النساء].

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ج: ٢٦٨٣، ٢٦٨٤).

فهل عليٌّ عليه السلام من هؤلاء المعذورين؟! ويكون إمامًا موصىً به من رب العالمين، وهو يعلم عدم قدرته على تحقيق الوصية؟!!

وهل رأيت ملكًا يؤمّر رجلاً عاجزًا عن القيام بالإمارة؟!!

ونحن نعتقد أنّه لو كان يعلم أنّه إمام منصوب من الله والله لا يرضى بكل ذلك ولكان له مواقف بينة ممّن خالف الإمامة ولو وقع اعتداء على عرضه لدافع عنه - خاصة وأنها بنت رسول الله صلى الله عليه وآله - أعني: (فاطمة رضي الله عنها) وأبنت بنت رسول الله صلى الله عليه وآله - أعني: (ام كلثوم رضي الله عنها)...

رضي الله عنه وأرضاه، لقد أودى بهذه الدعاوى الكاذبة التي تشينه ولا تزيه!

(٧٦) قلت (ص: ١٧): (من أراد أن يقف على رأي الشيعة في الصحابة، فعليه بما يقوله إمام المسلمين علي عليه السلام في حقهم).

قلت: المتعارف عليه أنّ الخلفاء بعد أبي بكر كان يطلق على أحدهم أنه: ((أمير المؤمنين))، فكل واحد منهم عليه السلام كان أميرًا في عصره.

أمّا إطلاق: ((إمام المسلمين)) ففيه إيهام وربّما كان متعمدًا بأنّ: ((عليًا)) عليه السلام إمام مفروض الطاعة لجميع المسلمين بما فيهم من سبقه من إخوانه الخلفاء وهذا مذهب الشيعة الإمامية.

أمّا نحن فنعتقد أنّه عليه السلام: ((إمام)) كإخوانه الخلفاء ولا نعتقد أنّه إمام مفروض الطاعة لا هو ولا إخوانه الخلفاء الآخرين عليهم السلام وأرضاهم.

بل هو نفسه عليه السلام لا يعتقد أنّه إمام كما مر وكما سيأتي من أقواله عليه السلام.

وأمّا إمام المسلمين على الإطلاق هو واحد، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله.

ويجوز أن يُسمى من يحكم المسلمين منهم إمامًا للمسلمين في عصره.

(٧٧) أوردتم قول علي عليه السلام في نهج البلاغة، وهو: (أين إخواني الذين ركبوا الطريق ومضوا على الحق؟ أين عمار؟ وأين ابن التيهان؟ وأين ذو الشهادتين؟ وأين نظراؤهم من إخوانهم الذين تعاقدوا على المنية، وأبرد برء وسهم الفجرة؟! أوّه على إخواني الذين تلوا القرآن فأحكموه، وتدبروا الفرض فأقاموه، وأحيوا السنة وأماتوا البدعة، دُعوا للجهاد فأجابوا، ووثقوا بالقائد فاتبعوه) [نهج البلاغة (١٨٢)].

والجواب من وجوه:

أولاً: كتاب: (نهج البلاغة) كتاب مقطوع الصلة لا سند له ولا أساس، كتبه شاعر شيعي في القرن الرابع، أي: بعد قرابة أربعة قرون، ونسبه إلى عليٍّ عليه السلام بكامله، فأين السند الذي وصل به هذا الكتاب - أعني ما فيه من أقوال -.

لو فتح هذا الباب لَقُضي على دين الله عز وجل.

وقبول الشيعة لمثل هذا الكتاب بدون سند، هو من أعظم الأدلة على عدم وجود المنهج العلمي الذي يُؤسس عليه العلم عندهم.

فهل هذا المؤلف: (الشريف الرضي) أو أخوه: (المرتضى) - الله أعلم بالمؤلف منها، وهذا لا يهمننا كثيراً - هل جاءه وحى من السماء بأن علياً عليه السلام قال هذا الكلام؟!!

لم يذكر الأسانيد التي نقل بها أو الكتب التي نقل منها؟!!

إنَّ أهل السنَّة لو قال أعظم عالم عندهم: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لقالوا: هات السند، ولم يرضوا منه الحديث دون إسناد.

وهذا المنهج الشيعي الإثنا عشري يؤدي إلى ضياع الدين؛ وذلك لأنَّ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد ظهر من وقت مبكر، ووضع الكذابون أحاديث باطلة، ولو لم يُقرَّر منهج لمعرفة صحيح الحديث من ضعيفه لفسد الدين.

وأما الشيعة الاثنا عشرية فلم تعرف منهج التصحيح والتضعيف إلا بعد القرن السادس الهجري.

وإن كانت كتب الرجال قد ظهرت في وقت مبكر ولكنها لم تشمل على التعريف بدرجات التوثيق والتضعيف حسب المنهج العلمي الذي عند أهل السنة.

فأقدم كتاب للشيعة هو (رجال الكشي ت: ٣٤٠هـ) لا يكاد يذكر درجة الراوي لا توثيقاً ولا تجريحاً، ولم يرد التوثيق في كتابه إلا في عدد قليل منهم، بل حتى المشاهير من علماء الطائفة لم يوثق أحداً منهم كما يقرر ذلك محقق: (رجال ابن الغضائري).

قال محقق رجال ابن الغضائري السيد محمد رضا الحسيني الجلاي (ت ١٣٢٤ ش):

(١) - نلاحظ أن القدماء إلى عصر الشيخ الطوسيلم يصرحوا بقول: «ثقة» مع جميع الثقات حتى المشاهير... وكثيراً ما نجد اقتصارهم في وصف المشاهير بقولهم: «من أصحابنا» التي تكون دالة على التوثيق، حسب المنهج المذكور^(١).

وأما التعيد لهذا الفن الذي وضعه أهل السنة فلم ينقل إلى المذهب الشيعي إلا في عهد ابن المطهر الحلي، قال محسن العاملي: (وأول من أستعمل ذلك الاصطلاح: (العلامة الحلي) فقسم الحديث إلى: الصحيح والحسن والموثق والضعيف والمرسل...)^(٢).

أي لم يعرف منهج التصحيح والتضعيف طوال تلك المدة حيث كان علماءهم يستدلون بكل رواية لعدم وجود الضوابط في انتقاء الأحاديث الصحيحة من الضعيفة وهذا ما يدل عليه الكلام السابق.

إذن لا بد من مراجعة كل ما كتب قبل هذه المرحلة لعرضه على هذه القواعد الجديدة إبراءً للذمة فهل أنتم فاعلون؟؟.

ثانياً: هذه الخطبة ليس فيها ثناء على أصحاب النبي ﷺ، بل فيها ذم لهم؛ فإنه لم يذكر من إخوانه إلا عمارةً وشخصين آخرين، وترك عطاء إخوانه: أبا بكر وعمر وعثمان، فلم يذكرهم، وهذا يعني أنه غير راضٍ عنهم وليسوا بإخوانه وهي من وضع الكذابين وليست من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

فقاتل الله من كذب عليه، ووضع عليه هذه الخطب المتكلفة، الكثيرة السجع، الباطلة المعاني.

وكيف يمدح الصحابة - على مذهبكم - وهم قد منعوه حقه؟!.

إن كانوا أحياناً - وهم كذلك والله - فلم يمنعونه حقاً ثبت - حسب زعمكم - بالقرآن والسنة؟!.

وإن كانوا أشراراً - وحاشاهم من ذلك - فكيف يمدحهم؟!.

إن هذا يكشف عنه شارح نهج البلاغة الشيعي: (ميثم بن علي البحراني) المتوفى عام (٦٧٩ هـ) عندما رأى أن في نهج البلاغة مدحاً لأبي بكر وعمر، وهذا لا يتفق مع العقيدة الشيعية، ويوجد فيه كذلك ذم لهما، فكيف هذا التناقض؟! فقال: (واعلم أن الشيعة قد أوردوا هنا سؤالاً فقالوا: إن هذه

(١) رجال ابن الغضائري (ص: ٢٦-٢٧).

(٢) أعيان الشيعة: (١٠٤/٥).

المباح التي ذكرها في حق الرجلين، تنافي ما أجمعنا عليه من تخطئتهم وأخذهما لمنصب الخلافة: فإمّا أن لا يكون هذا الكلام من كلامه عليه السلام.

وإمّا أن يكون إجماعنا خطأ!!

ثمّ ارتضى أن يكون الجواب أنّه قال ذلك: (من أجل استصلاح من يعتقد صحة خلافة الشيخين، واستجلاب قلوبهم بمثل هذا الكلام)^(١)!!

هذه قائلها عليّ عليه السلام (تقية) حسب زعمه - أي كذباً - ليجمع الناس على خلافته ولو بالكذب! - حاشاه عليه السلام - أ رأيت الإصرار على الباطل؟!

أليس هذا فيه تغييراً بأتباعه لو كان تقية؟!

فنقول: عندما قال هذا الكلام: أليس في أتباعه من يؤمن بأنّه (الوصي) المسلوب الحق، وأنّ الشيخين قد دفعاه عن حقه، وأنّهم ظالمان له - حسب زعم الشيعة - فلماذا لم يقيم أحد أتباعه ويقول: كيف تقول هذا وهما قد ظلماك وخانا الوصية؟ أكل الأتباع على التقية؟؟؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!

(٧٨) أوردتم دعاء علي بن الحسين من الصحيفة السجادية: (اللهم وأصحاب محمد عليه وآله، خاصة الذين أحسنوا الصُحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره وكتافوه، وأسرعوا إلى وفادته.. إلخ ما ذكر من خصائصهم الصحيحة..) [الصحيفة السجادية: الدعاء الرابع].

الجواب من وجوه:

أولاً: هذه الخطبة جُمعت من كتب التواريخ كما ذكر في مصادرها، ولا يُدرى عن صحة سندها. ثانياً: لا شك أنّ هذه الخطبة خطبة جميلة الأسلوب صحيحة المعاني، لكن يُعكّر عليها - كما تقدّم - أنّ معتقد الشيعة - كما قال البحراني - لا يتفق معها، فأحدهما حق. ثالثاً: يمكن أن تفسرها الشيعة على معتقدها، ويمكن أن تفسرها السنّة على معتقدها، فقد ورد فيها قوله: (الذين أحسنوا الصُحبة) وهي تحتل المذهبين.

(٧٩) أوردتم عن علي بن موسى الرضا عن آبائه عن رسول الله عليه وآله: (من سبّ نبياً قُتِل، ومن

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني (٤/٩٧-٩٨).

سَبَّ صَاحِبًا جُلِدَ] صحيفة الرضا ومسند زيد بن علي (ص: ٤٦٤)، بحار الأنوار (٧٦/٢٢٢).

قلت: لو طُبِّقَ هذا الحديث لَقُتِلَ كثير من الشيعة وجُلِدَ أكثر، فَإِنَّ عقائد الشيعة تنتهي إلى اتهام النبي ﷺ بأنه لم يُبَلِّغِ البلاغ المبين في ولاية عليٍّ، وليس هناك سب أعظم من هذا.

قال قائد الثورة الإيرانية روح الله الخميني: (وواضح بأنَّ النبي ﷺ لو كان قد بَلَّغَ بأمر الإمامة طبقًا لما أمر به الله، وبذل المساعي في هذا المجال؛ لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ثمة خلافات في أصول الدين وفروعه)^(١).

فما رأيك بهذا الاتهام لنبينا محمد عليه الصلاة والسلام!؟

فالشيعة أحدثوا أو أحدث لهم (عقيدة الوصية) وحشدوا لها عشرات الأدلة التي لا تنص عليها مباشرة، ولا يفهم منها ما يريدون إلا بتكلف، وهم قد قرروا أنَّ الإمامة ثبتت بالنص، فلمَّا لم يجدوا نصًّا صحيحًا صريحًا اتهموا سيد البشر صلوات الله وسلامه عليه - لأنه لم يحقق مطلبهم، وليس مطلب الله عزَّ وجلَّ - اتهموه بالتقصير.. يا لها من فرية عظيمة لا تتوقف عند اتهام رسول الله ﷺ، بل تتعداه إلى الله عزَّ وجلَّ! إذ كيف يرى رسوله ﷺ - وحاشاه - لا يبلغ البلاغ المبين، ثمَّ لا يعاقبه وقد قصَّر في تبليغ أمره عزَّ وجلَّ، وقد قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ ﴾ [سورة الحاقة].

وقال تعالى: ﴿ يَتَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ [المائدة: ٦٧].

ما عسى أن تقول في هذه الفرية: هل تستحق العقاب أم لا!؟

ثمَّ إِنَّ عقائد الشيعة كلها تنتهي إلى سبِّه ﷺ.

فزوجاته: إمَّا أمَّهن كافرات أو فاسقات، أو أنَّ بعضهن ارتكبت الفاحشة أو حاولت - نعوذ بالله! - فأَيُّ سب أعظم من أن يُتَّهَمَ الرجل في عرضه!؟

(١) كشف الأسرار (ص: ١٥٥)، وقد سجلت هذه العبارة آخر المذكرة التي رد عليها أبو المهدي ولم يرد عليها لها بالقبول ولا بالرد

ولا أدري لماذا تجاهلها مع أنه رد على كامل المذكرة!؟

وهذا دليل على عدم سلامة التربية - معاذ الله! -
وأما سب الصحابة: فقد اعتقدوا فيهم الكفر أو الفسق.
أما الكفر: فالكتب الروائية مملوءة بذكره.
وكتب العقائد لا تكاد تخلو من تصريح أو تلويح.

أما الطعن في عرضه عليه السلام: فقد روى المجلسي عن القمي في تفسير قوله تعالى: ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحِينَ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [التحریم: ١٠] قال: والله ما عنى بقوله: (فخانتاهما) إلا الفاحشة، وليقمن الحد على فلانة فيما أتت في طريق البصرة، وكان فلان يجهبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يجلك أن تخرجين - هكذا - من غير محرم، فزوجت نفسها من فلان^(١).

فالمراد بفلانة: عائشة عليها السلام؛ والمراد بفلان: طلحة!!

قاتلهم الله وقبحهم على هذا الطعن في عرض سيد البشر صلوات وسلامه عليه!!

وقال المجلسي بعد إيراد الآية السابقة: (لا يخفى على الناقد البصير والفظن الخبير ما في تلك الآيات من التعريض بنفاق عائشة وحفصة وكفرهما).

قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ ﴾ [النور: ١١] إلى أن قال تعالى: ﴿ الْحَيْثُتُ لِلْحَيْثِينَ وَالْحَيْثُونَ لِلْحَيْثِثُ وَالطَّيِّبَتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة النور]. فقد وعد عائشة عليها السلام بعد تبرئتها وإثبات إيمانها بمغفرة وأجر كريم، فهل يعد الله عز وجل شخصاً بعينه بالأجر الكريم ثم لا يتحقق؟! وهل يجوز لمسلم أن يقيد وعد الله عز وجل فيقول: (إذا لم يحدث منه ما يخالف) يعني أن الله عز وجل لا يدري عن المستقبل؟!!!

ثم كيف تزوج نفسها من: ((فلان)) وهي تعلم وفلان يعلم وعلي بن أبي طالب يعلم وكل

(١) بحار الأنوار (٢٢/٢٤٠)، وهو في تفسير القمي، ولكنه لم يجرؤ على التصريح ببعض الألفاظ كما صرح المجلسي - تفسير القمي

الصحابة يعلمون أن أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين يحرم الزواج منهن قال تعالى: ﴿... وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا إِنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمًا (٥٣)﴾ [سورة الأحزاب]

ثمَّ لم يُنْقَلْ لنا عن أحد من الصحابة - لا علي عليه السلام ولا غيره - يستنكر ذلك؟!

فإن كان زواجها منه علانية فأين الإنكار؟!

وإن كان سرًّا فكيف عرفتم؟!

قاتل الله الكذب وقاتل من دنس عرض رسول الله ﷺ بهذا الافتراء.

نسأل الله العافية.

وَأَمَّا بَقِيَّةُ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّهُنَّ لَمْ يَقْلَنَّ بِإِمَامَةِ عَلِيِّ عليه السلام كغيرهن من الصحابة، وكل من لم يقل بولاية عليٍّ فهو عندكم بين حكيمين: إمَّا كافر وإمَّا فاسق.

قال المفيد الإمامي المتوفى (١٣٤ هـ): (اتفقت الإمامية وكثير من الزيدية على أن المتقدمين على أمير المؤمنين (ع) ضلال فاسقون، وأنهم بتأخيرهم أمير المؤمنين (ع) عن مقام رسول الله ﷺ عصاة ظالمون، وفي النار هم خالدون)^(١).

وقال المفيد كذلك في كتاب آخر: (ظاهر مذهب الإمامة أن الخارج على أمير المؤمنين والمقاتل له كافر، بدليل إجماع الفرقة المحقة في ذلك... ودفع الإمامة وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء بدلالة قوله عليه السلام: (من مات وهو لا يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية)^(٢).

قلت: وهذا الحديث ظاهره الكذب، ولا يُعرَف في دواوين الإسلام المشهورة؟!

وقال الخميني: (إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقرآن، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حللاه وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبي ﷺ وضد أولاده...)^(٣).

(١) أوائل المقالات (١/ ٤١).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٣٥٨).

(٣) كشف الأسرار (ص: ١٢٦) وكتابه مملوء بالتناقضات، فهو يقرر في مكان قضية وينقضها في مكان آخر.

وقال كذلك: (حتى لو كان ذكر الإمام قد ورد في القرآن، فمن ذا الذي يضمن عدم نشوب الخلافات بين المسلمين؟

إذ إن أولئك الذين ألصقوا أنفسهم بالدين والنبى، وأقاموا التكتلات، ما كان عند ذلك يلتزمون بأقوال القرآن^(١).

فهم متلاعبون بأحكام الإله وألصقوا أنفسهم بالدين وليسوا من أهله!!
هذه عقيدة الإمامية في النبى ﷺ وأزواجه وأصحابه، فلو طبق الحديث المكذوب السابق لكانوا أول من يستحق هذا الحكم.

أرأيت لو عرض على شخص خالي الذهن عن شخص :

أصدقاؤه خبيثاء منافقون أو كفار وفاسقون.

وزوجاته منافقات أو كافرات.

وهو فاشل في تربية أتباعه الذين يقدرون بأكثر من عشرة آلاف شخص لم ينجح منهم إلا أربعة!!

ثم قال: ما رأيك في هذه الشخصية؟

فماذا تتوقع أن يكون جوابه؟؟؟؟!!

٨٠) أوردتم قول العاملي: إنه ليس في مذهب الشيعة وجوب سب الصحابة.. إلى أن قال: (إنَّ الشخص لو عاش ألف سنة وهو يتدين بمذهب أهل البيت ﷺ، ويتولاهم ويتبرأ من أعدائهم، ولم يسب الصحابة قط؛ لم يكن مخطئاً ولا في إيمانه قصور) [المناظرات لمقاتل بن عطية تحقيق الورداني (ص:٧٧)].

قلت: إنَّ الشيعة يجيدون اللعب بالألفاظ، وهم يظنون أن ذلك ينطلي على أهل السنَّة.

إنَّ اللفظ يقرر أن: أهل البيت لهم أعداء. والمراد واضح، أي: الذين خلفوا النبى ﷺ ولم يولوا علياً عليه السلام، وهؤلاء هم جميع الصحابة ما عدا أربعة كما يزعمون؛ فهؤلاء هم عند الشيعة أعداء آل البيت.

(١) كشف الأسرار (ص:١٣٠).

فالتبرؤ منهم كافٍ في إثبات الإيمان، مثال ذلك: مثالنا مع الشيطان، وفرعون، وأبي لهب، وأبي جهل؛ فنحن لو عشنا ألف سنة ولم نسب واحداً منهم فإيماننا كامل؛ لكن لا بدَّ من التبرؤ منهم. فما الفرق يا تُرى؟!

إنَّ القضية تعود إلى ما قاله ميشم البحراني الإمامي: (إمّا إثبات الإمامة وإمّا إثبات ولاء آل البيت للصحابة) كما تقدم في جوابه على استشكال مدح علي للصحابة وهم متهمون باغتصاب الإمامة حيث قال: (فإمّا أن لا يكون هذا الكلام من كلامه عليه السلام ، وإمّا أن يكون إجماعنا خطأ!!)

وأما قول العاملي: (وهو يتدبّر بمذهب أهل البيت عليهم السلام).

قلت: هل لأهل البيت مذهب؟؟؟

أنتم تزعمون أن آل البيت الذين ادعيتهم أنكم أتباع لهم معصومون وما يقولونه في حكم الوحي لا يجوز عليه الخطأ.

وأما كلمة (مذهب) فهي اصطلاح فقهي يدل على القول الذي يقبل الصواب والخطأ!!

فهل تقولون: إن أقوال آل البيت قابل للصواب والخطأ؟؟؟

ولهذا فهو مذهب .

أم إنكم تزعمون أن ما يقولونه غير قابل للصواب والخطأ بل هو صواب لا محالة؟؟؟

لا شك أن دينكم يقول إن ما يقولونه صواب لا محالة وغير قابل للخطأ!!

إذن كيف تسمونه: (مذهباً)؟؟؟

أليس هذا خداعاً لأتباعكم ولكافة الأمة الإسلامية؟؟؟؟

(٨١) ثمَّ أوردتم قول السيد علي خان الشيرازي المتوفى (١١٣٠هـ) وهو: (حكم الصحابة عندنا في العدالة حكم غيرهم، ولا يتحتّم الحكم بالإيمان والعدالة بمجرد الصُحبة، ولا يحصل بها النجاة من عقاب النار وغضب الجبار، إلّا أن يكون مع يقين الإيمان وخلوص الجنان، فمن علمنا عدالته وإيمانه، وحفظه وصية رسول الله في أهل بيته، وأنّه مات على ذلك؛ كسلمان وأبي ذر، واليناه وتقربنا إلى الله تعالى بحبه...) إلخ ما نقلت. [الدرجات الرفيعة (ص: ١١)].

قلت: هنا يتّضح المذهب ويبرز وجهه واضحاً: (من حفظ الوصية)، (كسلمان وأبي ذر...) فقط،

وأما أبو بكر وعمر وكبار الصحابة فقد عاندوا الحق، كما يتضح من بقية الكلام.

هذا هو المعيار الحقيقي عند الشيعة، وهو اتهام الصحابة بالردة والضلال!

فأين في هذا النص ثناء على الصحابة؟

ثم أين ما ذكرت سابقاً من تعظيم السابقين؟! وأين ما ذكرت من موافقتك لبعض علماء السنة لتعظيم عطاء الصحابة؟!!

(٨٢) أوردتم قول المسعودي في (مروج الذهب) وهو: (كان ممن شهد صفين مع عليٍّ عليه السلام من أصحاب بدر سبعة وثمانون رجلاً، منهم سبعة من المهاجرين وسبعون من الأنصار. وشهد معه ممن بايع تحت الشجرة وهي بيعة الرضوان من المهاجرين والأنصار ومن سائر الصحابة تسعمائة... إلخ) ^(١).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: كتاب: (مروج الذهب) كتاب تاريخ لا سند له فلا يُعتمد عليه في إثبات قضايا متنازع عليها، وإنما يُرجع إلى الكتب المسندة.

ثانياً: المسعودي مؤلف الكتاب قال فيه ابن حجر: (وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً...) ^(٢).

ثالثاً: إن صح هذا الأثر فإنه يدل على أن الصحابة لم يكونوا يُعادون علياً عليه السلام، وإنما كانوا يوالونه، ولو كانوا يعلمون أنه (وصي) لكان لهم صوت مسموع قبل ذلك، ثم لم يُنقل عن أحدٍ منهم أنه كان يُفضله على أبي بكر وعمر عليهما السلام.

رابعاً: ما أورده المسعودي من عدد الصحابة الذين شهد وصفين بالنسبة لمجموع الصحابة قليل فإن الصحابة يُعدُّون بالآلاف ثم يذكر سبعة وثمانين رجلاً فقط!! فأين الباقي؟! ولا ندري من هم الذين ذكروهم، وهل هم قائلون بـ(الوصية) أم مُعارضون لها؟!!

خامساً: نصر الصحابة لعلي وقد بايعوه ليس فيه ما يدل على غير الخلافة الشرعية، فأبي دلالة في ذلك؟!!

فشهودهم حرب صفين مع علي لأنه هو الخليفة الشرعي ولم يسمع لهم قول قبل ذلك لعدم

(١) أوردته من كتاب (الدرجات الرفيعة) (ص: ٣٩).

(٢) لسان الميزان (٤/ ٢٢٥).

علمهم بالوصية.

سادساً: ثم نصر الصحابة لعلي عليه السلام دليل حبهام له، ولو كان عندهم علم بالوصية لأعلنوها قبل ذلك.

فإن كانوا من القائلين بالوصية فلماذا لم ينصروه قبل ذلك!؟

سابعاً: قد ورد ما يبطل قول المسعودي هذا وهو مارواه البغدادي بسنده عن أمية بن خالد قال قلت لشعبة: (إن أبا شيبة حدثنا عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلاً قال كذب والله لقد ذكرت الحكم ذاك وذكرناه في بيته فما وجدنا شهد صفين أحد من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت) ^(١)

وهذه الرواية مسندة وهي أصح من قول ذكره المسعودي مرسلًا ولم يذكر له سنداً.

(٨٣) قلت: (قال السيد محسن الأمين العاملي المتوفي (١٣٧١هـ) ما يمثل عقيدة الشيعة: حكم الصحابة في العدالة حكم غيرهم... فمن علمنا عدالته حكمنا بها وقبلنا روايته، ولزمنا له من التعظيم والتوقير بسبب شرف الصحبة، ونصرة الإسلام، والجهاد في سبيل الله، ما هو أهله.

ومن علمنا منه خلاف ذلك لم تُقبل روايته، أمثال مروان بن الحكم، والمغيرة بن شعبة، والوليد بن عقبة، وبسر بن أرطاة، وبعض بني أمية وأعوانهم.

ومن جهلنا حاله في العدالة توقفنا في قبول روايته... إلى آخر كلامه. [أعيان الشيعة (١١٣/١)].

هنا وقفات:

أولاً: كيف نعرف عدالة الصحابة على مذهب الشيعة!؟

أليس من خلال الأحاديث التي تشهد لهم بالفضل!؟ فقد وردت أحاديث تزكيهم وخاصة الخلفاء الراشدين، فهل هؤلاء يعظمون عندهم؟

ثانياً: قد مثل العاملي للصنف الذي وصفه بأنه علم عدم عدالته بأسماء أشخاص، ولم يمثل لمن

ثبتت عدالته، فلماذا يا ترى؟! لأنه لن يمثل بعظماء الأمة، وإنما سيمثل بسلمان وعمار والمقداد وأبي ذر، وهذا يكشف مراده بهذا القول الذي يظن أنه يخدع به أهل السنة!!

ثالثاً: من هم الذين جهلت عدالتهم؟! لم يمثل بأحد!

رابعاً: لا يمكن أن يجتمع في قلب القول بالوصية وتعظيم الصحابة إلا عن طريق التقية!!

خامساً: أي صحبة هذه التي لها شرف؟! وقد طعتم في أصحابه وزوجاته، فأبي شرف للصحبة عندكم وقد حقرتم مصاحبة النبي صلى الله عليه وسلم وزعمتم أنه لا شرف لها كما تقدم؟!!

سادساً: أي دين نصر؟! وقد زعمتم أنهم خانوا الدين بعد وفاة النبي ﷺ؟! ومن هم هؤلاء الذين نصروا الدين عندكم؟!!

في الحقيقة أن جميع العبارات الشيعية تقوم على قاعدة الغموض وعدم الوضوح وذلك ليقينهم أنهم لو صرحوا بالحقيقة لما قبل منهم فهم يستدرجون الناس بمقدمات عن تعظيم الصحابة الذين نصروا الدين وعند التفصيل لا تجد إلا سلمان وأبا ذر واثنين أو ثلاثة آخرين.

وأما عظماء الأمة فلا ذكر لهم إلا بالطنع والتجريح!!

(٨٤) علّقتم على كلام العاملي كلاماً: كثيرٌ منه مقبول، ولكن آخره غريب، وهو: (هذا مع ما شوهد من صدور أمور من بعضهم لا تتفق مع العدالة: كالخروج على أئمة العدل، وشق عصا المسلمين، وقتل الأنفس المحترمة، وسلب الأموال المعصومة، والسب والشتم، وحرب المسلمين وغشهم، وإقام الفتن، والرغبة في الدنيا، والتزاحم على الإمارة والرئاسة، وغير ذلك مما تكفلت به كتب الآثار والتواريخ وملا الخافقين)، ثم أحلت إلى كتاب: (أعيان الشيعة)^(١)، ولا أدري هل هذا من قولكم أو أنه منقول؟!!

أولاً: في الحقيقة أن القاموس الشيعي قاموس كله إيذاء لصفوة الخلق بعد الرسل وتصوير واقعهم على غير حقيقته.

وعندما تنظر في قاموس الشيعة فإننا لا نجد هناك جيلاً بهذه المواصفات السيئة ولا ندري من هو هذا الجيل الذي يتحدثون عنه.

(١) أعيان الشيعة (١/١١٣).

نحن نعرف الجليل الذي زكاه ربه عز وجل وزكاه رسوله ﷺ وزكاه التاريخ وزكاه العقل.

فأما تزكية الله عز وجل فهي في عشرات الآيات من كتابه ولتقتطف جملة منها.

قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ

وَلَوْ آمَنَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴾ آل عمران ١١٠

وقال تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا

يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي

الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَّ

اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ الفتح ٢٩

وقال تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَن فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ

إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴾

الحجرات ٧

وأما تزكية نبيه ﷺ؟! فهي في عشرات الأحاديث نكتفي بناذج مما ورد في الأنصار رضي الله عنهم :

عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ - ﷺ - رَأَى صَبِيَانًا وَنِسَاءً مُّقْبِلِينَ مِنْ عُرْسٍ فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ - مُثْمَلًا فَقَالَ « اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ اللَّهُمَّ أَنْتُمْ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ». رواه مسلم : (ح

: ٦٥٧٣)

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ « إِنَّ الْأَنْصَارَ كَرِشِي وَعَيْبَتِي وَإِنَّ

النَّاسَ سَيَكْفُرُونَ وَيَقْلُونَ فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ وَاعْفُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ ». رواه مسلم : (ح : ٦٥٧٦)

البراء رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ أو قال قال النبي ﷺ (الأنصار لا يجهم إلا مؤمن ولا يبغضهم

إلا منافق فمن أحبهم أحبه الله ومن أبغضهم أبغضه الله) (ح : ٣٥٧٢ ٧٥٢)

وأما تزكية التاريخ فتتمثل في عشرات المشاهد.

ومنها:

١ - إيمانهم بالله وما تعرضوا له من آذى بسبب ذلك الإيمان :

- أ- هجرتهم الأهل والأوطان.
- ب- نصرتهم لرسولهم ﷺ.
- ج- حفظهم لكتاب الله عزوجل.
- د- حفظهم لسنة رسوله ﷺ.
- هـ- فتوحاتهم لربع الكرة الأرضية.
- و- نصره الله عزوجل لهم.
- وأما شهادة العقل فتتضح بما يلي:
- ١- قوم تربو على مائة القرآن الكريم ثلاثاً وعشرين سنة.
- ٢- قوم قادهم سيد البشر ﷺ علماً ودينياً وعقلاً وشجاعة وحلماً.
- ٣- تعريضهم لأنفسهم للموت في كل المشاهد ولا يتعرض للموت إلا محب لله عزوجل ورسوله.
- ٤- هجرهم لدينهم الذي كانوا عليه واستمساكهم بالدين الجديد صلاة وزكاة وصياماً وحجاً وتوحيداً.
- ٥- نصره الله عزوجل لهم على كل قوى الأرض وهم يتكلمون باسمه ويدعون الناس إلى دينه.
- وهكذا... وهكذا.. فأى الشهادتين شهادة الروايات المكذوبة في حق هذا الجيل الفريد المزكي من ربه عزوجل ومن نبيه ﷺ والتاريخ والعقل السليم أم تلك الروايات المفتراة؟! ثانياً: ثم انظر بعد ذلك لتلك الألفاظ الأثمة في حق هذا الجيل الرباني الفريد حيث نسبوا إليهم (شق عصا المسلمين وقتل الأنفس المحترمة، وسلب الأموال المعصومة، والسب والشتم، وحرب المسلمين وغشهم، وإقام الفتن، والرغبة في الدنيا، والتزاحم على الإمارة والرئاسة).
- ما أظلمه من وصفٍ وأكذبه من قول!!
- ثالثاً: قارن بين هذا الكلام الظالم وبين دعاوى احترام الصحابة السابقين والمهاجرين والأنصار كيف تجد أن تلك الدعاوى لا حقيقة لها عند الطائفة.

(٨٥) قلتُم: (قال السيد شرف الدين العاملي المتوفى (١٣٧٧هـ) من أكابر علماء الشيعة بلبنان: إنَّ من وقف على رأينا في الصحابة علم أنه أوسط الآراء؛ إذ لا نفرط فيه تفريط الغلاة الذين كفروهم جميعاً، ولا أفرطنا إفراط الجمهور الذين وثقوهم أجمعين..

فالصحابة كغيرهم من الرجال، فيهم العدول، وهم: عظمائهم وعلمائهم..
وفيهم البغاة.

وفيهم أهل الجرائم من المنافقين.

وفيهم مجهول الحال.

فنحن نحتج بعدولهم ونتولاهم في الدنيا والآخرة.

وأما البغاة على الوصي وأخي النبي، وسائر أهل الجرائم والعظائم، كابن هند وابن النابغة.. وأمثالهم، فلا كرامة ولا وزن لحديثهم... إلى أن قال: وما أشد إنكارهم علينا حين يروننا نرد حديث كثير من الصحابة، مصرحين بجرحهم أو بكونهم مجهولي الحال، عملاً بالواجب الشرعي في تمحيص الحقائق الدينية، والبحث عن الصحيح من الآثار النبوية..

ولو ثابت إليهم أحلامهم ورجعوا إلى قواعد العلم؛ لعلموا أن أصالة العدالة في الصحابة مما لا دليل عليه، ولو تدبروا القرآن لوجدوه مشحوناً بذكر المنافقين منهم، وحسبك من سورة التوبة والأحزاب: ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ ﴾ [المنافقون: ١]، وكيفيك من آياته المحكمة: ﴿ الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا ﴾ [التوبة: ٩٧].

واستمر على هذا الأسلوب في اتهام الصحابة عليهم السلام والدعاوى، إلى أن ذكر أن الأمة مستغنية بأهل السوابق والمناقب (وفيهم الأكثرية الساحقة، ولا سيما علمائهم وعظمائهم.. إلى أن قال: على أننا نتولى من الصحابة كل من اضطر إلى الحياد -في ظاهر الحال- عن الوصي، أو التجأ إلى مسaire أهل السلطة... وهم السواد الأعظم من الصحابة...) [أجوبة مسائل جار الله (ص: ١٤)].

الجواب: كل فقرة -والله- تحتاج لدحضها وبيان بطلانها إلى مجلدات.

ولكننا نختصر الجواب:

أولاً: زعمه أن مذهبه مذهب وسط بين تفریط الغلاة الذين كفروهم جميعاً وإفراط الجمهور الذين وثقوهم أجمعين.

لا ندري ما مراده بالغلاة الذين (كفروهم جميعاً)؟! وهل هناك غير الشيعة الاثني عشرية كفروا الصحابة جميعاً؟! إن روايات الشيعة لم تستثن على الحقيقة إلا رجلاً واحداً من اثني عشر ألف صحابي لم يدخل قلبه شك في إمامة علي رضي الله عنه حسب زعمهم هو ((المقداد)). فقد استثنت رواياتهم ثلاثة أشخاص أو أربعة ثم رجعت وأسقطتهم من الميزان!! فأبي غلو أشد من هذا الغلو؟! واستمع إلى طرف من رواياتهم:

(١) فقد نسبوا إلى الصادق أنه قال: «فأما الذي لم يتغير منذ قبض رسول الله ﷺ حتى فارق الدنيا طرفة عين فالمقداد بن الأسود؛ لم يزل قائماً قابضاً على قائم السيف عيناه في عيني أمير المؤمنين ينتظر متى يأمره فيمضي»^(١).

(٢) ونسبوا إلى الباقر أنه قال: «إن أردت الذي لم يشك ولم يدخله شيء فالمقداد». وفي رواية: «ما بقي أحد إلا وقد جال جولة، إلا المقداد بن الأسود؛ فإن قلبه كان مثل زبر الحديد»^(٢).

سبحان الله العظيم كيف تقبل هذه الروايات المفتراة من روايات آحاد على أكثر من عشرة آلاف صحابي من أصحاب رسول الله ﷺ!!

إذاً أين دعوى الوسطية عند الاثني عشرية؟! ثانياً: كل من اعتقد عقيدة الشيعة لا يستطيع أن يكون وسطاً؛ لأنهم خالفوا عموم المسلمين في دعوى الوصية، وكل من ادعى الوصية فيستحيل أن يتوسط، وسيتضح ذلك في الفقرات الآتية: ثالثاً: قال: (فالصحابة كغيرهم من الرجال: فيهم العدول، وهم عظماءهم وعلماؤهم).

قلت: من هم هؤلاء الذين هم عظماءهم وعلماؤهم؟!

(١) بحار الأنوار (٢٨/٢٦٠)، مجمع النورين (ص: ٩٧)، الاختصاص (ص: ٩).

(٢) معجم رجال الحديث (١٩/٣٤١)، اختيار معرفة الرجال (١/٤٦)، الاختصاص: (٩، ١٠، ١١)، البحار: (٢٢/٤٤٠).

عليّ، وسلمان، وأبو ذر، والمقداد، وعمار؟! وزاد بعضهم عددًا يسيرًا مخالفًا لنصوصهم.
هل هناك غيرهم؟! طبعًا: لا، ولا يستطيع أن يدخل معهم أحدًا من العطاء الذين هم أعظم ممن
ذُكر في حقيقة الأمر، وعند جميع المسلمين ما عدا من شذ.

ثم لا زال المنهج الشيعي هو البارز على هذا الكلام!

فقد زعم أن في الصحابة (أهل جرائم من المنافقين) ونحن لا ندري لماذا هذا الإصرار على
وصف الصحابة بالنفاق بعد تزكية الله عز وجل لهم وتزكية رسوله ﷺ صلى الله عليه وسلم وتزكية
التاريخ وتزكية العقل؟!

وبعد أن حددنا المراد بالصحابة في ميزان الإسلام وهم: (كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به)
والمنافقون لقوا النبي ولكنهم لم يؤمنوا به!!

فإذن كيف يُصر على هذا الخلط بينها!!!؟!

رابعًا: ثمّ زعم (أنّ أصالة العدالة في الصحابة ممّا لا دليل عليه، ولو تدبّروا القرآن الحكيم
لوجدوه مشحونًا بذكر: (المنافقين..)).

عجبًا لهذه الدعوى الباطلة: (عدالة الصحابة) لا دليل عليها لا من القرآن ولا من السنة!!

وعشرات الآيات، وعشرات أو مئات الأحاديث الصحيحة؛ أليست كافية...؟! لا.

ما الذي يعرفه عن الصحابة؟

«القرآن مشحون بذكر المنافقين» وهل يقول مسلم: إنّ المنافقين هم من الصحابة الذين يعرفهم
علماء الإسلام بأنهم: كل من لقي النبي ﷺ مؤمنًا به ومات على ذلك. فهل المنافقون لقوا النبي ﷺ
مؤمنين به؟!!

وهل يخفى المنافقون وهم يقولون ويعملون ما يُخالف الإسلام، ويراهم المؤمنون؛ إذ لا يظهر
النفاق إلا بقول أو عمل، وإلّا فكيف يُعرف المنافق من غيره؟!

عجبًا لهذه العقيدة الحاقدة على عطاء الأمة!!

خامسًا: ثمّ فسّر البغاة بأنهم: (البغاة على الوصي وأخي النبي) فهذا هي العقيدة الشيعية تأبى إلا
أن تظهر، فمن هم الذين بغوا على (الوصي) حسب زعم الشيعة؟! أليس هم الخلفاء الثلاثة، وجميع
الصحابة في عهدهم كما يزعمون؟!!

إذن: من بقي من الصحابة يستحق أن يُوصف بالعدل على ميزان المعتدلين؟!!

سادساً : قوله: (وما أشد إنكارهم علينا حين يروننا نرد حديث كثير من الصحابة،
مصرحين بجرحهم أو بكونهم مجهولي الحال عملاً بالواجب الشرعي في تمحيص الحقائق الدينية،
والبحث عن الصحيح من الآثار النبوية..).

قوله : (عملاً بالواجب...)

قلت : ومن متى الشيعة تمحص الحقائق الدينية وتبحث عن الصحيح في الآثار النبوية؟!
جميع روايات الشيعة كتبت في الظلام في ظل دعوى ((التقية)) ورواها كذابون مجهولون بشهادة
روايات الطائفة نفسها وشهادة علمائها.
فلم لم يتجه سماحته إلى رواته أولاً قبل أن تصل السلسلة إلى الصحابة فإن صحت تلك السلسلة
فلا بأس بعد من تمحيص الصحابة.

هيك أنك محصت الصحابة فمن روى عن الصحابة من رواة الشيعة؟

ومن روى عن أولئك الرواة..؟!!

كل هذه السلسلة إما كذابون وإما ملعونون وإما مجهولون.
وقد تقدم طرف من ذلك عن أبي عبد الله جعفر الصادق عليه السلام.

سابعاً: دعوى العمل بالواجب الشرعي:

الشيعة لا تعمل بالأحاديث النبوية المنقولة عن غير آل البيت حسب زعمهم فما الحاجة إذن إلى
البحث عن أحوال الصحابة؟!!

فالشيعة تعتقد أنه يجب على الله عز وجل أن ينصب إماماً لا يؤخذ الدين إلا منه ثم إنه سبحانه قد
نصب علياً وبعض آل بيته رضي الله عنهم أجمعين وهؤلاء المنصوبون قد توارثوا الإمامة إلى نهاية
النسل المنصوب في منتصف القرن الثالث.

فالدين في هذه الفترة على حسب عقيدتهم لا يؤخذ إلا منهم فلا حاجة إذن إلى الصحابة لأنهم
غير معصومين عندهم وغير المعصوم لا يوثق في كلامه ولا في روايته!!

فإما هذه العقيدة فلا حاجة إلى الصحابة !!

وإما الصحابة فلا حاجة إلى الإمامة !!

ثامناً: قوله: (والبحث عن الصحيح من الآثار النبوية)!

قلت: الصحيح من الآثار النبوية عندكم أو عندنا؟!

فإن قلت: عندكم.

فنقول: أي كتاب تعتمدون من كتبكم وقد كُتبت جميع رواياتكم في السر ولم يعتنِ العلماء بكتبكم دراسة ومراجعة وتحقيقاً قرابة ألف سنة، فكيف يُوثق بروايات أو كتب هذا حالها؟! وأين الطمأنينة في مثل هذه الكتب؟! وقد مر معنا اعتراف أئمتكم بوجود كذابين كذبوا عليهم.

ومعرفة الأحاديث المكذوبة من غيرها متعذر لأنّها جميعاً كُتبت في الخفاء.

ثم لم يعرف قدماءكم إلى القرن السابع شيئاً عن هذا التصحيح والتضعيف، وإنّما هذا علم استحدثتموه لدفع تعيير العامة كما قال علماءكم المتأخرون - كما تقدمت الإشارة إليه وكما سيأتي بمشيئة الله تعالى -.

وإن قلت من كتبنا - نحن أهل السنة - فيقال لكم: كل ما أوردتموه ممّا فيه التصريح بالوصية ضعيف أو مكذوب عندنا، ونحن قد اعتنينا بالروايات من عهد الصحابة إلى اليوم، وقد كُتبت رواياتنا في وضوح النهار رواها الصحابة علانية ورواها التابعون علانية وهكذا إلى عصرنا الحاضر.

وكل من أراد إدخال شيء فيها كشفوه، ومع ذلك لم تسلّم رواياتنا من إدخال الضعيف والموضوع فيها، ولكن العلماء عرفوها وكشفوها.

فكيف تستدلون بما ثبت عندنا ضعفه أو كذبه وتتركون الصحيح الذي يبطل معتقدكم وهو أضعاف أضعاف ما أوردتموه؟!!

أليس هذا انتقاءً لا يليق بمن يريد الحق؟!!

تاسعاً: ما علاقة الشيعة بالآثار النبوية؟!!

الشيعة قد استحدثت سنة أخرى غير سنة النبي ﷺ وأما السنة النبوية فهي لأهل السنة ولهذا فاسمهم (أهل السنة) وأما أنت وطائفتك فاسمكم (الشيعة).

أي شيعة علي - حسب زعمكم - فقد انفصلتم عن السنة أصلاً فلمَ تريد أن تمحص السنة وأنت قد استبدلتها بغيرها.

أستم تقولون (تركت فيكم ... كتاب الله وعترتي) فأين ذكر السنة؟!؟

فقد استبدلتموها بـ "عترتي"!

إذن بحثك عن سنة النبي ﷺ إنما هو للطعن فيها وإلغائها لا لنصرتها والاعتماد عليها.
عاشراً: الشيعة ليس من منهجها التصحيح والتضعيف طوال القرون وقد توالى عليهم أكثر من ستة قرون دونت فيها كتبهم ورواياتهم بدون منهج ولم يستحدثوا منهج التصحيح والتضعيف إلا في القرن السابع أو الثامن فكيف تستطيع تصحيح روايات كتبت على غير منهج؟!؟
ولهذا فإن علماءك يقررون أن تطبق المنهج الذي أخذتموه من أهل السنة سيؤدي إلى اختفاء دينكم وهذا يؤكد عدم تقبل الدين الشيعي لهذا المنهج.

قال العالم الشيعي الاثنا عشري يوسف البحراني (ت: ١١٨٦هـ): (والواجب: إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو عليه متقدمو علمائنا الأبرار، أو تحصيل دين غير هذا الدين، وشرعية أخرى غير هذه الشرعية، لنقصانها وعدم تمامها، لعدم الدليل على جملة أحكامها، ولا أراهم يلتزمون شيئاً من الأمرين، مع أنه لا ثالث لهما في البين، وهذا بحمد الله ظاهر لكل ناظر، غير متعسف ولا مكابر)^(١).

إذن دعوى أنك تريد تمحيص الحقائق الدينية دعوى يبطلها واقع المذهب.
ولهذا فإن الشيعة إلى الآن ليس لهم كتاب صحيح الروايات وضعيفها وذلك لعدم تحمل الروايات لهذا المنهج لأنها روايات كلها ضعيفة.
فالقفز إذن إلى الصحابة ورواياتك إليهم مجهولون قفز باطل.

حادي عشر: قد تتابع الأئمة عندكم إلى منتصف القرن الثاني وقد كتبت أحاديث قبل كل إمام.
فالأحاديث التي رويت قبل كل إمام يلزمه أن يبطلها أو يصححها لأن هذا مقتضى الإمامة.
فإذا لم يُنبه عليها أو يؤكد لها فإمّا أنه لم يعلم عنها شيئاً وهذا ينافي ما جعل إماماً من أجله؛ أو يبطل زعمكم بأنه يعلم الغيب وقد كُذّب على الدين قبله ولم يعلم!! أو أنه ليس إماماً يرجع إليه.

فأي فائدة في إمام يتناقل أتباعه الكذب إلى عصره ثم لا يُعرفهم بذلك الكذب؟!؟

(١) لؤلؤة البحرين (ص: ٤٧)، وانظر: طرائف المقال (٢/ ٣٩٦).

ألا ترى أن تصحيحكم استدراك على الإمام؟!

وبهذا يتبين أن دعوكم القدرة على التصحيح دعوى مردودة وسيأتي مزيد بيان بمشيئة الله تعالى في الفقرة التالية.

ثم لا أدري ما هو المنهج الشرعي الذي يمحص به الحقائق الدينية، ويصحح به الآثار؟! وقد اعترف السيد محمد الصدر أن رجال العقيدة والتاريخ الشيعي مجهولون - كما سيأتي - فكيف يستطيع أن يصل إلى الصحيح في مذهب رواة عقائده مجهولون؟! وأما الروايات التي اعتمد عليها الشيعة في كتب السنّة، فلا يكاد يسلم منها رواية - كما مرّ معنا - فأين المنهج العلمي؟ الله المستعان

ثاني عشر : الكلام ينقض بعضه بعضاً:

ذكر أن أهل العدل هم: (عظماؤهم وعلماؤهم..).

وقال عن المستقيمين من الصحابة: (هم أهل السوابق والمناقب، وفيهم الأكثرية الساحقة، ولا سيما علماؤهم وحملة الآثار النبوية).

وقابل هذا بقوله: (أما البغاة على الوصي وأخي النبي.. فلا ولا كرامة، ولا وزن لحديثهم).

وقال: (على أننا نتولى من الصحابة كل من اضطر إلى الحياد - في ظاهر الحال - عن الوصي، أو التجأ إلى مسaire أهل السلطة بقصد الاحتياط على الدين والاحتفاظ بشوكة المسلمين، وهم السواد الأعظم من الصحابة..).

قلت: زعم أن أهل السوابق والمناقب: (الأكثرية الساحقة..).

ثم ذكر هناك من ساير أهل السلطة: (وهم السواد الأعظم).

فأهل السوابق (أي الفضلاء) أكثرية ساحقة والذين سايروا السلطة (أي السيئون) هم السواد الأعظم أي أكثرية ساحقة!!

الفضلاء : أكثرية!

والسيئون أكثرية!

كلام ينقض بعضه بعضاً.

وإذا كانت الأكثرية الساحقة هي أصحاب السوابق والمناقب فمنهم الذين سايروا السلطة ضد علي بن أبي طالب عليه السلام إذن؟!!

فمن هم -إذن- العظماء؟ ومن هم أهل الحيادة؟ ومن هم أهل السلطة؟

فعاد الأمر فيهم إلى اتهام الجميع!!

أهل السلطة: أبو بكر وعمر وعثمان.

وأهل الحيادة: بقية الصحابة - ما عدا الأربعة -.

والعظماء والعلماء هم علي عليه السلام والأربعة..

وهكذا.. تطويل وتحايل على العبارات ينتهي إلى نفس عقيدة القوم!!

(٨٦) أوردتم قول سماحة الشيخ السبحاني، وهو كسابقه على نفس المشرب، ولكنه زاد الدعوى أنه اعتمد على: (الآيات القرآنية، والأحاديث الصحيحة، والتاريخ القطعي، والعقل المحايد) [العقيدة الإسلامية (ص: ٢٩٨)].

قلت: أمّا الاستدلال بالقرآن؛ فهو على الطريقة الشيعية: إخراجُه عن مدلوله بأنواع التأويلات.

وأما الاستدلال بالأحاديث الصحيحة؛ فنحن لا نعرف مصدرًا شيعيًا قديمًا صحيحًا، فهذا الكافي أصح كتاب عندهم، مملوء بغرائب الأحاديث التي يُستحى من إضافتها إلى دين الله عز وجل، وإن كنا نعتقد أنها باطلة، وكذلك يعتقد كثير من علماء الشيعة أنها باطلة.

لكن يصعب تمييز صحيحها من باطلها لدى كثير من الناس، ولم يَقم إلى الآن من يخرج للشيعة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة في مؤلف مستقل وعندما حاول أحد المعاصرين وهو البهبودي أن يقوم بتصحيح الكافي قامت عليه القيامة.

وأما التاريخ المحايد، فلا ندري أين يوجد هذا التاريخ المحايد؟! وأي كتاب تاريخ يمكن أن يكون حجة؟! والتاريخ قد امتلأ بالقصص الكاذبة والروايات الباطلة؟ وأكثر الكتب التاريخية القديمة تجمع بين القضية وضدها.

ثم إنَّ روايات العقيدة وروايات التاريخ عند الشيعة، تقوم على رجال مجهولين، فكيف يمكن أن

يتوصل إلى الصحيح منها من خلال رواية مجهولين، كما اعترف المحققون منهم؟؟!!

قال السيد محمد الصدر في مقدمته لتاريخ الغيبة الصغرى تحت عنوان: (تمهيد) وهو يتحدث عن أسباب الغموض في التاريخ الإسلامي - أي الشيعي - فذكر عدة نقاط قال في الخامسة منها: (الخامسة: نقطة إسناد الروايات، حيث إنَّ المصنفين الإمامية جمعوا في كتبهم كل ما وصل إليهم من الروايات عن الأئمة عليهم السلام أو عن أصحابهم، بغض النظر عن صحتها أو ضعفها.

وعلماء الشيعة الإمامية الذين ألفوا في الرجال اقتصروا في كتبهم على الترجمة لرواة الأحاديث الفقهية التشريعية، وأولَّوْها العناية الخاصة بصفتها محل الحاجة العملية في حياة الناس.

لكن هذه الكتب أهملت إهمالاً تاماً ذكر الرجال الذين وُجِدَتْ لهم روايات في حقول أخرى من المعارف الإسلامية، كالعقائد والتاريخ والملاحم، ممَّا قد يربو على رواية الكتب الفقهية!!

فإذا وفق من حسن الحظ أن روى الراوي في التاريخ والفقه معاً، وجدنا له ذكراً في كتبهم، أمَّا إذا لم يرو شيئاً في الفقه، فإنَّه يكون مجهولاً^(١).

أرأيت هذا الاعتراف الخطير كيف يكشف عن حقيقة تهدم المذهب من أساسه، وتوقظ القلوب الحية الباحثة عن الحق لتعلن - كما أعلن العشرات من علماء المذهب - التخلي عنه إلى عقيدة الحق.

ويقرر الحر العاملي المتوفى عام (١١٠٤ هـ) الذي قال فيه عباس القمي: (شيخ المحدثين، وأفضل المتبحرين.. إلخ)^(٢). قال وهو يعترض على التطور الجديد في المذهب الذي يدعو إلى إخضاع الروايات الشيعية للنقد، وزعمه بأن إيراد الروايات في المصادر الشيعية كافٍ في صحتها، وأنه لو طبقت قواعد الجرح والتعديل الإمامي - فقط - لضعف جميع رواة المذهب، وهذا حكم يؤيد كلام الصدر السابق.

قال العاملي: (وهذا الكلام يستلزم الحكم بصحة أحاديث الكتب الأربعة، وأمثالها من الكتب المعتمدة، التي صرح مؤلفوها وغيرهم بصحتها، واهتموا بنقلها ورواياتها، واعتمدوا في دينهم على ما فيها).

ومثله يأتي في رواية الثقات الأجلاء - كأصحاب الإجماع ونحوهم - عن الضعفاء والكذابين

(١) مقدمة تحقيق كتاب: (الغيبة الصغرى).

(٢) الكنى والألقاب، لعباس القمي (١٧٦/٢).

والمجاهيل، حيث يعلمون حالهم، ويروون عنهم، ويعملون بحديثهم، ويشهدون بصحته، وخصوصاً مع العلم بكثرة طرقهم، وكثرة الأصول الصحيحة عندهم! وتمكنهم من العرض عليها بل على الأئمة عليهم السلام.

فلا بد من حمل فعلهم وشهادتهم بالصحة على وجه صحيح، لا يتطرق به الطعن إليهم، وإلا لزم ضعف جميع رواياتهم لظهور ضعفهم وكذبهم، فلا يتم الاصطلاح الجديد!! ويظهر من ذلك ضعف الاصطلاح الجديد على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وموثوق وضعيف، الذي تجدد في زمن العلامة وشيخه أحمد بن طاوس..^(١).

أرأيت يا أستاذ محمد: أنه لو طبق منهج النقد الشيعي الإمامي - فقط - لأدى إلى ضعف جميع الروايات؛ لأن الرواة ما بين كذاب وضعيف؟! نترك لك أنت الحكم ولكل عاقل يحترم دينه وعقله. واستمع إلى آية الله العظمى أبي الفضل البرقي، وهو يتحدث عن نشأة الروايات الشيعية، حيث يقول: (ولكن بعد مُضي قرن أو قرنين من الزمان، ظهرت أخبار باسم الدين، ووجد أشخاص باسم المحدثين أو المفسرين الذين جاءوا بأحاديث مسندة عن النبي ﷺ..) إلى أن قال: (وضعت كتابي هذا موضعاً فيه: أن هذه الخلافات إنما نشأت بسبب الأخبار المفتراة الواردة في كتبنا المعتمدة نحن «الشيعة»...)، إلى أن قال: (وكان الموضوعون من أشباه المتعلمين وأصحاب الخرافات، قد أحدثوا أكثر هذه الأخبار في القرن الثاني أو الثالث؛ حيث لم تكن هناك حوزة علمية...)، ثم بين أن: (الشيخ الصدوق كان إنساناً محترفاً يبيع الأرز في قم، كتب كراساً جمع فيه كل ما سمعه عن رآه حسناً ونقله، ومحمد بن يعقوب الكليني أيضاً كان بقالاً في بغداد، وقد جمع ودون طوال عشرين عاماً كل ما سمعه من أهل مذهبه، واعتمد عليه؛ لأن تلك الفترة لم يكن فيها رجال دين بالمعنى المعروف..)، إلى أن قال: (ليت شعري كيف يكون كتاب الكافي كافياً لهم، حيث استقى مئات الروايات والموضوعات الخرافية من أعداء الدين، وأثبتها، كما سنفصل ذلك...) إلى أن قال: (ففي كتاب الكافي عيوب كثيرة؛ سواء من حيث السند ورواته كانت، أم من حيث المتن وموضوعاته؛ وأما من حيث السند فمعظم رواته من الضعفاء والمجهولين، ومن الناس المهملين، وأصحاب العقائد الزائفة، وهذا ما يقول به علماء الرجال من الشيعة).

(١) وسائل الشيعة (٣/ ٢٥٠-٢٥١).

ثمَّ حدد هدفه من تأليف كتابه: «كسر الصنم» فقال:

١ - لقد دخلت إلى الإسلام خرافات باسم الدين...

٢ - قد أُسِّست معظم طوائف الشيعة التي تبلغ قريباً من مئة فرقة على هذه الأخبار...

٣ - وقد تلاعبوا بآيات القرآن وحرّفوها عن وجوهها عن طريق هذه الأخبار...

قلت: (ليستمع الخميني ليعرف من هم الذين تلاعبوا بالآيات: عظماء الصحابة أم شيوخه؟!).

٤ - كما أنّ هذه الأخبار المختلفة، كانت سبباً لسوء ظن جمهور علماء المسلمين وطعنهم

بالشيعة^(١).

صدق.. والله! إنّها سبب اعتقاد علماء المسلمين بأنّ الذي وضع هذه الأحاديث هم من الزنادقة.

وإن كان كثير من الأتباع لا يضمّر الشر للدين وأهله؛ بل يتديّن عن جهل بما فيها.

وقد أورد البرقي رحمته نموذجاً من هؤلاء فقال: (وفي حوار مع أحد المجتهدين قال: إنّ

أحاديث الكافي كلها صحيحة، ولا يُحتمل الشك فيها أبداً، وإذا قال أحد غير هذا فهو مغرض.

فقلت لهذا المجتهد: إذا كنت تقول بصحة جميع أحاديثه، فلم لا تعتقد بثلاثة عشر إماماً؛ ذلك

لأنّه روى في المجلد الأول من الكافي في باب عدد الأئمة أربع روايات على أنّ الأئمة ثلاثة عشر

إماماً؟!!

قال: أرني ذلك، فأرئته، فتعجب وقال: ما رأيت ذلك قبل!^(٢).

أرأيت -وقفنا الله وإيّاك- كيف تكشّف لهذا الإمام الصادق في البحث عن الحقيقة فساد هذه

الروايات التي فرّقت الأمة؟!!

(١) كسر الصنم (ص: ٣٠-٣٩).

(٢) كسر الصنم (ص: ٣٨).

نماذج من جهالة الرواة في أحاديث الاعتقاد :

ولعلنا نزيد هذا المعنى الذي هو: بيان جهالة روايات كتب العقائد والتواريخ وضوحاً..

المُعْتَمَد عند الشيعة أنَّ الإمامة لا تثبت لأحد إلا بنص من الإمام السابق.

وقد عقد الكليني باباً لإثبات إمامة الحسن العسكري والد المهدي: (المعدوم)، وأورد فيه ثلاث عشرة رواية^(١)، لم يصح منها ولا رواية واحدة على ضوء كلام أئمة الجرح من الشيعة أنفسهم، وإليك الإشارة إليها بإيجاز.

الحديث الأول: «٨٥٣» فيه: (يحيى بن يسار القنبري)، قال في الشافي: (مجهول)^(٢)، ولم يعرف الخوئي هذا الراوي^(٣).

الحديث الثاني: (٨٥٤) رواه بسنده عن (جعفر بن محمد الكوفي، عن بشار بن أحمد البصري، عن علي بن عمر النوفلي).

قال في الشافي: (جعفر بن محمد الكوفي: لم يعرف حاله إلا بكثرة من روى عنه، وبشار بن أحمد: أهمل ولم يُذكر اسمه في كتب المترجمين، وكذلك النوفلي: سوى أن ذُكر له هذه الرواية)^(٤).

الحديث الثالث: (٨٥٥) في سنده، (عبد الله بن محمد الأصفهاني).

قال في الشافي: (سنده كما سبق -أي: مجهول- عبد الله بن محمد الأصفهاني ليس له ذكر في كتب الرجال إلا بهذه الرواية).

والسيد الخوئي عندما ترجم له أحال على هذه الرواية ولم يزد، ممَّا يُؤكِّد أنه مجهول.

الحديث الرابع: (٨٥٦) في سنده (موسى بن جعفر بن وهب) قال في الشافي: (مجهول).

الحديث الخامس: (٨٥٧) وفيه (أحمد بن محمد بن عبد الله بن مروان الأنباري).

قال في الشافي: (ضعيف إسناده: الأنباري من أصحاب أبي جعفر وأبي الحسن، وهو (مجهول)).

(١) الكافي (١/ ٣٢٥).

(٢) الشافي شرح الكافي (٣/ ٣٧١).

(٣) معجم الرجال (٢٠/ ١١٦).

(٤) الشافي (٣/ ٣٧١).

الحديث السادس: (٨٥٨) فيه (محمد بن أحمد القلانسي) و(علي بن الحسين بن عمرو).

قال في الشافي: (سنده كسابقه - يعني: ضعيف - القلانسي لم يُذكر له عنوان في كتب الرجال، وابن عمرو هو: علي بن الحسين، عدّه الشيخ في (رجاله) بهذا العنوان، وحاله: مجهول).

الحديث السابع: (٨٥٩) في سنده (أبو محمد الإسبارقيني). قال في الشافي: (كسابقه - يعني: مجهول - والإسبارقيني لم يُدَوَّن له اسم في كتب المترجمين).

الحديث الثامن: (٨٦٠) في سنده (سعد بن عبد الله، عن جماعة من بني هاشم منهم الحسن بن الحسن الأفطس).

قال في الشافي: (مجهول كالصحيح: سعد بن عبد الله بن خلف القمي جليل القدر، وكان يُعد من شيوخ الطائفة، وبعض الأصحاب ضَعَّف لقاءه لأبي محمد، واختلفوا في وفاته... والأفطس لم يُذكر في ترجمته سوى هذه الرواية).

قلت: عجباً! مجهول كالصحيح! الحمد لله على العافية!

الحديث التاسع: (٨٦١) وفيه: (علي بن محمد، وإسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (وهو كسابقه - أي: مجهول -)

وأما الخوئي فقد قال: هو إسحاق بن محمد النخعي، ونقل أقوال المترجمين فيه ومنها: هو معدن التخليط، له كتب في التخليط، كان فاسد المذهب، كذَّاباً في الرواية، وضَّاعاً للحديث... إلخ^(١).

الحديث العاشر: (٨٦٢) وفيه: (علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (سنده كما مضى - يعني مجهول -)، وقد تقدَّم أنَّ ذكراً كلاً الاسمين.

الحديث الحادي عشر: (٨٦٣) وفيه: (علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد).

قال في الشافي: (سنده كسابقه علته إسحاق بن محمد).

الحديث الثاني عشر: (٨٦٤) وفيه: (علي بن محمد، عن إسحاق بن محمد، عن شاهويه).

قال في الشافي: (سنده كسابقه: شاهويه لم يُترجم، سوى أنَّه ذُكر في هذه الرواية، وحاله:

(١) معجم الخوئي (٣/ ٧٠-٧١).

مجهول).

الحديث الثالث عشر (٨٦٥) وفيه: (علي بن محمد، عمَّن ذكره، عن محمد بن أحمد العلوي).

قال في الشافي: (سنده كما مضى: محمد بن أحمد العلوي عدَّه الشيخ مَن لم يرو عنهم، وقال: روى عنه أحمد بن إدريس، وفي البلغة: صحح العلامة الحديث عنه. وداود مضى غير مرة).

وأما السيد الخوئي فقد طوَّل في ترجمته لعلَّه يفك الرموز عنه، وأورد احتمالات كثيرة عن هذه الشخصية، ثم ختمها بقوله: (وكيفما كان لم تثبت وثاقة هذا الرجل، ولكنه حسن؛ لما ظهر من كلام النجاشي أنَّه من شيوخ أصحابنا)^(١).

فالحديث فيه مجهول هو: (عمَّن ذكره)، ويبدو أنَّ هذا المجهول هو شيخ الراوي السابق: (إسحاق بن محمد) الكذاب، ولكن الكليني تصرف خجلاً؛ لأنَّه سيقضي على (إمامه)، أو أنَّ الراوي نفسه أراد أن يُنوع.

وعلى كل حال فالراوي: مجهول.

وهنا وقفات:

أولاً: رأينا أنَّ جميع الأسانيد فيها رجال (مجهولون)، وهذا يُؤكِّد كلام السيد محمد الصدر، بأنَّ كتب التراجم أهملت ذكر رواة (العقائد والتاريخ) فهم مجهولون.

كما يؤكِّد كلام البرقي بأنَّ رواة الكافي من: (الضعفاء والمجهولين... والمهملين وأصحاب العقائد الزائفة).

إذن: أين الثقة في المرويات التي يُبنى عليها أعظم شيء في حياة المسلم (العقيدة).

ثانياً: إذا لم تثبت (إمامة) أحد ممن يزعم أنه (إمام) - وهذه قضية عقدية كبيرة - فهذا ينقض المذهب من أساسه.

ثالثاً: إذا لم تثبت إمامة (الحادي عشر) فالثاني عشر: (الوهمي) من باب أولى.

فأين الأحاديث الصحيحة التي اعتمدت عليها يا سماحة الشيخ السبحاني؟!

(١) معجم الخوئي وراجع كتاب: (المهدي المنتظر) للدكتور/ عدا ب محمود الحمش ففية مزيد بيان.

هذا التقرير يرفع الثقة في (عقائد الشيعة الإثني عشرية)، وأما الأحكام فالثقة فيها أصلاً معدومة؛ لأنها لا يدري أيها قيل (تقية)، وأيها قيل: (حقيقة).

وهذا ما يقرره العالم الإثنا عشري يوسف بن أحمد البحراني المتوفى عام (١١٨٦ هـ) حيث يقول: (لم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل، لامتزاج أخباره بأخبار (التقية)، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام وعلم الأعلام: محمد بن يعقوب الكليني - نور الله مرقدته - في جامع الكافي، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار، فصاروا - صلوات الله عليهم - محافظة على أنفسهم وشيعتهم يخالفون بين الأحكام، وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين! كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم وأخبارهم وتحرى سيرهم وآثارهم..^(١)).

ونضيف هنا إضافة أخرى فنقول:

الدين عقائد وأحكام، وأخلاق: (أي: عفاف).

تقدم بيان المنهج في العقائد والأحكام، ونضيف هنا: المنهج في الأخلاق، فأقول:

حرمة الزنا لا يجهلها مسلم، فلو وجد شخص مع امرأة أجنبية يزني بها فقال: أنا أستمتع بها!!

فكيف تستطيع أن تعرف الحقيقة؟؟!!

فلا خطأ في الأحكام والفتاوى؛ لأنَّ التقية تحله!!

ولا كذب في أخبار الغيب؛ لأنَّ البداء يحله!!

ولا زنا في الأرض لأنَّ المتعة تحله!!

أي دين هذا يا ترى؟؟!!

وأما العقل المحايد: فهل عقل الشيعي (محايد)؟! العقل الذي يسوِّغ كتمان آلاف الناس للوصية

طيلة حياة الخلفاء الأربعة، ولا يرفع أحد صوته منهم لإعلانها، وهم من أودي في سبيل الدين،

وفارق الأهل والأوطان، وحمل السيف لنصرة الدين، يجنون عن الصدع بالحق؟؟!!

(١) الحدائق الناضرة (١/ ٤٥).

ثم هل يسوّغ العقل أن يحدث تكاتم للحق من غير اتفاق سبق من آلاف الناس؟!

ثم هل يسوّغ العقل أن يكون الإمام المنسوب من الله جباناً خائراً، وقد كلف بأن يحمل الأمانة؟!

ثم هل يسوّغ العقل أن يكره جميع الصحابة علي بن أبي طالب عليه السلام، فلا يرفعون صوتهم لنصرته؟!

ثم هل يسوّغ العقل أن يتنكر الخلفاء لدينهم، ثم يجاربون لنصرته، ويعيشون حياة الزهد والعفة؟!

ثم هل يسوّغ العقل أن تطالب فاطمة عليها السلام بحقها من الميراث، وهو حطام دنيا، وتسكت عن أعظم من ذلك، وهو إبطال الوصية؟!

ثم أخيراً: هل يسوغ العقل المحايد أن يفشل الرسول صلى الله عليه وسلم في تربية أتباعه؟! وهو أفصح البشر وأعلم البشر بطباع النفوس المؤيد من رب العالمين!!

... كم من الأمور التي ادعاها الشيعة لا يستطيع العقل أن يسوّغ حدوثها؟!

فأيُّ عقل يا ترى الذي اعتمد عليه السبحاني ليطعن في عطاء الأمة ويتظاهر بأنه (مُحايد)؟! نحمد الله على نعمة الهداية.

هذه بعض إشارات حول كلامكم قبل تحليل إجابتي على أسئلتكم عن الصحابة.

(٨٧) أشرتكم إلى حديث الحوض، والذي فيه: (ألا ليزادنَّ رجال عن حوضي كما يُزاد البعير الضال، فأناديهم: ألا هلم! فيقال: إنهم قد بدّلوا بعدك. فأقول: سحقاً سحقاً)^(١).

وهنا نقف مع هذا الحديث وقفات عدة :

أولاً: أوردتم فيه كلاماً كثيراً، انتهيتم فيه إلى أن المقصود بـ(بأصحابي) في الحديث: هم الذين صحبوا النبي صلى الله عليه وسلم.

وأوردتم أحاديث صحيحة وأخرى ضعيفة أو مكذوبة، ولسنا هنا في صدد بيان الأحاديث

(١) صحيح مسلم (٣/١١١).

الضعيفة والمكذوبة، ولا أظن أنَّها تخفى عليكم؛ والعجيب أنكم تستبихون الاستدلال بكل حديث أو أثر يحقق مقصودكم ولو كان مكذوباً أو لا يصح ، وهذا في منهجنا الإسلامي مرفوض ونحن لا نستبих هذا والله الحمد.

ثانياً : هذا الحديث ورد في المصادر الإسلامية بسبعة ألفاظ هي :

(١) رجال

عن أبي هريرة : (.... ألا ليذا دن رجال عن حوضي ...) ^(١).

(٢) أقوام مني

عن سهل بن سعد قال : (ليردن على أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم ...

فأقول إنهم مني فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك ...) ^(٢)

(٣) ناس مني ومن أمتي

عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت ... وسيؤخذ ناس دوني فأقول يا رب مني

ومن أمتي) ^(٣)

(٤) رجال من أمتي فأقول أصحابي

عن ابن عباس : (وإنه سي جاء برجال من أمتي ... فأقول يا رب أصحابي) ^(٤)

(٥) رهط من أصحابي

عن أبي هريرة أنه كان يحدث (رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض ...) ^(٥)

(٦) ناس من أصحابي

(١) رواه مسلم (ح : ٦٠٧) وابن ماجه (ح : ٤٣٠٦) والمسند (ح : ٧٩٨٠) وأبو يعلى (ح : ٦٥٠٢) وابن خزيمة (ح : ٦)

وابن حبان (ح : ٧٢٤٠)

(٢) رواه البخاري (ح : ٦٢١٢) ومسلم (ح : ٦١٠٩) والمسند (ح : ٢٢٨٧٣)

(٣) رواه البخاري (ح : ٦٢٢٠) ومسلم (ح : ٦١١٢)

(٤) رواه البخاري (ح : ٦١٦١) ومسلم (ح : ٧٣٨٠) والمسند (ح : ٢٠٩٦) وابن حبان ٧٣٤٧

(٥) رواه البخاري (ح : ٦٢١٣)

عن أنس : ((ليردن علي ناس من أصحابي الحوض حتى عرفتهم اختلجوا دوني فأقول

أصحابي) ^(١)

(٧) رجال منكم

قال عبد الله بن مسعود (... الحوض فليرفعن إلي رجال منكم حتى إذا أهويت لأناولهم

اختلجوا دوني فأقول أي رب أصحابي...) ^(٢)

(٨) غير محدد

عن أبي هريرة ألا ليزادن عن حوضي كما يزداد البعير الضال فأناديهم : ألا هلم فيقال : إنهم

قد بدلوا بعدك فأقول : سحقا سحقا) ^(٣)

ثالثاً: للمحدثين منهج دقيق في التعامل مع مثل هذه الروايات المختلفة في الحديث الذي اتحد مخرجه واختلفت ألفاظه وذلك بسبب اختلاف الرواة حيث رواه بعضهم أو أكثرهم بالمعنى وهذا أمر معروف عند المحدثين وقد جعلوا له قاعدة يحل هذا الإشكال وفيما يلي نبذة من كلامهم رحمهم الله تعالى :

فقد قرر ابن رجب أن: (اختلاف ألفاظ الرواية يدل على أنهم كانوا يروون الحديث بالمعنى ولا

يراعون اللفظ إذ المعنى واحد....) ^(٤)

وقال العلائي : (إذا اتحد مخرج الحديث وتقاربت ألفاظه فالغالب حينئذ على الظن أنه حديث

واحد وقع الاختلاف فيه على بعض الرواة لا سيما إذا كان ذلك في سياقة واقعة تبعد أن يتعدد مثلها في

الوقوع) ^(٥)

وقال ابن دقيق العيد (هذه لفظة واحدة في قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث

(١) رواه البخاري (ح : ٦٢١١)

(٢) رواه البخاري (ح : ٦٦٤٢).

(٣) ابن حبان (ح : ٦٥٠٢).

(٤) فتح الباري (٦/٣٩٣) بتصرف.

(٥) نظم الفوائد (١١٢).

فالظاهر أن الواقع من النبي ﷺ أحد الألفاظ المذكورة فالصواب في مثل هذا النظر إلى الترجيح^(١)

قال ابن حجر (إذا كان مخرج الحديث واحدا واختلف في لفظة منه وأمكن رد الاختلاف إلى

معنى واحد كان أولى)^(٢)

هذه هي قاعدة المحدثين أصحاب التخصص .

رابعاً : تطبيق هذه القاعدة على هذا الحديث :

في الرواية الأولى: الخبر بأن هناك رجالاً من أمة النبي ﷺ سدادون عن الحوض بسبب انحرافهم .

وفي الثانية: تأكيد لنفس المعنى السابق إذ ذكر الراوي أن النبي ﷺ قال إنهم مني أي من أتباعي وليس المراد من أهل بيتي واللفظ لا ياباه لكننا لا نعتقد ذلك لأن بقية الألفاظ تدل على أنهم من أمته .

وفي الثالثة : ذكر الراوي أنهم من النبي ﷺ ومن أمته والمعنى لا يخرج عما تقدم إذ حدث النبي ﷺ عما سيقع في أمته لتحذير الأمة من البدع وأعمال الضلال وليس مراده تحذير أصحابه فقط وأما بقية الأمة فلن يقع فيها انحراف إذ حمل هذه الرواية على الصحابة فقط يوحى بتبرئة بقية الأمة .

وفي الرابعة : أكثر وضوحاً إذ أخبر عن ذود رجال من أمته وأنه ﷺ سيقول : أصحابي وذلك لا حرج في إطلاق اسم الصحبة على الأتباع لأن كل من سار في دربك فهو صاحبك ثم إنهم سيصحبونه في المحشر وفي الجنة فالإطلاق صحيح .

فقد أخبر عن ذود الملائكة رجالاً من أمته عن حوضه فيقول أصحابي لعلهم يكفون عن منعهم .

وفي الخامسة والسادسة : إنما ذكر الرواة اسم الصحبة ليقينهم بأن أتباع النبي ﷺ هم أصحابه لا أنهم أرادوا بذلك الصحبة الاصطلاحية .

وفي الرواية السابعة : قال منكم أي من الأمة الإسلامية كما قال تعالى : كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ

(١) فتح الباري (٩ / ٢١٤) .

(٢) فتح الباري (٢ / ٢١٩) .

المُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ (١١٠)) [سورة آل عمران]

فالمراد ب: (كتنم) أي (أنتم) أي : الأمة الإسلامية .

وأما الرواية الثامنة : فقد أطلقت ولم تحدد الذين يذادون عن الحوض والروايات التي حددت

بينت المراد .

إذن دعوى أن المراد هم أصحاب النبي ﷺ الذين صحبوه في حياته على وجه الخصوص

مردود بعد هذا التحليل لألفاظ الرواية إذ الرواية لم ترد بلفظ واحد حتى تحمل على هذا المعنى .

خامساً : قد ورد في القرآن الكريم عشرات الآيات تؤكد إيمان الصحابة، وتقرر مرضاة الله ﷻ

عنهم، وأنه حب إليهم الإيمان، وكره إليهم الكفر والفسوق والعصيان، وأنهم راشدون، وأنهم خير

أمة، وأمة وسط –أي: عادلة خيرة- وأنه سيستخلفهم كما استخلف الذين من قبلهم، وقد استخلفهم

كما وعد، فدل على إيمانهم، وأنه سيقم رجالاً مؤمنين مجاهدين في حالة حدوث الارتداد... إلى آخر ما

ورد في هذه النصوص .

فهل هذه النصوص حق؟ نعم والله إنها لحق .

سادساً: وردت عشرات الأدلة النبوية الصحيحة تثني على عظماء الصحابة: أبي بكر وعمر وعثمان

وعلي... وتؤكد فضلهم، وتقرر إيمانهم ومحبة النبي ﷺ لهم. وكلام الرسول ﷺ لا يتناقض.

فكيف تتكروا هذه النصوص القطعية الواضحة العينية، والتي تثبت هذه الفضائل للصحابة

بأعيانهم، ثم تأتون إلى أحاديث؛ بل حديث واحد يمكن أن يحمل على أي شخص، ثم تحملونه على من

ثبت فضله وإيمانه ومحبة النبي ﷺ له وتجعلون هذا الحديث فيه وفي إخوانه ناقضاً لتلك النصوص

القرآنية والأحاديث النبوية؟! والحديث يحتل من آمن ممن لم يثن عليهم الله ﷻ ولا رسوله ﷺ.

وتتكون هذا الاحتمال الذي هو الراجح لعدم ما يمنع من حمله عليهم! أليس هذا دليل الحقد والبغض

لعظماء الأمة؟!!

سابعاً: لو أراد شخص أن يحمل هذا الحديث على عليّ ﷺ فقال: إن علياً هو المقصود بالحديث،

ولفظه دال عليه، وأنتم قد أوردتم النص من الصحيحين، وفيه أن النبي ﷺ قال: (إِنَّهُمْ مِنِّي) (١)، وهذا

(١) صحيح البخاري (٧/٢٠٧)، ومسلم (٧/٦٥).

اللفظ يدل على أن المقصود من أهل بيتي؛ لأن لفظة: (مَنِّي) لا تحتمل غير هذا.

وفي رواية أسماء: (فأقول: يارب! مني ومن أمّتي)^(١).

وهذا دليل على عليٍّ عليه السلام، وعلى الذين قاتلوا معه فأراقوا الدماء!!

فهل تستطيع أن ترد على هذه الدعوى بغير الاستدلال بروايات من اعتقدت أنّهم ارتدوا والتي

تثني على عليٍّ عليه السلام وتبرئه من هذا الانتقاص؟!

ثامناً: لو أراد يهودي أو نصراني أن يطعن في هذا الدين، وأنّه دين فاشل وأهله مرتدون، وغير أهل لحمل هذا الدين، فهل يمكن أن يجد أسلوباً غير أسلوب الشيعة لحرب هذا الدين؟! واستمع إلى نفسك:

فقد قلتم: (متن روايات الحوض وغيرها تثبت بأنّ المراد بالصحابة هم الذين صحبوه «ص: ٢١»، فإنّ النبي ﷺ: لم يكن مطمئناً لما ينتهي إليه أمر أصحابه بعده «ص: ٢٥»).

وقلتم: (ورد في آيات الحوض أيضاً: «لا تدري بما أحدثوا، إنّهم ارتدوا على أديبارهم» وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ ۗ أَفَلَا يَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أَنْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٤٤] وكانت هذه الأحاديث واردة مورد التفسير لهذه الآية ومؤكدة لتحقق مضمونها بعد وفاته «ص: ٢٥») أي: حصول الردة.

وأوردتم قولاً للبراء بن عازب يعترف بالتقصير ولا يزكي نفسه، ثمّ قلتم: (يشهد على نفسه وغيره من الصحابة، بأنهم أحدثوا بعد وفاة النبي ﷺ، كي لا يغتر بهم الناس - سبحانه الله! - وهو من أكابر الصحابة ومن السابقين الأولين، والذين بايعوا النبي ﷺ تحت الشجرة).

ثمّ قلتم: (إنّ صحبته ومبايعته تحت الشجرة، لا تمنعان من ضلالة الصحابي وارتداده).

ثمّ أكدتم أنّ لا يمكن حمل الردة هنا على من حاربهم الخليفة أبو بكر: (لمناقضاته بصراحة رواية أبي هريرة التي صرحت بقولها: «فلا أراه يخلص إلّا مثل همل النعم» وهي أبلغ كناية عن القلة، ومعنى هذا أنّها حكمت على أكثرهم بالارتداد، ومعلوم أنّ هؤلاء المرتدين الذين حاربهم الخليفة لا يشكلون إلّا

(١) صحيح البخاري (٧/٢٠٩)، ومسلم (٧/٦٦).

أقل القليل).

وأخيراً: ختمتم كلامكم بأن اقتطعتم كلاماً للسندي على سنن النسائي وهو: (إنَّ الإسلامَ لن - لعلها لم - يتمكن في قلوبهم - يعني الصحابة-)، ثمَّ زدتُم كلاماً من عندهم فقلتُم: وفوق أنَّ هذه الزيادة اعتداء على النص فهي ليست صحيحة، وإنَّما الحديث عن مسلمة الفتح.

فلو قال هذا اليهودي أو النصراني: هذا التقرير الذي أنقله عن أستاذ جامعي قد أفقدني الثقة بكل ما نقله هؤلاء الأصحاب؛ لأنَّني لا أدري من هو الباقي الذي لم يرتد، والروايات التي رووها كلها لا أثق بها؛ لأنَّ من شرط قبول الرواية: إسلام الراوي وعدالته. وهؤلاء قد شككت فيهم بما نقلته عن هذا الأستاذ الجامعي!؟

فكيف ترد على هذا الكافر وتقنعه بصحة دينك!؟

إن الشيعي لا يستطيع الرد عليه.

تاسعاً: فرق بين أن يحكمك الشرع وبين أن تحكمه.

والذي يقف على كلامك يرى أنَّك توجه النصوص حسب المعتقد، وليس المعتقد هو التابع للشرع، ومثال ذلك:

قلتُم في تعريف الأصحاب: (إنَّما الكلام في كلمة «الأصحاب» الواردة في لسان النبي ﷺ، لا الواردة في اللغة أو لسان التابعين بعد مضي سنوات..).

فهنا تريد أن تقرر أن المقصود بالأصحاب في حديث الردة: أئمتهم أصحابه الذين صحبوه؛ لترد على من أورد احتمال أن المراد مطلق الصحبة، وذلك يشمل كل أمته.

ثمَّ عندما أتيت إلى كلمة: (لم يزالوا مرتدين على أذبارهم) أخذت تبحث عن الآراء الشاذة التي تقرر معتقدك، فوجدت من يقول: إنَّ المراد: (أي: متخلفين عن بعض الواجبات، ولم يُرد ردة الكفر) ثمَّ قلت: (فالمراد منها هي ترك وصية النبي ﷺ في عليٍّ وأهل بيته).

قلتُ: هذا التفسير لا يوجد في الشرع، فأين في الشرع أن ترك واجب من واجبات الدين يسمَّى

(ردة)؟!؟

جميع الآيات الواردة في كتاب الله ﷻ، إنَّما يقصد بها الكفر وترك الدين، بإجماع المفسرين.

قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ﴾ [المائدة: ٥٤] فأَي مفسر فسَّر هذه الكلمة بترك الواجب؟!

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ...﴾ [البقرة: ٢١٧]، فالآية نص واضح في أن: (الارتداد) هو الكفر.

وفي السنَّة ورد في بعض أحاديث الفتن: (ويكون عند ذلك ردة).

وفي صحيح البخاري سؤال هرقل عن النبي ﷺ بقوله: (وهل يرتد أحد سخطة لدينه).

وفي عشرات الآثار عن الصحابة تسمية ما حدث من ترك الدين بعد موت النبي ﷺ: (ردة).

وكذلك في لسان التابعين وجميع الفقهاء تسمية من خرج من الدين مرتدًا، ومن فعل فعلًا يناقض الدين سموا فعله: (ردة)، وقد عقدوا بابًا في الفقه سموه: (باب الردة) ولم يذكروا فيه ترك الواجبات!

ثم لو اعتمدنا هذا التفسير الغريب في كل من ترك واجبًا وسميناه مرتدًا؛ هللك أكثر الناس.

فمن لم يُعَفِّ لحيته ترك واجبًا، فهل يسمَّى مرتدًا؟!

ومن لم يردِّ السلام ترك واجبًا، فهل يسمَّى مرتدًا؟!

وهكذا وهكذا..

الحمد لله!!

عاشراً: وهل الإمامة حكمها كحكم إعفاء اللحية (واجبة فقط)؟!

وهل نقسم الأمة إلى طائفتين لأجل واجب؟!

وهل يُذاد الناس يوم القيامة عن الحوض لأجل ترك واجب؟!

سبحان الله العظيم!!

وهل هذه الحملة الشرسة من الشيعة على الصحابة وعطاء الأمة بسبب ترك واجب؟!

أليس المسلمون في جميع الطوائف لا يكاد يخلو منهم أحد من ترك واجب، فهل ينقسمون

ويتعادون لأجل ترك واجب؟!

الحمد لله!!

حادي عشر: أوردتم قولاً للبراء بن عازب أن المسيب قال له: (طوبى لك! صحبت النبي ﷺ، وبايعته تحت الشجرة! فقال: يا ابن أخي! إنك لا تدري ما أحدثنا بعده)، ثم عقبتم عليه بقولكم: (يشهد على نفسه وغيره من الصحابة بأنهم أحدثوا... إلخ ما تقدم).

قلت: ضع معه هذا النص ثم انظر:

عن قيس الخارفي عن عليّ قال: (سبق رسول الله، وثني أبو بكر، وثلاث عمر، ثم خبطتنا فتنة يعفو الله عمن يشاء) قال أبو عبد الرحمن: قال أبي: قوله: (ثم خبطتنا فتنة): أراد أن يتواضع^(١).

ورواه عمرو بن سفيان عن عليّ^(٢).

ورواه عبد خير عن عليّ^(٣).

ورواه سعيد بن قيس الخارفي عن عليّ^(٤).

هل يعترف عليّ ﷺ بأنه قد حاد، وأنه قد دخل في أمر هو معصية، ويسأل الله أن يعفو عنه؟! ثم انظر إلى أهل السنة، أصحاب القلوب النظيفة التي تحمل كلام العظماء على أحسن المحامل:

فقد قال الإمام أحمد بن حنبل بعد أن أورد حديث عليّ السابق: (أراد أن يتواضع) يعني أنه إنما قال ذلك تواضعاً وتذلاً لله ﷻ، يمثل أمر الله ﷻ: ﴿ فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ ۗ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اتَّقَى ﴾ [سورة النجم].

فمنهج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وهو منهج جميع الصحابة: تواضع وهضم للنفس.

ثم قول البراء بن عازب: (يا ابن أخي! إنك لا تدري ما أحدثنا بعده) هل ما حدث من الخلاف كان سرّاً لا يعلمه أحد، أم كان مكشوفاً معروفاً؟!

(١) رواه أحمد - المسند (١/٢٠٠).

(٢) المرجع السابق (١/٢٣٧).

(٣) فضائل الصحابة (١/٢١٤).

(٤) المرجع السابق (١/٣٨٧).

فكيف يقول: لا تدري. وكل الناس يعلمون ما حدث؟!؟

لو أراد أن يشير إلى أمر معلن لقال: إنك تدري ما حدث منّا.

أراد أن حق الله عزوجل عليه أعظم من عمله وكان يود لو كان عمله أفضل مما هو عليه.

وهذه أحاسيس إيمانية لا يتذوقها أصحاب القلوب المريضة الجاهلة بربها.

ثمّ أرايت أنت في خاصة نفسك لو أثنى عليك شخص؛ أكنت تقبل وتزكي نفسك -وأنت لا تعلم من نفسك ارتكاب معصية ظاهرة، لكنك تستشعر التقصير في حق الله ﷻ فترفض التزكية! هذا الظن بك!

قال تعالى: ﴿ فَلَا تُزَكُّوْا أَنْفُسَكُمْ ۗ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ اتَّقَى ﴾ [النجم: ٣٢].

ثم هذا سيد البشر وإمام العظماء نبينا محمد ﷺ يقول: (لن يُنجي أحداً منكم عمله. قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله برحمته..)^(١).

وفي لفظ: (إلا أن يتغمدني منه بمغفرة ورحمة)^(٢).

رواه عنه أبو هريرة وأبو سعيد الخدري وجابر بن عبد الله وعائشة، كما في الصحاح والسنن والمسانيد.

أترى يمكن أن تقول: (يشهد على نفسه.. كي لا يغتر به الناس..)!؟

سبحان الله! ما أحوجنا إلى مراجعة هذه المواقف الخطيرة!

(٨٨) قلت: (وقد مدح الله ﷻ في كتابه طوائف من الصحابة، ونحن نذكرها على ترتيب ما جاء في رسالتكم، ثم نقوم بالتحليل:

الآية الأولى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا

(١) رواه البخاري (٨٣/١٣)، ومسلم (١٧/١٣٤).

(٢) رواه البخاري (٨٣/١٣)، ومسلم (١٧/١٣٣).

الَّذِينَ هُمْ يُؤْتُونَ فِيهَا أَجْرًا مُّكْرَمًا ﴿١٠٦﴾ [سورة التوبة].

ثمّ قلت: (فقد أثنى الله سبحانه في هذه الآية على طوائف ثلاث:

الأولى: السابقون الأولون من المهاجرين، وهم الذين هاجروا أيام هجرة النبي أو بعدها بقليل، وبما أنّ لفظة.

«من» في «من المهاجرين» للتبويض، فهو يخرج المتأخرين من المهاجرين. فالآية تشي على السابقين من المهاجرين لا على عامة المهاجرين.

وبعبارة أخرى: إنّما يصح الاستدلال بشمول الثناء في الآية لجميع المهاجرين والأنصار إذا ثبت بدليل قطعي أن «من» بيانية لا تبعية، وأي دليل قطعي على ذلك؟.

قلت:

أولاً: قررت أنّ الآية: (تشني على السابقين من المهاجرين لا على عامتهم)، وقلت قبل ذلك: (وهو الذين هاجروا أيام هجرة النبي أو بعدها بقليل).

ونحن هنا ننزل معكم في الخطاب: فمن هم السابقون من المهاجرين، الذين هاجروا أيام هجرة النبي ﷺ أو بعدها بقليل؟!

أبو بكر وعمر وعثمان وسعد بن أبي وقاص والزبير... إلخ العشرة الذين هاجروا قبل هجرة النبي ﷺ بقليل أو معه، فهل هم داخلون في هذه الآية أم لا؟

أم المقصود: عمّار وأبو ذر والمقداد فقط؛ لأنّ سلمان من الأنصار؟!

ثانياً: الآية الكريمة قد وعدتهم بوعدتين:

الأول: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [البينة: ٨]، والله ﷻ عالم الغيب سبحانه لا يعد إنساناً بالرضى عنه إلّا إذا علم أنّه يعيش على الإيمان والتقوى، وإلّا فإن تجرأنا - ونعوذ بالله من ذلك - وتعقبنا الله ﷻ وقلنا: يارب! أنت أطلقت هنا وهؤلاء لا يستحقون الرضوان؛ لأنّهم سيغيرون الوصية - المكذوبة عليك وعلى نبيك - ولن ينفذوها، فكان ينبغي أن تقيد وأن تقول: (إذا نفذوا وصيتي في عليّ)!!

أو نقول كما قال أبو مهدي - كما سيأتي - : (غير أنَّ وعد الله سبحانه بالحسنَى مشروط بحسن خواتيم العمل)!

الله ﷻ يخبر عن قوم بأعيانهم برضاه عنهم وبأنهم راضون عنه ﷻ، فهل يملك بشر أن يقيد ما أطلقه الله ﷻ في حق أشخاص بأعيانهم؟! نعوذ بالله من الضلال!

إلَّا إذا قلنا: إنَّ الله ﷻ لا يعلم الغيب، وإنَّ علم الغيب قد أعطاه (للأئمة) كما تزعم روايات الشيعة! فإنَّهم يعلمون ما كان وما سيكون، وقد تنازل الله ﷻ لهم؛ قياسًا على تنازله سبحانه لهم عن التشريع للخلق، كما يشتهه أصحاب كتاب عند الشيعة، ويؤكدُه زعيم الثورة الإيرانية الخميني:

فقد نسب الكليني في إدارة الكون: إلى أبي جعفر الصادق أنَّه قال: (إنَّ الله تعالى لم يزل متفردًا بوحدانيته، ثمَّ خلق محمدًا وعليًّا وفاطمة فمكثوا ألف دهر، ثمَّ خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يَحُلُّون ما يشاءون، ويحرمون ما يشاءون، ولن يشاءوا إلَّا أن يشاء الله تبارك وتعالى..)^(١).

أو أنَّ الله ﷻ «بدا» له أن يغير وعده لهم، إذ ذلك معتقد عبد المطلب الذي لم يحظ بالإيمان، وقد شرع للشيعة هذه العقيدة.

فقد أورد الكليني في أصحاب الكتب الشيعية (الكافي) عن أبي عبد الله أنه قال: (إنَّ عبد المطلب أول من قال بالبداء، يبعث يوم القيامة أمةً وحده، عليه بهاء الملوك وسماء الأنبياء)^(٢).

انظر إلى هذه العقيدة الشيعية كيف لا تتردد في نسبة الدين إلى غير المسلمين من آل البيت الذين ثبت كفرهم بأدلة قطعية ثم كيف تحارب المؤمنين من أصحاب رسول الله ﷺ الذين ثبت إيمانهم وجهادهم بأدلة قطعية.

الله ﷻ عالم الغيب ولا يغير وعده، وإذا وعد قومًا بأعيانهم بالرضى فلا بد أن يتحقق.

الوعد الثاني: قال تعالى: ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [سورة التوبة].

(١) الكافي (١/٤٤١)، وقد أوردتها الخميني وأقرها - كشف الأسرار (ص: ٩٢).

(٢) الكافي (١/٤٤٧).

فأكد سبحانه أنه «أعد لهم جنات..» فهل يجرؤ شخص بعد ذلك أن يقول: إنه لابد من (القيد)، أو (التخصيص)^(١)؛ لأنهم لم ينفذوا (الوصية) التي لا وجود لها إلا في أذهان تقبلت روايات مكذوبة لتؤسس عقيدة تحارب كل من يخالفها؛ بل وتتهمه إن لم يعلنها، حتى لو كان رسول الله ﷺ كما سبق عن الخميني!!

الحمد لله على نعمة الهداية.

(٨٩) قلت: (الثانية: السابقون من الأنصار، وهم الذين سبقوا في نصره النبي بالإنفاق والإيواء، ولا يدخل مطلق الأنصار ولا أبناؤهم وحلفاؤهم؛ وذلك لأن تقرير الآية: «والسابقون الأولون من الأنصار».

فالآية تنفي على السابقين الأولين من الأنصار لا على عامتهم..).

ثم استطردهم تؤكدون هذا المعنى.

وهنا وقفات:

الأولى: من هم هؤلاء السابقون من الأنصار الذين استحقوا هذا التكريم؟!!

لا نجد أحدًا من الأنصار ضمن الصحابة الذين استثنتهم الشيعة من (الهاالكين) الذين هم جميع الصحابة، فقد هلكوا: (لم ينصروا الوصي) - كما زعموا- إلا أربعة ليس منهم أنصاري إلا سلمان، وسلمان رضي الله عنه كان مولى لم يشارك في: (الإيواء)؛ لأنه لم يكن يملك شيئًا، وعلى ذلك فلم ينبج أحد من الأنصار الذين آوا النبي ﷺ والمهاجرين الذين وعدهم الله رضي عنه ب: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠] و: ﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ لأن الله رضي عنه إمّا لم يكن يعلم أنهم سيخذلون الوصي، أو أنه (بدا) له أن يتراجع عن وعده إكرامًا للشيعة!!

أستغفر الله.. أستغفر الله.. أستغفر الله.

الثانية: هل تشمل كتب الشيعة على بيان بأسماء هؤلاء السابقين من الأنصار الذين أنثى الله رضي عنه عليهم؟!!

(١) للرازي بحث بهذا المعنى - التفسير (١٦/١٣٠).

لا يوجد في كتبهم غير أولئك الأربعة أو زيادة بعض أفراد من الصحابة من غير عظمائهم !!

الثالثة: هل يستطيع الشيعة أن يفرقوا بين من آمن ونصر من الأنصار ومن وصف بالنفاق؟!

ومن أي مرجع يمكنهم ذلك؟!

لا تستطيع لأنها لا تعتقد ما يقرره الله ﷻ في هذه الآيات ورواياتهم وتقاريراتهم شاهدة بذلك.

(٩٠) قلت: (الذين اتبعوا السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار بإحسان، وهذه الطائفة: عبارة عن أسلم بعد بدر إلى بيعة الرضوان أو إلى فتح مكة، فلا تشمل الوافدين من العرب في العام التاسع... هم الذين صلحت سيرتهم وسلوكهم، فصاروا بعيدين عن اقتراف الذنوب ومساوئ الأخلاق، فاتبعوهم بإحسان).

قلت: هنا وقفات:

أولاً: من هم هؤلاء الذين اتبعوهم بإحسان؟! وأنتم لم تعدلوا إلا أربعة أشخاص؛ لأنَّ أحدًا من هؤلاء كإخوانهم المهاجرين والأنصار لم ينصروا الوصي - بزعمكم - بل لم يعلموا هذه الوصية؛ لأنَّه لا يعقل أنَّ المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لا يعلن واحد منهم أو أكثر نصرة الوصي طوال حياة الثلاثة!!

ثانيًا: شهدت بأن التابعين -أي: الصحابة الذين هاجروا بعد- للسابقين بإحسان، بأنهم صلحت سيرتهم وسلوكهم.. فهل يمكن أن تذكر منهم عشرة أشخاص من كتبكم؟! وكيف عرفتم أنه صلحت سيرتهم وسلوكهم؟!

(٩١) قلت: (وأي هذه الآية من تعديل عشرة آلاف صحابي سجلت أسماؤهم في المعاجم، أو مائة ألف صحابي صحبوا النبي في مواقف مختلفة، ورأوه وعاشروه؟ هذا هو المفهوم من الآية حسب الفوائد التي تعرفتموها).

قلت: هنا ثلاثة مواقف في تعديل الصحابة:

الأول: أن جميع الذين صحبوه وآمنوا به عدول؛ لشرف صحبتهم لرسول الله ﷺ، ولقبولهم للإسلام ورضاهم به.

وهذا هو الظاهر لنا من عموم النصوص الشرعية، إضافة إلى ما قاموا به من حفظ الدين والجهاد

في سبيله، كل في مجاله وحسب طاقته.

وهذه آثارهم: شريعة محفوظة، وبلاد مفتوحة، فقد بلغ عدد المسلمين اليوم مليار مسلم، وقبلهم أبائهم وأجدادهم لا يحصون كثرة، دخلوا الإسلام بسببهم. ثم كل عمل يعملونه في ميزان حسنات أولئك الأصحاب، فنحن نشهد لهم بالخير والفضل، ونشهد آثارهم، وليس عندنا وصية مزعومة خالفوها أو عاندوها.

والثاني: عكس هذا الموقف وقال: إن جميع الصحابة الذين هم عشرة آلاف صحابي المدونة أساءوا في الكتب، ومائة ألف الذين عاصروه ورأوه، كلهم -إلا أربعة- ارتدوا أو خانوا الوصية، أو لم يرتدوا ولكنهم عاندوا ومنعوا تنفيذ (الوصية) -الوهمية طبعاً- ولهذا فليسوا أهلاً للعدالة، فهم إما كفار وإما فاسقون. فتكون النتيجة: أن عدد الناجحين من مدرسة سيد البشر وعظيم الإنسانية (٤) أشخاص من (١٠٠, ٠٠٠) مائة ألف، والراسبون (٩٩٩٩٦) راسباً على حسب معتقد الشيعة!!

يا لها من مهزلة تتابع عليها أتباع الطائفة طوال التاريخ إلا من شرح الله صدره للحق.

الثالث: من خص المهاجرين والأنصار بالعدالة، وخاصة الأولين منهم إلى بيعة الرضوان أو فتح مكة، أو الذين لازموا طوال حياته صلوات الله وسلامه عليه.

وبعضهم وضع قيوداً أخرى، ولكنها جميعها لا تخرج عطاء الصحابة المشهورين، كالخلفاء وبقية العشرة، وأهل بدر، وأهل بيعة الرضوان.

هذه هي الأقوال في عدالة الصحابة..

الأول: يقول به جمهور أهل السنة، ويرون أن من يخرج عنه فهو شاذ أو مبتدع.

والثاني: هو قول الشيعة -وخاصة الإمامية- وقد تفرق في البحث كلام للشيعة يؤكد هذا الموقف.

والثالث: لبعض أهل السنة، وهو قول مرجوح، ولا تستطيع الشيعة الإمامية أن تقول به؛ لأنه يتعارض مع عقيدة (الإمامة).

فأي هذه الأقوال يا ترى هو الصحيح؟!

(٩٢) أوردتم كلامي في تقرير عدالة الصحابة وهو: (أثنى ﷺ على جميع المهاجرين وجميع الأنصار بدون قيد، لأن: (أل) للعموم فيما دخلت عليه. وجميع الذين اتبعوهم بإحسان.

فالمُتَبِعُونَ قِيَدَهُم بِالْإِحْسَانِ.

وهذا أصل، فلا يُخْرَجُ أَحَدٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ، وَالآيَةُ فِي غَايَةِ الْوَضُوحِ.

ثُمَّ أَتَى اللهُ ﷺ عَلَى الَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ هُمْ أَهْلُ السَّنَةِ وَلَيْسُوا الشَّيْبَعِيَّةَ؛ لِأَنَّ الشَّيْبَعِيَّةَ مَا بَيْنَ مَكْفَرٍ لَهُمْ وَذَامٍ لَهُمْ، أَعْنِي الشَّيْبَعِيَّةَ الْإِمَامِيَّةَ بِدُونِ اسْتِثْنَاءٍ.

ثُمَّ قَلْتُمْ بَعْدَ إِيرَادِ كَلَامِي: (...يَلَاظُ عَلَيْهِ سَبْحَانَهُ أَنَّهُ يَثْنِي: لَا عَلَى عَامَةِ الْمُهَاجِرِينَ وَلَا عَلَى عَامَةِ الْأَنْصَارِ؛ بَلْ عَلَى صِنْفٍ خَاصٍ مِنْهُمْ، وَهُمْ السَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ فَحَسَبِ..).

قَلْتُ:

قَوْلَكُمْ إِنَّهُ ﷺ يَثْنِي عَلَيَّ: «صِنْفٍ خَاصٍ مِنْهُمْ وَهُمْ السَّابِقُونَ الْأَوْلُونَ..».

قَلْتُ: فَمَنْ هُم هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَتَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ مِنْهُمْ: أَبُو بَكْرٌ وَعُمَرُ وَعِثْمَانُ وَبَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ، أَمْ لَيْسُوا مِنْهُمْ؟!

فَإِنْ قَلْتُمْ: مِنْهُمْ؛ فَكَيْفَ تَجْمَعُ بَيْنَ هَذَا الشَّنَاءِ وَاعْتِقَادِ أَنَّهُمْ خَانُوا الْوَصِيَّةَ؟!

سَبْحَانَ اللهِ كَيْفَ يَلْعَبُ بِالْأَلْفَاظِ حَتَّى إِنْ خَالِيَ الذَّهَنُ قَدْ يَصْدُقُ هَذِهِ الْمَقُولَةُ لَكِنَّهُ إِذَا رَجَعَ إِلَى بَاقِي كَلَامِهِ الْمَشْهُورِ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ.

يَصَابُ بِالْحَيْرَةِ.

هَلْ هَذَا الْكَلَامُ الْمُنْتَاقِضُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ؟!

نَعَمْ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ.

فَأَسْأَلُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ الْعَافِيَةَ وَاحْمَدُهُ عَلَى نِعْمَةِ الْوَضُوحِ فِي عَقِيدَتِكَ!

(٩٣) أوردتم جزءاً من قولي وهو: (وهذا أصل، فلا يُخْرَجُ أَحَدٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ إِلَّا بِدَلِيلٍ قَطْعِيٍّ)، ثُمَّ قَلْتُمْ: (نعم). هذا أصل: لا في عامة المهاجرين والأنصار؛ بل في خصوص السابقين الأولين منهم، فلا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل قطعي.

مثلاً: إذا دل دليل على أن صحابياً من السابقين والأولين عدل عن الحق فيؤخذ بالدليل الثاني.

فإذا دل الدليل على أن حارث بن سويد من الصحابة البدرين، قتل المجذر بن زياد المسلم يوم

أحد لثأر جاهلي، يحكم بخروجه من الآية. [الإصابة - ترجمة الحارث بن سويد].

أو دل على أن قدامة بن مظعون البدري شرب الخمر، وهكذا دواليك.. [الاستيعاب (٣/١٢٧٦)].

قلت: وهنا وقفات:

أولاً: هل دليل الإمامة قطعي يمكن أن يُبنى عليه إخراج جميع الصحابة من العدالة، بسبب عدم تسليمهم الإمامة لعليٍّ عليه السلام أم لا؟
فإن كان قطعياً فلم يبقَ أحد ممن دخلت عليه: (أل) عدلاً، وإن لم يكن قطعياً بطلت الإمامة..
فبأيها تقول؟!!

ثانياً: (المجذر بن زياد) قتله شخص اسمه: (الحارث بن سويد بن الصامت) غيلة يوم أحد، ثم ارتد، ثم جاء مسلماً يوم الفتح، فقتله النبي ﷺ به^(١)، فأبي دليل في هذا؟!
رجل خان وارتد، فهل يشكك في عدالة عظماء الأمة وإخوانهم بالآلاف لأجل رجل ارتد؟
وهل قال أحد: إن هذا الشخص: (عدل)؟!!

هل ترضون بأن نسقطه من العدالة؟ -أسقطناه- هل تكتفون بهذا الرجل؟!!

ثالثاً: لم يرد هناك نص صحيح أنه هو الذي قتل، ولذلك اختلف العلماء في قاتل المجذر، فقد قال ابن حجر بعد أن أورد قول ابن الأثير: إن أهل النقل اتفقوا على أنه هو الذي قتل المجذر، قال: (وفي جزمه نظر؛ لأن العدوي وابن الكلبي والقاسم بن سلام جزموا بأن القصة إنما وقعت لأخيه (الجللاس) لكن المشهور أنها للحارث)^(٢).

رابعاً: لم يصح في إسلام الحارث بن سويد حديث، وأهل السير اختلفوا في إسلامه أصلاً.

فابن إسحاق يرى أنه لم يسلم أصلاً، وإنما أظهر الإسلام.

قال ابن إسحاق: (وكان الحارث بن سويد بن صامت منافقاً، فخرج يوم أحد مع المسلمين، فلما التقى الناس عدا على المجذر بن زياد البلوي وقيس بن زيد أحد بني ضبيعة فقتلها، ثم لحق بمكة

(١) أسد الغابة (٤/٤٧).

(٢) الإصابة (٢/١٥٨).

بقريش..^(١).

فهذا هو (الحارث بن سويد) اختلف في إسلامه، ولم يحضر غزوة بدر، وقد ذكر البخاري أسماء من شهد بدرًا ممن صح عنده، فذكر أربعة وأربعين رجلًا^(٢) ليس هذا منهم.

وأورد الهيثمي أسماءهم على قسمين: قسم قال فيه: (رجاله رجال الصحيح) وقسم فيه: (ابن لبيعة) وقال فيه: (وقد ضَعَّفَ وحديثه حسن باعتبار الشواهد)، وليس الحارث هذا في كلا القسمين^(٣)، فمن أين عرفت أنه بدري؟! أليس هذا مجازفة لا تليق؟!!!

خامسًا: (قدامة بن مظعون) كان زوجًا لأخت عمر بن الخطاب، أسلم في مكة وهاجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وشهد بدرًا وجميع المشاهد، استعمله عمر على البحرين، فقدم الجارود سيد عبد القيس إلى عمر فقال له: (إن قدامة) شرب الخمر، فقال: من يشهد معك، فشهد أبو هريرة، فاستقدمه عمر، ثم إن الجارود طلب من عمر إقامة الحد، فقال عمر: (أخصم أنت أم شهيد؟) فكرر الجارود طلبه بإقامة الحد، مما شكك عمر في شهادته، فأرسل عمر إلى زوجته فشهدت على زوجها.

فقال عمر: (إنني حادك). فقال: لو شربت كما يقولون ما كان لكم أن تحدونني.

فقال عمر: لم؟

قال قدامة: (قال الله ﷻ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ

فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [المائدة: ٩٣] الآية).

قال عمر: أخطأت التأويل، إنك إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم عليك.

ثم أخطر عمر عنه الجلد لكونه كان مريضًا، ثم خاف أن يموت قبل أن يستوفي منه الحد فجلده.

ثم إن قدامة هجر عمر، ثم رأى عمر رؤيا، ثم اصطلحا، وعاش قدامة إلى عام ستة وثلاثين.

قال أيوب السخيتاني: (لم يحد في الخمر أحد من أهل بدر إلا قدامة بن مظعون)^(٤).

(١) سيرة ابن هشام (٢/ ٨٩).

(٢) صحيح البخاري - كتاب المغازي - باب تسمية من سُمِّي من أهل بدر.

(٣) مجمع الزوائد (٦/ ٩٣).

(٤) الاستيعاب (٣/ ١٠٠).

هذه قصة (قدامة) أخطأ في فهمه وشرب الخمر مرة واحدة، وقد شارك في نصرته هذا الدين، وشهد بدرًا وبيعة الرضوان، وقد جاءت الأحاديث في تجاوز الله ﷺ عن شهد هاتين الواقعتين بشهادة النبي ﷺ، وقد حصل ما هو أعظم من شرب الخمر من (حاطب) فعذره النبي ﷺ لصدقه وشهوده غزوة بدر.

فهل ترد على رسول الله ﷺ في حاطب وتخرجه من هذا التكريم؟!

غفر الله لقدامة ورضي الله عنه، وإنه والله لعدل أخطأ ثم تاب، وقد أخطأ آدم عليه السلام وتاب فتاب الله ﷻ عليه.

ولكن المرض إذا أصاب قلباً أعماه نسأل الله العافية.

سادساً: هذه وقائع مفردة من آحاد الصحابة، أقيم الحد على صاحبها، والحد يكفر الله ﷻ به الذنب، ولا يجوز أن يُعير من حد في معصية.

ثم ما هي النماذج الأخرى التي ارتكبت المعاصي؟!

ثم هل يعني أن غير قدامة عندكم عدل؟! أم أن بقية الصحابة ارتكبوا الفواحش كذلك؟!

سابعاً: تعامل الشيعة مع الصحابة تعامل غير منصف، فهم لا يرون إلا أخطاءهم، مع أن تلك الأخطاء محصورة في أفراد، فلا ينظرون إلى هذا الجيل المؤمن المجاهد الذي نصر الله ﷻ به الدين، وحفظ به الشريعة وفتح العالم إلا من خلال: صحابي شرب الخمر، أو: صحابي زنى، أو: صحابي قتل.. وهذا ظلم في تقييم الأشخاص، لو طبق علينا في الدنيا والآخرة لهلكننا.

ثامناً: إن جميع الخير في الأرض لكل صحابي شارك في الدفاع عنه أو في نقله مثله؛ لأنه هو السبب في نشره، فكم سيكون من الحسنات جزاء ذلك الخير، فإذا وضعت تلك السيئة في كفة وتلك الأعمال العظيمة في كفة، فما عسى أن تفعل تلك السيئة؟

ضع: (مليار) حسنة في كفة و(سيئة واحدة) في كفة، وانظر الراجح.

(٩٤) أوردتم قولي: (ثم أننى الله ﷻ على الذين اتبعوهم بإحسان، والذين اتبعوهم هم أهل

السنة) ثم قلت: (يلاحظ عليه: أن قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]

فعل ماض يحكي عن تحقق التبعية بإحسان عند نزول الآية، فلا بد أن يكون التابعون بإحسان من جملة

الصحابة، فكيف تفسرونه بأهل السنَّة إلى يوم القيامة، ثمَّ تخرجون الشيعة، مع أنَّ الطائفتين خارجتين (!) عن مفاد الجملة، وإلَّا لكان اللازم أن يقول ﷺ: «والذين يتبعونهم بإحسان».. إلخ).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: لقد ذكر جميع المفسرين أنَّ: (الذين اتبعوهم) يشمل الأُمَّة إلى قيام الساعة، سواء قلنا: إنَّها تشمل من أسلم من غير المهاجرين، أو إنَّها خاصة بجيل التابعين ثمَّ من تبعهم.

ثانياً: قولكم: (فلا بد أن يكون التابعون بإحسان من جملة الصحابة).. (وإلَّا: لكان اللازم أن يقول الله ﷻ: «والذين يتبعونهم بإحسان») فهذا قصور في معرفة اللغة العربية، وما كان لكم أن تقتحموا حمى القرآن الكريم بمثل هذه الجرأة. وسيأتي توضيحه في: (رابعاً).

ثالثاً: جميع المفسرين من أعلام العربية لم يقل أحد منهم مثل قولكم، ابتداءً بالصحابة ﷺ، وانتهاءً بآخر مفسر من علماء الأُمَّة، فهل جهلوا أمراً عرفتموه؟!

ولعلَّ ممَّا أكرم الله به العربية أنَّ جميع موسوعاتها التي حفظتها، وكذلك الكتب التي تضبط قواعدها إنما هي من جهود أهل السنَّة، وأهل التشيع عالة على مصنفاتهم.

ولو قدر أن ينحاز أهل التشيع إلى بقعة من الأرض، وأهل السنَّة إلى بقعة أخرى، ويحمل كل منها ما حفظه من الدين؛ لعجز الشيعة عن معرفة الدين.

فالقرآن جمعه أهل السنَّة.

واللغة العربية هم جامعو مفرداتها ومقعدو قواعدها.

وأصول الفقه هم واضعوا قواعده.

والتفسير هم رواده.

ومصطلح الحديث هم مؤسسوه.

والشيعة قد سطوا على هذه العلوم وبنوا على بعضها مصنفاتهم.^(١)

رابعاً: لدراسة زعمكم في أنَّ الفعل الماضي لا يدل على المستقبل، نضرب لكم بمثال واحد من

(١) راجع كتاب: (حوارات عقلية مع الطائفة الاثني عشرية في المصادر) للمؤلف فقد بين فيه تلك الحقيقة.

كتاب الله ﷺ:

قال تعالى: ﴿ أَتَىٰ أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾ [النحل: ١].

قال الطبري: (أتى أمر الله فقرب منكم أيها الناس ودنا..)^(١).

وقال القرطبي: (أتى بمعنى يأتي)^(٢).

وقال ابن كثير: (يخبر تعالى عن اقتراب الساعة ودنوها بصيغة الماضي الدال على التحقق)^(٣).

وهكذا على هذا النهج بقية التفاسير.

ولهذه الآية نظائرها في كتاب الله ﷺ، ومنها:

قوله تعالى: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلِيٍّ ﴾ [الأعراف: ٤٣] أي: ونزع يوم

القيامة.

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا ﴾ [الأعراف: ٤٣] أي: يقولون يوم

القيامة.

وقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ ﴾ [الأعراف: ٥٠] أي يوم

القيامة.

وقوله تعالى: ﴿ وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا ﴾ [الأعراف: ٤٨]^(٤).

وغيرها كثير.

وهذا يتبين أن قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٠] فعلٌ يدل على المستقبل

مطلقاً، وأنه يشمل كل من جاء بعد السابقين إلى قيام الساعة، وأن دعوى الانتهاء لا توجهه اللغوة.

وهذه الأمثلة يتبين خطأ فهمكم في دعوى أن "جاءوا" قد وقع وصححتهم الله ﷺ بأنه لو أراد

(١) التفسير (٥٢/١٤).

(٢) الجامع لأحكام القرآن (٦٥/١٠).

(٣) التفسير (٤٧٦/٤).

(٤) هذه كلها في آيات متتابعة من سورة الأعراف (٤٣-٤٨).

المستقبل لقال " والذين يتبعونهم... " وهذا يكشف عن جهلكم بأساليب لغة العرب!

وهذا هو السبب في كل هذه المفاهيم الخاطئة عنكم في دلالة النصوص.

(٩٥) أوردتم قولي: (والآية في غاية الوضوح) ثم قلتم: (إنَّ هذا التعبير من سماحتكم في غاية الغرابة. كيف تصفون الآية بغاية الوضوح وقد اختلف المفسرون في تعيين المراد من الآية اختلافاً شديداً، وسوف نذكره ليتبين مدى صحة قضائكم في معنى الآية بأنَّه في غاية الوضوح).

ثمَّ أوردتم قول ابن الجوزي أنَّ الآية فيها ستة أقوال [زاد المسير (٣/٣٣٣)]، ثمَّ قلتم في نهاية الأقوال: (وفي الختام نحن لا نصدق هذه الأقوال..). قلتُ: لأنَّها لا تحقق مقصودكم.

الجواب من أوجه:

أولاً: الآية في غاية الوضوح في الثناء على الصحابة الذين كفرتموهم أو فسقتموهم، سواءً كان ذلك في الثناء على طبقة منهم، وهم السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار، أو فيهم وفي الذين جاءوا من بعدهم.

وأهل السنَّة اختلفوا في تعيين: (الطبقة) لا في نفي (الثناء) على جميع الصحابة، كما هو معتقد الشيعة الإمامية - ما عدا أربعة - وهذا هو خلافتنا الأساسي معكم.

ثانياً: هذه الأقوال جميعها ليس واحد منها قولاً للشيعة الإمامية، فهي كلها في مقابل أقوال الإمامية الاثني عشرية.

وجميع المفسرين المذكورة أقوالهم في الآية لم يطعن أحد منهم في عدالة الصحابة الآخرين.

ولهذا لم ترتضوها جميعها حيث عقبتم عليها بقولكم (نحن لا نصدق هذه الأقوال).

قلت: فلماذا إذن توردها؟!

ولماذا تحتج منها؟!

(٩٦) ثمَّ قلتم: (هذا كله بِغَضِّ النظر عمَّا ذهب عدة من المفسرين والمؤرخين، بأنَّ المراد من السابقين هو: علي بن أبي طالب، وأنَّه أول من أسلم، كما عن الثعلبي والقرطبي والخطيب وأبي نعيم وغيرهم، قال الحاكم النيسابوري: لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أنَّ علياً أولهم إسلاماً. [تفسير الثعلبي - خ - تفسير القرطبي (٨/٢٣٦) المستدرک (٣/١٨٣)...]).

وصرح ابن تيمية في رسالة رأس الحسين بقوله: (ثمَّ علي وحمة وجعفر وعبيدة بن الحارث، هم من السابقين الأولين، فهم أفضل من الطبقة الثانية من سائر القبائل).

[رأس الحسين (ص: ٢٣)].

قلت: هنا وقفات :

أولاً: عزوك إلى هؤلاء المفسرين أتهم قالوا: (المراد من السابقين هو: علي بن أبي طالب..). ليس صحيحاً، ولا أدري لماذا نسبتهم إليهم غير ما قالوه؟!

قال الثعلبي: (واختلف العلماء في السابقين الأولين من هم؟

فقال أبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وقتادة وابن سيرين: هم الذين صلُّوا القبليتين.

وقال عطاء بن أبي رباح: هم الذين شهدوا بدرًا.

وقال الشعبي: هم الذين شهدوا حجة الرضوان «أي: بيعة الرضوان».

ثمَّ قال: (واختلفوا أيضًا في أول من آمن برسول الله ﷺ... فقال بعضهم: علي بن أبي طالب..).

فأين في تفسير الثعلبي تفسير الآية: بعلي بن أبي طالب؟!

أمَّا القرطبي فقد قال بعد إيراد الآية: (فيه سبع مسائل) أورد في ثلاث منها معنى الآية ولم يذكر فيها علي بن أبي طالب، وإنَّما ذكر الأنصار والمهاجرين على حسب ما ذكره المفسرون الآخرون، ثمَّ قال: (الرابعة: وأمَّا أولهم إسلامًا فروى مجالد عن الشعبي قال: سألت ابن عباس: من أول الناس إسلامًا؟ قال: أبو بكر. أو ما سمعت حسناً..). ثمَّ أورد آياتاً تدل على سبق أبي بكر. ثمَّ أورد أقوال جماعة من العلماء أكدوا أولية إسلام أبي بكر على غيره، ثمَّ قال: (وبه قال إبراهيم النخعي. وقيل: أول من أسلم علي..)^(١) ثمَّ ذكر أقوالاً أخرى في أول من أسلم.

فأين فسر القرطبي الآية بعلي؟!

ثمَّ ها هو قدَّم أبا بكر، فإنَّه ذكر أنَّه أول من أسلم، فهل يجوز لنا أن نقول: إنَّ الآية تفسر بأبي بكر فقط؟! لا نستجيز هذا المسلك، فالآية أعم من ذلك.

(١) تفسير القرطبي (٨/ ٢٣٥).

وقول الخطيب وأبي نعيم لا يخرج عن ذكر أول من أسلم، والأقوال فيه؛ فهل دعواك -إذن- فأين في أقوال العلماء أنهم فسروا الآية بعليّ؟! أليس هذا افتراءً عليهم وخداعاً لغيرهم لا يليق من مسلم فكيف من أستاذ جامعي؟!!

ثانياً: هذه العقلية الشيعية أن تفسر آيات المدح في كتاب الله ﷺ بـ (شخص واحد) عقلية عجيبة! مئات وآلاف المهاجرين والأنصار توجه الآية ثناءها عليهم، تختفي ليكون المخاطب هو عليّ ﷺ، عليّ هو: (السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار) سبحانه الله!!!

أما إن علياً رضي الله عنه من السابقين الأولين لكن ليس هو السابقين الأولين وحده! لكن لا غرابة، فالذي يطلع على كتب الأحاديث والآثار الشيعية الإمامية، يرى أن القرآن كله نزل في الأئمة وأتباعهم، وقد أوردت في غير هذا الموضوع نماذج من ذلك. ولا بأس بإيراد أنموذج آخر هنا من أصح كتب الإمامية.

روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله في حديث طويل: (ما من آية نزلت تقود إلى الجنة ولا تذكر أهلها بخير (هكذا) إلا وهي فينا وفي شيعتنا، وما من آية نزلت تذكر أهلها بشر ولا تسوق إلا إلى النار (هكذا) إلا وهي في عدونا..^(١). سبحانه الله!!

وروى ابن البطريق الحلبي عن ابن عباس أنه قال: (ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي^(٢))، وروى الميرزا حديثاً طويلاً عن ابن عباس كذلك وفيه: (أن جبريل هبط على الرسول ﷺ ومعه جام من البلور الأحمر، وقال له: السلام عليك، الله يقرأ عليك السلام ويحييك بهذه التحية، ويأمرك أن تحيي بها علياً وولديه..)، ثم زعم أن البلورة تنقلت في كف النبي ﷺ، ثم في كف علي ﷺ، ثم في كف الحسن ثم الحسين وهي تقرأ آيات...^(٣).

وألف أحد الإمامية كتاباً بعنوان: (الدر الثمين في خمسة آية نزلت في مولانا أمير المؤمنين ﷺ) باتفاق أكثر المفسرين^(٤).

(١) الكافي (٣٦/٨).

(٢) العمدة لابن البطريق (ص: ١٥).

(٣) صحيفة الأبرار.

(٤) طبع بتحقيق: علي عاشور، ط. بيروت.

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصْرَىٰ نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُرُ ﴾ [المائدة: ١٨].

(٩٧) ذكرت الآية التي أوردتها في إجابتي إليكم وهي قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ^ع وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ^ط تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ^ط سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ^ع ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ ^ع وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَرَّعٍ أَخْرَجَ شَطَطَهُ ^ط فَفَارَزَهُ ^ط فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوْقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ^ط وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿ [سورة الفتح].

ثم أوردتم قولي: (ذكر ﷺ أنه رباهم ورعاهم كما يرعى النبتة التي تخرج من الأرض، حتى نضجت واكتملت، وأن ذلك سيكون سبباً لغيظ الكفار، فمن كرههم أو غاظهم لحقه الوعيد).

ثم قلت: (يلاحظ عليه: أن ظاهر كلامكم أنه ﷺ في هذه الآية يصف جميع الصحابة بأنه رباهم ورعاهم كما يرعى النبتة التي تخرج من الأرض، ولكنه غير تام للوجوه الآتية:

(أ) هل المراد من قوله سبحانه: (والذين معه) هو المعية الجسمانية، أو أن المراد المعية الروحية، فتنتطب على الذين كانوا معه في صلابة الإيمان والعقيدة والعمل والسيره؟ وبما أنه لا قيمة للمعية في الجسم تختص الآية بالطائفة الثانية، ولم يكن كل الصحابة على هذا الخط، بدليل الأصناف العشرة التي قدمنا عناوينها، وذكرنا موضع الآيات وأرقامها).

قلت: هنا وقفات :

أولاً: الآية نص على أن: (الذين معه) هذه أوصافهم، ونحن نرى في جميع الأحاديث والمواقف أن (الذين معه) أول من يدخل فيها هم: أبو بكر وعمر وعثمان وعلي. فهم معه في كل المواقف والمشاهد: آمنوا به، ونصروه، وأحبوه وأحبهم، وأثنى عليهم، وكان يستشيرهم ويسمع كلامهم، ولم يفارقه سفرًا ولا حضرًا -إلا نادراً- وظاهرهم الإيمان وشهد لهم النبي ﷺ بالإيمان ومدحهم وأثنى عليهم، وشهد لهم الصحابة وأثنوا عليهم، وكان بينهم من الود والحب ما ظهر على حياتهم من التعاون والتزواج والتسمية بأسماء بعضهم... إلى آخر ما هناك من علامات الأخوة الإيمانية.

فهل هؤلاء تشملهم الآية أم لا؟! لأنَّ هذا هو مفتاح الخلاف، فالصحابه جيش عظيم مقدمته هؤلاء العظماء، ونحن عندما نتحدث معكم في الصحابة، فإنَّ أول ما يتبادر إلى أذهاننا هؤلاء، ثمَّ من ورائهم بقية إخوانهم.

ثانيًا: هل المراد.. (هو المعية الجسمانية أو أنَّ المراد هو المعية الروحية، فتنطبق على الذين معه في صلابة الإيمان والعقيدة والسيرة؟)

قلت: من هم هؤلاء الجماعة الذين أشاد بهم القرآن، وأتَّهم مع النبي ﷺ؟ هل أبو بكر وعمر وعثمان منهم أم هم: (علي) فقط.. على منهجكم!!

القرآن يذكر جماعة، فهل هذه الجماعة تتخلص في حسكهم وتفكيرهم لتصبح رجلًا واحدًا، أم أنَّها جماعة؟! وهل هذه الجماعة من ذكرنا أم أنَّها: (أبو ذر وسلمان وعمَّار والمقداد)؟! على حسب الروايات الشيعية!

ثالثًا: أكدتم أنَّ المراد بالآية المعية الروحية!

قلت: الخطاب واضح الدلالة أنَّ المقصود هم الذين معه بأجسامهم وأرواحهم، والذين عاشوا معه، واشتهرت معيتهم له بالإيمان والنصرة والمحبة، أولهم هم الخلفاء الأربعة الذين أصبحوا عظماء في الأمة، وارتضت خلافتهم وإمامتهم، نصرُوا وجاهدوا وفتحوا الأرض، ونشروا الإيمان والدين، ولا ينشر الإيمان منافق ولا كافر، فهل تستطيع أن تنكر ذلك؟!

إنَّني على يقين أنَّ تعظيم هؤلاء وحبهم لا يجتمع ودعوى (الوصية) المكذوبة؛ لأنَّها عقيدتان متضادتان.

فإمَّا: تعظيم هؤلاء وسلامة صدر، واعتراف بالجميل، ودعاء بالمغفرة.
وإمَّا: دعوى وصية، وكره هؤلاء، واتهام يتسلسل حتَّى يصل إلى سيد البشر صلوات الله وسلامه عليه، ثمَّ إلى رب العالمين.

رابعًا: قولكم: (ولم يكن كل الصحابة على هذا الخط بدليل الأصناف العشرة..).

قلت: ما زال هذا الخيال العجيب يتملك مشاعرك وتفكيرك!!

الأصناف العشرة في المنافقين وليست في المؤمنين، وحديثنا عن الصحابة الذين لقوا النبي ﷺ وآمنوا به، وأمَّا المنافقون فقد لقوه، ولكنَّهم لم يؤمنوا به! نعم. ادعوا الإيمان، وفرق بين كلمة: (آمن)

و(ادعى).

قال تعالى: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَّنَّا بِاللَّهِ وَيَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ تَخْدِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا تَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٦﴾ [البقرة: ٨-٩].

فقد نفى ﷺ عنهم الإيـان، وأخبر أن هناك مؤمنين يخادعون هؤلاء، فمن هم هؤلاء المؤمنون الذين يخادعون هؤلاء!!؟

هل هم أربعة فقط!!؟ أو أمة كبيرة يخشاها المنافقون ويرهبونها حتى أخفوا نفاقهم!!؟

وهل يخفى إيمان أبي بكر وعمر وعثمان.. وإخوانهم العظماء!!؟ وهل يزعم مسلم أنهم منافقون!!؟

وهل يمدح الله ﷺ الذين معه مطلقاً - وفي مقدمتهم هؤلاء - فيخدع الناس ويغرر بهم بالثناء على من معه، ونحن نرى هؤلاء معه في حله وترحاله، وسفره وإقامته، وحربه وسلمه، وليس لدينا مجهر يكشف ما في القلوب حتى نستطيع أن نميز ما في داخلها، ويكون هؤلاء منافقين؛ فنخدع بمدحه ﷺ لهم والثناء عليهم، فنعظمهم ونثني عليهم، بل قد عظمهم الصحابة قبلنا وأثنوا عليهم، ودفنوا العظيمين مع رسول الله ﷺ في مكان واحد؛ فهل هناك أعظم من هذه الأدلة على أئمتها داخلان في هذا الثناء!!؟

إننا لو فقدنا الثقة بهذه الدلالات لم نستطع أن نصدق أي لفظ آخر في كتاب الله ﷺ.

خامساً: في الآية قوله تعالى: ﴿ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ﴾ [الفتح: ٢٩] جعل الله ﷺ هذه التقوية لعدة وهي: (إغـاظـة الكفار) فهل يغـيظ الكفار أربعة أشخاص: (أبو ذر وسلمان وعمار والمقداد)، أم: (علي) فقط، أم جموع كثيرة أخافوا الكفر وأهله، وكسروا الدول، وفتحوا البلاد، وهـدوا العباد!!؟

هل هؤلاء هم المقصودون أم غيرهم!!؟

تأمل بعين بصيرتك، ثم حدد من هم الذين أغاظ الله ﷺ بهم الكفار!!؟

هل هم الصحابة وأتباعهم من السنة أم الشيعة؟ ومتى أغاظ الله ﷺ بالشيعة الكفار على مدار التاريخ الإسلامي ابتداءً بخلافة الصديق وإنهاءً بزوال الخلافة الإسلامية - العثمانية-!!؟

(٩٨) قلت: (إِنَّهٗ سبحانه يذكر من ساءت منهم أَنَّهُمْ: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فهل كان الصحابة عامة موصوفين بهذا الوصف؟ أو أَنَّهُمْ قاتل بعضهم بعضًا؟ وكم من بدري قُتِلَ بيد الصحابة، هذا هو مقتل الخليفة الثالث، وحروب الناكثين والقاسطين والمارقين، قتل فيها كثير من الصحابة بيد الصحابة).

قلت: هنا وقفات :

أولاً: لو أراد شخص كافر أن يطعن في الإسلام، ووقف عند هذه الآية وكان قد قرأ المذهب الشيعي، فما هو السؤال الذي يمكن أن يطرحه للتشكيك في القرآن أو الإسلام غير هذا السؤال؟!

سيقول هذا الكافر: القرآن وصف رسولكم ومن معه بقوله: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] ونحن نرى أن: (بعضهم قاتل بعضًا، وكم من بدري قتل بيد الصحابة) - طبعًا هذه عباراتكم - فأين الرحمة؟!

إمَّا أن القرآن غير صادق.

وإمَّا أن الصحابة الذين وصفهم القرآن غير هؤلاء الذين قرأنا عنهم في كتب الشيعة؟!

أرأيت كيف تفعل العقائد الضالة بدين الله ﷺ؟!

ثانيًا: ثم لو قال ناصبي: إنَّ القرآن وصف الصحابة بأنَّهُمْ (رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) وقد رأينا هذه الرحمة في عهد الخلفاء الثلاثة أو الخليفتين الأولين، ولم نرها في خلافة الرابع فقد، رأينا علي ابن أبي طالب وطلحة والزبير ومعاوية قد تقاتلوا، واستباح بعضهم دماء بعض، ولم نر الرحمة فيهم؛ ممَّا يشككنا في دخول هؤلاء في المدح! وهذا يؤكد لنا أن هؤلاء لم يشملهم معنى الآية!

أليس معتقد الشيعة في اتهام الصحابة بأنَّه قتل بعضهم البعض الآخر، وأنَّه لا ينطبق على جميعهم هذا الوصف هو السبب في مثل هذا السؤال؟! فما هو جوابكم؟!

ثالثًا: أمَّا نحن - أهل السنَّة - فلا يرد علينا هذان السؤالان؛ لأنَّنا نخالف هذا الفهم الشيعي ونقول: إنَّ الصحابة رضي الله عنهم وأرضاهم - كما أخبر ﷺ عنهم - رحماء بينهم، وذلك يتضح بالتفصيل الآتي:

*** حياة الصحابة من بداية البعثة إلى زمن الفتنة :**

١- عاش الصحابة مع رسول الله ﷺ في مكة والمدينة قرابة عشرين سنة، وهم إخوة متحابون، لا نرى بينهم إلا الخير والأخوة الإيمانية، وكان ذلك سر انتصارهم على أعدائهم وحصول هذا الثناء الربّاني الذي صدر من الحكيم الخبير الذي لا تخفى عليه خافية.

ولا يعكر عليه وجود أشخاص ليسوا من المسلمين، قد يشاركونهم في السكنى بالمدينة أو في بعض الغزوات؛ لأنهم ليسوا من المؤمنين أصلاً، وليسوا المقصودين بالثناء.

٢- ثمّ توفي رسول الله ﷺ، وخلفه أفضل البشر وأعظمهم بعد الأنبياء، صاحب رسول الله ﷺ منذ بعثته، ورفيقه في هجرته، وضجيجيه في حجرتة ﷺ ورفع درجته: أبو بكر الصديق. فكان الصحابة معه على مثل ما كانوا مع رسول الله ﷺ، في نصر الدين، والتعاون على البر والتقوى، ولم ينتقص من سيرتهم شيء ﷺ.

ولا يعني ذلك أن لا يحدث بين شخصين أو أكثر خلاف أو خصومة؛ لكن الحكم للغالبية.

ثمّ خلف بعد ذلك الفاروق، واستمرت الحياة والصحابة ﷺ على نفس المسيرة، حتى استشهد ﷺ عام خمسة وعشرين تقريباً، فوفى بذلك مع الصديق خمسة عشر عاماً.

فإذا أضفنا هذه الفترة إلى فترة الرسول ﷺ أصبحت خمساً وثلاثين سنة تقريباً.

ثمّ حكم ذو النورين، صهر رسول الله ﷺ زوج ابنتيه قرابة ثلاث عشرة سنة، وقع آخرها فتنة انتهت باستشهاده ﷺ.

فإذا أضفنا فترة خلافة عثمان ﷺ إلى الفترة السابقة أصبحت ثمانياً وأربعين سنة، كان الصحابة ﷺ خلالها إخوة متحابين، نصر الله ﷺ بهم الدين وفتح الأرض، ولو لم يكونوا متحابين رحماء بينهم، لما تمكنوا من غلبة أعدائهم.

فأين في هذه الفترة الذهبية التي تسطر بمداد من نور التقاتل والتنازع؟ ألم يكونوا رحماء بينهم؟!

إنّ القرآن كلام الله أصدق الكلام، وإنّ الصحابة ﷺ كانوا كما ذكر الله ﷺ.

٣- في عام خمسة وثلاثين هجرية وقعت الفتنة، ونتج عنها مقتل عثمان ﷺ، وليس ذلك من الصحابة، بل كان بسبب رجل يهودي اسمه: (عبد الله بن سبأ) عمل على إثارة الفتنة، كما رواه الطبري

ﷺ وغيره من المؤرخين.

فقد روى الطبري بسنده عن يزيد الفقعسي قال: (كان عبد الله بن سبأ يهوديًا من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل في بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم.

فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم.

فقال لهم فيما يقول: لعجب ممن يزعم أن عيسى يرجع ويكذب بأنَّ محمدًا يرجع، وقد قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَى مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى، قال: فقبل ذلك عنه ووضع لهم (الرجعة) فتكلموا فيها.

ثم قال لهم بعد ذلك: إنَّه كان ألف نبي، ولكل نبي (وصي)، وكان (علي وصي محمد)، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء وعليّ خاتم الأوصياء.

ثم قال بعد ذلك: من أظلم ممن لم يُجِز وصية رسول الله ﷺ، ووثب على وصي رسول الله ﷺ وتناول أمر الأمة!

ثم قال لهم بعد ذلك: إنَّ عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصي رسول الله ﷺ، فانهضوا في هذا الأمر فحرِّكوه، وابدءوا بالظعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر.

فبثَّ دعائه، وكاتب من كان استفسد في الأمصار وكاتبوه، ودعوا في السر إلى ما عليه رأيهم... واستمر على هذا المنهج.

ثم بلغ عثمان فأرسل رسله إلى الأمصار لاستطلاع الأمر، ومنها مصر، ورجع كل الرسل إلا رسول مصر وهو: (عمَّار بن ياسر) لم يرجع^(١) - إن صحت الرواية -.

هذا هو أصل الفتنة، وقد نتج عنها مقتل عثمان، وظهور عقيدة الرجعة والوصية، ولكنها في بدايتها.

٤- ثم تولى علي بن أبي طالب ﷺ الخلافة، وامتنع معاوية عن البيعة ما لم يقتص من قتلة

(١) تاريخ الطبري - أحداث سنة (٣٥هـ).

عثمان.

وقد خرجت عائشة ومعها الزبير وطلحة ومن معهم من الصحابة، قاصدين العراق لمحاربة الذين قتلوا عثمان، ثم اتجه عليٌّ عليه السلام إلى العراق لما بلغه الخبر، وكان يريد قبل ذلك الشام، ولما تلاقى الجيشان اتفقا على الصلح؛ لكن المفسدين الذين كانوا في جيش عليٍّ أدركوا خطورة الصلح، فاتفقوا على إعلان الحرب آخر الليل، واتهام جيش عائشة وطلحة والزبير بأنهم هم الذين بدءوا، وأنهم قد خدعوا عليًّا عليه السلام ^(١).

هذا ملخص الفتنة .

الذين أثاروا الفتنة على عثمان هم الذين أثاروها على عليٍّ وكانت النتيجة أن وقع القتال. فأين في هذه الأحداث تعمد القتل؟! أليس كلا الجيشين قد جُرَّ إلى الفتنة بدون رغبته؟ هذه كتب التواريخ، فهل عندكم روايات أصدق منها وأصح، تقول بأن الصحابة تعمدوا القتال واستباحوا دماء بعضهم؟!

رابعاً: هذا القتال قد شارك عليٌّ بن أبي طالب عليه السلام فيه؛ فهل يُقال: إنه ليس ممن قال الله عز وجل فيهم: ﴿رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وأنه قد قتل الصحابة؟!

ما يعتذر به لعليٍّ عليه السلام يعتذر به لإخوانه، وإن كنا نعتقد أنه عليه السلام هو أحق من الآخرين بالخلافة وأنه كان على الحق وكان المخالف له مخطئاً؛ لكننا لا نوثِّم الآخرين، ولا ندعي أنهم تعمدوا القتال؛ لما ظهر منهم من حسن الصحبة وفضلها، وما ورد فيهم من مدح وثناء، وأنهم مع إخوانهم كانوا قاعدة الإسلام ورواته وأنصاره، وما وقع من فتنة لعل الله عز وجل يعفو عنهم ويغفر لهم، فإننا لا نعتقد أنهم تعمدوا تلك الأحداث.

خامساً: أشرت إلى قتال: (الناكثين والقاسطين والمارقين) وكأنك تشير إلى حديث عن عليٍّ عليه السلام أنه قال: (عهد إلي النبي ﷺ أن أقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين) ^(٢).

قلت: هذا الحديث كغيره من الأحاديث التي تستدل بها الشيعة الإثنا عشرية، والتي لا تصح.

(١) تاريخ الطبري / أحداث سنة (٣٦هـ) (ص: ٤٥٨-٥٠٦).

(٢) مسند أبي يعلى (١/٣٩٧).

فهذا الحديث رواه أبو يعلى بسند لا يصح، فيه الربيع بن سعيد مجهول الحال.

ورواه أبو يعلى^(١) عن عمار بن ياسر، وفيه الخليل بن مرة، قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي عن جماعة من البصريين والمدنيين من المجاهيل. وقد طوّل ابن عدي في ترجمته وأورد له مناكير^(٢).

وأورده الهيثمي وقال: (رجاله رجال الصحيح، غير الربيع بن سعيد وثقه ابن حبان)^(٣)، وذكره الهيثمي من عدة طرق وكلها لا تخلو من علة، وقول الهيثمي رحمته فيه قصور، وابن حبان متساهل في التوثيق ولا يعتد بتوثيقه العلماء المحققون فإنه يورد الشخص في الثقات ثم يورده في المجروحين ممّا جعل توثيقه محل نظر.

سادساً: ثم لو صحّ الحديث فليس كل من قاتلهم رحمته مارقاً، بل فيهم الناكث: أي للبيعة، والقاسط: أي الظالم، والمارق: وهم الخوارج.

فالحديث لم يسو بين المخالفين لعلي رحمته، ولو كان علي وصياً من الله عز وجل لكان الحكم على جميعهم بحكم واحد وهو: ((المارقون)).

٩٩) قلت: (ومن سياتهم أيضاً: ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ﴾ [الفتح: ٢٩]، فهل كان هذا الوصف متوفراً في عامة الصحابة؟).

د: نحن نفترض وجود هذه السمات في عامة الصحابة، ولكن ذيل الآية يشهد على أنّ الثناء على قسم منهم بقوله سبحانه: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [سورة الفتح].

قال: لفظة (من) في قوله: (منهم) للتبعيض، وما يقال من أن (من) بيانية غير صحيح؛ لأنها لا تدخل على الضمير مطلقاً في كلامهم، وإنما تدخل على الاسم الظاهر كما في قوله: ﴿ فَأَجْتَبَأُوا

(١) مسند أبي يعلى (٣/ ١٩٤).

(٢) تهذيب التهذيب.

(٣) مجمع الزوائد (٥/ ٣٣٨).

الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴿ [الحج: ٣٠].

قلت: وهنا وقفات:

أولاً: سؤالكم عن سمات السجود هل هي متوافرة في عامة الصحابة؟

قلت: من هم الصحابة الذين توافرت فيهم عندكم؟!؟

هل توافرت في أبي بكر وعمر وعثمان والمشهورين معهم؟! أم لم تتوافر إلا في عليّ، أو فيه وفي

الأربعة: أبي ذر وسلمان وعمار والمقداد؟!؟

ثناء رب العالمين ومدحه لأمّة مع رسول الله ﷺ يعدون بالآلاف، كم منهم توافرت فيه هذه

الصفات عندكم؟

ثانياً: قلت: (إنّ لفظة: (من) للتبعيض...).

قلت: لا ليست للتبعيض، فإنّ سياق الآية يمنعه.

فسياق الآية ثني على من مع النبي ﷺ بأنهم: ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۗ

تَرْتَهُمْ رُكْعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۗ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِّنْ

أَثَرِ السُّجُودِ ۗ ﴾ إلى قوله عزّ وجلّ: لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ ۗ ثُمَّ يَدْعُبُ بَعْضُهُمْ مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا

عَظِيمًا ۗ.

والصفات السابقة صفات ماذا؟!؟

أليست صفات إيمان وعمل صالح؟!؟

الشدة على الكفار، والرحمة بينهم، والركوع والسجود، وابتغاء الفضل من الله عزّ وجلّ، ونور

وجوههم من أثر السجود، وإغاظة الكفار بهم أليست هذه صفات يستحقون بها المغفرة والأجر

العظيم؟!؟

إنّ دعوى أنّ: ((من)) في: ((منهم)) للتبعيض يأباه السياق.

ثالثاً: لقد قرر جمهور المحققين أنّ: ((من)) في: ((منهم)) بيانية وليست: ((تبعيضية)) وهذا الذي

يتفق مع سياق الآية.

قال الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ): ("ومعنى منهم" البيان).^(١)

وقال ابن عطية (ت: ٥٤١هـ): ((منهم" لبيان الجنس وليست للتبعض)).^(٢)

وقال الرازي: (بيان الجنس لا للتبعض) ثم قال: (ويُحْتَمَلُ أَنْ يُقَالَ: هو: للتبعض ومعناه:

ليغيظ الكفار: والذين آمنوا من الكفار لهم الأجر العظيم).^(٣)

فمراده بالتبعض بإرادة معنى آخر غير ما ذكره أبو مهدي.

وبمثل ما قرّر هؤلاء قرّره كثير من المفسرين غيرهم كالقرطبي: (ت: ٦٧١هـ)

[ص ١٩٥ ج: ١٦] وابن كثير: (٧٧٤هـ) [ص ٣٦٦ ج: ٧]، والشوكاني: (١٢٥٠هـ) [ص ٧٥ ج: ٥] وغيرهم.

فهؤلاء أعلام المفسرين من جهاذة اللغة وأئمة التفسير كلهم يقررون أن: ((منهم)) بيانية، وأنت

تزعّم: (أنّها لا تدخل على الضمير مطلقاً) كما تقدم، فمن يا تُرى يصدق؟!

رابعاً: ما قرّره علماء التفسير هو بعينه الذي قرّره علماء اللغة، فقد ذكر ابن هشام وهو يتحدث

عن: ((من البيانية)): أن ابن الأنباري قرّر في كتاب المصاحف بعد إيراده لهذه الآية أن: ((من)) فيها

للتبيين لا للتبعض: أي الذين آمنوا هم هؤلاء ومثله: ﴿ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ

بَعْدَ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾ [آل عمران: ١٧٢]،

وكلهم محسن ومتقٍ، ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ

عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ، فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار)^(٤).

خامساً: هب أنّها للتبعض فمن هم هؤلاء البعض الذين نوه الله ﷻ بذكرهم من أصحاب محمد

(١) [الكشاف/٤/٣٥٠].

(٢) [المحرر الوجيز/١٣/٤٨٠].

(٣) [التفسير الكبير].

(٤) [مغني اللبيب (١/٣٥٤)].

التي في التوراة والإنجيل وذكر صفاتهم ورعايته لهم حتى أغاظ بهم الكفار؟!

هل هم أربعة أشخاص أو ستة؟! أم هم أمة عظيمة؟!

(١٠٠) قلت: ﴿ وَالَّذِينَ ءَاوَأُوا وَنَصَرُوا ﴾ [الأنفال: ٧٢]، والمراد هم الأنصار الذين آوؤا،

وهذا يختص بمن نصر وأوى، وقد انقطع بترحيل بني النضير عن أراضي يثرب في السنة الرابعة؛ فإنَّ النبي ﷺ قَسَمَ أراضيهم بين المهاجرين في تلك السنة، فاستغنوا بذلك عن إيواء الأنصار.

﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧٥]، والمراد

هم الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بعد السابقين الأولين، فيشير هذا المقطع من الآية إلى ما ورد في الآية الأولى، أعني قوله: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التوبة: ١٠٠]، وبما أَنَّ الهجرة قد انقطعت بعد الفتح، فالآية لا تنفي على الطلقاء، ولا أبناء الطلقاء، ولا الأعراب، ولا الذين آمنوا بعد الفتح. فيتحد مفاده مع قوله سبحانه: ﴿ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﴾ [التوبة: ١٠٠].

فهذه الآيات الثلاث تثبت أَنَّ الصحابة كالتابعين، فيهم عادل وغير عادل، لا كلهم عدول، ولا

كلهم فسقة... إلى أن قلت:

أوليس هذا ثناء من الله ﷻ على المهاجرين والأنصار وتأكيد إيمانهم، كيف يكون ثناء على كل المهاجرين والأنصار؛ بل ثناء على السابقين منهما، والذين اتبعوهم بإحسان، وعندئذ لو دل دليل على عدم التبعية، أو شككنا في كونه تابعًا بإحسان، فالآية لا تكون دليلًا على العدالة في مورد الشك، فإذا كان قيد الموضوع (بالإحسان) مشكوكًا فيه، لا يحكم بالدخول؛ لأنَّ الحكم لا يثبت موضوعه، كما بين في علم الأصول، نعم. إن أحرزت التبعية بإحسان لعمته الآية).

قلت: هنا وقفات:

أولاً: قلت: (والمراد هم الأنصار الذين آوؤا...) هل هؤلاء الأنصار الذين وردت أسماؤهم في كتب الحديث وتراجم الرجال، وهم يعدون بالمئات؛ هل تُقَرُّ بأئمتهم (مؤمنون حقًا) فلا فسق فيهم ولا نقص في إيمانهم، وهم عدول تقبل شهادتهم ورواياتهم مع إخوانهم المهاجرين الأوائل، أم عندكم نظر في شهادة الله ﷻ، فهي تحتاج إلى قيد الإطلاق بأئمتهم (الذين لم يغيروا) ثم نطبق عليهم أئمتهم قد: (خانوا ولم ينصروا الإمام)، فكان ينبغي على الله ﷻ أن يقيد! أستغفر الله..

فإذا لم تعدل هؤلاء الذين نصرُوا وآوُوا إلى السنة الرابعة فما الفائدة في تطويل العبارة إلا الاحتيال على إلغاء دلالة القرآن وهذا صنيع من لا يؤمن بكتاب الله ﷺ ولا يعظم المتكلم سبحانه حيث فرغ كلامه سبحانه من دلالاته حتى لم يعد كلاماً مفيداً!!

ثانياً: عقبتم على الآية بقولكم: (والمراد هم الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بعد السابقين الأولين) فهل تعترفون بأنَّ أشخاصاً آمنوا وهاجروا وجاهدوا وثبتوا على إيمانهم، وأنَّ وعد الله ﷻ متحقق لهم، أم أنَّه يحتاج إلى تقييد هذا الإطلاق: بأنَّهم الذين لم يغيروا ولم يبدلوا حسب منهجكم في تفرغ كلام الخالق عن دلالاته!؟

إنَّ جميع النصوص الشرعية التي وردت في مدح طوائف المؤمنين، لا أظنها تسلم من قيد وتأويل في مذهبكم؛ لأنَّ عقيدة الوصية لا تقبل أي ثناء على غير الأربعة... ولهذا فقد زعمتم هنا أنه لا بد من تقييدها بآية أخرى، وكأنَّ الله ﷻ لا يعلم حتَّى يذكره الشيعة! أستغفر الله..

ثالثاً: قلت: (فالآية لا تنفي على الطلقاء، ولا أبناء الطلقاء، ولا الأعراب، ولا الذين آمنوا بعد الفتح).

قلت: والذين آمنوا قبل الفتح وليسوا من الطلقاء، فهل تشملهم الآية وتعترفون بأنَّهم عدول؟! إنَّ الخلاف معكم ليس في الطلقاء وأبناء الطلقاء، وإنَّما في العظام: أبي بكر وعمر وعثمان وبقية العشرة، ومن كان معهم من الأخيار، وأمَّا من بعدهم فالخطب فيهم أيسر من هؤلاء! وعند التأمل لا يمكن أن يقبل -عند الشيعة- أي آية فيها ثناء ومدح، فإنَّها كلها مصروفة مقيدة. وإذا كانت شهادات القرآن لا تقبل في الحقيقة -وإن تظاهر الشيعة بعبارات غامضة وألفاظ محتلمة- والسنة عندهم مردودة كذلك، لا تفيد يقيناً ولو صحت؛ إلا إذا كانت تثبت الوصية ولو كانت مكذوبة، فمن أين تعرف الحقيقة؟

نحمد الله ﷻ على صحة المنهج وسلامة الصدر.

لقد أصبحت هذه العقيدة هي الأصل والقاعدة، فما وافقها قبل، وما خالفها رد أو أوَّل ولو كان كلام الله ﷻ.

(١٠١) قلت: (الآية الثالثة: وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا

بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴿ [الأَنْفَال: ٧٢] إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا هُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [سورة الأنفال].

أقول: إِنَّ مفاد الآية قريب مما جاء في سورة الحشر التي قدمناها سابقاً، وهي تصف معشراً من الصحابة وتثني عليهم، لا على جميعهم، وإليك مقاطع من الآية يوضح ما ذكرنا.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأَنْفَال: ٧٢]، فالمراد هم السابقون الأولون، لا مطلق من هاجر وجاهد، بشهادة ذكر الهجرة في الصنف الثالث كما سيوافيك، وهذه قرينة على أن المراد هم السابقون في الهجرة، لا مطلق من هاجر).
قلت: هنا وقفات:

أولاً: الله ﷻ وصف من هاجر وجاهد في سبيل الله ﷻ - فقيد الهجرة والجهاد بأن يكونا في سبيله - بأنهم مؤمنون حقاً، فمن هم يا ترى الذين تنطبق عليهم هذه الصفات عندكم؟! ثم ذكر سبحانه الذين آووا ونصروا بدون هذا القيد، فهل يمكن لكم أن تقيده؟ وهل هناك أحد من المنافقين أوى مهاجرًا؟! إن الآية أطلقت ولم تقيد، مما يؤكد أن جميع من أوى داخل تحت هذا الوصف والوعد. إلا إذا ذكركم الله ﷻ بأمر نسيه، وهو أن هناك منافقين ربّما آووا، فلا بد من القيد.. أستغفر الله!

ثانياً: قلت: (إن المراد هم السابقون في الهجرة لا مطلق من هاجر).

قلت: سبحان الله! أين هنا القيد بالسابقين؟! الله ﷻ أطلق: أن من آمن وهاجر وجاهد في سبيل الله، فهو مؤمن حقاً. والله ﷻ أعلم بخلقه، وهو صاحب الفضل؛ يعد من يشاء ويتوعد من يشاء، لا معقب لحكمه.

فأحياناً سبحانه: (يقيد) لحكمة، وأحياناً (يطلق) لحكمة، فإذا قيد فلا إطلاق، وإذا أطلق ﷻ في

حق شخصٍ أو في حق فئةٍ حكماً فلا قيد.. وهذا هو الأدب مع الله ﷻ.

لا ينبغي أن نستحدث تصوراً نجعله مقياساً لأحكام الله ﷻ، فنفسر كل آياته تحت مظلته، فإذا تطلب هذا المقياس أن نقيّد قيّدنا، وإذا تطلب أن نطلق أطلقنا، فنجعل القرآن تابعاً لمقاييسنا وعقائدنا: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

(١٠٢) قلتُم: (الآية الرابعة: قال تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَتَلُوا﴾ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى) [الحديد: ١٠].

٧- قلتُم: هذه الآية الكريمة تمدح الذين آمنوا قبل الفتح، وأنفقوا في سبيل الله، وقاتلوا لإعلاء كلمة الله، وأن من لحقهم بعد ذلك لا يدرك فضلهم، وهذه شهادة عظيمة من الله ﷻ.

يلاحظ عليه: أن الآية تدل على عدم التسوية بين الفريقين، وهذا ممّا لا ريب فيه، كما يدل على أنه سبحانه وعد الكل الحسنى، غير أن وعده سبحانه بالحسنى مشروط بحسن خواتيم العمل، فإنه سبحانه وعد لكل من عمل صالحاً بالحسنى، ولكن بشرط أن يكون باقياً على ما كان عليه.

وقد دل الذكر الحكيم على أن رجالاً مؤمنين انقلبوا على أعقابهم بعد فترة، يقول سبحانه: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا فَاتَّبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾ [سورة الأعراف].

فالآية تخبر عن مصير من أوتي الآيات، ولكنّه انسلخ منها، فمن وعده الله سبحانه الحسنى في الآية ليس بأفضل من هذا الرجل الذي بلغ في العلم والعمل بمكان نال آية من الله سبحانه، وقد زلت أقدامه في آخر حياته.

وقد عقد البخاري في صحيحه باباً باسم (العمل بالخواتيم)، فطالعوا ما ورد فيه من الرواية، رزقنا الله سبحانه حسن العاقبة) [صحيح البخاري (٧/٢١٢)].

قلت: وهنا وقفات:

أولاً: الآية الكريمة خاطبت فئة معينة بذكر صفاتها، ووعدت أصحابها بالحسنى أي: الجنة. وهذا الخطاب لأقوام بأعيانهم، فهي في قوة الخطاب بالاسم؛ لأنها تتخاطب أشخاصاً توافرت فيهم الصفات الموعود أصحابها، وفي ذلك بشارة لهم بأنهم يعيشون على الإيمان ويموتون عليه. أمّا إذا جاءت الآيات مطلقة ولم تتخاطب قومًا بأعيانهم؛ فذلك يكون بشرط الاستمرار على الصفة التي وعدوا بالثواب عليها.

فإذا قال الله ﷻ: وعدتك يا صاحب هذه الصفة بالحسنى، وقد تحققت في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وغيرهم من السابقين، ثم جاء الشيعي وقال: لا يارب! لا بد أن يستمر على الإيمان!! فهذا من التقدم بين يدي الله ﷻ.

قال تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾﴾ [الحجرات: ١].

فكأن الله ﷻ لا يعلم الغيب ولا يدري أن هذا الشخص سيستمر على الاستقامة أم لا، فحاله كحالنا، فلا بد من القيد!

إن هذه العقلية عقلية قد سجنت في سرداب مظلم، لن تدرك حقائق الوجود إلا إذا خرجت منه إلى فسيح الأرض لترى الوجود على حقيقته، ومهما قومت أو جليت الحقائق، فإنها لا تراها لبعدها عن نور الحقيقة، والتي اكتشفها صادقون من أتباع هذا المذهب، صدقوا الله فصدقهم، أمثال البرقي وإخوانه، كما بينا في هذا البحث.

الله ﷻ يخاطب قومًا بأعيانهم ويعدهم بالجنة، والشيعية الإمامية نصبوا أنفسهم مستدركين على الله ﷻ، يقيدون كل إطلاق، ويصححون كل خطاب!

فعندما يخاطب الله ﷻ فئة بعينها فلا بد أن يتحقق الموعود؛ لأنه صادر من العليم الخبير.

أمّا إذا وعد الله ﷻ وعدًا مطلقًا، فلا شك أنه مقيد بتحقيق ذلك الوعد.

فمثلاً: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبَعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٨﴾﴾

[سورة البقرة].

قلنا: إنَّ هذا الوعد مشروط بالاستمرار على هذه الصفة.

وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ

هُم فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [سورة البقرة].

قلنا إنَّ هذا وعد مشروط بهذه الصفة.. وهكذا.

أمَّا إذا قال لقوم: أنتم وعدتكم الجنة؛ فلا يليق بالمسلم أن يقول: لا بد من قيد الإحسان؛ فإنَّ هذا

جرأة على الله عزَّ وجلَّ.

وعلى هذا فقولكم: (غير أنَّ وعده سبحانه بالحسن مشروط بحسن خواتيم العمل) غير لائق بكم؛ لأنه استدراك على الله عزَّ وجلَّ؛ لأنَّه يخاطب أشخاصاً بأعيانهم، لا يخاطب أشخاصاً بأوصافهم غير معروفين ولو كان يعلم سبحانه أنهم سيبدلون ما أثنى عليهم أو أثنى وقيد ولكنه سبحانه أطلق الوعد لهم من كل قيد فدل على أنه سبحانه يعلم استمرارهم على هذه الأوصاف.

ثانياً: قولكم: (وقد دل الذكر الحكيم أنَّ رجالاً مؤمنين انقلبوا على أعقابهم.. ثمَّ ذكرتم الآية).

إنَّ هذا القول من أفسد الأقوال، وأبعدها عن معنى الآية التي نحن بصدددها، وذلك من عدة

أوجه:

١- أنَّ الآية التي في الصحابة رضي الله عنهم قد وعدتهم بأعيانهم، فإنَّ الصفة التي ذكرها عزَّ وجلَّ تتمثل في أشخاص بأعيانهم وعدوا بجنَّات النعيم.

٢- أنَّ الذي انقلب على عقبيه لم يسبق له من الله عزَّ وجلَّ وعد بالجنة بشخصه، وإلَّا فلو وعده الله عزَّ وجلَّ بشخصه لتحقق وعد الله سبحانه.

٣- لو اتبعنا قاعدتكم هذه في بقية الآيات، فأخرجناها عن معناها، واعتقدنا أن لا وعد ولا ثناء على أحد من الصحابة، وأنَّهم جميعاً معرضون للردة؛ رغم دلالة الآيات على نجاتهم وإيمانهم، ومطابقة الأحاديث لمعنى الآيات بالثناء على أهل بدر وأهل بيعة الرضوان - لو فعلنا ذلك لشككنا في جميع الصحابة، ولأمكن للكفار والمنافقين أن يشككوا في إيمان جميع الصحابة.

وهذا من الأسباب التي جعلت مذهب التشيع بوابة مفتوحة لكل طاعن وزنديق، وإن كنا لا نصف الشيعة بذلك، لكن المذهب قابل لذلك إذ لو أراد عدو الله عزوجل أن يطعن في كتابه وفي اتباع

رسوله ﷺ لم يجد أسوأ من هذا المنهج الشيعي !!

ثالثاً: استدلالكم بما في البخاري من قوله: (العمل بالخواصيم) هو فيمن لم يشهد له القرآن والسنة، وأمّا من شهد له القرآن والسنة أو أحدهما، فليس داخلياً في ذلك الباب قطعاً.

إذ كيف يخاطب سبحانه أشخاصاً بأوصافهم مثنياً عليهم واعداءً لهم بجنات النعيم ثم نستدرك على الله عز وجل ونقول ((العبرة بالخواصيم))؟!!

سبحانك يا ربنا وتنزه كلامك عن هذا العبث!

ولو تأملت المسألة بعيداً عن تأثير المذهب لرَبَّما انكشفت لكم الحقيقة.

تضرعوا إلى الله وادعوه أن يهدينا وإياكم لما اختلف فيه من الحق، فإن من صدق الله ﷻ صدقه.

(١٠٣) الآية الخامسة: (قال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [سورة الحشر].

فهذه الآيات الثلاث نظير ما تقدم من الآيات: لا تنني على عامة الصحابة، بل على فريق منهم: أمّا المهاجرون فتشني على فقرائهم، بشرط التمتع بالصفات التالية:

(أ) الذين أُخرجوا من ديارهم وأموالهم.

(ب) يبتغون فضلاً من الله ورضواناً.

(ج) وينصرون الله ورسوله.

فمن تمتع بهذه الصفات الثلاث من المهاجرين فقد أثنى القرآن عليه، وبما أن من أبرز صفاتهم: كونهم مشردين من ديارهم وأموالهم، فيكون المقصود هم الذين هاجروا قبل وقعة (بدر).

وأما الأنصار فإنما تشني على من تمتع بالصفات التالية:

أ) والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم، أي: آمنوا بالله ورسوله، فخرج بذلك من ائمتهم بالنفاق وكان في الواقع منافقاً.

ب) يجبون من هاجر إليهم، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا.

ج) ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة.

وبما أن من أبرز صفاتهم هو إيواء المهاجرين، وإيثارهم على الأنفس، فيكون المراد منه: آمنوا بالنبي وآووه وأووا المهاجرين، فينطبق على من آوى وآمن من قبل غزوة بدر؛ لانتفاء الإيواء بعدها.

قلت: هنا وقفات:

أولاً: هل وجد من المهاجرين من تمتع بهذه الصفات أم لا؟

وإذا قلنا: وجد. فمن هم؟ وهل أبو بكر وعمر وعثمان وبقية عظماء الصحابة، كسعد بن أبي وقاص والزبير وطلحة منهم أم لا؟

إذا قلت: نعم؛ فما هو دليلكم؟ وإذا قلت: لا؛ فما هو دليلكم؟

فهل يكفيكم القرآن دليلاً أم لا بد من عرضه على: ((الوصية))؟!؟

ثانياً: إذا كانوا منهم فقد تحقق فيهم قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ (١٥)

[سورة الحجرات]، وهو وصف ثناء ومدح ثابت لهم إلى أن يلقوا الله ﷻ؛ لأن الله سبحانه لا يثني على من يعلم أنه يُغير؛ إلا إذا اعتقدتم أنه لا يعلم الغيب فرأيتم أنه لا بد من قيد: «بشرط أن لا يغيروا» فاستدرتكم على الله ﷻ!! أستغفر الله...

ثالثاً: قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ (١١٤)

[سورة التوبة]، وهذا أمر من الله ﷻ للصحابة عموماً ممن لم يكن منهم أن يكون معهم.

فإنَّه سبحانه قد أخبرهم أنَّ هؤلاء المهاجرين الأولين (صادقون) فعرفوهم، ثمَّ أمرهم أن يكونوا معهم؛ ممَّا يؤكد أنَّهم سيعيشون على الحق والصدق.

وقد كان: (عليّ بن أبي طالب عليه السلام) منهم، عاش معهم ولم يخرج عنهم.

رابعاً: الأنصار الذين آووا: هل تحقق فيهم حكم الله عز وجل ووعدته بأنَّهم: (مفلحون)؟ وهل وجد من توافر فيهم هذه الصفات منهم أم لا؟

فإن قلت: نعم؛ فمن هم؟ وهل يحتاج الحكم إلى قيد أم لا؟

خامساً: هل يمكن معرفة الأنصار وتمييزهم عن المنافقين أم لا يمكن؟ أم يمكن تمييز بعضهم؟ وإذا قلت: يمكن تمييز بعضهم، فمن هم الذين تستطيع ذكرهم منهم؟

سادساً: بعد أن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل بقي هؤلاء (صادقين مفلحين) أم تغيروا بسبب (الوصية)؟! فينتقض ثناء الله عز وجل لأنَّه لم يكن يعلم!! استغفر الله.

سابعاً: إذا سددت على نفسك باب الثقة فيهم، هل تستطيع أن تعرف الدين؟! القرآن الذي كتبه والسنة التي نقلوها؟!

تخيل أنه ليس هناك سنن مروية في فضائل علي عليه السلام، بل في إثبات إيمانه؛ فكيف تثبت فضائله وإيمانه عليه السلام من غير طريق الصحابة؟!!

ثامناً: إذا فقدنا الثقة فيهم، فهل الدين الذي نشره، وفتحوا به البلاد، وهدوا به العباد؛ هل هو دين حق أم دين باطل؟! وهل هذه البلدان التي فتحوها وأسلم أهلها على أيديهم بلدان إسلامية أم لا؟!!

تاسعاً: تناقض قولكم هنا مع ما ذكرتموه في الفقرة السابقة رقم (١٠٠) وسيأتي كذلك رقم (١٠٥) بأن الوصف بالنصرة بقي إلى (السنة الرابعة) وهنا قلت (من آوى وآمن من قبل غزوة بدر) وغزوة بدر كانت في السنة الثانية!!

وربما سيتهي بكم الأمر إلى إلغاء الجميع!!

عاشراً: قولكم (وأما الأنصار فإنما نثني على من تمتع بالصفات التالية والذين تبوأ الدار والإيمان... فخرج بذلك من اتهم بالنفاق وكان في الواقع منافقاً).

سبحان الله ﷻ !!

مَنْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ أَوْى مَهَاجِرًا؟!

هل تستطيع أن تذكر لنا شخصاً واحداً من هؤلاء المنافقين الذين آووا مهاجراً؟!

عجباً لهذا الأسلوب في إفساد كتاب الله ﷻ وإيذاء الأنصار الذين فتحوا بيوتهم وقاسموا

إخوانهم أموالهم !!

فلا حول ولا قوة إلا بالله كيف تفعل العقائد الفاسدة بأهلها؟!

(١٠٤) قلت: (فالاستدلال بهذه الآية على أن القرآن أثنى على الصحابة جميعهم من أولهم إلى آخرهم -الذين ربّما تجاوز عددهم المائة ألف- غفلة عن مفاد الآيات، فأين الدعاء والثناء على لفيف من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم المتمتعين بخصوصيات معينة، من الثناء على الطلقاء والأعراب، وأبناء الطلقاء والمتهمين بالنفاق؟!)

قلت: هنا وقفات:

أولاً: سورة التوبة ذكرت قسمين: سابقين أولين من المهاجرين والأنصار، وتابعين لهم بإحسان.

وسورة الحشر ذكرت ثلاثة أقسام: مهاجرين، وأنصارًا، وأتباعًا.

وفي سورة الأنفال ذكرت ثلاثة أقسام: مهاجرين، وأنصارًا، ومهاجرين آخرين.

فآيات التوبة والحشر دلالاتها متقاربة.

وآيات الأنفال قررت أن المهاجرين قسمان، فدل على أن الهجرة قد كانت مرتين.

فإذا كان تعداد الأمة اليوم قد بلغ أكثر من مليار مسلم ويمثل الشيعة جزءاً يسيراً منهم.. هذا

الجزء اليسير اختار تكفير جميع الصحابة أو تضليلهم ما عدا أربعة أشخاص؛ لأنّ هؤلاء جميعاً لم ينفذوا الوصية الموهومة، فاستحقوا عند هذا الجزء اليسير الحكم عليهم بالضلال.

والأمة بكاملها اختارت تعظيم جميع الصحابة، واعتقاد إيمانهم واستقامتهم ما لم يظهر منهم

بالدليل القاطع ما يخالف ذلك، وإن كانوا يرون أنّ الصحابة ليسوا كلهم على درجة واحدة، بل

درجات متفاوتة. فمن هو الصادق منهم يا ترى؟!

ثانياً: المفسرون يؤكدون أن آيات سورة الحشر شملت الأمة بكاملها؛ إذ لا يخلو المسلم من أن يكون: مهاجرًا، أو أنصاريًا، أو تابعًا لهم بإحسان، وأهل السنة يعتقدون أن الآيات تدل على هذه الأقسام الثلاثة، وهذا لسلامة قلوبهم للأمة أولها وآخرها.

نعم. قد يحرص بعض العلماء التابعين بإحسان في فترة زمنية، لكن يبقى رأي الأكثرية وفهمها هو الراجح.

ثالثاً: خلاف أهل السنة مع الشيعة ليس في الطلقاء والأعراب والمتهمين بالنفاق، وإنما في جميع الأصناف الثلاثة، فأين في كتب الشيعة تركية لأحد هذه الأصناف بأعيانهم، فيسمى أبو بكر بعينه، وعمر بعينه، وعثمان بعينه، وإخوانهم الآخرون؟!

إنَّ هذا (الخلاف) الذي أشرت إليه، وإن كان يمثل جزءاً من الخلاف؛ لكن هذا خلاف يسير بالنسبة للخلاف العظيم الذي جعل أهل التشيع فرقة تضاد الأمة بكاملها.

رابعاً: الطلقاء وأبناء الطلقاء والأعراب، إذا حسن إيمانهم واستقامت أخلاقهم؛ فلا يمنع القول بعدالتهم. وتأخر إسلامهم لا يجرمهم الفضل إذا أخلصوا النية وأحسنوا العمل.

خامساً: المتهمون بالنفاق ليسوا من الصحابة، ولا يطلق أهل السنة عليهم هذا الوصف، ولا يخفى المنافق من المؤمن إلا عند جاهل أو سيئ النية، فأين في دواوين الأمة المسلمة وصف منافق واحد بأنه مؤمن؟!

إنَّ هذه الدعوى - أن الآيات تعدل متهمين بالنفاق - من أقبح الدعاوى.

(١٠٥) قلت: (فلنرجع إلى كلامكم.. ثمَّ أوردتم قولي وهو: رأيت هذا التقسيم العجيب لطوائف المؤمنين: مهاجرون.. أنصار.. متبعون، يحبونهم ويدعون لهم، ولا يكرهونهم. أين مكان الإمامية هنا؟ وأين مكان أهل السنة هنا؟).

ثمَّ قلت: (قولكم: «مهاجرون» والصحيح: «المهاجرون الأولون السابقون»؛ لأنه سبحانه يصفهم بقوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ [الحج: ٤٠] فأين مطلق المهاجرين من هذه الآية؟

قولكم: «أنصار» والصحيح: «السابقون الأولون من الأنصار»؛ لأنه سبحانه يصفهم بقوله:

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [الحشر: ٩]، وليس كل أنصاري آوى المهاجرين، بل انقطع الإيواء بعد إجلاء بنى النضير كما مرَّ، فمن آمن من الأنصار من بعده فهو خارج من مدلول الآية.

قولكم: «متبعون يحبونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم»، والصحيح: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ [الحشر: ١٠].

هنا وقفات:

أولاً: عندما أشرتُ إلى تقسيم الآيات للأمة إلى ثلاثة أقسام: مهاجرين وأنصار وأتباع، صححتهم هذا التقسيم بتقييد الأوصاف فقلت: (المهاجرون السابقون الأولون) و: (السابقون الأولون من الأنصار).

قلت: لا بأس بتصحيحكم، فهل يمكن أن تذكر لنا هؤلاء المهاجرين السابقين، والأنصار السابقين من هم؟!

في الحقيقة لا يمكن لشيعي أبداً أن يعرف الفضل هؤلاء السابقين إلا على سبيل التقية؛ لأنَّ عقيدة الشيعة الإمامية لا تفسح مجالاً في قلوب أهلها لمعرفة فضل عظماء الأمة، فلو اعترفوا بفضلهم لاختلَّت عقيدتهم.

إنَّ: عقيدة الشيعة - أعني الإمامية ومن نحا نحوهم - تضاد عقيدة السنَّة التي هي الإسلام، ويستحيل أن يجتمعا.

فالخلاف أساسي وليس فرعياً.. كما يحاول بعض الشيعة أو بعض الكُتَّاب الذين لا يعرفون الحقيقة أن يدَّعوه.

ثانياً: أوردتم قولي: (متبعون يحبونهم ويدعون لهم ولا يكرهونهم) ثمَّ قلت: والصحيح: (والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا...).

قلت: عجيب هذا التصحيح! وهل يمكن أن يعتقد أخوتهم له، ثمَّ يدعو لهم بالمغفرة وهو يكرههم؟! أليس هذا دليلاً على أنَّ قلوب الشيعة قد حرمت من حب عظماء الأمة الذين نصرُوا الدين

ونقلوه، وفتحوا الأرض؛ لأنَّ عقيدة الوصية) تلاحقهم عند كل موقف؟!

ألا نحب من نصر الدين! وأزر سيد المرسين! وهجر الأهل والأصدقاء في سبيل الدين! وكان السبب في إسلامنا وإسلام آبائنا، وحفظ الدين ونقله إلينا؟!

إذا لم نحب هؤلاء؛ فمن يا ترى يستحق أن يُحب من أفراد الأمة؟!

أورد القرطبي عن ابن أبي يعلى أثرًا قال في آخره: (كن مهاجرًا. فإن قلت: لا أجد، فكن أنصاريًا، فإن لم تجد، فاعمل كأعمالهم، فإن لم تستطع فأحبهم واستغفر لهم كما أمرك الله)^(١).

وقال السمرقندي: (وفي الآية دليل: أن من ترحم على الصحابة واستغفر لهم، ولم يكن في قلبه غل لهم؛ فله حظ في المسلمين، وله أجر مثل أجر الصحابة. ومن شتم أو لم يترحم عليهم، أو كان في قلبه غل لهم؛ ليس له حظ في المسلمين)^(٢).

١٠٦) قلت كلمة قارصة، ثمَّ عقبتهم على كلامي، ثمَّ إنَّكم ذكرتم في ذيل كلامكم هاتين الجملتين:

أين مكان الإمامية هنا؟

وأين مكان أهل السنة هنا؟

(قد تعرفتم أنَّ الطائفتين غير داخلتين في هذه الآية، فالسؤال ساقط بعد الموضوع؛ فإنَّ المقابلة بين الطائفتين يعرب عن أنها طائفتان متضادتان، لا تشاركان في أصل أو أصول، وأنها كمعسكري الشرق والغرب: لكلَّ «أيدولوجية» خاصة، وليست الشيعة إلاَّ نفس المسلمين الأول الذين بقوا على وصية الرسول في حق أهل بيته، وليست السنة إلاَّ نفس المسلمين الأول، ولكنهم خالفوا وصية الرسول، ولم ينفذوا وصيته في حق عليٍّ وأهل بيته، ولو أغمضنا عن ذلك فالطائفتان صنوان على أصل واحد).

قلت: هنا وقفات:

أولاً: دعوى أنَّ الطائفتين غير داخلتين في الآية مردودة.

(١) تفسير القرطبي (٣١ / ١٨).

(٢) تفسير السمرقندي (٤٢٢ / ٣).

قال القرطبي: (قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ [الحشر: ١٠] يعني من التابعين ومن دخل في الإسلام إلى يوم القيامة)^(١).

وقال ابن كثير: (فالتابعون لهم بإحسان هم المتبعون لآثارهم الحسنة، وأوصافهم الجميلة، الداعون لهم في السر والعلانية...) إلى أن قال: (وما أحسن ما استنبط الإمام مالك رحمته من هذه الآية الكريمة: أن الرافضي الذي يسب الصحابة ليس له في الفيء نصيب)^(٢).

وقال الرازي: (واعلم أن هذه الآيات قد استوعبت جميع المؤمنين...)^(٣).

وقال الثعالبي: (قال جمهور العلماء: أراد من يجيء من التابعين وغيرهم إلى يوم القيامة)^(٤).

وقال البغوي: (يعني التابعين، وهم الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار إلى يوم القيامة...) إلى أن قال: (فكل من كان في قلبه غل على أحد من الصحابة، ولم يترحم على جميعهم؛ فإنه ليس ممن عناه الله بهذه الآية)^(٥).

وقد ذكر بعض المفسرين أن المراد بالذين جاءوا من بعدهم في عصر النبوة، ولكن الجمهور على خلاف ذلك، وهو الذي يظهر لنا صحته.

ثانياً: قولكم: (فإنَّ المقابلة بين الطائفتين يعرب عن أنَّهما طائفتان متضادتان...).

قلت: نعم. يستحيل أن تلتقيا مع تصديق (خرافة الوصية) التي تستأصل الدين من أساسه، ولقد أحكم الذين وضعوا هذه الوصية (الخرافة) بما بثوه من الأحاديث التي ندين الله عز وجل أنها لا تصح بالدليل:

فأمَّا من كتبنا: فجميع أسانيدنا لا تصح.

وأما من كتبكم: فجميع رواة العقيدة والتاريخ التي أقمتهم مذهبكم عليها مجاهيل، كما اعترف السيد محمد الصدر بذلك، وقرره آية الله البرقعي وغيرهما كما تقدم.

(١) تفسير القرطبي (٣١ / ١٨).

(٢) تفسير ابن كثير (٩٨ / ٨).

(٣) تفسير الرازي (٥١٠ / ٢٩).

(٤) تفسير الثعالبي - سورة الحشر.

(٥) تفسير البغوي - سورة الحشر.

وأما من تاريخ الصحابة: فإننا نرى أن الخلفاء الأربعة عاشوا إخوة متحابين.

وأما من معرفتنا بعليٍّ عليه السلام: فليس جباناً، ولا خائناً لربه عز وجل، ولا لرسوله صلى الله عليه وسلم؛ بحيث يجبن عن إعلان الحق، وقد جاءت مواقف تتطلب أن يعلن لو كان هناك وصية، فلم يعلن؛ مما يدل على أنه لا علم له بهذه الوصية.

فعلی من أحدثها و فرق الأمة بها من الله ما يستحق!

ثالثاً: قولكم: (وليست الشيعة إلا نفس المسلمين الأول، الذين بقوا على وصية الرسول في حق أهل بيته..). قول غير سليم.

فلو كانت هناك وصية بمعنى (الإمامة)، فلماذا -يا ترى- يجمع قرابة عشرة آلاف صحابي على كتمها أو الامتناع عن تنفيذها، وقد أعلنوا إسلامهم، وتركوا أديانهم إلى دين الإسلام؟!!

ما هو المكسب الديني أو الدنيوي الذي حصلوا عليه مقابل ترك الوصية؟!!

أبو بكر عاش فقيراً زاهداً مجاهداً لنصرة الدين، واجتمع الصحابة حوله يطيعونه وينفذون أمره؛ وهو ليس رسولاً، ولا صاحب مال، ولا صاحب عشيرة أكثر من عليٍّ. فلماذا هو يترك تنفيذ الوصية ويبقى على نصرة الدين؟!!

ثم لماذا يسكت عشرة آلاف صحابي عن الوصية؟! أكلهم أشرار؟! أكلهم جبناء؟! أليس فيهم رجل رشيد؟! أكلهم يكرهون علياً عليه السلام؟!!

ثم يوصي أبو بكر إلى عمر وهو ليس رسولاً، ثم يطيع الناس أبا بكر وقد عصوا الرسول صلى الله عليه وسلم من قبل -حسب زعمكم- ولا يستنكر مستنكر فيقول: كفاك يا أبا بكر اغتصاباً للإمامة، فلا تغتصبها لغيرك؟!!

ثم عمر يوصي إلى ستة ولا يستنكر مستنكر، وعمر قد طعن ولم يعد يستطيع معاينة أحد، فلم يعلن أحد هذه الوصية.

وعليّ يقبل أن يدخل ضمن مرشحين للخلافة ولم يعترض؟!!

أهذه أمة مسلمة تؤمن على دين الله عز وجل، وهي تتوارث الباطل بالإجماع؟ معاذ الله!

أليست هذه فاطمة عليها السلام طالبت بنصيب من الدنيا وأعلنت موقفها ولم تتكلم في شيء اسمه :

(الوصية) وهو من الدين لو وجد؟ أيظن بها أن تكون الدنيا عندها أعظم من دينها، فتغضب لها ولا تغضب على اغتصاب الإمامة - لو كان هناك إمامة -؟!

ثمَّ هذا عليّ بقي مع الصحابة مؤتمًا بهم، ومستشارًا لهم، مُزَوَّجًا منهم، ومتزويجًا من سبيهم، مسميًا أولاده بأسمائهم. أيظن به أن يفعل كل ذلك وهو يرى باطلاً قائمًا متوارثًا؟!

سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم!!

رابعًا: قولكم: (وليست السنّة إلاّ نفس المسلمين الأول، ولكنهم خالفوا وصية الرسول ولم ينفذوا وصيته في حق عليّ وأهل بيته).

قلت: إن كان مرادكم من الوصية هي (الإمامة) فهي وصية مكذوبة عندنا، ولا وجود لها في حقيقة الأمر.

وإن كان مرادكم أنّهم يكرهون آل البيت، ولا يعرفون لهم فضلهم؛ فهذه دعوى باطلة. فأهل السنّة يعظمون أصحاب الرسول ﷺ؛ لأنّهم آمنوا به وصحبوه، وقد أثبتوا لهم درجة عالية بسبب صحبتهم له ﷺ، فكيف لا يقدرّون أهل بيته؟! فأين وجدت أحدًا من أهل السنّة يسيء إليهم؟!

إنّ أهل السنّة يتقربون إلى الله ﷻ بحبه وحب رسوله ﷺ، وحب الصالحين من آل بيته، ويدعون لآل البيت كلهم في كل صلاة، وكل صلاة لا يدعى فيها لآل البيت ففي صحبتها خلاف.

ولو وجد فرد أو أفراد يسيئون إليهم، فهذه معصية يحمل وزرها من يرتكبها، ولا تمثل الآلاف ومئات الآلاف من أهل السنّة التي تمتلئ بذكر فضائل آل البيت، والدعاء لهم، والترضي عنهم كل كتبهم (عقيدة) لا تقية.

أمّا الأحداث التي وقعت في صدر الإسلام: فهي فتن لم يتعمدها من شارك فيها من الصحابة، ولو لم يكن الشيعة قد تحزّبوا على عقيدة: (الإمامة) لما كان موقفهم من تلك الأحداث إلاّ نفس موقف أهل السنّة.

وهناك حالات فردية لم يرصّ عنها جمهور الصحابة ولا أهل السنّة.

(١٠٧) قلت: (إلى هنا تبين مفاد الآيات، وأنّ الإمامية لا تخالفها قيد شعرة: لا تبغض الصحابي والصحابية؛ ولكن لا تعتقد بعدالة الكل، وتقول: إنّ وزانهم كوزان التابعين).

قلت: إنَّ هذه دعوى لا يمكن قبولها، ما دامت الشيعة تعتقد بخيانة الصحابة رضي الله عنهم، وأنَّهم خالفوا وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الذي كانوا يفدونه بأرواحهم، وينصرونه بسيوفهم وأموالهم، لا يعصونه في أمر، ولا يقدمون عليه أهلاً ولا مالاً. ثمَّ إذا بهم ينقلبون على أمره -حسب زعمكم- ويتنكرون لفضله، وقد أنقذهم الله عز وجل به من الكفر وأخرجهم به من الضلال؟!!

إنَّ هذا خيال غريب، وتصور عجيب؛ لا يقبله ذو حس سليم، وقلب مستقيم، ولا يمكن أن يجتمع في قلب مع اعتقاد عدالتهم!!

ولو اعتقدتم عدالتهم لقبليتم رواياتهم.

ولو قبلتم رواياتهم لانتقضت عقائدكم.

وإذا كانت الشيعة الاثني عشرية (لا تبغض الصحابي والصحابية).

فما هو الخلاف إذن بين السنة والشيعة الاثني عشرية؟!!

و على أي شيء أقمتم هذه المعركة التي تخوضونها مع كتاب الله عز وجل ومع سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ومع بقية الأمة؟!!

(١٠٨) قلت: (عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً، ما بلغ مدَّ أحدهم ولا نصيفه) [صحيح البخاري (ح: ٣٦٧٣)، ومسلم (ح: ٢٥٤١)].

أقول: إنَّ الحديث أوضح دليل على أنَّ بعض الصحابة يسبُّ بعضهم، ولأجل ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خالدًا لسبِّ عبد الرحمن بن عوف، وكلاهما من الصحابة، وهذا أظهر دليل على عدم عدالة الكل وبوصف الكلية.

وهذا هو سعد بن عبادة سيد الخزرج يخاطب سعد بن معاذ بقوله: كذبت لعمر الله! وهذا هو أسيد بن حضير وهو ابن عم سعد بن معاذ، يخاطب سعد بن عبادة بقوله: لعمر الله لنقتلنه فإنَّك منافق. [صحيح البخاري - تفسير سورة النور].

غير أنَّ المهم هو التفريق بين سبِّ الصحابة ونقد حياتهم، فأسلوب السب والشتم غير أسلوب النقد، فالأول: وليد العصبية، ونتاج الغيظ والحقد والهوى. وأمَّا الثاني: فهو قائم على أسس صحيحة وموازن سليمة، وهو قبلة الطالبين للحقيقة).

قلت: هنا وقفات :

أولاً: الصحابة رضي الله عنهم لم يتجردوا من بشريتهم، ولم يصبخوا بدخولهم الإسلام ملائكة، فإنَّ البشرية لا تنفك عن الأنبياء، فما بالك بغيرهم.

فهذا موسى عليه السلام، قال عنه رضي الله عنه: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْتَبَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾ [سورة القصص].

والصحابه رضي الله عنهم قد يقع منهم الخطأ، ثم يصحح لهم من الله رضي الله عنه، أو من رسوله صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما دعوى أنَّ ذلك دليل عدم عدالة الكل؛ فغير مسلم. فكما أنَّ موسى عليه السلام لم ينقص من مكانته ما أخطأ به واعترف أنَّه من عمل الشيطان؛ فكذلك الصحابي، فإنه لم يقل أحد إنَّ الصحابي لا يقع منه الخطأ، إذ ذلك يسمَّى: (عصمة)، وأهل السنَّة لا يدعون العصمة فيهم رضي الله عنهم.

وهكذا كل عمل نُقل عن بعضهم، وهو قليل في جانب حسناتهم وفضلهم.

ثانياً: قولكم: (أنَّ المهم هو التفريق بين سب الصحابة ونقد حياتهم..). كلام نظري لا رصيد له من الواقع الشيعي.

فإنَّ دعوى: (خيانة الوصية) والامتناع عن تنفيذها، وتأمير جميع الصحابة - ما عدا أربعة أشخاص - على إخفائها، أعظم من كل سب.

فإنَّك لو سببت شخصاً ما لكان فعلاً شخصياً لا يترتب عليه كبير ضرر.

أمَّا إذا اتهمت إنساناً بخيانة دين وعصيان رسول فإنَّ ذلك أشد أنواع السباب.

وهذه العبارات التي أوردتموها لا تغير الحقيقة.

فإنَّ موقف الشيعة من الصحابة يترتب عليه نقض الدين بكامله.

لأنَّه: «وليد العصبية، ونتاج الغيظ والحقد والهوى» كما ذكرتموه عن أسباب السب والشتم.

وأما دعواكم أن نقدكم يقوم (على أسس صحيحة) فهذا من أعجب الدعاوى!!

فقد تبين خلال هذا البحث فساد هذه الدعوى !

ثم ما علاقة الشيعة بالصحابة حتى يسلطوا عليهم أسنة النقد؟!

فالشيعة تزعم أنها تأخذ دينها من الأئمة ولا تأخذ دينها من الصحابة فما هي الفائدة إذن من

النقد المزعوم؟!

إلا إفساد الدين وإفقاد الثقة في نقلته كما تقدم بيانه .

(١٠٩) قلت: (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: (خير الناس قرني، ثم الذين

يلونهم، ثم الذين يلونهم...)). [صحيح البخاري (ح: ٢٦٥٣)، ومسلم (ح: ٢٥٣٣)]

إنَّ هذا الحديث مهما صحَّ سنده، وإن رواه الإمام البخاري؛ يخالف الواقع الملموس من تاريخ

الصحابة والتابعين، ونحن نعرض النظر عن تاريخ الصحابة، ونعطف النظر إلى قوله: (ثم الذين

يلونهم)، فالمراد منهم التابعون، وفيهم الأمويون، فهل يمكن أن نعد عصر الأمويين خير القرون؟!

وقد لونوا وجه الأرض بدماء الأبرياء، وقتلوا سبط النبي ﷺ في كربلاء عطشاناً، وذبحوا أولاده

وأصحابه، وهتكوا حرمة الكعبة (!؟).

قلت: هنا وقفات :

أولاً: الحديث رواه ستة من أصحاب النبي ﷺ، وهم: عبد الله بن مسعود^(١)، والنعمان ابن

بشير^(٢)، وعمران بن حصين^(٣)، وعمرو بن شراحيل^(٤)، وجعدة بن هبيرة^(٥)، وعائشة^(٦).

فالحديث لم يتفرد بروايته صحابي واحد ولا محدث واحد.

ولو لم يروه إلا صحابي واحد أو محدث واحد، وصحَّ السند؛ لكان كافياً في قبوله، فكيف وقد

(١) رواه البخاري (ح: ٢٦٠٠)، ومسلم (ح: ٦٤٢٤)، وأحمد (ح: ٤١٢٨)، وابن ماجه (ح: ٢٣٥٣)، وابن حبان (ح: ٧١٠٨) -

الإحسان -.

(٢) رواه أحمد (ح: ١٨٠٠٧)، وابن حبان (ح: ٦٦١٣).

(٣) رواه البخاري (ح: ٣٤٨/٧)، وأحمد (ح: ١٩٤٤٥)، والترمذي (ح: ٢٢٥٥).

(٤) رواه ابن حبان (ح: ٢٨١٥١).

(٥) رواه ابن حميد (١/٤٨).

(٦) رواه مسلم (ح: ٢٢٢٥).

رواه جماعة من الصحابة، وخرجه أصحاب الصحاح؟!

ثانياً: هذا الموقف واضح الدلالة على أن المنهج الذي يحتكم إليه المخالفون لأهل الحق؛ إنَّما هو الهوى لا المنهج العلمي الذي يقوم على أسس علمية، وإنَّما هي أوهام عارضت حقائق، فلتلغ الحقائق متابعة للأوهام. فبينما نراهم يستدلون بأحاديث ضعيفة لإثبات عقائد باطلة، يردون أحاديث صحيحة لسوء فهمها، أو لمخالفتها لمعتقداتهم.

ثالثاً: إنَّ المتأمل معنى الحديث بعيداً عن الموروثات العقدية؛ يتضح له صدقه، بل لو لم يرد الحديث لكان حال الأمة كما ورد فيه.

فالقرون الثلاثة - بصرف النظر عن مدة القرن - هي أساس هذا الخير الذي نعيش فيه. فقد ظهر الإسلام غريباً مُحَارَباً، فاتبعه طائفة من الناس، ضحوا بأنفسهم وأموالهم وأرضهم فداءً لهذا الدين.

ثمَّ جاهدوا في سبيله، ونصروا رسوله ﷺ، وحملوا شريعته، ونشروا دينه، وانطلقوا مجاهدين ففتحوا الأرض.

هذا هو الجيل الأول: جيل الصحابة، والذي استمر إلى نهاية القرن الأول.

فظهر العلماء والعباد، والقادة، والشهداء، والصالحون، وجيوش الحق تفتح البلدان، وتبلغ الدين، وتعلم الشرع؛ فكانت المساجد عامرة بالمؤمنين، والحلقات العلمية التي يتدارس أهل العلم فيها العلوم الشرعية منتشرة. وهذا حال الشعب المسلم.

نعم. ظهرت فتن في الجانب السياسي، عكرت صفو هذا الخير وأنقصت منه؛ لكنَّها لم تقضِ عليه، فكل خير في الأمة بعد ذلك فإنَّها وصلنا عن هذه القرون، فلهم مثل أجور من عمل بالخير الذي حفظوه ورووه، ولههم مثل أجور من أدخلوه الإسلام.

هذه القرون الثلاثة هي أساس الأمة.

فكان القرن الأول أنفعها وأبركها، ثمَّ تناقص الخير بعد ذلك.

الأمويون جزء من الأمة لا كل الأمة، والأمة أكبر وأوسع من المفهوم الذي ذكرتموه.

وأما الأحداث التي وقعت: فلا شك أنَّها شر، لكن لا ينكر الخير العظيم الذي في الأمة بسبب

بعض الشر.

قال السندي: (قلت: لابد من تخصيص الكلام بالمؤمنين، والمراد أن مؤمني زمانه وآل بيته خير من الذين بعدهم، ثم خيرية قرن الصحابة لا تقتضي خيرية كل واحد من الآحاد، بل يكفي خيرية الغالب، وإلا لكان كل من كان في وقت التابعين خيراً ممن بعده، مع أن في وقتهم الحجاج الظالم، ولعلّه لا يوجد له نظير في بابه)^(١).

إذن: ليس المراد أن كل واحد من أهل كل قرن خير من كل واحد بعده، وإنما المراد عموم أهل القرن. ولا يعني انتفاء الشر كذلك.

رابعاً: منهج الشيعة منهج غريب:

فالأخطاء التي وقعت في عهد الصحابة، والتي لا تساوي ذرة في بحر حسناتهم، جرحتهم وألغت عدالتهم إلا عدداً يسيراً.

والأخطاء التي وقعت من بعض أممات المؤمنين، جرحتهن وأنقصت من فضلهن.

والأخطاء التي وقعت من طائفة من الأمة، أفسدت كل خير في الأمة.

فمنظارهم لا يكتشف إلا المعاييب؛ فسبحان من نوع الخلق وفاضل بين عقولهم!

أرأيت النحل: فإنه لا يقع إلا على الزهر، مع أن هناك أماكن نتنة؛ لكنه نظيف شريف؛ فليتنا نكون (نحلاً).

خامساً: قد وقعت فتن قبل قتل سبط النبي وآل بيته، وقُتِل من أصحاب الفضل قبل الحسين الكثير، ولم يحكم بأنه شر القرون.

فقد قُتِل في عهد النبي وآل بيته عمه (حمزة)، ولم يكن عصره شر العصور.

وقد قُتِل (عمر) ولم يكن عصره شر العصور.

وقد قُتِل (عثمان) ولم يكن عصره شر العصور.

وقد قُتِل: (عليّ) ولم يكن عصره شر العصور.

إن قتل هؤلاء عظيم، وحادث جلل، لكن مساحة الخير في الأمة باق لا يلغى لجرم أشخاص.

فالخير في الأمة كله يرجع إلى هذه العصور، فكيف يتناسى الخير ويُضخم الشر؟!

(١) شرح سنن ابن ماجة (ح: ٢٣٥٣).

وهذا يتبين أن فهمكم غير سليم، وحكمكم غير مستقيم.

سادساً: أمّا قتل سبط النبي ﷺ فهو جريمة عظيمة لعن الله من فعلها ورضي بها.

قال ابن تيمية رحمته: (وأما من قتل الحسين أو أعان على قتله أو رضي بذلك؛ فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً).

وقال رحمته: فيمن أبغض أهل البيت: (فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين) لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً^(١) فكيف بمن قتلهم أو آذاهم.

(١١٠) قلت: (وهذا هو الحجاج صنيعاً أيديهم: اقترف من الجرائم البشعة ما يندى لها جبين الإنسانية، ولا أطيل الكلام في ذلك، والتاريخ خير شاهد على كذب هذه الرواية ووضعها من قبل سمسرة الحديث، لتطهير الجهاز الحاكم الأموي مما ارتكبه.

ويكفي في ذلك ما علقه أبو المعالي الجويني على هذا الحديث قائلاً:

ومأ يدل على بطلانه: أن القرن الذي جاء من بعده بخمسين سنة شر قرون الدنيا؛ هو أحد القرون التي ذكرها في النص، وكان ذلك القرن هو القرن الذي قُتل فيه الحسين، وأوقع بالمدينة، وحوصرت مكة، ونقضت الكعبة، وشرب خلفاؤه والقائمون مقامه المنصبون في منصب النبوة الخمر، وارتكبوا الفجور، كما جرى ليزيد بن معاوية، ويزيد بن عاتكة، ووليد ابن يزيد، وأريققت الدماء الحرام، وقُتل المسلمون، وسُبي الحريم، واستُعيد أبناء المهاجرين والأنصار، ونُقشت على أيديهم كما ينقش أيدي الروم، وذلك في خلافة عبد الملك وإمرة الحجاج).

قلت: هنا وقفات:

أولاً: زعمتم أن التاريخ خير شاهد على كذب الرواية، ولعلّ الصحيح هو العكس كما مر.

ثانياً: اتهامكم لعلماء الأمة وثقاتها بأنهم يصنعون الأحاديث لتطهير الجهاز الحاكم، دعوى مردودة، عارية عن الدليل، والمنهج العلمي يردّها، ولا يليق بمسلم أن يسلك هذا المسلك الخطير، بإطلاق الاتهامات بدون دليل.

ولو فتح هذا الباب لرد كل شخص ما لا يتفق مع عقله أو معتقده بمثل هذه الدعوى، فلا يعجز

أي شخص عن إطلاق مثلها على المجازفات إذا نقص دينه أو عدم، ونحن نلتزم ونلزم في كل مسألة خلافية أن نخضعها للمنهج العلمي في كل باب بحسبه.

فباب الرواية نخضعها لدراسة روايتها قبل إطلاق الأحكام.

ورواة هذا الحديث ثقات أعلام، والطرق متعددة، فأني يصح هذا الحكم الذي أطلقتموه في حديث توارد على روايته أصح الكتب بعد كتاب الله ﷺ، من خلال رواة كلهم ثقات حفاظ؛ لمجرد نظرة غير دقيقة!

فقد ورد هذا الحديث عن قرابة عشرة من الصحابة، خرج البخاري ومسلم حديث اثنين منهم، والأخرى وردت في المسانيد والسنن، نكتفي بالإشارة إلى رواة الصحيحين:

الأولى: عن عبد الله بن مسعود: مدارها على إبراهيم بن يزيد النخعي، والذي أثنى عليه العلماء، قال العجلي: (كان رجلاً صالحاً، فقيهاً متوقياً، قليل التكلف، ومات وهو مختلف من الحجاج)^(١)، فالذي يعادي الحجاج وهو أحد ولاة بني أمية سيكذب لهم؟!!

وشيخه الذي رواه عنه هو (عبيدة السلماني) وهو من الرواة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حتى قال ابن المديني والفلاس: (أصح الأسانيد: محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي)^(٢).

هذا الحديث رواه عن إبراهيم بن يزيد النخعي أربعة من الثقات من رجال الصحيحين: شيبان، والأعمش، ومنصور، وابن عون^(٣)؛ أهؤلاء يكذبون أعلام جبال في العلم في الدين؟!!

الثانية: عن عمران بن حصين: رواها عنه شخصان: زهدم بن مضر، وهلال بن يساف، ثم رواه عنهما: أبو جمره والأعمش، ثم رواه عنهما شعبة بن الحجاج^(٤).. أهؤلاء يكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أعلام المحدثين؟! سبحانك هذا بهتان عظيم!!

إنَّ كتب السنة طافحة بدم الكذب وتفسيق صاحبه ورد روايته.

فكيف يمكن أن يكذبوا؟

(١) تهذيب الكمال (١/٣٧٨).

(٢) تهذيب التهذيب (٤/١١٢).

(٣) رواه البخاري (ح: ٢٦٠٠، ٦٢٨١، ٦٢٨٢، ٦٥١٠)، ومسلم (ح: ٦٤٢٢، ٦٤٢٤، ٦٤٢٧).

(٤) رواه البخاري (ح: ٦٢٨١)، ومسلم (ح: ٦٤٢٧).

ولو كذب هؤلاء لَرُدَّتْ رواياتهم، فإنَّ أهل السنة لا يقبلون روايات الكذَّابين ومنهجهم واضح لا تقيّة فيه.

ثالثاً: إذا خفي على الجويني فهم مراد الحديث، ولم يتّسع نظره لفهم الحقيقة؛ فقد فهمها أعلام الأئمّة من محدّثين وشراح بالعشرات، إن لم يكونوا بالمتات، ومخالفة شخص لجمهور العلماء يعتبر شذوذاً لا يغير الحقيقة.

وإلّا فلو رُجِّح كل رأي شاذ لما بقي للأئمّة شيء من دينها.

والشيعة يتركون أقوال جهابذة علماء الأئمّة إلى الأقوال الشاذة، بصرف النظر عن صحة المنهج الذي اتبعه ذلك المخالف أو ضعفه. وهذا منهج ضعيف.

رابعاً: وأمّا ما ورد في كلام الجويني من مزاعم، فكلها أخبار تاريخية لا تثبت عند التمهّيص.

وهذا منهج رديء أن يُصدّق كل ما في التاريخ دون إخضاعه لمنهج الرواية فما صح منه قبل وما لم يصح منه لم يقبل.

وأنتم قد سودتم الأوراق زاعمين أنكم تريدون تمحيص الروايات لمعرفة صحيحها من سقيمها فما بالكم هنا تقبلون دعاوى لم يستدل عليها بأدلة صحيحة وإنما هي دعاوى لا تستند إلا إلى قصص تاريخية لا تثبت.

ونحن نحاكم ونتحاكم إلى المنهج العلمي الذي وضعه المحدثون على كل رواية تاريخية.

خامساً: حدوث بعض الشر لا يجوز أن يلغي الخير العظيم من الأئمّة كما مر: روايات للدين، وفتوحات للبلدان، وجهاد في سبيل الله، وعبّاد وشهداء وصالحون؛ هم أضعاف أضعاف أعداد الأشرار.. أيلغى هؤلاء لشر وقع من أفراد؟!!

(١١١) قلت: (وإذا تأملت كتب التواريخ وجدت الخمسين الثانية شرّاً كلها، لا خير فيها، ولا في رؤسائها وأمرائها، والناس برؤسائهم وأمرائهم أشبه، والقرن خمسون سنة، فكيف يصح هذا الخبر؟!)

[شرح ابن أبي الحديد (٢٠/٣-١٢)].

قلت: المتأمل لكتب التواريخ يرى تلك الأحداث، ويرى بجانبها أعمالاً فاضلة خيرة:

علماء، وعباد، ومجاهدون في سبيل الله.

وفيه بقية الصحابة، وبقية من آل البيت.

هذه الفترة لو كانت شرًّا لا خير فيها، فكيف وصل إلينا هذا الدين الذي حفظه أهل هذه الفترة، فتعلموه وعلموه، وحمله عنهم أهل القرن الذين بعدهم؟! فكيف يُقال: لا خير فيه؟

إنَّ الحركة العلمية والدينية غير الحركة السياسية، فقد تفسد السياسة ويبقى الخير في الأمة، فلا ينبغي أن يحكم على الأمة بكاملها من خلال الطبقة السياسية.

بل وحتى الطبقة السياسية فيها شر وخير، فقد استمر الجهاد في تلك العصور رغم ما حدث فيهم من فساد، وينبغي أن يحكم بالقسط والعدل.

قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا ﴾ [الأنعام: ١٥٢]، وقال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ﴾ [المائدة: ٨].

وقد تقدم مزيد بيان لهذا الجانب.

* إضافة بعض الآيات في فضل الصحابة وتحليل بعض ما تقدم للإيقاظ :

ويحسن في نهاية الحديث عن الصحابة أن نضيف بعض الآيات الدالة على فضلهم، أونزيد بعض ما تقدم إيضاحًا ، معتمدين في ذلك على الفهم المباشر، الذي يتبادر إلى ذهن كل عالم أو طالب علم، خالي الذهن من كل ما يفسده.

١- قال تعالى: ﴿ وَكَذٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ اُمَّةً وَّسَطًا لِّتَكُوْنُوْا شُهَدَآءَ عَلٰى النَّاسِ وَيَكُوْنَ الرَّسُوْلُ عَلَیْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣].

قال الطبري: (وأما الوسط في كلام العرب: الخيار... وقال زهير بن أبي سلمى في الوسط:

هم وسط يرضى الأنام بحكمهم إذا نزلت إحدى الليالي بمعظم)^(١)

وقال الثعالبي: (وجعلناكم أمة وسطًا، أي: عدولًا، روي ذلك عن رسول الله ﷺ وتظاهرت

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٠).

به عبارات المفسرين، والوسط: الخيار والأعلى من الشيء...^(١).

وقال السمرقندي: (والوسط: هو العدل... والعرب تقول: فلان أوسط قومه أي: خيارهم وأعدلهم...)^(٢).

وقد أجمع المفسرون على هذا المعنى: أئهم فسروا (الوسط) بالخيار والعدل.

وقد استطرد الرازي في تقرير هذين المعنيين^(٣).

قلت: هذا الثناء من الله ﷻ بأنّه جعل (هذه الأمة أمة خياراً عدولاً) والخطاب كان موجهاً لجيل الصحابة رضي الله عنهم، هل يدخل فيه (هذا الجيل المؤمن أم لا)؟ وخاصة خيارهم: أبا بكر وعمر وعثمان وعليّ، وسعد بن أبي وقاص، والزبير بن العوام.. إلخ أفاضل الصحابة أم لا؟

فإن قلت: إنهم داخلون فيهم؛ فقد وافقتم بقية الأمة. وإن قلت: لا؛ فما هو الدليل؟!

فإن قلت: الدليل أئهم قد غيروا وبدلوا ومنعوا عليّاً حقه.

قلنا: ما هو هذا الحق الذي منعه إياه؟!

فإن قلت: الإمامة.

قلنا: من روى هذا الحق؟

فإن قلت: الصحابة أنفسهم!

قلنا: هم قد رَوَوْا أَنَّهُ لَمْ يُوصَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ.

فإن قلت: عليّ رضي الله عنه روى ذلك الحق.

قلنا: وعليّ رضي الله عنه قد روى أَنَّهُ لا حق له، وَأَنَّهُ لا فرق بينه وبين إخوانه بقية الصحابة.

والروايات التي رويت في إبطال الوصية أصح سنداً من تلك الروايات التي تزعم إمامته.

ثمَّ إنَّ الحال الذي عاش عليه الصحابة لا يدل على وجود شيء من هذه المزاعم، وقد تقدم ما

يقرر ذلك في عدة مواطن - وسيأتي كذلك بمشيئة الله تعالى -.

(١) تفسير الثعالبي - تفسير سورة البقرة - آية (١٤٣).

(٢) تفسير السمرقندي (١/٩٩).

(٣) التفسير الكبير (٤/٨٣).

ثمَّ كيف يشي ﷺ على هذه الأمة بأثَّها: (خيار عدول) ويكون أولها فاسقين ظلمة؟!

وهم الذين عاشوا التنزِيل، وعانوا في سبيل إيمانهم أنواع البلاء، وقد استمرت حياتهم على الزهد في الدنيا والجهاد في سبيل الله، وقد قتل آلاف منهم في أقطار الأرض بعيدين عن أرضهم وديارهم، فأَي دُنيا كانوا يريدون بذلك الجهاد؟!

أَيُعقل أن لا يكون لهذه الكثرة التي هي بالآلاف نصيب في هذا المدح والثناء من الله ﷻ؟!

أليس هذا اهتمامًا لله ﷻ بأنَّه أثنى بلفظ الكثرة ولا ينطبق إلَّا على (أربعة أشخاص؟! فينخدع الناس بهم، ويعظمونهم ويعدلونهم، ويقبلون رواياتهم وهم على خلاف ذلك حسب زعمكم؟!

ثم هل الأمة في هذه الفترة الزمنية قد اختفت، ولم يبق فيها من يصلح أن يدخل في الآية:

﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ ﴾ [آل عمران: ١١٠] لأنَّ ظلماً وقع، أم أن الخير موجود إلى جانب ذلك الشر؟!

ثم إن تسلسل الخير واستمراره كان حلقة في خيرية هذه الأمة، التي لن تنقطع بإذن الله ﷻ إلى

قيام الساعة؟!

٢) قال تعالى: ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ ءَايَاتِنَا

وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ

﴾ [سورة البقرة].

هذه الآية تقرر عدة أمور:

الأول: امتنان الله ﷻ على الأمة، وفي مقدمة الأمة الجليل الأول الذي وجه إليه الخطاب: (رسولاً

منكم.. عليكم.. يزيككم ويعلمكم...).

ولا أظن أن عاقلاً يزعم أن: (المخاطبين) غير داخلين في هذا الامتنان.

الثاني: من أنواع الامتنان التي امتن الله ﷻ بها عليهم: أن رسوله صلوات الله وسلامه عليه:

(يزكيهم) أي: يطهرهم. فهل تحققت هذه النعمة فركاهم أم لا؟!

قال ابن كثير: (ويزيكهم): أي: يطهرهم من رذائل الأخلاق وذنس النفوس وأفعال

الجاهلية...^(١).

قد يقال: وهل زكى كل من معه حتى المنافقين؟

قلنا: الخطاب للمؤمنين الذين معه، الذين اشتهروا في الأمة، وعرفوا بصحبتهم لرسول الله ﷺ، فهم أول من يدخل في الخطاب.

(٣) قال تعالى: ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

جميع المفسرين مجمعون على أن الصحابة داخلون في هذا الثناء من الله ﷻ على هذه الأمة، ثم اختلفوا في شموله لبقية الأمة:

فمنهم من قال: إنهم الذين هاجروا مع رسول الله ﷺ من مكة إلى المدينة..^(٢).

ومنهم من قال: إن ذلك جميع هذه الأمة..^(٣).

وهذان المعنيان لا تكاد تخرج عنهما أقوال المفسرين.

فالله ﷻ أثنى إماماً على الصحابة المهاجرين، وإماماً على الأمة كلها.

والظاهر أن الجيل الأول كان له النصيب الأوفر، فهم أنصار الدين ورواته، وقد توافر لهم من أسباب الصلاح والتقوى ما لم يتوافر لغيرهم.

والله ﷻ قد أطلق الثناء بضمير الخطاب، فهل يُعقل أن يثني ﷻ على الأمة مخاطباً أولها بقوله:

(كنتم)، ولا يشمل الخطاب إلا أربعة أشخاص؟! والبقية إماماً كفاراً مرتدون، وإماماً ظلمة فساق؟!!

سبحانك هذا بهتان عظيم!!

(٤) قال تعالى: ﴿ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنۢ أَنفَقَ مِنۢ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ

أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِنۢ بَعْدِ وَقَتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَىٰ ۚ وَاللَّهُ

(١) التفسير (١/٣٣٥).

(٢) تفسير الطبري (١١/٢٩).

(٣) تفسير الطبري (١١/٢٩).

بِمَا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴿١﴾ [سورة الحديد].

قال الرازي: (واعلم أن الآية دلت على أن من صدر عنه الإنفاق في سبيل الله، والقتال مع أعداء الله قبل الفتح؛ يكون أعظم حالاً ممن صدر عنه هذان الأمران بعد الفتح).
إلى أن قال: (وكل واحد من الفريقين وعد الله الحسنی، أي: المثوبة وهي الجنة، مع تفاوت الدرجات)^(١).

قلت: فالآية نصت على فضل من قاتل من الصحابة رضي الله عنهم، وأنفق من ماله لنصرة دينه قبل فتح مكة - أو حادثة الحديبية على قول - وعلى من فعل ذلك بعد ذلك، مع وعد كل منهما بالحسنی وهي الجنة.

هل هذا الوعد لجماعة كبيرة أم لأربعة أشخاص؟!

وهل يدخل فيها أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أم لا؟!

فإن قيل: نعم يدخلون، فهذا مفهوم الآية.

وإن قيل: لا، فما هو الدليل؟ ثم لو قال شخص: إنهم غير داخلين لا هم ولا علي رضي الله عنه، فما هو الجواب؟

فإن قيل: الدليل من السنة أن علياً منهم.

قيل: وكذلك السنة تدل على أن هؤلاء منهم.

٥) قال تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ

الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٠﴾ [سورة الفتح].

وردت هذه البيعة في أغلب كتب السنن والتفاسير.

وقد ورد عددهم في صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله أنه قال: (كنّا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة،

(١) التفسير الكبير (٢٩/٢٢٠).

فبايعناه^(١).

قال ابن كثير: (يُخْبِرُ تَعَالَى عَنْ رِضَاةِ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَحْتَ الشَّجَرَةِ)^(٢). وهذا خبر من الله ﷻ بأنه رضي عن هؤلاء المؤمنين، وذلك يقتضي تقرير إيمانهم ورضاه عنهم، وإذا رضي الله ﷻ عن شخص أو قوم، فإنه لا يسخط عليهم؛ لأنَّ رضاه ﷻ دليل على استمرارهم على الإيمان.

فهل هؤلاء الذين بايعوا كلهم مؤمنون؟ أم أكثرهم؟ أم أقلهم؟ وما هو الدليل؟

وكيف يخاطبهم سبحانه بهذه الألفاظ التي تقرر رضاه عن الجميع، ويكون المراد أربعة أشخاص؟!!

٦ قال تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾ فَضَلَّأَ مِّنَ اللَّهِ وَنِعْمَ اللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٨﴾﴾ [سورة الحجرات].

يمتن الله ﷻ على الصحابة أنفسهم بأنه حبب إليهم (الإيمان) و: (وزينه في قلوبهم).. إلخ هذه النعم!

فهل تحقق ذلك لجيل الصحابة أم لا؟

فإن تحقق: فهل يجوز أن يتهموا في عدالتهم ودينهم، ويُعتقد أنهم سيغيرون ويبدلون، ويعصون رسول الله صلوات الله وسلامه عليه؟!!

وإن قلت: لم يتحقق فهذا رد على الله ﷻ بأنه امتن بما لم يقع!!

أيمتن الله ﷻ بما لا حقيقة له؟!!

(١) صحيح مسلم (ص: ١٤٨٣).

(٢) تفسير ابن كثير (٧/٣٤٢).

أو يمتن بما يعلم أنهم سيتخلون عنه؟!

إننا نشهد أنه ﷺ قد أنعم عليهم، وقد تحققت نعمته، وأنهم عاشوا عليها وماتوا عليها، وأنهم أذكىاء أبرار.. رضي الله عنهم وألحقنا بهم في دار كرامته.

(٧) قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ۚ ذَٰلِكُمْ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ [سورة المائدة].

وهنا وقفات عدة منها :

أولاً: في الآية جملة شرطية وجوابها، يعني أنه إذا وُجد فعل الشرط وُجد جوابه لا محالة. وقد حدثت ردة بعد موت النبي ﷺ من كثير من العرب، ثم إن الله ﷻ أقام أبا بكر رضي الله عنه لهذه الردة، ومعه إخوانه من عطاء الصحابة، فقاتلوا المرتدين حتى أعادوهم إلى الدين. فإن قال الشيعة: إنَّ الردة قد وقعت، وهي هذه، وأقروا بالحقيقة؛ فقد اعترفوا بفضل الصديق رضي الله عنه.

وإن أنكروا فلا يستحقون المناظرة؛ لأنَّ إنكار البدييات يسقط أهلية المخالف للحوار.

وإن قالوا: إنَّ أبا بكر وإخوانه ارتدوا.

قلنا: قد وعد الله ﷻ وشرط: أنه إن وقعت ردة فإنه لا بد أن يأتي بمن يجاهد أهلها، فأين من قاتل الصديق؟!

ثانياً: إنَّ المتأمل في سيرة الصديق رضي الله عنه وأخلاقه، يرى هذه الصفات متوافرة فيه رضي الله عنه؛ فقد كان سهلاً ليناً على إخوانه المؤمنين، مهاباً تخافه الدول، وقد سير الجيوش تجاهد في سبيل الله، ولم يتوان عن حرب الردة رغم قلة المسلمين آنذاك.

ثالثاً: إنَّ هذه الأوصاف إنَّها تحققت في جيش الصديق وجيش عمر وجيش عثمان رضي الله عنهم، وقد كان علي رضي الله عنه معهم، وبعض من قاتل معه بعد ذلك.

وقد كانت هذه الأخلاق متوافرة في عهود الثلاثة عليه السلام، ثم توقف بعضها في خلافة علي عليه السلام، إن لم تتوقف بكاملها.

وذلك أن الآية قيدت مجيء هؤلاء الأقوام بالردة، ولم يحدث في عهده عليه السلام ردة، وإنما وقعت فتنة بدون اختياره عليه السلام.

فالشاهد: أن هذا الوعد تحقق، وتمت نعمة الله عز وجل على الصديق وإخوانه؛ مما يؤكد فضلهم وإيمانهم وعدالتهم.

رابعاً: كثير من الشيعة الاثني عشرية يزعمون أن الصحابة ارتدوا، ثم زعموا أن علياً ترك قتالهم؛ تقيّة وحرصاً على وحدة المسلمين، فلم يقاتل الصديق المرتدين ولم يقاتل علي؟! لأنه لا ردة..

ثم لماذا قاتل علي رضي الله عنه بعد ذلك معاوية؟!؟

أليس الأفضل على قاعدتكم السابقة أن لا يقاتل ليحافظ على وحدة المسلمين؟!؟

ألم تفرق كلمة المسلمين بسبب هذا القتال؟!؟

ألم ترق دماء المسلمين؟!؟

إن قتاله هنا رضي الله عنه لأنه : ((إمام)) منتخب وعدم قتاله هناك : ((لأنه ليس إماماً منصوباً)) وحاشاه أن يقاتل علي : (إمامة منتخبة) ولا يقاتل علي : (إمامة منصوبة) من الله عز وجل!!

والحمد لله على نعمة العقل.

(٨) قال تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۗ يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ۗ ﴾ [النور: ٥٥].

وقفات مع الآية:

أولاً: وعد الله ﷺ من آمن من الصحابة وعمل الصالحات أن يستخلفهم ويمكّن لهم.. إلخ الموعود.

وقد قيد تحقق تلك الوعود بالإيمان والعمل الصالح، فهل تحقق ذلك الموعود؟ وذلك يعني: أنه إذا وُجد الإيمان والعمل الصالح وُجدت تلك الوعود، وإن وُجدت تلك الوعود تحقق الإيمان والعمل الصالح.

ثانياً: هل تحقق هذا الوعد؟

لا شك أنه قد استخلف الله ﷺ الصحابة، ومكّن لهم الدين، وعاشوا في حياة الخلفاء الراشدين آمنين، وفتح بهم الأرض.

وهذا دليل تحقق الإيمان والعمل الصالح؛ لأن الخطاب في هذا الوعد: إن كان للأمة فالصحابه هم أول من وجّه إليهم الخطاب، وإن كان لهم خاصة - كما هو ظاهر النص - فهم الموعودون.

ثالثاً: تحقق الموعود على أيديهم شهادة لهم بالإيمان ﷻ، وإيمانهم لا شك فيه عند الأمة إلا من ضل وابتدع، وما كان لنا أن ندافع عن إيمانهم إذ واقعهم وتاريخهم ظاهر مكشوف يعلمه كل إنسان.

فلسنا نتكلم عن أشخاص مخفيين (كالمهدي المختفي) وإنما نتكلم عن أمة ظاهرة قائدة فاتحة حافظة للدين آثارها هذا العالم الإسلامي من الصين إلى أطراف أوروبا.

فهل مثل هؤلاء يحتاجون إلى دفاع أو شهادة؟!

ولولا ما ابتليت به الأمة من مرضى القلوب، وفاسدي العقائد، لما كانت هناك حاجة لمثل هذه الأبحاث، والله المستعان.

رابعاً: هذه الآية من دلائل الإعجاز في أخبار القرآن الكريم، حيث أخبر ﷺ بتمكين هذه الأمة، فتحقق كما أخبر. وهذا من أخبار الغيب.

(١١٢) قلتم: (إنّ علياً عليه السلام هو وصي النبي ﷺ)، والقائم مقامه من بعده، وإنه يدل على ذلك الأخبار النبوية الصحيحة، والآثار الثابتة عن الصحابة)، ثم أوردتم أحاديث من كتب السنة.

وهنا وقفات:

أولاً: كيف تستدل بروايات الصحابة الضالين الفساق، الذين إمَّا أتهم ارتدوا بعد النبي ﷺ أو فسقوا. وأنتم لا تستدلون بروايات الفساق ولا الكفار؟!

ثانياً: كيف يمكن أن تستدلوا بروايات صحيحة من كتبكم، وقد عرفتم أنَّها عن مجاهيل وضعفاء بل وكذابين؟!؟!

ثالثاً: رويتم من كتب لا يُعتمد عليها عند أهل السنَّة؛ لكثرة ما فيها من الضعيف والموضوع، وزعمتم بأنَّها «أخبار نبوية صحيحة».

فقد رويتم من معجم الطبراني وتاريخ ابن عساكر وفضائل الصحابة، وهذه الكتب يأتي بعضها في المرتبة الثالثة، وبعضها في المرتبة الرابعة عند أهل السنَّة، وتركُّ الكتب المعتمدة التي تأتي في الدرجة الأولى أو الثانية إلى كتب الدرجة الثالثة أو الرابعة ممَّا عابه العلماء.

ذكر المحدث ولي الله الدهلوي أنَّ: (كتب الحديث على طبقات مختلفة، ومنازل متباينة، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث).

ثمَّ قال: (وهي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات..).

إلى أن قال:

(الطبقة الأولى: منحصرة في ثلاثة كتب: الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم...

الطبقة الثانية: .. (سنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومجتبى النسائي.. وكاد مسند أحمد أن يكون من جملة هذه الطبقة..) أي لم يلحقها.

الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت - قبل البخاري ومسلم وفي زمانها وبعدهما - جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والشاذ والمنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب..).

والطبقة الرابعة: .. وكتب الخطيب وأبي نعيم.. وابن عساكر.

والطبقة الخامسة: (...).

ثمَّ قال ولي الله الدهلوي بعد أن ذكر طبقات كتب السنَّة: (وأما الثالثة: فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلاَّ النحارير... إلى أن قال: نعم. ربَّما يؤخذ منها المتابعات والشواهد) أي: لا يعتمد عليها في الاستدلال.

ثمَّ قال: (وأما الرابعة: فلاشتغال بجمعها أو الاستنباط منها نوع تعمق من المتأخرين، وإن شئت الحق فطوائف المبتدعين من الرافضة والمعتزلة وغيرهم، يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم، فالانتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث)^(١).

(١١٣) أوردتم هنا خمسة أحاديث في الوصية نذكرها تباعاً مع الكلام عليها:

الحديث الأول: حديث سلمان، قلت: روى الطبراني بإسناده عن سلمان قال: قلت: (يا رسول الله! إن لكل نبي وصياً فمن وصيك؟ - إلى أن قال-: فإنَّ وصيي وموضع سري، وخير من أترك بعدي، وينجز عدتي، ويقضي ديني: علي بن أبي طالب^(٢))^(٣).

وهنا وقفات :

أولاً: إنَّ الطبراني قال بعد إيراده للحديث: (وقال: وصيي أنَّه أوصاه بأهله لا بالخلافة. وقوله: خير من أترك بعدي: من أهل بيته عليهم السلام)، أي: لم يرد الخيرية المطلقة.

ثانياً: ذكر قول الطبراني كذلك الهيثمي، وأنت لم تذكرها لا من رواية الطبراني ولا من تعقيب الهيثمي!!

وهذا انتقاء في الاستدلال أنت قد عبتموه سابقاً!!

ثالثاً: قال الهيثمي: (وفي إسناده ناصح بن عبد الله: متروك) ولم تذكره، وأنت تعرف معنى (متروك) ثمَّ قلت: (تدل عليه الأخبار النبوية الصحيحة)!!!

وهذا تعمد للباطل لا يليق بمن يؤمن بالله عز وجل عزجل وبرسوله.

رابعاً: أقوال العلماء في راوي الحديث: (ناصر بن عبد الله).

(١) الحجة البالغة (١/١٣٣-١٣٥).

(٢) تنبيه: قد كنت جعلت إحالتكم في المتن، ثم تحولت من هنا إلى نهاية البحث في الحاشية.

(٣) المعجم الكبير (٦/٢٢١)، مجمع الزوائد (٩/١١٣)، فتح الباري (٨/١١٤).

قال البخاري: (منكر الحديث)، وقال الفلاس: (متروك)، وقال ابن معين: (ليس بشيء)^(١)، فكيف تقول: صحيح، وهذه حال أحد رواته!؟

خامساً: قال الذهبي في الحديث: (هذا خبر منكر)^(٢).

إذن: الحديث باطل ولا يصح، ولا يجوز لمسلم أن يحتج بمثله على شيء من دينه أو دنياه.

الحديث الثاني: عن أنس بن مالك. قلت: وروى أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ قال: (وصيي ووارثي، يقضي ديني، وينجز مواعيدي: علي بن أبي طالب)^(٣).

قلت: هنا وقفات:

أولاً: لم أجد هذا الحديث عند الإمام أحمد في «الفضائل» كما ذكرتم، وإنما الذي فيه هو نفس الحديث السابق، فإن لفظه كلفظه، فليسا حديثين كما أوردتم.

روى الإمام أحمد بسنده عن أنس بن مالك قال: (قلت لسلمان: سل النبي ﷺ عن وصيه، فقال له سلمان: يا رسول الله! من وصيك؟ قال: يا سلمان! من كان وصي موسى؟ قال: يوشع. قال: فإن وصيي... إلخ).

ولا يُعقل أن يسأله عن وصيه فيخبره، ثم يعود مرة أخرى فيسأله لو صح الحديث.

ثانياً: الحديث من رواية (مطر بن ميمون الإسكافي)، قال البخاري والنسائي وأبو حاتم والساجي: (منكر الحديث)^(٤).

وقال ابن حبان: (كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، يروي عن أنس ما ليس من حديثه في فضل عليٍّ وغيره، لا تحل الرواية عنه)^(٥).

ثالثاً: الحديث حكم عليه العلماء بالوضع؛ فقد رواه ابن الجوزي في الموضوعات (١/٣٧٤)،

(١) ميزان الاعتدال (٤/٢٤٠).

(٢) المرجع السابق (٤/٢٤٠).

(٣) فضائل الصحابة (٢/٦١٥ ح ١٠٥٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/١٢٧).

(٥) المجروحين (٣/٥).

وقال الذهبي بعد أن أورد حديثين لمطر المذكور هذا أحدهما: (كلاهما موضوعان)^(١).

رابعاً: بعد معرفة سند الحديث، وقد وقفت أنت عليه في فضائل الصحابة المحقق؛ أيجس أن تقول: (أخبار نبوية صحيحة) وتستدل بها على (عقيدة) تؤدي إلى الطعن في الصحابة وتفرّق الأمة؟! الحديث الثالث: قلت: روى ابن عساكر عن بريدة عن النبي ﷺ: (لكل نبي وصي ووارث، وإنّ عليّاً وصيي ووارثي)^(٢).

أولاً: هل كتب التواريخ صالحة لأن تكون مرجعاً لتأصيل العقائد؟!

ثانياً: أمّا مؤلف كتاب (المناقب) فقد قال بعد إيراده هذا الحديث: (إن صح هذا الحديث فالتورث محمول على ما رواه معاذ رضي الله عنه قال: قال عليّ: «يا رسول الله! ما أرت منك؟ قال: ما يرث النبيون بعضهم من بعض: كتاب الله وسنة نبيه»)^(٣).

ثمّ أورد أحاديث أخرى تفسر الوصية، ثمّ قال: (ويعضد هذا التأويل بما ورد من الأحاديث الصحيحة في نفي التورث والإيصاء، وأنّه لم يعهد إليهم عهداً غير ما في كتاب الله، وما في صحيفة فيها شيء من أسنان الإبل ومن العقل...)^(٤).

وهذا الذي أشار إليه: قد ثبت في كتب الصحاح أنّ عليّاً رضي الله عنه قاله: إمّا ابتداءً وإمّا جواباً على سؤال قال فيه السائل: هل عندكم شيء من الوحي إلّا ما في كتاب الله؟

فقال: (لا والله الذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه، إلّا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في

هذه الصحيفة).

قلت: وما في هذه الصحيفة؟

قال: (العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر).

رواه عنه: أبو جحيفة^(٥)، وإبراهيم بن يزيد التيمي عن أبيه عنه^(٦)، وأبو الطفيل^(٧)، وطارق ابن

(١) ميزان الاعتدال (٤/١٢٧).

(٢) تاريخ دمشق (٤٢/٣٩٢)، المناقب للخوارزمي (ص: ٤٢، ٨٥).

(٣) لم أجد هذا الحديث في مصادر الحديث غير الذخائر.

(٤) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى (ص: ١٣١-١٣٢).

(٥) رواه البخاري (ح: ٢٩٨٠)، ومسلم (ح: ٣٢٨١)، وأحمد (ح: ٦١٦)، والترمذي (ح: ١٤١١)، والدارمي (ح: ٢٣٥٨).

(٦) رواه البخاري (ح: ١٨٤٩)، ومسلم (ح: ٣٧٤٩)، وأحمد (ح: ١٠٤٠)، والترمذي (ح: ٢١٤٧)، وأبو داود (ح: ٢٠٣٦).

(٧) رواه مسلم (ح: ٥٠٨٢)، وأحمد (ح: ١٣١٩)، وابن حبان (ح: ٦٤٩٠).

ابن شهاب^(١)...

والحارث بن سويد^(٢)، وأبو حسان^(٣).

وألفاظها جميعاً تقرر المعنى الوارد في اللفظ المثبت.

فهذا الحديث الثابت يكذب كل دعوى وردت في بعض الروايات الباطلة، والعجب ممن ترك هذه الصحاح إلى روايات مظلمة: إما مكذوبة وإما ضعيفة!

ثالثاً: هذا الحديث الذي ذكرتموه أورده ابن الجوزي في الموضوعات^(٤).

الحديث الرابع: قلت: (روى الطبراني عن الحسن بن علي عليه السلام قال: (خطب الحسن بن علي بن أبي طالب فحمد الله وأثنى عليه، وذكر أمير المؤمنين علياً عليه السلام، خاتم الأوصياء ووصي خاتم الأنبياء)^(٥) رواه الهيثمي وتعقبه. ورواه أحمد باختصار كثير، وإسناد أحمد وبعض طرق البزار والطبراني حسان^(٦)، روى قريباً منه أبو نعيم عن أنس^(٧)).

وهنا وقفات:

أولاً: هذا اللفظ تفرّد به الطبراني في الأوسط، ولم يروه غيره بلفظه، وكل المصادر التي ذكرتموها أوردت الأثر بدون ذكر لفظ (خاتم الأوصياء ووصي خاتم الأنبياء) فالطرق المذكورة -إذن- لا تصلح لتقوية هذه الرواية.

ثانياً: لا تخلو الروايات الأخرى من علة، فرواية لأحمد^(٨) فيها شريك بن عبد الله، وشريك بن عبد الله قال ابنه: كان عند أبي عشرة آلاف مسألة عن جابر الجعفي، وعشرة آلاف غرائب.

(١) رواه أحمد (ح: ٩٦٥).

(٢) رواه أحمد (ح: ١٣١٠).

(٣) رواه أحمد (ح: ٩٦٢).

(٤) الموضوعات (١/٣٧٦).

(٥) المعجم الأوسط (٢/٣٣٦).

(٦) مجمع الزوائد (٩/١٤٦).

(٧) حلية الأولياء (١/٦٣)، المناقب للخوارزمي (ص: ٤٢)، تاريخ دمشق (٤٢/٣٨٦).

(٨) المسند (١/١١٩).

وقال ابن المبارك: ليس حديث شريك بشيء). وللعلماء فيه كلام كثير^(١). ورواية أخرى^(٢) فيها: عمرو بن حبشي، مجهول الحال^(٣).

ثالثاً: هذه الرواية في سندها: (سلام بن أبي عمرة)، قال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج بخبره^(٤). وقال ابن الجوزي: واهي الحديث^(٥).

رابعاً: فالحديث بعد هذا لا يصح، ولا يجوز الاحتجاج بمثله في قضايا الدين.

الحديث الخامس: قلت: وروى الطبراني عن علي بن علي الهلالي عن أبيه قول رسول الله ﷺ لفاطمة عليها السلام: (ووصي خير الأوصياء، وأحبهم إلى الله بعلك)^(٦).

قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه الهيثم بن حبيب، قال أبو حاتم: (منكر الحديث، وهو متهم بهذا الحديث)^(٧).

وقال في حديث آخر فيه الهيثم: (وأما الهيثم بن حبيب) فلم أرَ من تكلم فيه غير الذهبي اتهمه بخبر رواه، وقد وثقه ابن حبان^(٨).

فيقع التعارض بين جرح أبي حاتم - وتبعه الذهبي - وتوثيق ابن حبان؛ لأنَّ الذهبي قال في أبي حاتم: (وإذا لين رجلاً أو قال فيه: لا يُحتج به، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه، فإن وثقه فلا تبني على تجريح أبي حاتم، فإنه متعنت في الرجال)^(٩).

وهنا وقفات عدة:

أولاً: (علي بن علي) المذكور في الحديث لا يوجد في كتب التراجم.

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠).

(٢) المسند (١/ ١١٩).

(٣) ثقات ابن حبان (٥/ ١٧٣).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/ ١٨٠).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٦/ ١٨٠).

(٦) المعجم الأوسط (٦/ ٣٢٧)، المعجم الكبير (٣/ ٥٧)، تاريخ دمشق (٤٢/ ١٣٠).

(٧) مجمع الزوائد (٩/ ١٦٦).

(٨) مجمع الزوائد (٣/ ١٩٠).

(٩) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٦٠)، وكذا قال ابن حجر في مقدمة فتح الباري (ص: ٤٤١).

ثانيًا: شيخ الطبراني (محمد بن زريق بن جامع) لا يوجد كذلك في كتب التراجم.

ثالثًا: (علي بن هلال) لم تثبت صحبته، فإنه لم يصح ما يبين أنه صحابي إلا هذا الحديث، وهذا الحديث كما سيأتي لا يصح.

رابعًا: الحديث رواه الطبراني بسنده عن الهيثم بن حبيب، ثنا سفيان بن عيينة، عن علي بن علي الهلالي.. إلخ

هذا الراوي عن ابن عيينة قال فيه الذهبي: (الهيثم بن حبيب عن سفيان بن عيينة بخبر باطل في المهدي، هو المتهم به).

ثم قال الذهبي: (أمّا الهيثم بن حبيب عن عكرمة والحكم بن عتبة، وعنه شعبة وأبو عوانة وجماعة فوثقه أبو حاتم)^(١).

وأكد ابن حجر قول الذهبي وتفريقه بين الرجلين بذكر شيوخهما.

خامسًا: قال الهيثمي بعد إيراده حديث ابن عباس: (من صام يوم عرفة كان له كفارة ستين... إلخ): رواه الطبراني في الصغير، وفيه: (الهيثم بن حبيب عن سلام الطويل، وسلام ضعيف، وأمّا الهيثم بن حبيب فلم أر من تكلم فيه غير الذهبي، اتهمه بخبر رواه، وقد وثقه ابن حبان).

قلت: هذا وهم من الهيثمي رحمته الله؛ فإنّ الهيثم في هذا الحديث متأخر عن الهيثم السابق.

فالهيثم السابق يروي عن سفيان بن عيينة عن علي بن علي الهلالي عن أبيه عن النبي ﷺ، فليس بينه وبين النبي ﷺ إلا ثلاثة أشخاص، فهو متقدم على الهيثم بن حبيب الذي روى حديث الصيام، وكلام الذهبي على السابق وليس على الثاني.

ولهذا فإنه عندما ترجم لهما فرّق بينهما كما تقدم.

وابن حبان لم يذكر الهيثم السابق في كتابه، وإنّما ذكر الهيثم الثاني^(٢).

سادسًا: الهيثم بن حبيب الذي ذكره ابن حبان في كتابه لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وهذا يُسمّى عند العلماء: مجهول الحال، وابن حبان يذكر في كتابه كل من لم يجرحه أحد، ولكنه إذا سكت

(١) ميزان الاعتدال (٤/٣٢٠).

(٢) الثقات (٤/٣٦٨).

عنه فلا يعني أنه ثقة.

فلا يعني إيراد ابن حبان لراوٍ في كتابه الثقات أنه (ثقة) ما لم يوثقه بلفظه، فإنه رحمته قد يورد الراوي في كتابه الثقات ويسكت عليه ولا يكون ثقة عنده، وفيما يلي نورد نماذج من ذلك:

١ - إسحاق بن أبي يحيى الكعبي: سكت عليه في الثقات، وقال في المجروحين: لا يجل الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار.

٢ - إسماعيل بن محمد بن جحادة اليمامي: سكت عنه في الثقات، وقال في المجروحين: خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد.

وهكذا جماعة من الرواة، ولهذا فلا يصح الاعتماد على سكوته، بل حتى إذا انفرد بالتوثيق فلا بد من البحث والتنقيب؛ لتساوله رحمته في التوثيق.

سابعاً: قولكم: (فيقع التعارض... إلخ) تبين لكم أنه لا تعارض هنا، وأن الهيثمي رحمته وهم حيث ظن أن الهيثم بن حبيب اسم لشخص واحد، مع أن الذهبي وتبعه ابن حجر قد ذكرا أنّهما شخصان، وأمّا ابن حبان فلم يذكر في كتابه إلا الهيثم بن حبيب الثقة ويُفَرِّق بينهما بشيوعهما.

وهذا يتبين أنه ليس هناك تعارض؛ لأنّ الشخص الموثق غير الشخص المجرح.

وأخيراً: أرايتم هذه الأحاديث التي لا تصح، ولا نستجيز لمسلم أن يستدل بها في أمور الدين.

كيف استجزتم لأنفسكم الاستدلال بها وأنت محدث - كما زعمت لي - !!

ونحن لو أردنا أن نسلك نفس المسلك لوجدنا عشرات بل مئات الأحاديث غير الصحيحة تتحدث عن أبي بكر وعمر وغيره من الصحابة ولكننا بحمد الله لا نستبيح الكذب ولا الاستدلال به! وإن كانت رواياتنا التي في كتبنا لا تُساوي معشار ما في كتبكم من التهويلات والمبالغات.

(١١٤) قلت: (إنّ التضعيف الذي لم يذكر له مستند فغير مقبول، كما قال النووي: ولا يقبل الجرح إلا مفسراً، وهو أن يذكر السبب الذي به جرح، ولأنّ الناس يختلفون فيما يفسق به الإنسان، ولعلّ من شهد بفسقه شهد على اعتقاده^(١). قريب منه عن ابن قدامة، قال ابن حجر بعد تضعيف الدارقطني يزيد

(١) المجموع (٢٠/١٣٦)، ونحوه في شرح مسلم (١٠/١٨١).

بن أبي مريم: هذا جرح غير مفسر فهو مردود^(١). قال الخطيب: سمعت القاضي أبا الطيب يقول: لا يقبل الجرح إلا مفسراً... قلت: وهذا القول الصواب عندنا، وإليه ذهب الأئمة من حفاظ الحديث ونقاده من... البخاري ومسلم...^(٢).

قلت الجواب من وجوه:

أولاً: علم الحديث علم اختص به أهل السنّة من بين الطوائف الأخرى ولهم فيه تدقيقات وتخريجات لا تدرك بمجرد النظر العادي والشيعيّة - إنما نقلوه عنهم ولكنهم لم يستعملوه لأن استعماله على كتبهم سيؤدي إلى اختفائها كما تقدم عن البحراني.

قولك: (إنّ التضعيف الذي لم يذكر له مستند غير مقبول) وعزوك ذلك للنووي فيه تعجل أو عدم معرفة بمنهج المحدثين.

فالنووي لا يقول بهذا القول، بل النووي يقول عكسه ولكنك لو تأملت كلامه رحمته.

فالنووي أورد أقوال العلماء في المسألة ومنها القول الذي ذكرته ثم رجح غيره.

قال النووي رحمته: (وهل يُشترط ذكر سبب الجرح أم لا؟)

اختلفوا فيه:

فذهب الشافعي وكثيرون إلى اشتراطه لكونه قد يعده مجروحاً بما لا يجرح لخباء الأسباب ولاختلاف العلماء فيها.

وذهب القاضي أبو بكر بن الباقلاني في آخرين إلى أنّه لا يُشترط.

وذهب آخرون إلى أنّه لا يُشترط من العارف بأسبابه ويُشترط من غيره)... إلى أن قال: (ولو

تعارض جرح وتعديل قُدّم الجرح على المختار الذي قاله المحققون والجمهور).

ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل.

وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قُدّم التعديل، والصحيح الأول لأنّ الجراح أطلع على أمر خفي

(١) مقدمة فتح الباري (٤٥٣).

(٢) الكفاية في علم الرواية (ص: ١٣٥).

جهله المعدل).^(١)

إذن دعواك على النووي لم تصح.

ثانياً: اشتراط المحققين وجوب ذكر سبب الجرح إنَّما هو فيمن ثبتت عدالته فهذا لا يُقبل جرحه إلا إذا فُسر - أي ذكر وجه الجرح - وذلك كرواية الشيخين - البخاري ومسلم - لشدة تحريمها في الرواية وعدم إخراج رواية الضعفاء والمجروحين في صحيحيهما إلا في المتابعات والشواهد أو مقروناً بغيرهم.^(٢)

فرواية الصحيحين عند جمهور العلماء قد ثبتت عدالتهم فهؤلاء لا يُقبل الجرح فيهم إلا مفسراً وهذا مقصود ابن حجر رحمته فيما أوردتموه فإنه قال: (ينبغي أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأي راوٍ كان مقتضى لعدالته عنده، وصحة ضبطه، وعدم غفلته.. وحيث إذا وجدنا لغيره في أحدٍ منهم طعنًا، فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقدح في عدالة الراوي..)^(٣).

وأما إن كان الراوي مجهولاً ولم تثبت عدالته، فهذا يقبل الجرح فيه مطلقاً، قال ابن حجر: (فإن خلا المجروح عن تعديل، قبل الجرح فيه مجملًا غير مبين السبب، إذا صدر من عارف على المختار)^(٤).
وأما الذين يُقبل قولهم في الجرح والتعديل فهم الأئمة العارفون بهذا الشأن المشهود لهم بالمعرفة فيه.

قال ابن كثير رحمته: (أما كلام الأئمة المنتصبين لهذا الشأن، فينبغي أن يُؤخذ مسلماً من غير ذكر الأسباب، وذلك للعلم بمعرفتهم واطلاعهم، واضطلاعهم في هذا الشأن، واتصافهم بالإنصاف والديانة والخبرة والنصح..)^(٥).

وقرَّره قبله ابن الأثير فقال: (فمن حصلت الثقة ببصيرته وضبطه يكتفى بإطلاقه..)^(٦).

(١) صحيح مسلم [٢٣٩:١].

(٢) راجع علل الترمذي وشرحه لابن رجب [٧٠٨/٢].

(٣) مقدمة الفتح (ص: ٣٨٤).

(٤) نزهة النظر (ص: ١٨٠).

(٥) الباعث الحثيث (ص: ٩٧).

(٦) جامع الأصول (١/١٢٧).

وقرَّره قبلهم الخطيب البغدادي ونقله عن الجمهور فقال: (الجمهور من أهل العلم إذا جرح من لا يعرف الجرح يجب الكشف عن ذلك، ولم يوجبوا ذلك على أهل العلم بهذا الشأن).

وارتضاه الخطيب فقال: (والذي يقوى عندنا ترك الكشف عن ذلك إذا كان الجراح عالماً)^(١).

قلت: وعلى هذا ألفت كتب الرجال والتراجم، فقد قبلوا الجرح من العلماء المختصين بدون ذكر للسبب.

هذا هو مذهب المحققين من علماء الحديث.

ثالثاً: وما عزوتوه إلى ابن حجر ففيه تعجل.

فإنَّ ابن حجر يتحدث في كتابه هذا العظيم على قضايا تتعلق بصحيح البخاري وليس كلاماً مطلقاً، ولو كنتم تثبتون في البحث لما عزوتم إليه هذا القول على ما تريدون.

أنت نقلت هذا الكلام من صفحة (٤٥٣) من المقدمة وهذه الصفحة مرتبطة بالفصل التاسع منها والذي ابتدأ من صفحة (٣٨٤) وعنوانه: (في سياق من طعن فيه من رجال هذا الكتاب - أي صحيح البخاري - مرتباً على حروف المعجم، والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً وتمييز من أخرج له منهم في الأصول أو في المتابعات والاستشهادات مفصلاً لذلك جميعه).

ثم شرع في تقرير أنَّ رواية البخاري عن أي راوٍ هو تعديل له وإقرار جمهور العلماء له على تسميته بالصحيح يعني أنَّ ذلك تعديل في غاية القوة إلى أن قال: (وحيثُ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام فلا يقبل إلا بين السبب مفسراً بقادحٍ يقدح في عدالة هذا الراوي... إلخ)^(٢).

فالمبحث إذن في رواية البخاري على وجه الخصوص، وأمَّا النص الذي نقلتموه عن ابن حجر فقد حذفتم منه جزءاً يفسر المراد فقد قال في الراوي المذكور: (يزيد بن أبي مريم الدمشقي وثقة الأئمة وابن معين ودحيم وأبو زرعة وأبو حاتم؛ قال الدارقطني: ليس بذاك؛ قلت: هذا جرح غير مفسر فهو مردود وليس له في البخاري سوى حديث واحد)^(٣).

(١) الكفاية (ص: ١٧٨).

(٢) مقدمة فتح الباري: (١/ ٣٨٤).

(٣) مقدمة فتح الباري: (١: ٣٨٤-٤٥٣).

فهو يرد على الدارقطني رحمته الذي جرح هذا الراوي من رواة الصحيح وليس مراده وضع قاعدة عامة وإنما قاعدة في رجال الصحيح.

وبهذا يتضح أن الراوي المذكور من رواة الصحيح الذين يعتبر إخراج البخاري لحديثهم وتلقي العلماء لصحيحه بالقبول في أعلى درجات التوثيق، فمثل هذا لا يقبل الجرح فيهم إلا مفسراً.

(١١٥) قلت (ص: ٣٨): (وقد تواتر عن الصحابة واللغويين إطلاق «الوصي» على علي ابن أبي طالب عليه السلام)، كما مرّ رواية الطبراني وغيره عن سلمان الفارسي^(١)، وهكذا عن أبي أيوب الأنصاري^(٢)، وعلي المكي الهلالي^(٣)).

قلت: الجواب من أوجه:

أولاً: قد مرّ معنا حديثا سلمان وعلي الهلالي، وتبين لنا عدم صحتهما، وعلي المكي الهلالي – هنا – هو: (علي الهلالي) المتقدم المجهول!!

ثانياً: ما الفائدة في التكثر من أحاديث لا تصح؟!!

ثالثاً: حديث أبي أيوب رواه الطبراني، وهو حديث مسلسل بالضعفاء وغلاة الشيعة، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن العباس القنطري، ثنا حرب بن الحسن الطحان، ثنا حسين بن الحسن الأشقر، ثنا قيس بن الربيع، عن الأعمش، عن عباية بن ربيعي، عن أبي أيوب الأنصاري.. إلخ).

رواة الحديث :

شيخ الطبراني أحمد بن محمد القنطري: ليس له ترجمة في كتاب الرجال، فهو مجهول العين والحال!!

وحرب بن الحسن الطحان: قال الأزدي: (ليس حديثه بذلك)^(٤).

والحسين بن الحسن الأشقر: قال البخاري: (فيه نظر)، وقال أبو زرعة: (منكر الحديث).

(١) المعجم الكبير (٦/٢٢١)، مجمع الزوائد (٩/١١٣)، فضائل الصحابة (٢/٦١٥).

(٢) المعجم الكبير (٤/١٧١)، مجمع الزوائد (٨/٢٥٣).

(٣) المعجم الكبير (٣/٥٧).

(٤) الميزان (١/٤٦٩).

وقال أبو معمر الهذلي: (كذاب)^(١).

وفيه: قيس بن الربيع، اختلف فيه النقاد، والكثرة على تضعيفه، وقد اتفق أحمد والبخاري وابن حبان وعفان وابن نُمير أن له ابناً كان يلقَّنه، ويضع في حديثه ما ليس منه^(٢).

وفيه: عباية بن ربعي، قال الذهبي: (من غلاة الشيعة)^(٣).

وهكذا الحديث مُسلسل بالضعفاء.

فأئيُّ فائدة في مثل هذه الأحاديث؟! أئبني عليها دين يُتقرَّب به إلى الله ﷻ؟!!

(١١٦) قلت: (وروى الخوارزمي عن علي عليه السلام، قال لعدَّة أرسلهم معاوية إلى علي عليه السلام: معاشر الناس! أنا أخو رسول الله ﷺ ووصيه)^(٤)، وهكذا في كتابه إلى أهل مصر عليه السلام^(٥)، وفي احتجاجه على الخوارج^(٦)، وفي خطبته بعد انصرافه من صفين)^(٧).

قلت: الجواب من عدة أوجه:

الأول: اعتمدتم على مرجعين كررتموهما وكأنتهما أربعة مراجع، فهذه الروايات في مرجعين (نهج البلاغة) و(تاريخ يعقوبي).

ثانياً: (تاريخ يعقوبي) مصدر ليس أحسن حالاً من تاريخ دمشق ولا تاريخ الطبري قبله، وهو لا يرقى إلى مصافهما في الوثاقة؛ بل مملوء بالأباطيل والأكاذيب، ولا يجوز الاعتماد عليه في التاريخ، فما بالك بقضايا عقدية!!

ثالثاً: (نهج البلاغة) لا يصلح كتاباً تاريخياً، بل ولا أدبياً؛ لأنَّه كتاب مقطوع السند، بل عندنا مختلف، كاتبه شاعر، وعبارته واضحة التكلف، لا يليق كثير منها بفصاحة وبلاغة عليّ ابن أبي طالب

(١) الميزان (١/٥٣١).

(٢) الميزان (٣/٣٩٣-٣٩٦).

(٣) الميزان (٢/٣٨٧).

(٤) تاريخ يعقوبي (٢/١٩٣).

(٥) شرح الحديدي (٦/٧١).

(٦) تاريخ يعقوبي (٢/١٩٣).

(٧) نهج البلاغة خطبة (٢)، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (١/١٣٨).

حَيْثُ كَانَتْ عَلَى مَنَاجِ الْعَرَبِ الْقَدَمَاءَ، فَكَيْفَ يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ فِي قَضَايَا عَقْدِيَّةٍ؟!

قال الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته لنهج البلاغة طبعة عام (١٤٠٦هـ): (وكنّا إلى الأمتس القريب في ريبتين اثنتين منه: أولاهما: من هو صانع الكتاب؟ أهو الشريف الرضي أم أخوه المرتضى؟..) إلى أن قال: (وإنّ السجع والصناعة اللفظية تظهر في كثير من جوانبه، على خلاف المعهود في نتاج هذا العصر النبوي).

قالوا: إنّ فيه من دقة الوصف وغبابة التصوير، ما لم يكن معروفاً في آثار الصدر الأول الإسلامي، كما أنّه يطوي في جنباته كثيراً من المصطلحات التي لم يتداولها الناس إلّا [بعد] أن شاعت علوم الحكمة، كالأين والكيف... إلى أن قال: وأمر آخر يريب: وهو أنّ جامع هذه النصوص لم يسجّل في صدر كتابه أو أثنائه شيئاً من مصادر التوثيق والرواية).

وقال محقق الكتاب الدكتور صبري إبراهيم السيد بعد دراسة الكتاب ونصوصه: (إنّ الكتاب اشتمل على خمسة أقسام من النصوص:

١ - نصوص ثبتت نسبتها إلى عليّ.

٢ - نصوص رواها الشيعة وحدهم.

٣ - نصوص لم يروها أحد.

٤ - نصوص مشكوك في صحة نسبتها لأسباب خاصة.

٥ - نصوص ثبتت نسبتها لآخرين).

والمحقق رغم كل ذلك لم يستطع أن يوثّقها إلّا من كتب الأدب والتواريخ، وهي كتب لا ترقى إلى الاعتماد أصلاً.

ونحن أهل السنة -ولله الحمد- لا نستجيز أخذ ديننا من كتب التواريخ والأدب، ولا نحكمها في قضايا الاختلاف وإنما نقرأ في مجالس السمر والتسليّة.

ثمّ إنّ المحقق أجرى مقارنة بين النصوص التي في «نهج البلاغة» وبين نفس النصوص التي في كتب الأدب والتواريخ، فرأى أمراً عجيباً.

النصوص في تلك الكتب لا يتعدّى بعضها خمسة أسطر، وإذا بها تصبح في كتابنا هذا خمسين

ومائة سطر!

فأثبت أن الخطبة الأولى من أولها إلى قوله: (ولا وقت معدود) ومرجعه: (العقد الفريد) لابن عبد ربه، وهي هنا خمسة أسطر فقط، وفي نهج البلاغة - أكثر من خمسين ومائة سطر. ثم استطرده بيِّن الفوارق بين النصوص الموجودة في تلك الكتب وهذا الكتاب^(١).

هذا هو (نهج البلاغة)، فهل يصلح عمدة في دين؟! بل في تاريخ أو أدب؟!!

(١١٧) قلت: (وروى الحاكم والهيثمى عن الإمام الحسن عليه السلام)^(٢)، وابن الأثير والطبري عن الإمام الحسين عليه السلام)^(٣).

وروى ابن عساكر عن بُرَيْدَةَ بن الحَصِيب بن عبد الله^(٤)، والخوارزمي عن ابن مردويه عن أم سلمة^(٥)، والكنجي الشافعي عن أبي سعيد الخدري^(٦)، وأبي نُعَيْم عن أنس بن مالك^(٧)، واليعقوبي عن مالك بن الحارث الأشتر^(٨)، والخوارزمي عن عمرو بن العاص^(٩)، والقندوزي عن عمر بن الخطاب^(١٠)، والمسعودي عن ابن عباس^(١١).

ولم تذكروا نصًّا وإنما ذكرتم هذه المراجع بعد إيراد الرواية السابقة.

والجواب من وجوه:

أولاً: جميع هذه المراجع تاريخية - ما عدا الأول منها - لا يجوز لمسلم أن يعتمد عليها في دينه، ولا أظن أنك تجهل ذلك.

(١) نهج البلاغة - مقدمة المحقق (١-٦٥).

(٢) المستدرك (٣/١٧٢)، مجمع الزوائد (٩/١٤٦) عن الطبراني وغيره.

(٣) الكامل (٣/٢٨٧)، تاريخ الطبري (٤/٣٢٢).

(٤) تاريخ دمشق (٤٢/٣٩٢).

(٥) مناقب الخوارزمي (١٤٧).

(٦) البيان (ص: ٥٠١)، الفصول المهمة (ص: ٢٩٥).

(٧) حلية الأولياء (١/٦٣)، المناقب للخوارزمي (ص: ٤٢)، تاريخ دمشق (٤٢/٣٨٦).

(٨) تاريخ اليعقوبي (٢/١٧٨).

(٩) مناقب الخوارزمي (ص: ١٩٩).

(١٠) ينابيع المودة (٢/٧٥).

(١١) مروج الذهب (٣/٨).

والاستكثار من الباطل لا يقلبه إلى حق.

والذي يريد الحق ينبغي أن يبحث عنه في مظانه من المصادر الرئيسة.

فإن كتب التواريخ مملوءة بالأباطيل، ولو أردنا أن نقابل صنعك هذا بمثله لفعلنا، فإن التاريخ مملوء بالمتناقضات، لكننا لا نستجيز أن نستدل بالتواريخ وكتب الأدب، ولا بالأحاديث الضعيفة في ديننا، فإن ديننا عندنا أعز من ذلك.

ثم إننا أصحاب منهج: ما صحَّ من الدليل قبلناه ولو خالف الهوى، والضعيف لا نستدل به ولو وافق الهوى.

ولهذا فإن الأحاديث والآثار والقصص التي وردت في غير كتب السنن لا يلتفت إليها، فإن كتب السنن والآثار قد استوعبت كل الأحاديث.

ولذلك فإنني سأصرف النظر عن تلك الروايات التاريخية؛ لضياع الوقت في قراءتها والرد عليها، ولو أردت أن تراجع أي كتاب من كتب علماء السنة المؤلفة في إثبات القضايا العقديّة؛ لما رأيت تلك الكتب ضمن المراجع المعتمدة إلا إذا كانت ثانوية.

ثم لم لا تعمد إلى أي كتاب من كتب السنن المعتمدة لتستدل بها؛ كالصحيحين مثلاً، وهما كتابان قد اعتمدهما أهل السنن، ورضوا عن رواياتهما، واهتموا بدراستهما وشرحهما، ثم تذهب إلى كتب مملوءة بالقصص الكاذبة والروايات الباطلة؟!

أهذا نهج المحققين؟!

إن الموقف -يا أستاذ- ليس موقف غالب ومغلوب؛ إن الموقف موقف حق أو باطل؛ موقف جنة أو نار.

إن خصمك يوم القيامة هو علي بن أبي طالب عليه السلام الذي لم تثبت في الرواية عنه.

بل خصمك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي اعتمدت على مراجع تنسب إليه ما لم يقل.

بل أخشى أن يكون خصمك هو رب العالمين الذي تساهلت في قبول روايات ضعيفة أو مكذوبة

لتقرير دينه .

ثانياً: أمّا حديث الحسن والحسين فهو بمعنى حديث الحسن وقد تقدّم قريباً، ويبيّن عدم صحته.

ثالثاً: أمّا الأحاديث التي تنسبها إلى مراجع الحديث، فإننا نبين درجاتها حسب المنهج العلمي المعتمد عند أهل السنّة، وأمّا روايات التواريخ، فليست صالحة للاستدلال على مسائل الاعتقاد؛ لعدم الوثوق بحفظ هذه المصادر ولا بتلك الروايات وهذا منهج لنا وعلينا.

(١١٨) قلت: (وهكذا روى الذهبي وابن حجر عن جابر الجعفي)^(١).

والعجب من المزي حيث روى عن سعيد بن منصور قال: قال ابن عيينة: سمعت من جابر ستين حديثاً ما أستحل أن أروي عنه شيئاً، يقول: حدثني وصي الأوصياء... إلى أن قال: أقل ما في أمره أن يكون حديثه لا يحتج به، إلا أن يروي حديثاً يشاركه فيه الثقات^(٢).

أقول: ما هو مراده من مشاركة الثقات إياه؟ هل مراده أمثال (حريز بن عثمان الحمصي) من رجال البخاري والأربعة^(٣)، الذي يروي المزي عن أحمد بن حنبل بأنه: ثقة ثقة ثقة، وليس بالشام أثبت من حريز، وهكذا نقل وثاقته عن يحيى بن معين والمدني والعجلي^(٤)، مع أنه يلعن علي بن أبي طالب صباحاً ومساءً، كما قال ابن حبان فيه: يلعن علياً بالغداة سبعين مرة وبالعشي سبعين مرة، فقليل له في ذلك؟ فقال: هو القاطع رءوس آبائي وأجدادي!!^(٥).

قلت: وهنا وقفات:

أولاً: جابر الجعفي كان أول أمره مستقيماً، ثمّ إنّه طرأ عليه ما غيرّه: إمّا اختلاط وإمّا جنون، ولذلك كذّبه العلماء، منهم: أبو حنيفة، وسفيان، وليث بن أبي سليم، وزائدة، ويحيى بن معين، والجوزجاني.

قال ابن حبان: (كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، كان يقول: إنَّ علياً يرجع إلى الدنيا)^(٦).
الدنيا)^(٦).

وأورد له القهباني الشيعي الإمامي في كتابه مجمع الرجال قصصاً فيها دعوى الغيب وقال: (كان

(١) ميزان الاعتدال (٣٨٣/١)، تهذيب التهذيب (٤٣/٢).

(٢) تهذيب الكمال (٤٧٠/٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٢٠٧/٢).

(٤) تهذيب الكمال (٥٧٢/٥، ٥٧٣، ٥٧٦).

(٥) المجروحين (٢٦٨/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٧٩-٣٨٤).

جُنَّ فِي نَفْسِهِ مَخْتَلِطًا، وَكَانَ شَيْخَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النُّعْمَانِ رحمته يَنْشُدُ أَشْعَارًا كَثِيرَةً فِي مَعْنَاهُ تَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِلَاطِ، لَيْسَ هَذَا مَوْضِعًا لَذِكْرِهَا).

وَأُورِدَ لَهُ عِدَّةٌ كُتِبَ، ثُمَّ قَالَ فِي نَهَائِهَا: (وَذَلِكَ مَوْضُوعٌ).

وَرَوَى قِصَّةً عَنِ عُرْوَةَ بْنِ مَوْسَى قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي مَرْيَمَ وَجَابِرٍ عِنْدَهُ جَالِسٌ، فَقَامَ أَبُو مَرْيَمَ فَجَاءَ بِدُورِقٍ مِنْ مَاءٍ بَثْرَ مَبَارِكٍ بِنِ عَكْرَمَةَ.

فَقَالَ لَهُ جَابِرٌ: وَيْحَكَ يَا أَبَا مَرْيَمَ! كَأَنِّي بِكَ قَدْ اسْتَغْنَيْتَ عَنِ هَذِهِ الْبَثْرِ، وَاغْتَرَفْتَ مِنْ هَهُنَا مِنْ مَاءِ الْفِرَاتِ.

فَقَالَ لَهُ أَبُو مَرْيَمَ: مَا أَلُومُ النَّاسَ أَنْ يَسْمُونَا كَذَابِينَ).

وَذَكَرَ أَوَّلَ التَّرْجَمَةِ عَنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ أَبِي الْعَلَاءِ قَالَ: (دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ حِينَ قُتِلَ الْوَلِيدُ، فِإِذَا النَّاسُ مُجْتَمِعُونَ، قَالَ: فَأَتَيْتُهُمْ، فِإِذَا جَابِرُ الْجَعْفِيُّ عَلَيْهِ عِمَامَةٌ خَزْ، وَإِذَا هُوَ يَقُولُ: حَدَّثَنِي وَصِي الْأَوْصِيَاءِ، وَارِثُ عِلْمِ الْأَنْبِيَاءِ، مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ عليه السلام، قَالَ: فَقَالَ النَّاسُ: جَنَّ جَابِرٌ، جَنَّ جَابِرٌ^(١)).

فَهَذِهِ التَّرْجَمَةُ لَهُ فِي كِتَابِ الشَّيْعَةِ وَصَفْتَهُ بِهَا وَصَفْتَهُ بِهِ كِتَابُ السَّنَةِ، بِأَنَّهُ: كَذَابٌ مَخْتَلِطٌ مَجْنُونٌ، فَأَيُّ عَتَبَ عَلَى أَهْلِ السَّنَةِ إِذَا تَرَكَوهُ!؟

ثَانِيًا: إِنَّ أَهْلَ السَّنَةِ إِذَا ثَبِتَ لَهُمْ أَنَّ الرَّاويَ الْمَخَالِفَ لَهُمْ فِي الْمَذْهَبِ صَادِقٌ مُطْلَقًا، أَوْ صَادِقٌ فِي تِلْكَ الرَّوَايَةِ، رَوَوْا عَنْهُ. وَتَرَكَهُمْ لِجَابِرِ الْجَعْفِيِّ لِأَنَّهُ ثَبِتَ عِنْدَهُمْ أَنَّهُ يَكْذِبُ.

وَلَكِنْهُمْ رَوَوْا عَنْ عَشْرَاتِ الْأَشْخَاصِ مَنَّمَنْ وَصَفُوا بِالتَّشْيِيعِ؛ لِأَنَّ الشَّيْعَةَ الْقَدَمَاءَ لَمْ يَكُونُوا يَسْبُونَ الشَّيْخِينَ وَلَا أَحَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ مَذْهَبُهُمْ تَقْدِيمَ عَلِيٍّ عليه السلام عَلَى عَثْمَانَ عليه السلام، وَلَمْ يُعْرَفْ عَنْهُمْ الْكُذْبُ.

وَأَمَّا الطَّائِفَةُ الَّتِي أُطْلِقَ عَلَيْهَا (الرَّافِضَةُ) فِيمَا بَعْدَ، بِسَبَبِ رَفْضِهِمْ لَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ عليه السلام؛ فَيَأْتِيهِمْ يُعَادُونَ عِظَمَاءَ الْأُمَّةِ، وَيَتَهَمُونَهِمْ بِالرَّدَةِ أَوْ بِالْفُسُوقِ، ثُمَّ هُمْ يَسْتَحِلُّونَ الْكُذْبَ؛ لِأَنَّ مَعْتَقَدَهُمْ يَقُومُ عَلَى: (التَّقِيَّةِ)، وَهَذَا فَقَلَّ أَنْ يَرَوْا عَنْ شَخْصٍ مِنْهُمْ إِلَّا بَعْدَ التَّوْتُّقِ.

وَقَدْ رَوَى الشَّيْخَانُ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ سِتِينَ شَخْصًا وَصَفُوا بِأَنَّهُمْ شَيْعَةٌ، وَعَنْ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ وَصَفُوا

بأنَّهم رافضة، منهم:

- ١ - أبان بن تغلب الربيعي (م: ٤).
 - قال الذهبي: (شيعي جلد، لكنَّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته)^(١).
 - ٢ - أحمد بن المفضل القرشي [م د س].
 - قال أبو حاتم: (وكان من رؤساء الشيعة، صدوق)^(٢).
 - ٣ - جعفر بن سليمان الضبيعي (م: ٤).
 - قال ابن معين: (ثقة)، وروى الذهبي عنه أنَّه كان يكره أبا بكر وعمر عليه السلام^(٣).
 - ٤ - خالد بن مخلد القطواني [خ م ت س ق].
 - قال ابن سعد: (كان متشيعاً، منكر الحديث في التشيع مفرطاً، وكتبوا عنه للضرورة)^(٤)، أي: لوجود أحاديث عنده ليست عند غيره، أو لعلو السند.
 - ٥ - عبد الملك بن أعين الكوفي [ع].
 - قال أبو حاتم: (من أعتى الشيعة، محله الصدق).
 - قال سفيان: (رافضي).
 - وقال العجلي: (ثقة)^(٥).
 - ٦ - محمد بن فضَّيل بن غزوان [ع].
 - قال ابن معين: (ثقة). وقال أبو داود: (كان شيعياً محترقاً)^(٦).
- هؤلاء عدة من الرواة الشيعة وُصِفوا بالتشيع والغلو والرفض، خرَّج أحاديثهم صاحباً الصحيحين أو أحدهما، ولم يمنعهم من ذلك سوء المعتقد إذا ثبت صدقهم.

(١) الميزان (٥/١).

(٢) الميزان (١٥٧/١).

(٣) الميزان (٤١٠/١).

(٤) الطبقات الكبرى (١/٦٤٠).

(٥) الميزان (٢/٦٧٧).

(٦) الميزان (٩/٤).

فإذا روي عن بعض النواصب، فلائنه ثبت عندهم صدقهم، مثلهم مثل من قيل فيهم: إنهم شيعة أو روافض، وكانت لهم مذاهب رديئة.

والرواية عن هؤلاء وهؤلاء ليس إقراراً لمعتقدهم، كما سيأتي عن الإمامية كذلك.

ثالثاً: أما حريز بن عثمان فقد ورد في ترجمته ثلاثة أنواع من الكلام فيما يخص علي بن أبي طالب عليه السلام:

١ - نوع فيه أنه يحمل على علي عليه السلام.

٢ - نوع يتبرأ من ذلك ويبرئه غيره.

٣ - نوع أنه تاب.

ونحن نميل إلى أن الرجل بريء من ذلك أو أنه تاب.

قال أبو حاتم: (حسن الحديث، ولم يصح عندي ما يُقال في رأيه).

وقال علي بن عياش: (سمعت حريز بن عثمان يقول لرجل: ويحك! أما خفت الله، حكيت عني أنني أسب علياً، والله ما أسبه وما سببته).

وقال البخاري وهو الذي روى عنه: (وقال أبو اليمان: كان حريز يتناول من رجل ثم ترك - يعني علياً عليه السلام -) ^(١).

رابعاً: ما أوردتموه من لعن علي عليه السلام صباحاً ومساءً، أوردها ابن حبان بدون سند، ومثل هذا لا بد له من أساس ^(٢) حتى يُبنى عليه حكم أو علم.

خامساً: ومثل هذا: محمد بن فضيل بن غزوان [ع] روى له أصحاب الكتب الستة.

قال الدارقطني: (كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان) ^(٣)، ومع ذلك روى عنه الشيخان، وعثمان وعلي عليهما السلام خليفتان راشدان.

(١) تهذيب الكمال (٥/٥٦٨).

(٢) المجروحين (١/٢٦٨).

(٣) الميزان (٤/٩).

فهل رواية الشيخين عن هذين الراويين إقرار لهما؟

معاذ الله!

ولكن منهج المحدثين أنه إذا كان الشخص صادقاً لا يكذب حسب الظاهر، روى عنه، وليس في ذلك إقرار لمذهبه. فإذا وجدت أحاديث عند شخص ليست عند غيره، أو كان ما لديه يقوي طرفاً أخرى، لا يجوز صرف النظر عما عنده وتضييع الحق لأجل خطأ صاحبه، وذلك بعد التثبت من صدقه.

قال ابن حجر وهو يفصل في رواية المبتدع: (فينبغي أن تقدم مصلحة تحصيل ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانتته وإطفاء بدعته).^(١)

سادساً: نحن أصحاب منهج، فإذا ثبت لدينا صدق الراوي نقلنا عنه؛ ولو كان خارجياً أو ناصبياً أو شيعياً محترفاً.

فما هو منهج الشيعة الإمامية؟

قال صاحب (مقياس الهداية في علم الدراية) الشيعي الإمامي: (إنَّ الحديث الصحيح ما اتصل سنده إلى المعصوم، بنقل العدل الإمامي عن مثله في جميع الطبقات، حيث تكون متعددة)^(٢).

فأين الإنصاف؟! بصرف النظر عن مدى تحقق هذا الشرط في أحاديث الإمامية من عدمه.

بل نجزم ونتحدى أن هذا الشرط لم يصح في الروايات التي انفرد بها الشيعة عن السنة.

وبيننا وبينهم الكتب فليأتونا بحديث واحد ليس بأكثر انطبق فيه هذا الشرط مما يقوي

عقيدتهم!!

سابعاً: قد قرر علماؤكم (ابن المطهر): (أنَّ الطعن في دين الرجل لا يوجب الطعن في حديثه)^(٣)،

فلمَّ يجوز لكم ما لا يجوز لغيركم؟! مع أنني أشك في تطبيق الشيعة لهذه القاعدة.

(١١٩) قلت: (أو المراد من الثقات هو مثل: إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، من أئمة الجرح

(١) مقدمة الفتح (١/ ٣٨٥).

(٢) (ص: ٢٣).

(٣) رجال الحلي (ص: ١٣٧).

والتعديل عند أهل السنة، ومن رجال أبي داود والترمذي والنسائي... ثم ذكرتكم إكرام أحمد بن حنبل له، وتوثيق العلماء له، وقول ابن حبان: إنه كان فيه انحراف عن عليّ عليه السلام... إلخ).

قلت:

أولاً: هذا الراوي ليس من رواة الشيخين، وما أوردتموه من كلام ليس في كتاب (تهذيب الكمال) الأصيل.

وأما ابن حبان فقد رواه بدون سند، ولا يعتد بكلام غير موثّق كما قررنا أكثر من مرة.

ثانياً: قد ورد مثله من رواية شيعة، روينا عنهم لما صدّقوا، ومنهم من يسب عثمان ويكره الشيخين - إن صحّ عنهم - لأنه لم يُعرف عنهم كذب، ولهم عشرات المشايخ والتلاميذ. وبدعتهم عليهم كما مرّ آنفاً.

فليس في ذلك إذن تنقيص لأهل السنة بل فيه مدح لهم لأنهم أصحاب منهج وليسوا أصحاب هوى !!

(١٢٠) أوردتم عن أبي الفرج الأصفهاني أنّه قال: (إنّ خالدًا القسري -أحد ولاة بني أميّة- طلب من أحدهم أن يكتب السيرة، فقال الكاتب: فإنّه يمر بي الشيء من سيرة علي بن أبي طالب أفأذكره؟ فقال خالد: لا، إلّا أن تراه في قعر جهنم. وذكرت قول ابن خلكان: إنه كان متهمًا في دينه، وقد بنى لأمّه كنيسة في داره)^(١).

قلت: لولا أنّني أحب أن أزيل عنكم ما علق بذهنكم من شبّهات، لأعرضت عن مثل هذا الكلام، فإنّه لا يليق بكم اصطيد الروايات التاريخية التي لا سند لها ولا زمام، لتستدل بها على أعراض الناس وعقائدهم. فهذا منهج أعيد نفسي وأعيدك منه.

كتاب الأغاني؟! هل يليق بكم -وأنتم أستاذ جامعي يُعلّم المنهج ويقود جيلاً- أن تنزل إلى هذا المستوى؟! إنّني والله أحزن على مثل هذا الاتجاه.

فإذا كانت كتب الروايات المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو الأئمة عندكم، التي اهتم العلماء بها وأفردوا لها مؤلفات، وأوردوها بأسانيد؛ قد حدث فيها الكذب والتحريف، فما بالك بقصص

التاريخ؟!؟

ثم إن صاحب الأغاني قد ذكر قول علي رضي الله عنه لأبي سفيان عندما شاوره للانتقاص على بيعة الصديق فقال علي رضي الله عنه: (وإننا وجدنا أبا بكر لها أهلاً) ^(١)

فهل تقبل روايته هذه وهو شيعي مثلك؟!؟

أما نحن فلا نعلم عليه حتى لو روى ما يقوي عقيدتنا لأنه ليس مصدراً مأموناً كغيره من كتب الأدب التي لم تلتزم بمنهج الرواية.

(١٢١) قلت: (إنَّ عمران بن حطان من رجال البخاري وأبي داود والنسائي، قال العجلي: «بصري ثقة». وقال أبو داود: «ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره... مع أنَّ العجلي صرَّح بأنَّ عمران بن حطان كان من الخوارج، وهو المادح لابن ملجم...).

قلت: الجواب تابع لما قبله من وجوه:

أولاً: مذهب أهل السنة أن لا يُترك الحق ولو كان من كافر أو فاسق، وهذا الذي قرَّره القرآن الكريم.

قال تعالى حاكياً عن بلقيس اليمن: ﴿ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً ﴾ [النمل: ٣٤]، وهذه كلمة حق من امرأة كافرة. قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [سورة النمل: ٢٦]. قاله ابن عباس رضي الله عنهما ^(٢).

وقال تعالى في الفاسق: ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ ﴾ [سورة الحجرات]، فأمر عز بالثبوت ولم يأمر بترك خبره.

ثانياً: قد ثبت للعلماء صدق الخوارج في الحديث، فإنهم يُكفرون مرتكب الكبيرة، وهذا يعني أنَّ

(١) الأغاني (٢/ ٢٠٨)

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٢٠٣).

الكذب منهم غير وارد، ولهذا رووا عنهم، ورووا عنهم سموهم (روافض)، وهؤلاء يتدينون بالكذب الذي هو: (التقية)، حتى رووا عن جعفر الصادق أنه قال: (إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له).

ورووا عنه عن أبيه: (لا والله ما على وجه الأرض من شيء أحب إلي من التقية)^(١).

فكيف يُوثق من يعتقد أن تسعة أعشار الدين كذب، ومن لا يكذب لا دين له؟ ولا يوثق من يعتقد أن الكذب «كفر» أو مخرج من «الإيمان»!

ومع ذلك روى أهل السنة عن بعض الشيعة ممن وثقوا بروايته.

أمَّا الرواية عن عمران بن حطان، فقد قال فيه قتادة: (كان عمران بن حطان لا يتهم في الحديث)^(٢).

وقال فيه ابن كثير: (كان أحد العباد)، وصف لحاله وليس ثناءً عليه.

وقد يوصف اليهودي والنصراني بكثرة العبادة ولا يكون تزكية لدينه.

ثالثاً: قولكم: (هؤلاء قسم من ثقات أهل السنة، ورواة الصحاح السنة، وكم لهم من نظير!).

قلت: الجواب من وجوه:

الأول: أهل السنة يروون الحديث عن كل من ثبت عندهم صدقه، ولو كان مبتدعاً كما مر.

الثاني: رواية الصحيح هم من أوثق الرواة من حيث صدق الرواية، وخاصة الرواية التي تذكر في الصحاح ولكنهم على درجات.

الثالث: رواية السنن لا تُقبل رواياتهم إلا إذا كانوا ثقات، وليس كل رواية تُرد عنهم تُقبل، والعلماء قد ترجموا لهم وذكروا أحوالهم؛ لينظر فيمن يُقبل رواياتهم ممن تُرد.

الرابع: رواية السنة عندنا معروفون مترجم لهم؛ لكن ماذا عن رواية السنن عند الإمامية؟ هل هم معروفون؟ ثم هل هم أتقياء بررة؟ اسمع إلى كلام الألويسي رحمته وهو يحدثنا عن الكتب الأربعة

(١) الكافي (ح: ٢/٢١٧-٢٢١) باب التقية.

(٢) تهذيب الكمال (٢٢/٣٢٢).

الصَّحاح عند الإمامية، قال: (زعموا أنَّ أصحَّ كتبهم أربعة: الكافي، وفقه من لا يحضره الفقيه، والتهذيب، والاستبصار.. وما زعموه من صحتها باطل؛ لأنَّ في إسناد الأخبار المروية من هو من المجسمة؛ كالهشامين وصاحب الطاق.

ومنهم من أثبت الجهل لله في الأزل؛ كزرارة بن أعين، وبكير بن أعين، والأحولين، وسليمان الجعفري، ومحمد بن مسلم وغيرهم.

ومنهم فاسد المذهب؛ كابن مهران، وابن بكير، وجماعة أخرى.

ومنهم الوضَّاع؛ كجعفر القزاز، وابن عياش.

ومنهم الكذاب؛ كمحمد بن عيسى.

ومنهم الضعفاء كثيرون.

ومنهم المجاهيل وهم أكثر^(١).

ثمَّ استطرد رحمته يبين تكذيب بعضهم البعض في الرواية، وهذا تأكيد لكلام آية الله العظمى: البرقي كما تقدم وكذلك السيد محمد الصدر، في أنَّ رواة العقائد والتاريخ عند الشيعة مجهولون، كما تقدَّم في هذا البحث.

وقد تقدم تكذيب جعفر الصادق لجماعة من تلاميذه^(٢).

١٢٢) قلت (ص: ٤١): (كيف يمكن توثيق من لعن علي بن أبي طالب والرواية عنه في الصحاح، التي هي الملاك في سنَّة الرسول ﷺ، والمدار في استنباط الأحكام؟).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: لعن علي بن أبي طالب رحمته كبيرة من الكبائر، ولعن أبي بكر أو عمر أو عثمان، أو أي أحد مَن شهد لهم النبي ﷺ بالخير والفضل والجنة كذلك.

ثانياً: تكفيرهم أو تكفير أحد منهم أشد من لعنهم، فأما تكفير المجموع إلاَّ أفراداً فهذا كفر؛ لأنَّه

(١) وانظر صب العذاب على من سبَّ الأصحاب (ص: ٢١٣-٢١٤) رسالة علمية محققة في الجامعة الإسلامية.

(٢) (ص: ١٤٤).

يؤدي إلى إبطال الإسلام كما تقدم.

ثالثاً: تقدم أكثر من مرة أن العلماء يروون عن الشخص الفاسق أو المبتدع إذا كان لم يُعرف بالكذب؛ إذ أنه لو تُركت الرواية عن كل من فُسِّق أو ضلّل أو اتهم ببدعة رغم صدقه؛ فإنّ هذا يحرم الناس وصول كثير من السنن.

وذلك انطلاقاً من توجيه الله ﷺ بالتثبت في رواية الفاسق، فإن صحّت قُبِلت.

والله ﷺ عندما أورد كلام ملكة سباً وهي كافرة صدقها لما صدقت ولم يرده كما تقدم قريباً.

فمنهج أهل السنة منهج رباني، يقبل الحق ولو كان من كافر؛ ولا يرد الحق لخلاف عقدي أو غيره كما تفعله الشيعة، والتي تجعل قول المخالف باطلاً وتتعمد مخالفته، كما في الروايات المزعومة عن بعض آل البيت.

فقد نسب الكليني عن أبي عبد الله أنه قال لبعض من سأله عن مسألة لم يتبين له فيها وجه الصواب: (ما خالف العامة - أي أهل السنة - ففيه الرشاد)^(١)، مع يقيننا بعدم صحة هذه الرواية عن أحد من آل البيت.

رابعاً: ليس كل من نسب إليه السب صحّ عنه ذلك الفعل، وقد تقدّم ما قيل عن حريز ابن عثمان، وكيف أنّه نقل عنه التبرؤ من ذلك. وقيل: إنّه تاب.

خامساً: رأيتم أن العلماء رووا عمّن نسب إليه السب لعثمان والكره لأبي بكر وعمر، ولم يمنعهم من الرواية عنهم ما داموا صادقين، وقلنا: إنّ القرآن الكريم قرّر ذلك.

سادساً: الرواية عنهم لا تعني الرضى عن فعلهم.

سابعاً: هذا اجتهاد في موضوع الرواية، وعلماء السنّة مختلفون في مثل هؤلاء؛ فمنهم من يرد رواياتهم ويضعّفهم، ومنهم من يقبلها إذا ضمن الصدق فيها.

ثامناً: هذا رجل واحد وقع منه السب - إن صح عنه ذلك - وربّما لو عد من وقع منه السب في رواة السنّة لكانوا عدداً قليلاً، فكم في علمائكم وعبادكم وروايتكم من يلعن أبا بكر وعمر وعثمان وعظاء الصحابة، ويسمّون الشيخين بصنمي قريش؟!

أهذا يجوز يا ترى؟!

فهذا المامقاني أورد هذا الدعاء: (اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد، والعن صنمَي قريش وطاقوتيها وابتتيها)^(١).

وقد نقل الدكتور علي السالوس عن العالم الشيعي المعاصر السيد الحسن الموسوي أنه قال: (هذا دعاء منصوص عليه في الكتب المعتمدة، وكان الإمام الخميني يقوله بعد صلاة صبح كل يوم)^(٢).

فهل يجوز أن تأخذوا العلم عن مثل هؤلاء؟! وقد تقدم اتهام الخميني للنبي ﷺ بعدم التبليغ كما ينبغي! وأيها أعظم جرماً يا ترى!

تاسعاً: هل رأيت أحداً من علماء السنّة وعوامهم يفرح بمقتل علي عليه السلام؟ وهل اتخذوا له عيداً؟ أليس في كتبكم روايات ثني على قاتل عمر عليه السلام، وعندكم من يتخذ ذلك عيداً؟! وقد شيدتم له مزاراً وأقمتم على قبره قبة عظيمة تزار إلى اليوم وهو مجوسي لأنه قاتل عمر؟! إن هذا التعاطف مع بعض الصحابة عليه السلام، حبّاً لو عمّم وعظّم كل الصحابة، فإننا نحترم جميعهم ولا نفرّق بين أحد منهم.

(١٢٣) أوردتم حديثاً عن النبي ﷺ: (من سبّ علياً فقد سبني) وعزوته إلى أحمد والمستدرك^(٣). قلت: هنا وقفتان:

أولاً: سب علي عليه السلام، أو أي أحد من الصحابة العظماء، كبيرة؛ ما لم يتعد إلى جميعهم أو إلى غالبهم، فيكون كفرًا.

ثانياً: الحديث في سنده أبو عبد الله الجدلي، قال ابن سعد: (ويستضعف حديثه، وكان شديد التشيع).

وقال الذهبي: (شيعي بغيض، كان صاحب راية المختار^(٤)، وقد وثقه أحمد^(٥)).

(١) تنقيح المقال (ص: ١٠٧).

(٢) مع الإثني عشرية في الأصول والفروع (ص: ١١٣٤)، وقد أورد صورة الدعاء من كتاب بعنوان «تحفة عوام» باللغة الأردنية، أخذ من فتاوى زعماء التشيع المعاصرين ومنهم الخميني.

(٣) المسند (٦/ ٣٢٣)، السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٣٣)، المستدرك (٣/ ١٢١).

(٤) المختار بن عبيد اتم بادعاء النبوة، تاريخ الطبري (٣/ ١-٩٠).

(٥) الميزان (٤/ ٥٤٤).

وفيه: أبو إسحاق السبيعي عمرو بن عبد الله، وهو ثقة؛ لكنه مدلس، وهو هنا عنعن الرواية فقال: (عن أبي عبد الله) قال ابن حبان: (كان مدلسًا)^(١)، وأكده الطبري.

والتدليس أنواع، ومنه: أن يسقط الراوي الذي سمع منه الحديث لأنه ضعيف أو نحو ذلك، ويرويه عن من هو فوقه، مستخدمًا لفظة: (عن) أو نحوها، ولا يصرح بسماعه منه لأنه لم يسمعه منه، وهذا تدليس يرد به الحديث.

وقال الجوزجاني في أبي إسحاق السبيعي: (وكان قوم من أهل الكوفة لا يحمّد الناس مذاهبهم... احتملهم الناس على صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا؛ لما خافوا ألا تكون مخارجها صحيحة، فأما أبو إسحاق: فروى عن قوم لا يعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلا ما حكى أبو إسحاق عنهم...)، ثم رأى أن الأخبار إذا لم تعرف يتوقف فيها^(٢).

فالحديث إذن لا يصح واستدللك به شبيه بما تقدم من الروايات الباطلة التي تحاول أن تقوي بها مذهبك ولو لم تصح وهذا منهج غير لائق.

(١٢٤) قلت: (وما رواه الطبراني عنها - أي أم سلمة - قالت: أئيب رسول الله ﷺ... فيكم على رءوس الأشهاد؟ فقلت: سبحان الله! وأئى يسب رسول الله ﷺ؟ فقالت: أليس يسب علي بن أبي طالب ومن يحبه، فأشهد أنّ رسول الله ﷺ كان يحبه)^(٣).

والجواب من وجوه:

أولاً: هذا الحديث هو نفس الحديث السابق، غير أنّ لفظ هذا الحديث مختلف، إذ فيه أنّه: (يسب علي بن أبي طالب ومن يحبه)، ولا شك أنّ النبي ﷺ كان يحبه، فمن سبّه بهذا اللفظ: فإن كان يعلم أنّ النبي ﷺ كان يحبه فهو كافر، وإن كان لا يعلم فهو على شفا جرف، مثله كمثل من سب أي صحابي آخر كأبي بكر وعمر وغيرهما.

ثانياً: في سند الطبراني: (السدي عن أبي عبد الله الجدي).

(١) الثقات (١٧٧/٥).

(٢) إكمال التهذيب (٢٠٧/١٠).

(٣) رواه الطبراني في المعاجم الثلاثة ١ - (٢١/٢)، ٢ - (٣٢٣/٢٣)، وأبو يعلى (٤٤٤/١٢).

والسدي شخصان: كبير اسمه: إسماعيل بن عبد الرحمن، وهو من رواة مسلم^(١).
وصغير وهو: محمد بن مروان، قال البخاري: (لا يكتب حديثه). وقال أبو حاتم: (ذاهب الحديث، متروك الحديث). وقال صالح بن محمد البغدادي الحافظ: (وكان يضع الحديث)^(٢).
وكثيراً ما يدلّس بعض الرواة بذكر اسم يحتل هذا وهذا، ولو أراد الثقة لصرّح باسمه عادة والله أعلم.

ثالثاً: أمّا حب علي عليه السلام، فقد ورد في روايات صحيحة تغني عن مثل هذه الرواية، كما سيأتي قريباً.

(١٢٥) قلت: (وما ذكره ابن عبد ربه عن أم سلمة...)^(٣).

قلت: هو نفس الحديث. ثمّ كتب إن ابن عبد ربه مؤلف كتاب العقد الفريد من كتب الأدب وكتب الأدب ليست مراجع للدين، كما قد يُبَيَّن ذلك أكثر من مرة.

(١٢٦) قلت: (وبعد ذلك كله، فانظر ما قيمة كلام ابن كثير قائلاً: (أسانيدنا كلها ضعيفة لا يُحتج بها)، هل هي إلا جرح غير مفسر مردود، ويا ليت كان يعين أين من الرواة كان ضعيفاً فصارت الرواية بسببه ضعيفة؟!).

والجواب من وجوه:

أولاً: قد تبين ممّا أوردته في السابق صحة كلام ابن كثير رحمته الله.

ثانياً: هذه الصورة ليست ممّا يُقال: جرح مفسر أو غيره، وإنّما يُقال: من هو الراوي الضعيف الذي صُغِّف الحديث بسببه؟ أمّا الجرح فهو مرحلة ثانية بعد التضعيف؛ بأن يُقال: علة الحديث فلان، فيُقال: ما هو عيبه؟ فيُقال: ضعيف أو متروك أو كذاب، أو نحو ذلك.

ثالثاً: قد أورد ابن كثير بعد ذلك حديثاً صحيحاً في مسلم، عن علي عليه السلام أنّه قال: (والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبي صلّى الله عليه وآله إليّ: أنّه لا يجبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق)، ثمّ قال: (وهذا الذي أوردناه هو الصحيح من ذلك).

(١) التهذيب (٣/١٣٢).

(٢) التهذيب (٢٦/٣٩٢).

(٣) العقد الفريد.

وهذا منهج أهل السنة: يثبتون الفضائل الصحيحة، ويردون الأحاديث التي لم تصح، حتى لو كانت لمن يقدمونه على غيره في المرتبة؛ فلا حاجة للصحابة رضي الله عنهم إلى ادعاء فضائل لا تصح، فإن فيما صح غنية.

رابعاً: إذا عرفت أن هذه الرواية ضعيفة فهل تردها؟!

إذ مطالبتك ببيان سبب التضعيف يوحى بذلك.

وها قد رأيت -وسترى بإذن الله- أن أكثر الأحاديث التي أوردتها أنت ضعيفة أو مكذوبة، فهل سينفعك ذلك؟ أرجو.

(١٢٧) قلت: ما الفرق بين علي بن أبي طالب وأبي بكر وعمر؟ حيث إنهم وثقوا من سب علياً عليه السلام، ولكن حكموا بكفر من سب أبا بكر وعمر، وأفتوا بقتلهم، كما عن الفريابي: (من شتم أبا بكر فهو كافر لا أصلي عليه. قيل: فكيف تصنع به وهو يقول: لا إله إلا الله؟ قال: لا تمسوه بأيديكم، ارفعوه بالخشب حتى تواروه في حفرة).

والجواب من أوجه:

أولاً: أسأل الله عز وجل أن يفتح قلبك للحق، وأن يُنير بصيرتك، وأن يرينا وإياك الحق وأن يرزقنا وإياك أتباعه.

ثانياً: تذكرت وأنا أعيش مع كلامك مثلاً كنت أذكره لطلافي في شبهات غير المسلمين التي يثيرونها على الإسلام، وكيف يُرد عليهم.. مع الفارق -طبعاً- هنا.

فقلت: قبل الجواب على السؤال، أضرب مثلاً بين يديه لتقريب الجواب:

رجل قرّر أن يمشي على يديه رافعاً رجله إلى السماء، أحبّ أن يزور صديقاً له في بعض البلدان، فاستقبله صديقه في المطار، وإذا بصديقه ينزل سائراً على يديه!

فأول ما نزل من الطائرة قال هذا الصديق السائر على يديه: يا أخي لماذا أراك مقلوباً؟ ثمّ جاء ليركب في الحافلة فقال: لماذا الحافلة مقلوبة؟ ثمّ عندما ركب في الحافلة قال: لماذا الناس مقلوبون؟ ولما رأى أشجار المطار قال: لماذا الأشجار مقلوبة؟! وهكذا.. وهكذا..

فصديقه هذا إن أخذ يحاول أن يجيب على كل سؤال، فإنّ الأسئلة لا تنتهي؛ لأنّ كل شيء بالنسبة

له مقلوب.

فما هو الحل؟ الحل أن يُقنَعَ صديقَه هذا أن كل ما رآه مستقيم، وأنَّه هو المقلوب، وأنَّ الحل أن يقف على قدميه ليرى كل شيء مستقيماً.

والحل معك أيُّها الصديق العزيز أن تصحح منهج تقرير عقيدتك على أسس صحيحة سليمة لِتَرَ كيف تستقيم لك الأمور بإذن الله ﷻ.

ثالثاً: إنَّ كلامك يُوهم أنَّ أهل السنَّة لا يعظمون علياً عليه السلام، وأنَّهم إذا رَووا عن من يسببه فهم لا يحبونه، بسبب روايتهم عمَّن نسب إليه أنه كان يسبه.

وقد تقدَّم الكلام على هذا.

وكيف لا نحبه وهو من آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونحن نعتقد أنَّ صلاتنا لا تكمل إلا بالدعاء له مع آل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من أمَّهات المؤمنين، وذريته صلى الله عليه وآله وسلم، وآل العباس، وآل عقيل، وآل حمزة، وآل علي. فإن كنت تعتقد أننا لا نحبه، فهذا اعتقاد خاطئ، وفهم لا يقوم على دليل، وإنَّنا على شبهات.

فأوقف أي سني وأنت في الحرم في بلاد السنة وأسأله عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أو أحد من أهل البيت وسترى أنه يعظمهم كما يعظم الصحابة بل أشد ولكن قف في بلاد الشيعة وأسأل أي شيوعي عن أبي بكر أو أحد من الصحابة غير الأربعة واستمع إلى الجواب !!

فالحمد لله على هذا النقاء العقدي لدى أهل السنة.

أمَّا ما ذكر من سب بعض بني أمية لعلي عليه السلام، فلا يمثل فعلهم هذا أهل السنَّة، فنحن نبرأ ممَّا فعلوه (عقيدة) لا (تقية).

رابعاً: أنت نقلت نصوصاً مختلفة عن أشخاص عدة، لكل شخص قول قاله في حكم من سب الصحابة، وجعلت الكلام خرج مخرجاً واحداً وكأنَّه من شخص واحد، وهذا لا يصلح في البحث العلمي؛ وذلك لاختلاف العلماء في الحكم على من سب الصحابة: فمنهم من يُكفِّره سواء سبَّ أبا بكر أو علياً، ومنهم من يفسقه سواء سبَّ أبا بكر أو علياً.

لكن لا يليق أن تأتي إلى عالم يكفر من سبَّ أبا بكر، وإلى عالم آخر يفسق من سبَّ أبا بكر وسبَّ علياً، وتقارن بين كلامه في التفسير لساب علي، وكلام من كفر من سبَّ أبا بكر.

والإنصاف أن تورّد كلام نفس الشخص في كلا الصحابيّن، وبهذا يمكن أن تكون المقارنة منصفة.

خامساً: حكم سب الصحابة من القضايا التي اختلفت فيها الأنظار:

فمن العلماء من يرى أنّ الساب لأحد من الصحابة لا يُكفّر، إذا كان السب لأحد الصحابة؛ كأن يسب أبا بكر رضي الله عنه، أو يسب عليّاً رضي الله عنه، وإنّما يفسق ويُجلد ولا يُقتل، ويرون أنّ السب كبيرة من الكبائر.

ومنهم من يرى أنّه يُكفّر، أو يُقتل عقاباً.

وفيما يلي عرض ذلك بإيجاز:

أولاً: من قال: إِنَّ السَّابَّ لَا يُكْفَرُ وَإِنَّمَا يُؤَدَّبُ:

١ - روى اللالكائي بسنده: أنّ الإمام أحمد سئل عمّن سبّ رجلاً من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقال: (أرى أن يضرب ضرباً نكالاً)^(١).

فهو لم يُقتل من سبّ أحد الصحابة، وإنّما أفتى بالضرب، ولو كان عنده كافراً لحكم بقتله.

٢ - قال إسحاق بن راهويه: (من شتم أصحاب النبي صلى الله عليه وآله يُعاقب ويُجس).

٣ - وفي الرسالة التي رواها الإصطخري عن الإمام أحمد، قال فيها: (خير الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله):

أبو بكر، وعمر بعد أبي بكر، وعثمان بعد عمر، وعلي بعد عثمان - ووقف قوم - وهم خلفاء راشدون مهديون.

ثمّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعد هؤلاء الأربعة خير الناس، لا يجوز لأحد أن يذكر شيئاً من مساوئهم، ولا يطعن على أحدٍ منهم بعيبٍ ولا نقص، فمن فعل ذلك فقد وجب تأديبه وعقوبته...^(٢).

٤ - ومثل هذا ورد عن عمر بن عبد العزيز^(٣)، وإسحاق بن راهويه، وهو مشهور مذهب

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٣٨٦).

(٢) الصارم المسلول (ص: ٥٦٨).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٣٨٣).

مالك^(١)، وابن المنذر^(٢).

٥ - وعقد القاضي أبو يعلى في بعض كتبه مبحثاً في حكم سب الصحابة، قال في أوله: (سب أصحاب رسول الله ﷺ حرام بالكتاب والسنة)، ثم أورد الأدلة^(٣).

٦ - وقال سحنون: (من كفر أحداً من أصحاب النبي ﷺ: علياً أو عثمان أو غيرهما، يُوجع ضرباً)^(٤).

٧ - عن مغيرة وأبي إسحاق الهمداني: (شتم أبي بكر وعمر من الكبائر)^(٥).

فهذا المذهب كما ترى لم يكفر السَّاب لأحد من الصحابة.

ثانياً: من قال بكُفر أو قتل من سبَّ الصحابة:

١ - روى اللالكائي بسنده عن أبي ذر رضي الله عنه أنه قيل له: (لو أتيت برجل يسب أبا بكر رضي الله عنه، ما كنت صانعاً؟ قال: أضرب عنقه. قال: فعمراً؟ قال: أضرب عنقه)^(٦).

٢ - وعن سحنون فيمن قال في أبي بكر وعمر وعثمان وعلي: إنهم كانوا على ضلال وكفر؛ قُتِل، ومن شتم غيرهم من الصحابة بمثل هذا؛ نُكِّل النكال الشديد^(٧).

٣ - قال ابن تيمية: (وصرح جماعات من أصحابنا بكفر الخوارج المعتقدين البراءة من علي وعثمان، وبكفر الرافضة المعتقدين لسب جميع الصحابة، الذين كفروا الصحابة وفسقوهم وسبوهم)^(٨).

فهذا مذهب كما ترى يكفر من تبرأ أو كفر الخلفاء الراشدين.

(١) الشفا (٢/٣٠٨).

(٢) الصارم المسلول (٢/٢٦٩).

(٣) الصارم المسلول (ص: ٥٧١).

(٤) الشفا (٢/٣٠٩).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٣٨٧، ٢٣٨٨).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (ح: ٢٣٧٨).

(٧) الشفا (٢/٣٠٩).

(٨) الصارم المسلول (ص: ٥٧٠).

ثالثاً: مذهب من فصل في ذلك:

قال ابن حجر: (اختلف في ساب الصحابي، فقال عياض: ذهب الجمهور إلى أنه يُعزَّر، وعن بعض المالكية يُقتل).

وخصَّ بعض الشافعية ذلك بالشيخين والحسينين، فحكى القاضي حسين في ذلك وجهين، وقواه السبكي في حق من كفر الشيخين، وكذا من كفر من صرح النبي ﷺ بإيانه أو تبشير به بالجنة، إذا تواتر الخبر بذلك؛ لما تضمن من تكذيب رسول الله ﷺ^(١).

هذه بعض نصوص أهل السنة، فأين فيها التفريق بين علي عليه السلام وبين غيره؟

ثمَّ إذا أردت أن تقارن بين الأقوال، فلا تأخذ من كل مذهب قولاً لتقارن به مع قول المذهب الآخر حتى يكون العرض منصفاً.

سادساً: إنصاف أهل السنة يتجلَّى واضحاً في منهجهم لمن وفقه الله وفتح قلبه فإن أهل السنة أصحاب عدل وإنصاف يتبعون منهجاً دقيقاً لهم وعليهم بشهادة العقلاء من بعض الطوائف المخالفة. ولعلي هنا أورد طرفاً ممَّا شهد به ابن الوزير، أحد الشيعة من أعلام المذهب الزيدي، بكلام علمي مفيد، مستنداً على كلامه بشواهد من كلام أهل السنة ومنهجهم.

قال عليه السلام: وهو يبين أن أهل السنة أصحاب منهج وإنصاف، لا أصحاب هوى واعتساف:

(السابع: روايتهم للحجج الدالة على خلاف مذهبهم، مثل أثر عائشة في نفي الرؤية... ومثل الأحاديث والمناقب الدالة على تفضيل أمير المؤمنين علي عليه السلام).

ولقد ذكر الذهبي في كتابه: (طبقات القراء) علياً عليه السلام، وذكر أنه لم يسبقه إلى الإسلام إلاَّ خديجة، وأنَّ المكان يضيق عن مناقبه، وأنه جمع القرآن العظيم. وصحَّح ذلك، وردَّ على من خالف فيه. ثمَّ ذكر أن أبا بكر عليه السلام مات ولم يختم القرآن، وكذلك عمر...).

ثمَّ عقَّب ابن الوزير بقوله: (ولو كانوا من أهل الكذب مع تفضيلهم لها - أي لأبي بكر وعمر - لكذبوا لها، أو تركوا ذكر ذلك نفيًا أو إثباتًا ليبقى مجملًا، ولم يعتنوا في ذكره وإيراد إسناده الصحيح. ولهذا نظائر لو ذكرتها واستوفيتها جاءت في مصنف مفرد).

(١) فتح الباري (٧/٣٦)، شرح النووي لصحيح مسلم (١٦/٣٢٦)، تحفة الأحوذى (١٠/٢٤٩).

الثامن: تضعيفهم لأحاديث أئمتهم المحتج بها في الفروع، فمن نظر (البدر المنير) و(خلاصته) و(الإرشاد) و(التلخيص) في الأحاديث التي احتج بها الشافعي؛ علم إنصافهم؛ وأتهم غير متعصبين، فلعلهم أجمعوا على ضعف قدر الربع من حججه. هذا وهم أصحابه المنتسبون إليه.

وكذلك المحدثون من الحنفية، ولهم في ذلك كتاب أحاديث الهداية. وكذلك المالكية...

العاشر: تضعيفهم للأحاديث الدالة على مذاهبهم في التفضيل وغيره.. - ثمَّ أورد أحاديث كثيرة في فضائل أبي بكر - ثمَّ قال: (أوردوها وضعفوها)، وذكر تضعيفهم لرواة من أهل السنة، وتوثيقهم لرواة من الشيعة، ثمَّ قال: (وعكس هذا: وهو تصحيحهم لما يباين مذهبهم إذا رواه الثقات).

ثمَّ قال: (وذكر -أي: الذهبي- أنَّ أحمد بن حنبل وثَّق سليمان بن قرم، وكان غالبًا في التشيع، فلم يمنعهم غلوّه في التشيع من توثيقه، ولا من رواية توثيق من وثَّقه).

وقال ابن عدي: أحاديثه حسان، هو خير من سليمان بن أرقم بكثير.

قلت - ما زال الكلام له -: ولم يكن ابن أرقم من الشيعة - أي: ابن عدي فضَّل الشيعي في ضبطه على السنِّي عندما تبين ذلك، ولم يمنعهم مخالفتهم للشيعي من بيان الحق الذي له -.

الحادي عشر: تحريمهم للصدق في كتب الجرح والتعديل، وعدم المداهنة، فقد تكلموا في تضعيف الأصدقاء والقربان، مثل نوح بن أبي مريم، وابن أبي داود، ووالد علي بن المديني، بل في من يعظموه وهو حقيق بالتعظيم؛ كالإمام الأعظم أبي حنيفة رحمته، ضعَّفه بعضهم من جهة حفظه، وصدعوا بذلك في التصانيف، مع أنَّ الملوك حنفيه في هذه الأعصار في مصر والشام، وهم مستمررون في ذلك.

الثاني عشر: تعديلهم لأعدائهم من غلاة الروافض، وكم في الصحيحين من رافضي سبَّاب للصحابة، غالٍ في الرفض، كما مرَّ تعداد بعضهم، ونقل ذلك في كتبهم وهم يعلمون ذلك، ويذكرون مذهبه في كتبهم في الرجال، ويصُرُّ حون بأنَّه ثقة حجة مأمون في الحديث.

والعدل على العدو أبلغ أمارات الإنصاف.

الثالث عشر: روايتهم لفضائل علي عليه السلام، وفضائل أهل البيت في أيام بني أمية..

الرابع عشر: رواية مساوي معاوية^(١)، والأحاديث الواردة بدمه، وذم صبية بني أمية، وهي في

(١) رويت في عصرهم بصرف النظر عن كونها صحيحة أم لا، مع أنها لا تصح.

توارىخهم وكتبهم، وبيان المكذوب من فضائله، وأنه لم يصح منها شيء^(١).

أرأيت دلائل الإنصاف عند أهل السنة؟! يشهد بها شيعي زيدي هداه الله لمعرفة الحق من خلال أدلة وشواهد وقف عليها وأورد بعضها؟!!

فهل يمكن أن يكون منهج هؤلاء - وهم يتحرّون الحق والصواب - أن يُفرّقوا بين الأصحاب؟!!

ويؤكّد ابن تيمية هذا المعنى فيقول: (كل من جرّب من أهل العلم والدين الجمهور - أي أهل السنة - علم أنّهم لا يرضون الكذب ولو وافق أغراضهم، فكم يروون لهم في فضائل الخلفاء الثلاثة وغيرها من الأحاديث بأسانيد خير من أسانيد الشيعة، ويروونها مثل أبي نعيم والثعلبي وأبي بكر النقاش والأهوازي وابن عساكر، وأمثال هؤلاء، ولا يقبل علماء الحديث منها شيئاً! بل إذا كان الراوي عندهم مجهولاً توقّفوا في روايته...)^(٢).

لعلّ في هذا كفاية لبيان ما توهمته في هذه المسألة.

(١٢٨) قلت: (هل لم يكن علي بن أبي طالب من الصحابة حتى يشملته فتوى أبي زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب محمد ﷺ، فاعلم أنّه زنديق»^(٣). وقول السرخسي: «من طعن فيهم فهو ملحد مُنابذ للإسلام، دواؤه السيف إن لم يتب»، أو أفتوا بذلك لأن تكون وسيلة لقتل الشيعة فقط؟ قال ابن الأثير في حوادث سنة (٤٠٧هـ): وفي هذه السنة قُتلت الشيعة في جميع بلاد أفريقيا، وجعل سبب ذلك اتهامهم بسبب الشيخين).

والجواب من وجوه:

أولاً: علي بن أبي طالب عليه السلام صحابي جليل، وهو الخليفة الرابع من الخلفاء الراشدين، ومن أنكر ذلك فهو مبتدع ضال.

قال ابن تيمية: (المنصوص عن أحمد تبديع من توقف في خلافة علي، وقال: هو أضل من حمار أهله. وأمر بهجرانه، ونهى عن مناكحته).

(١) العواصم والقواصم (٢/ ٣٧٧-٤٠٠)، وهو من أعظم الكتب التي كتبها شيعي زيدي يدافع فيه عن أهل السنة.

(٢) منهاج السنة (٧/ ٤١٧-٤١٨).

(٣) الكفاية في علم الرواية (ص: ٥٧٥).

ولم يتردد أحمد ولا أحد من أئمة السُّنَّة في أنَّه ليس غير علي أولى بالحق منه، ولا شكُّوا في ذلك - أي في زمن خلافته عليه السلام - .

فتصويب أحدهما لا بعينه، تجويز لأن يكون غير علي أولى منه بالحق، وهذا لا يقوله إلا مبتدع ضال، فيه نوع من النصب وإن كان متأولاً..^(١) ما أجل الإنصاف!!

ثانياً: أين في هاتين الفتويين التفريق بين علي وغيره من الصحابة؟!

فكلا الفتويين في جميع الصحابة ولا أدري كيف فهمت أن المراد أبو بكر وعمر دون علي فليس فيها ذكر لذلك ولكن الهوى ليس له حدود!!

ثالثاً: وأما قولكم: (أو أفتوا ذلك لأنَّ تكون وسيلة...).

قلت: هذه الفتاوى ظهرت في أفريقيا أو في أزمنة متفرقة؟!

وأما ما حدث في أفريقيا - إن صحَّ الخبر - فيبدو أنَّ الشيعة أظهروا تكفيرهم لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلم يحتل الناس تكفيرهم فقتلوهم؛ لأن العلماء أفتوا بقتلهم، وكم وقع ما هو أعظم من هذا في عهد الدول الشيعية: البويهية والصفوية وغيرهما فقد أكرهوا الناس على سب الصحابة ومن لم يسبهم قتل.

وهذا أشدَّ جرماً من قتل من يسب؟!

رابعاً: لو أفتى عالم بقتل من سب الشيخين، وأفتى بعدم قتل من سب علياً؛ فهذا يُخطأ في فتواه، أمّا إذا ذكر أنَّ العلماء أفتوا بقتل من سب الشيخين جواباً على سؤال ورد في ذلك أو لظهور ما يستدعي ذلك، ولم يُنقل عنهم شيء في علي عليه السلام لعدم السؤال عنه أو لعدم ظهور ما يستدعي ذلك، فأى حرج في ذلك؟!

خامساً: إنَّ فضل الشيخين على الأُمَّة أعظم من غيرهما، فهما اللذان أعادا المرتدين إلى الدين، وفتحوا العالم، ونشروا الإسلام بجيوش الإسلام. فالطعن فيهما يفقد الثقة في هذا الدين، ولربَّما هذا هو الملحظ الذي لحظه من خصهما بحكم خاص، لا للتفريق بين الأصحاب وإن كنا نرى أن حكم من سب أحداً من عظماء الصحابة - أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً عليهم السلام جميعاً - واحد.

سادساً: قولك (وفي هذه السنة قُتلت الشيعة في جميع بلاد أفريقيا، وجعل سبب ذلك اتهامهم بسبب الشيخين) عجباً لهذا الدفاع (اتهمهم...)

يعني الشيعة متهمون بسبب الشيخين؟!؟

أي لا يسبونهما وإنما اتهموه بذلك !!

أليست هذه عقائد الشيعة ورواياتها تملأ المجلدات لا تكاد تجد ملزمة فيها ليس فيها سب لهذين الخليفين العظيمين؟!؟

يعني سيادتك لا تسب الشيخين؟!؟

أين شيعي لا يسب الشيخين؟!؟

هذا ليس شيعياً لأن التشيع إنما أنشئ لسبب الشيخين يا سيادة الدكتور !!

وما تورده هنا من هذا النصوص والنقول للطنع فيها ليس إلا أعظم السب !!

(١٢٩) نقلتم عن الحموي أنه قال: (لعن علي بن أبي طالب على منابر الشرق والغرب... منابر الحرمين مكة والمدينة)^(١).

قلت: قول الحموي قول غير موثوق كغيره من الروايات التاريخية، ولم يذكر لما يقول مصدراً، وإن كنا لا نستبعد حصول حالات نادرة، أمّا أن تكون في جميع البلدان فهذا من الكذب، وكم في التاريخ من أكاذيب! ولو صدقنا التاريخ لعادت حياتنا كلها خرافات.

واستمع إلى نفس الكاتب وهو يروي خرافات وأكاذيب، مع أنه هو يزعم أنه يتوثق أحياناً من الروايات..

قال وهو يتحدث عن يأجوج ومأجوج بعد أن ذكر شكوى جيرانهم منهم لذي القرنين: (فقال ذو القرنين: فما طعامهم؟ قالوا: يقذف البحر إليهم في كل سنة سمكتين، يكون بين رأس كل سمكة وذنبها مسيرة عشرة أيام أو أكثر...!!)

ثم ذكر صفات يأجوج ومأجوج، ومنها: (يبلغ الواحد منهم مثل نصف طول الرجل المربع،

(١) معجم البلدان (٣/١٩١).

لهم مخالب في مواضع الأظفار، ولهم أضراس وأنياب كأضراس السباع وأنيابها، وعليهم من الشعر ما يوارى أجسادهم، ولكل واحد أذنان عظيمتان... يلتحف إحداها ويفترش الأخرى، وليس منهم ذكر ولا أنثى إلا ويعرف أجله والوقت الذي يموت فيه..!!

قلت: ما شاء الله! هؤلاء أصبحوا مثل الأئمة الذين قال فيهم الكافي: (باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم)!!

ثم يستمر الحموي في ذكر طعامهم، وأنه تنين يخرج من البحر، فيأكل كل دواب البر، ثم تأتي سحابة فتحمله إلى البحر، فيضج البحر لأنه أكل كل دوابه، ثم تأتي سحابة فتحمله، فربما اجتاز وهو في السحاب وذنبه خارج عنها بالشجر العادي والبناء الشامخ، فيضربه بذنبه، فيهدم البناء من أصله، ويقلع الشجر بعروقه، ولقد احتمله السحاب من بر أنطاكية، فضرب بذنبه بضعة عشر برجاً من أبراج سورها فرمى به...^(١).

وقد زعم أنه كان بحلب، فحدث في وجوده بها قريب من هذا الخبر؛ حيث قال في أوله: (جرى في هذه الناحية في أيامنا شيء عجيب...)^(٢).

هذا نموذج من الأكاذيب التاريخية التي يذكرها الحموي، فهل تصدقها إلى جانب دعوى لعن علي عليه السلام في المشرق والمغرب والحرمين؟! الحمد لله على العافية.

وهذا يؤكد أن كتب التاريخ والبلدان والأدب لا تصلح مصدرًا في قضايا الدين.

ثم كيف تثق في كلامه وقد كان يقع في علي رضي الله عنه حتى كاد يقتل بسبب ذلك كما ذكره ابن خلكان في تاريخه حيث قال: (ياقوت الحموي أو عبد الله ياقوت بن عبد الله، الرومي الجنس والمولد الحموي المولى البغدادي الدار... وكان متعصباً على علي بن أبي طالب، رضي الله عنه... وكان قد طالع شيئاً من كتب الخوارج، فاشتبك في ذهنه منه طرف قوي، وتوجه إلى دمشق في سنة ثلاث عشرة وستائة وقعد في بعض أسواقها، وناظر بعض من يتعصب لعلي رضي الله عنه، وجرى بينهما كلام أدى إلى ذكره علياً، رضي الله عنه، بما لا يسوغ، فثار الناس عليه ثورة كادوا يقتلونه، فسلم منهم، وخرج من دمشق منهزماً بعد أن بلغت القضية إلى والي البلد، فطلبه فلم يقدر عليه، ووصل إلى حلب خائفاً

(١) معجم البلدان (٣/١٩٧-١٩٨).

(٢) معجم البلدان (٤/٤٧٦).

يتربق، وخرج عنها في العشر الأول أو الثاني من جمادى الآخرة سنة ثلاث عشرة وستمائة، وتوصل إلى الموصل. ثم انتقل إلى إربل وسلك منها إلى خراسان وتحمى دخول بغداد، لأن المناظر له بدمش كان بغدادياً، وخشي أن ينقل قوله فيقتل. ت: سنة ست وعشرين وستمائة،^(١)

(١٣٠) قلت: (قال الزمخشري والحافظ السيوطي: إنه كان في أيام بني أمية أكثر من سبعين ألف منبر، يلحن عليها علي بن أبي طالب، بما سنه لهم معاوية من ذلك). وأوردتم كتاب (النصائح الكافية) لابن عقيل معتمداً في نقله على السيوطي.

والجواب من وجوه:

أولاً: ذكر هذا العدد من المساجد دعوى ظاهرة البطلان، فإن المساجد في ذلك العهد لا يمكن أن تصل إلى هذا العدد ولكن الكذب ما دام يقوي المذهب فلا بأس به دون تمحيص.

فما بالكم ترحون الصحابة لتمحصوا رواياتهم بزعمكم وتقبلون هذه الروايات الكاذبة الظاهرة البطلان؟!

أليس هذا ظلماً في الخصومة؟! .

ثم من هو الذي قام بعد المساجد آنذاك؟!

ثانياً: إن الاعتماد في اتهام الناس على مثل هذه الكتب المبتورة الأسانيد، التي هي أشبه بكتب الوعظ منها بكتب العقائد؛ هو من أكبر أسباب انحراف عقائد من خالف أهل السنة.

ثالثاً: وأمّا ابن عقيل المجهول، الظاهر التشيع، فهو رجل نكرة لا يُعتمد عليه فيما ينقل، ولهذا لم يحدد مكان النقل، ثم النقل عن السيوطي وهو من علماء القرن التاسع، وبينه وبين الدولة الأموية قرابة ثمانمائة سنة، وقبول قوله بدون رواية صحيحة؛ عمل مردود.

رابعاً: هذا منهج نحتكم إليه لنا وعلينا: فلا نستدل بالقصص التاريخية غير المسندة، ولا نقبل قصة تاريخية غير مسندة، ثم لا بد من صحتها؛ بل ولا حديثاً غير مسند أو لا يصح في مسائل الاعتقاد.

ولو حرصنا على هذا المنهج لرَبَّما تقلصت كثير من الخلافات بيننا وبين المخالفين.

(١) وفيات الأعيان / ٦ / ١٢٨ - ١٣٩ / .

(١٣١) قلتُم: (وهل سمع معاوية عن النبي ﷺ حديثاً في فضل سب علي بن أبي طالب عليه السلام بحيث كان يقول لسعد: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ هذا في صحيح مسلم^(١)).

ولكن فيما رواه ابن عساكر وابن كثير قال سعد لمعاوية: أدخلتني دارك وأقعدتني على سريرك، ثم وقعت فيه تشتمه^(٢).

وفي كلام ابن أبي شيبة: فأناه سعد، فذكروا علياً، فنال منه معاوية، فغضب سعد^(٣).

أو يجب لنا أن نقول: بأن نهي النبي ﷺ عن سب أصحابه عموماً، وسب علي بن أبي طالب خصوصاً، يختص لغير المخاطبين؟).

والجواب من وجوه:

أولاً: ليس في الحديث دليل على أنه أمره بسب علي عليه السلام، وإنما سأله عن سبب عدم سب علي؟ قال العلماء: إنما أنه بلغه أن سعداً كان يجلس مع من سب علياً عليه السلام، فلم يشارك في السب، أو المراد: لماذا لم تظهر تخطئه في رأيه واجتهاده، وتظهر للناس حسن رأينا واجتهادنا وأنه أخطأ^(٤).

ولا يوجد دليل على أنه أمره بالسب أو طلب منه أن يلعنه أو يكفره.

ثانياً: عندما يرد حديث ويخرج في عدة كتب، وتختلف ألفاظ الحديث والمخرج واحد - أي: يكون الحديث لا يمتثل أنه قيل مرتين، كحديث سعد بن أبي وقاص هذا - وكما مر معنا في حديث الحوض - فلا ينبغي أن تصدق كل الألفاظ، أو يُترك اللفظ الذي في الصحيح إلى لفظ آخر: إنما أنه ورد من طريق ضعيف أو طريق حسن، بل يُقدم لفظ الصحيح.

هذا الحديث ورد في صحيح مسلم باللفظ السابق، ثم ورد بألفاظ أخرى أورد أحدها ابن كثير ولم يذكر مصدر الحديث، ولكنه ذكر سنده، وفيه محمد بن إسحاق وهو ثقة؛ ولكنه مدلس^(٥)، وقد عنعن هنا أي قال (عن) والمدلس إذا قال (عن) يضعف الحديث بذلك!.

(١) صحيح مسلم (٧/١٢٠).

(٢) تاريخ دمشق (٤٢/١١٩)، البداية (٧/٣٧٦).

(٣) المصنف (٧/٤٩٦).

(٤) قاله النووي في شرحه لمسلم (ح: ٢٤٠٤).

(٥) تهذيب الكمال (١٥/١٤٢).

وأما رواية ابن أبي شيبة ففيها: عبد الرحمن بن سابط^(١)، قال يحيى بن معين: (لم يسمع من سعد بن أبي وقاص)^(٢). وهو هنا يروي عنه، فيكون بينها رجل مجهول، وهذا يضعف الرواية.

ثالثاً: هذا صحابي تكلم في صحابي أو سبه، فكلاهما نال شرف الصُّحبة؛ وإن كان علي عليه السلام أفضل من معاوية ومن أبيه، ولكن له فضل الصُّحبة؛ فإن تكلم فيه أو سبه فلا شك أنه آثم متوعد بالعقاب إن لم يتب، ولا نظن أنه يلقي الله عز وجل بدون توبة، وقد ورد في ترجمته أنه كان يرجو رحمة الله عز وجل ومغفرته.

ولهذا فإنَّ منهج أهل السنَّة والجماعة عدم الخوض فيما جرى بينهم؛ لكثرة الروايات المتعارضة والدخيلة، وإن كانوا يعرفون لكل فضله، ويقررون أنهم يتفاضلون.

رابعاً: ها هو سعد قد غضب وذكر فضائل علي عليه السلام على ملاء من معاوية وحزبه، ولم ينله أذى ولا عقاب، وهذا يؤكد أن ذكر فضائل علي عليه السلام كانت تُعلن في العصر الأموي، على خلاف ما يزعم المخالف.

(١٣٢) قلت: (ما الفرق بين الذين قتلوا عثمان والذي قتل علي بن أبي طالب عليه السلام، حيث صار قتلة عثمان عند ابن حزم: «فُساق أو ملعونون! محاربون! سافكون دماً حراماً عمداً»^(٣). وعند ابن تيمية: «قوم خوارج مفسدون في الأرض»^(٤).. وعند ابن كثير: «أجلاف أخلاط من الناس»^(٥).. ولكن قاتل علي بن أبي طالب كان مجتهداً متأولاً كما صرح ابن حزم بقوله: «ولا خلاف بين أحد من الأمة أن عبد الرحمن بن ملجم لم يقتل علياً عليه السلام إلا متأولاً مجتهداً، مقدرًا أنه على صواب»).

والجواب من وجوه:

أولاً: أوردت كلام ابن تيمية وكلام ابن كثير فيمن قتل عثمان عليه السلام، ولم تورد كلاميها فيمن قتل علياً عليه السلام، والمقايسة أو المقارنة إنما تتم إذا أوردت كلام العالم في القضيتين، وكان بينهما اختلاف. وقد تقدم التنبيه عليه.

(١) المصنف (ح: ٣٢٠٧٨).

(٢) تهذيب الكمال (١٠/٣٥٠).

(٣) الفصل (٤/١٦١).

(٤) منهاج السنة (٣/١٨٩-٢٠٦).

(٥) البداية (٧/١٧٦).

فلا ابن تيمية ولا ابن كثير يقر قاتل علي عليه السلام أو يُثني عليه، ولكن قد يذكرانه بما هو عليه من العبادة التي ورد ذكرها في الأحاديث في الخوارج، فقد وصفهم النبي صلى الله عليه وآله بالعبادة فقال: (نحقر عبادتنا إلى عبادتهم وصلاتنا إلى صلاتهم..). وليس في هذا مدح لهم، وإنما بيان حالهم مع ضلالهم، وعدم انتفاعهم بالعبادة.

فالنبي صلى الله عليه وآله قد ذكر حال الخوارج، وقاتل علي عليه السلام واحد منهم، فهل تقول: إن النبي صلى الله عليه وآله أثني على قاتل علي؟!؟

ثانياً: وأما قول ابن حزم فهو يتحدث عن اعتقاد ابن ملجم في ذات نفسه في إقدامه على قتل علي رضي الله عنه لا ليبرر قتله له وحديث ابن حزم في سياق فقهي يعرض فيه اختلاف العلماء في أحكام القاتل لا ليمدح القاتل والمطلع على أصل المسألة يدرك ذلك .

فليس مراده مدح القاتل، وإنما أكد ما قرره ابن تيمية بعد ذلك، فقد أجاب في رده على ابن المطهر الحلي عند ذكر بعض فضائل علي عليه السلام بقوله: (الجواب: أن في ذلك شهادة النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بإيانه ظاهراً وباطناً، وإثباتاً لمولاته الله ورسوله، ووجوب موالاته المؤمنين له. وفي ذلك رد على النواصب الذين يعتقدون كفره وفسقه كالخوارج المارقين الذين كانوا من أعبد الناس كما قال النبي صلى الله عليه وآله فيهم: (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية)، ولهذا قتله واحد منهم وهو عبد الرحمن بن ملجم المرادي، مع كونه كان من أعبد الناس^(١).

فهو قد بين مروقهم من الدين رغم عبادتهم، فهل هذا ثناء مع قوله: (كالخوارج المارقين)، وبيانه بأنه قد قتل علياً عليه السلام أحد هؤلاء المارقين؟!؟

ثالثاً: أوردتم أسماء عدة كتب هي:

(الأم للشافعي^(٢))، ومختصر المزني^(٣)، والمجموع^(٤)، ومغني المحتاج^(٥)، والجواهر النقي^(٦) بعد

(١) منهاج السنة (٥/٤٦-٤٧).

(٢) الأم (٤/٢٢٩).

(٣) مختصر المزني (ص: ٢٥٦).

(٤) المجموع (١٩/١٩٧).

(٥) مغني المحتاج (٤/١٢٤).

(٦) الجواهر النقي (٨/٥٨).

إيراد كلام ابن حزم، وربّما أردتم أنّه ورد في هذه الكتب وصف قاتل عليّ بأنّه من العباد الضالين، وهو نفس الكلام الذي بيّن وجهه كما تقدم.

رابعاً: أمّا حب أهل السنّة لعليّ عليه السلام وآل بيته، فلا يمكن أن يُشكك فيه، ونحن لا نقول بالتقية ونعلن في كتبنا أننا نحبه ونجله، وكذلك آل البيت؛ لكن الحب الشرعي الذي لا يرفعه فوق منزلته.

ولماذا - يا تُرى - نكرهه وهو مؤمن - بل من أوائل من آمن إن لم يكن أول من آمن - وهو ابن عم النبي صلى الله عليه وآله، وزوج ابنته، وأبو الحسن والحسين، وله من الفضائل ما يرفعه على كثير من الناس، وجاهد مع رسول الله صلى الله عليه وآله طوال حياته.

ما هي الأسباب التي تجعل أهل السنّة - يا تُرى - يكرهونه، ولم يعتقدوا شيئاً هو خالفه، كما تزعمون أنتم في إخوانه الخلفاء الثلاثة؟!

فما أحدثه أوائلكم من دعوى الوصية، ولّد عندكم كرهاً لعظماء الأمة، وغلّوا فيه عليه السلام!

(١٣٣) قلت: (بلغ الأمر ما صار قوام حكومتهم بسبب علي بن أبي طالب عليه السلام)، كما روى ابن عساكر عن علي بن الحسين قال: قال مروان بن الحكم: ما كان في القوم أحد أذفع عن صاحبنا من صاحبكم، يعني عليّاً عن عثمان، قال: قلت: فما لكم تسبونونه على المنبر؟! قال: لا يستقيم الأمر إلاّ بذلك^(١).

والجواب من وجوه:

أولاً: قد مرّ معنا كثيراً أمثال هذا الاستشهاد، وأكدنا أنّ التواريخ ليست مرجعاً يوثق به في إثبات الأخبار أو نفيها، فإذا كانت كتب الروايات الحديثية قد دخلها كثير من الكذب، فما بالك بالتواريخ، وخاصة كتاب تاريخ دمشق وقد بلغ قرابة ثمانين مجلداً، وهو ملغى بروايات لا تصح؛ بل بروايات موضوعة، ومؤلف الكتاب رحمته يوردها بالسند ليقيم المستدل بتحقيق المسألة قبل الاستدلال. فهل حققت السند؟!

ثمّ لا نقطع بأنّ كل هذه المؤلفات من وضع أصحابها إلاّ إذا وصلنا نسخة موثقة.

ثانياً: وجود حالة أو حالات من أمثال هذه الأعمال المحرمة ليس مستحيلاً، فالإنسان ظلم

(١) تاريخ مدينة دمشق (٤٢/٤٣٨).

جهول، ولا يعني الرضا به وإقراره.

ثمَّ كم وجد من الشيعة -ولا زال كثير منهم- يلعن من هو أعظم وأفضل من علي عليه السلام، يلعنون خلفاء الرسول صلى الله عليه وآله، وآباء زوجاته، وزوج بناته، ومَن فتح الأرض ودخل الناس في عهدهم في دين الله أفواجًا، ومع ذلك يلعنونهم، وتفتتح كثير من كتب الشيعة المتأخرين بلعنهم، إمَّا صراحة وإمَّا تورية. ومن ذلك:

قول المحدث نوري الإمامي (ت ١٣٢٠هـ) في مقدمة كتاب (مستدرك الوسائل) بعد الافتتاح: (...واللعنة على أعدائهم شرار البرية بين طوائف الأمم)^(١).

وقول سيد شرف الدين حسيني استرأباذي الإمامي (ت ٩٤٠هـ) في مقدمة كتابه (تأويل الآيات الظاهرة): (فإنِّي لما رأيت بعض آيات الكتاب العزيز وتأويلها يتضمن مدح أهل البيت، ومدح أوليائهم وذم أعدائهم في كثير من كتب التفاسير...)^(٢).

وهاتان الدولتان الشيعيتان: البويهية والصفوية، كان يلعن فيهما الخلفاء على المنابر والأسواق، وكتب لعنها على أبواب المساجد^(٣).

أشرت بهذا لتعلم أنَّ الشيعة يستنكرون حالة أو حالات، وهم يقعون في أعظم وأكبر منها.

والتاريخ مملوء بذكر الأحداث؛ منه ما يصح ومنه ما لا يصح.

١٣٤) قلت: (أمَّا قولكم: فلا يجوز أخذ العلم إلاَّ منه عليه السلام، إذن: كل الدين المبلَّغ من غيره ليس دينًا).

ثمَّ رددتم على قولي هذا بقولكم: (فنقول: أولًا: هذا نص كلام النبي صلى الله عليه وآله بأنَّ عليًّا باب علمه، فمن أراد فليأت منه، كما روى الطبراني بإسناده عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: (أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأت من بابها)^(٤)، وذكره الحاكم بعدة طرق وصححها^(٥). وهكذا

(١) (٦٠/١).

(٢) (٢١/١).

(٣) البداية (١١/٢١٢-٢١٣).

(٤) المعجم الكبير (١١/٥٥)، أسد الغابة (٤/٢٢)، تاريخ بغداد (٣/١٨١).

(٥) المستدرك (٣/١٢٧-١٢٦).

المتقي في كنز العمال مع القول بصحته^(١).

والجواب من وجوه:

أولاً: نحمد الله ﷺ على أن أحيانا في ساحة الإسلام النقي، الذي نفاخر بنصوصه، ونتوارثها بأصح الأسانيد جيلاً بعد جيل، فإنَّ الإنسان الموفق إذا وقف على نصوص كتب الإسلام العظيمة، التي دوَّنها علماء السنَّة وحفظوا فيها أصول الدين وفروعه، ثمَّ وقف على كتب الشيعة الاثني عشرية، لا يسعه إلا أن يرفع يديه إلى السماء، شاكرًا لخالقه ومولاه أن فتح قلبه وعقله على هذا الدين العظيم، من خلال النصوص التي يرى فيها عظمة هذا الدين.

ثانياً: أنا لا ألوم عوام الشيعة، فهم غير قادرين على الاستقلال في تعلم دينهم، ودراسة رواياته وسبرها، ولكن اللوم على من انفتح له باب العلم، وحصل على إمكانات البحث والتحقيق، ثمَّ يُصر على ترك الكتب الموثوقة الصريحة الواضحة، ويستمر على تتبع الروايات الضعيفة والموضوعة لدعم معتقده!

ثالثاً: ننظر في معنى الحديث قبل بيان درجته:

١ - هل علي عليه السلام هو باب النبي ﷺ في حياته وبعد موته؟ أو بعد موته؟

الحديث ليس فيه إشارة إلى أنَّه بعد موته، فيكون هو الباب في حياته وبعد موته.

فلماذا كان النبي ﷺ يُعلم الناس مباشرة وعليّ موجود؟!

لماذا لم يُعلم علياً، ثمَّ عليّ يُعلم الناس؛ لأنَّ هذا معنى الباب، أي: لا يُوصل إلى المدينة إلا من

خلال بابها!

ولماذا كان النبي ﷺ يبعث الرسل والبعوث يعلمون الناس الدين، وعليّ موجود لم يكتفِ به؟!

٢ - إذنا قلنا: هو الباب بعد موته، قلنا: اللفظ لا يُساعد على هذا المعنى، ولكن لنفرض أن هذا

هو المعنى المراد.

فإنه بعد أن مات النبي ﷺ، لم نسمع أحداً من الصحابة أشار إلى ذلك، أو قال: فقوا حتَّى نأخذ

(١) كنز العمال (١٣/١٤٩).

العلم من عليٍّ عليه السلام، بل كان عليٌّ عليه السلام كغيره من الصحابة، يُفتي كما يُفتون بحضرة وفي غيابه ولم ينكر عليهم.

ثم لماذا تأخذون أنتم من الصحابة العلم؟!؟

والدليل ما سبق من كلامكم في دراسة حال الصحابي حيث زعمتم أنه يؤخذ من العدول ويطرك غير العدول؟!؟

فكيف تأخذون من هؤلاء العدول وعلى هو الباب؟!؟

أليس هذا تناقضاً؟!؟

٣ لو لم يكن مبلغاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلا رجل واحد؛ لكان هذا طعنًا في دين الله عز وجل؛ لاحتمال الخطأ في نقله وفهمه. ودعوى العصمة لم تثبت أصلاً حتى يزعم أنه معصوم، فلم نسمع أحداً من الصحابة يقدم رأي علي بدعوى العصمة.

٤ إذا كان عليٌّ هو الباب، فمن أخذ عنه شيئاً من العلم هل يبلغه للناس أم لا؟!؟ وهل يرسل عليٌّ عليه السلام مبلغين للعلم أم لا؟!؟ وهل يُشترط في هؤلاء أن يكونوا معصومين أم لا؟!؟

فإذا جاز أن يبلغ عنه رسله، فما الفرق بينهم وبين من يبلغ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته؟!؟

٥ بعد أن مات عليٌّ عليه السلام، فقد قفل الباب؛ لأنَّ الحديث لم يذكر له باباً غيره، وهذا يعني وقوف التبليغ.

٦ ثمَّ أئُّها أعظم: المدينة التي لها أبواب أو باب واحد؟!؟ فهل رأيتم مدينة عظيمة ليس لها إلا باب واحد؟!؟

٧ هب أنَّ عليًّا هو الباب، وأنَّ من زعمتم أنَّهم أئمة ينوبون عنه لإبلاغ العلم، فهاهم قد انقضوا على الصحيح -أو اختفى الإمام الطفل حسب زعمكم!!- ولم يبق أحد معصوم يُبلِّغ. فهل يُوقف الدين؟!؟

فإن قلتم: نعم. فهذه طامة كبرى.

وإن قلتم: لا. بل يبلغ العلماء؛ فما الفرق بين أن يُبلِّغ العلماء من الصحابة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبين أن يُبلِّغ العلماء بعد العسكري؟!؟

رابعاً: إذا كان الدين يفهم بدون الإمام فلا حاجة إليه.

وإن كان لا يفهم إلا بإمام، فأين إمامكم أنتم الآن؟! وهل فهتم الدين بدونه؟!!

فإن قلت: نعم. فهذا إبطال لدعواكم الحاجة إلى إمام.

وإن قلت: لا. فأنتم الآن ضالون؛ لأنكم تعبدون الله ﷻ على جهل!!

أمّا نحن: فإننا نعتقد أن الكتاب والسنة كافيان لمعرفة الدين، وأن الأمة لا تجتمع على ضلال، ونحن مطالبون بدراسة القرآن والسنة، فإن أصبنا فلنا أجران، وإن أخطأنا فلنا أجر وأن الصحابة - ومنهم علي - قد بلغوا الدين وأخذوا عنهم التابعون وهكذا حتى وصل إلى المدونين للسنة فدونها وحفظوها.

والحمد لله على نعمة الهداية.

خامساً: ما رأيكم في العلم الشرعي الذي قد بلغ الآفاق، وعمّ جميع العالم الإسلامي، ووصل إلى غير العالم الإسلامي عن طريق غير عليّ: هل هو علم مُعترف به أم لا؟! لأنه عن غير باب المدينة؟!!

فإن العلم الشرعي في العالم قد نشره الصحابة رضي الله عنهم وأهل السنة.

فإن قلت: بل هو علم شرعي، فقد اعترفتكم بأبواب أخرى. وإن قلت: لا. فقد أبطلتم الدين؛ لأنّ القرآن والسنة لم ينقلها إلا الصحابة.

سادساً: الحديث رواه الحاكم - وهو شيعي - من طريقين: إحداهما: عن أبي الصلت، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ثمّ قال: أبو الصلت ثقة مأمون، فتعقبه الذهبي وقال: قلت: بل موضوع، وأبو الصلت لا ثقة ولا مأمون.

وأبو الصلت هذا قد اتهمه طائفة من علماء الجرح والتعديل، وضعفه طائفة.

قال أحمد: روى أحاديث مناكير.

وقال الجوزجاني: (كان زائغاً عن الحق مائلاً عن القصد).

وقال ابن عدي: (له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيها).

وقال الدارقطني: (كان رافضياً خبيثاً). وروى له حديثاً في الإيمان ثمّ قال: (وهو متهم بوضعه).

وقال: (يُحَدِّثُ بِمَنَاكِرٍ، وَهُوَ عِنْدَهُمْ ضَعِيفٌ).

وقال أبو حاتم: (لَمْ يَكُنْ عِنْدِي بِصَدُوقٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ).

وقال أبو زرعة: (لَا أُحَدِّثُ عَنْهُ وَلَا أَرْضَاهُ).

ونقل البرقاني عن الدارقطني أنَّ أبا الصلت يقول: (كَلْبٌ لِلْعُلُوبَةِ خَيْرٌ مِنْ جَمِيعِ بَنِي أُمَيَّةٍ، فَقِيلَ:

فِيهِمْ عَثْمَانُ؟ فَقَالَ: فِيهِمْ عَثْمَانُ!)

أليس عثمان من الصحابة؟!

أمَّا يحيى بن معين فقد اضطرب النقل عنه فيه، والظاهر أنَّه لم يكن يعرف روايته لهذه الأحاديث،

وأمَّا الحديث فقال عنه: (ما هذا الحديث بشيء) (١).

وقال الشيخ الألباني في الحديث: (موضوع) (٢).

والطريق الثانية للحديث عند الحاكم: رواها عن أبي الحسين محمد بن أحمد بن تميم القنطري، عن

الحسين بن فهم، عن محمد بن يحيى الضريس، عن محمد بن جعفر، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن

مجاهد...

شيخ الحاكم: القنطري، قال فيه ابن حجر: (ذكر لنا أنَّه كان فيه لين) (٣)، وقد أكثر عنه الحاكم.

وفيه الحسين بن فهم: ذكر الذهبي أنَّ الحاكم قال فيه: (ليس بالقوي)، وكذلك الدارقطني (٤)،

وأمَّا قول الحاكم هنا فقد اختلف، فقد قال: (ثقة مأمون حافظ).

والحديث من جميع طرقه عن الأعمش، وهو مدلس، وقد قال هنا: (عن) ولم يُصَرِّحْ بالتحديث،

وهذه علة أخرى.

وقد قال البغدادي: (لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد. رواه أبو الصلت

فكذوبه) (٥).

(١) تهذيب الكمال (١١/١٠).

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة (ح: ٢٩٥٥).

(٣) لسان الميزان (٥/٤٩).

(٤) المصدر السابق (٢/٣٢٦).

(٥) تاريخ بغداد (٧/١٧٢).

وقد توسّع الشيخ الألباني رحمته في الكلام على الحديث وبيان بطلانه.

والحاكم رحمته حريص على تقوية تشيعه، فقد أورد للحديث شاهداً عن كذاب، ثمّ صحح هذه الطريق، فقال الذهبي رحمته مُتَعَبِّباً عليه: (العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل. وأحمد هذا دجال كذاب)، أراد أحمد بن عبد الله بن يزيد الحراني^(١).

هذا هو حديث: (أنا مدينة العلم... لا يصح لا سنداً ولا متناً!!)

والعجب ممن يزعم أنه محدث وهذه بضاعته؟!

التي يقدمها لطائفته؟!

(١٣٥) قلت: (وهكذا قوله عليه السلام لعلي: (أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي) رواه الحاكم عن أنس بن مالك، ثمّ عقبه: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه)^(٢).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: قال الذهبي متعقباً لتصحيح الحاكم: (بل هو فيما أعتقده من وضع ضرار، قال ابن معين: كذاب)^(٣).

والحديث في سنده: ضرار بن سرد أبو النُّعَيْم الطحان، قال البخاري: (متروك الحديث)، وقال ابن عدي: (من جملة من ينسب إلى التشيع).

وكذبه يحيى بن معين، وقال الساجي: (عنده مناكير)، وقال ابن قانع: (ضعيف يتشيع)^(٤).

ثانياً: المستدرک أعلى ما تصل إليه في الاستشهاد، ومؤلفه شيعي، وأظنك وأنت تنقل الحديث رأيت تعقب الذهبي على الحاكم! ألم يدفَعك لإعادة النظر في سلامة استدلالك؟!

ثالثاً: هل هذا أمر أم خبر؟!

إن كان أمراً فلم يُبين -على مذهبكم- لأنكم تزعمون أنه إمام من الله، والصحابة خالفوا هذا

(١) حاشية المستدرک (٣/١٢٧).

(٢) المستدرک (٣/١٢٢).

(٣) المستدرک (١/١٢٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/٦٤).

الركن بزعمكم، ولم يُبين لهم علي!

إذن: عليٌّ عليه السلام لم يمثل أمر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

وإن كان خبراً فلم يقع الخبر، وهذا طعن في النبوة!

رابعاً: أمّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستمرة إلى قيام الساعة، وعليٌّ عليه السلام قد توفي، فكيف يبين للأمة بكاملها وهو يموت؟!

خامساً: ماذا يُبين لها: هل يُبين شيئاً بلغه النبي صلى الله عليه وآله وسلم له ولغيره من الصحابة؟ أم يُبلغ أمراً كتّمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصحابة؟!

سادساً: هل يمكن أن تذكر لنا شيئاً من الدين بلغه عليٌّ عليه السلام ولم يبلغه الصحابة؟!

(١٣٦) قلتُم: (ونزول قوله تعالى: ﴿ وَتَعِيَهَا أُذُنٌ وَأَعْيَةٌ ﴾ [سورة الحاقة] فيه، كما ذكره الطبري والسيوطي والقرطبي وغيرهم)^(١).

والجواب من وجوه:

ثالثاً: الحديث مُرسل من رواية مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومكحول تابعي^(٢)، فالحديث غير متصل؛ فلم يصح.

أولاً: قرآن أنزله الله عز وجل للبشرية، وذكر فيه من الوعد والوعيد، وأخبار الأمم الماضية، والحلال والحرام، وغير ذلك من مضامين القرآن - أنزل لتعيها أذنٌ واحدة: أذن عليٍّ عليه السلام؟! سبحان الله العظيم!

ألم أخبرك أنّ مضمون عقيدة الشيعة: أنّ القرآن بكامله أنزل في عليٍّ عليه السلام، ومن أجله وأجل أتباعه؟

بل أوردوا آثاراً عن أئمتهم أنّ القرآن أنزل فيهم وفي أعدائهم.

روى العياشي في تفسيره عن أبي جعفر أنّه قال: (يا محمد! إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة

(١) جامع البيان (٢٩) (٦٩) ح: ٢٦٩٥٥، الدر المنثور (٦) / ٢٦٠).

(٢) جامع البيان (٢٩) (٦٩) ح: ٢٦٩٥٥، الدر المنثور (٦) / ٢٦٠).

بخير فنحن، وإذا سمعت الله ذكر قومًا بسوء ممن مضى فهم عدونا^(١).

والمتتبع لتفسير العياشي، ومن قبله القمي، وقبلها العسكري؛ يرى عجبًا!

ففي تفسير العسكري (ت ٢٦٠هـ) قال في أول تفسيره: (وقال رسول الله ﷺ في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [سورة يونس]: (ورحمته: توفيقه لموالاة محمد وآله الطيبين، ومُعَادَاة أعدائهم)^(٢).

وفي بقية تفسيره تأكيد لهذا المعنى.. وقد تقدم بيان ذلك.

ثانيًا: أما إن أذن علي عليه السلام من الأذان التي وعت، فقد شاركه فيها إخوانه المهاجرون والأنصار، وممن جاء بعدهم من المؤمنين، وإلى أن تقوم الساعة.

رابعًا: إيراد المفسرين لهذا الأثر في تفاسيرهم لا يدل على صحته أو قبولهم له، فإنهم رحمهم الله يروون في الآية كل الأقوال التي قيلت فيها حتى لو كانت ضعيفة.

ولكنهم يصدرون الأقوال بالقول الراجح لديهم، وجميع هؤلاء المفسرين قالوا: (واعية): حافظة أو سامعة.. ونحو ذلك.

قال الطبري بعد إيراده للآية: (وقوله: «واعية» يعني: حافظة عقلت عن الله ما سمعت)، وأورد من قال بذلك من الصحابة والتابعين^(٣).

وقال القرطبي: («وتعيها أذن واعية»: أي تحفظها وتسمعها أذن حافظة لما جاء من الله)^(٤).

وقال ابن كثير: (قال ابن عباس: حافظة سامعة، وقال قتادة: «أذن واعية»: عقلت عن الله فانتمعت بما سمعت من كتاب الله..)^(٥).

(١) التفسير (١٣/١).

(٢) التفسير (١٦/١).

(٣) التفسير (٥٠/٢٩).

(٤) التفسير (٢٦٢/١٨).

(٥) التفسير (٢٢٥/٨).

وهكذا كل أذن مؤمنة فهي أذن واعية.

أسأل الله عز وجل أن يجعلني وإياك منهم.

(١٣٧) قلت: (وثانياً: روى البخاري عن عمر رضي الله عنه قال: (أقرؤنا أبي، وأفضانا علي)، ولا شك بأن كونه أفضى الناس يدل على أوسعية علمه).

والجواب من وجوه:

أولاً: هذا الأثر صحيح، وفيه دلالة على ما كان بين الخلفاء من محبة وإنصاف، وأن أهل السنة ينقلون فضائل علي رضي الله عنه وثناء إخوانه من الصحابة عليه، رضي الله عنهم جميعاً، وأنه لم يكن بين القوم ما أحدثته الشيعة من دعوى الوصية والظلم والعداوة؛ إذ ما كان لمن يعادي شخصاً متعمداً أن يثني عليه ويعرف له فضله ويعلمه في الملأ.

ثانياً: لا ننكر أن علياً رضي الله عنه له علم وفضل، كيف لا وهو قد عاش مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طوال حياته.

لكن ما زعمته من أن العلم لا يؤخذ إلاً منه، فهذه دعوى غريبة، وليس في هذا الحديث ما يدل عليها - كما تقدم - وسيأتي بمشيئة الله تعالى.

ثالثاً: أثر عمر رضي الله عنه يثبت عدة أمور، منها:

١- أن الصحابة فيهم قضاة، ولكن علياً رضي الله عنه أعرفهم بالقضاء بين المتخاصمين، وهذه فضيلة؛ لكنها لا تعني إثبات العلم له من كل وجه، وإنما فيها اعتراف بتقدمه في هذا المجال، ولكنه مع ذلك ليس أقرأ الصحابة للقرآن فإن: أياً أقرأ منه، وهذا كذلك تخصص، ولا يعني ذلك أن الصحابة لا يقرءون القرآن الكريم.

وقوله: (أقرؤنا أبي) إمّا بمعنى: أحفظنا لكتاب الله، أو بمعنى: أعرفنا بقراءة القرآن وتجويده، وأيها أراد فإن فيه إثباتاً بتميز أبي علي في هذا الأمر، فدل على أن علياً ليس هو أعلم الصحابة من كل وجه.

(١٣٨) قلت: (كما قال سعيد بن المسيب: لم يكن أحد من الصحابة يقول: سلوني، إلاً علي بن أبي طالب^(١)). وقال ابن عباس: (لقد أعطي علي تسعة أعشار العلم، وأيم الله لقد شاركهم في العشر

(١) فضائل الصحابة (٢/٦٤٦).

العاشر^(١). وقال ابن عباس: (أُعطي عليّ تسعة أعشار العلم، والله لقد شاركهم في العُشر الباقي)^(٢). وقال: (إذا ثبت لنا الشيء عن عليّ لم نعدل إلى غيره)^(٣).

والجواب من وجوه:

أولاً: أنت قد أحلت علي (فضائل الصحابة) برقم (٦٤٦/٢) بتحقيق: وصي الله، وهذه الإحالة كإحالات كثيرة لم أجدّها في مكانها، فإنّ هذا الكتاب: أحاديثه مرقمة من بداية الكتاب إلى نهايته، وصفحاته مرقمة من بداية الكتاب إلى نهايته.

وسواء كان هذا الرقم رقماً للحديث أو رقماً للصفحة فليس في أحدهما هذا الأثر.

فرقم الحديث (٦٤٦) في المجلد الأول هو في فضائل أبي بكر وعمر.

ورقم الصفحة (٦٤٦) كذلك في المجلد الأول، وأنت ذكرت المجلد الثاني، وهذه الصفحة كذلك في فضائل أبي بكر وعمر.

ولكنني وجدت هذه الإحالة في (قرص) من إنتاج شركة (العريس) بعنوان: (مكتبة الحديث الشريف).

ثانياً: الحديث ليس من رواية الإمام أحمد، وإنّما هو من زيادات ابنه عبد الله.

وقد رواه عن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن سعيد قال: أراه عن سعيد، ولم يحقق من الراوي؟ ومثل هذا يجرح في الرواية.

وقد رواه أخوه أبو بكر بن أبي شيبة ولم يذكر سعيد بن المسيب، وإنّما أوقف الرواية على يحيى بن سعيد^(٤)، فيكون الحديث منقطعاً، والمنقطع: ضعيف.

ثالثاً: أوردتم قول ابن عباس مكرراً! والمصدر: أسد الغابة والاستيعاب!

وأسد الغابة ألف في القرن السابع، والاستيعاب ألف في الخامس، فأين السند؟!

(١) أسد الغابة (٢٢/٤)، تفسير الثعالبي (٥٢/١).

(٢) الاستيعاب (١٠٤٤/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٣١٧/١).

(٣) الاستيعاب (١١٠٤/٣)، تهذيب الأسماء واللغات (٣١٧/١).

(٤) المصنف (٢٢٧/٦).

فكيف تستدل برواية لا سند لها وفي نفس تلك المصادر روايات أخرى تبطل هذه الرواية فهل

تقبلها؟؟؟!

بل في المصادر المعتمدة المسندة ما يبطل هذه الرواية فهل تقبلها!؟

وسياتي أنموذج منها في (خامساً).

رابعاً: إن أهل السنة لا يثبتون مسائل دينهم بمثل هذه المراجع، وإن كانوا قد يذكرونها بعد إذا صح الدليل، أمّا إنّها مصدر يُعتمد عليه فلا، وهي مملوءة للخلفاء الثلاثة بمثل ما لعلّي، وما ثبت من فضائلهم ونصرتهم للدين أشهر من أن يُبحّث عنها في كتب التواريخ أو في روايات مقطوعة أو ضعيفة أو موضوعة.

خامساً: قد روى ابن عباس رضي الله عنهما حديثاً في الصحيحين - وهما أصح بلا مدافعة من كل هذه المصادر التي أوردتها - والحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. فما رأيك فيه؟! قال ابن عباس: (وضع عمر على سريره، فتكفنه الناس يدعون ويشنون عليه، ويصلون عليه قبل أن يرفع وأنا فيهم، فلم يرعني إلّا رجل قد أخذ منكبي من ورائي، فالتفت فإذا هو عليّ، فترخّم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبك، وذلك أني كثيراً ما كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله يقول: جئت أنا وأبو بكر وعمر، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر، فإن كنت لأرجو أن يجعلك الله معهما)^(١).

فما رأيكم في هذه الشهادة: بأنّه لا يتمنى أكثر من أن يلقي الله بمثل عمل عمر؟! والعمل تابع للعلم.

أم أنّه قال ذلك تقيّة؟! حاشاه!

أم تأخذون من حديث ابن عباس ما وافق مقاصدكم حتى لو كان ضعيفاً، وتتركون ما لم يوافقها حتى لو كان صحيحاً؟!!

(١٣٩) قلتم: (وثالثاً: لم يجرؤ أحد من الصحابة أن يقول: سلوني، غير علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما روى الحاكم: روى عن عامر بن واثلة قال: سمعت علياً رضي الله عنه قام فقال: (سلوني قبل أن تفقدوني،

(١) رواه البخاري (ح: ٣٦٠٣)، ومسلم (ح: ٦١٤٠).

ولن تسألوا بعدي مثلي.. هذا حديث صحيح عال^(١). وقال سعيد بن المسيب: لم يكن أحد من الصحابة يقول: سلوني، إلا علي بن أبي طالب^(٢).

والجواب من وجوه:

أولاً: أنت كررت الأقوال؛ فقد كررت قول ابن عباس مرتين، وكررت قول سعيد بن المسيب مرتين، والتكرار لقول مرتين في صفحة واحدة - بل في أسطر متقاربة - عليه مأخذ.

ثانياً: أمّا رواية عامر بن واثلة التي عزوتها إلى الحاكم، فلم أجد لها: لا في الطبعة الأصل، ولا في طبعة (مصطفى عبد القادر عطا) في الصفحة المذكورة، فإنّ هذه الصفحة (٣٨٣) جزء (٢) فيها تفسير سورة إبراهيم، وليس في هذا الجزء بكامله مناقب أحد من الصحابة لا علي ولا غيره، وإنّما المناقب في الجزء الثالث، ولم أستطع معرفة مكانها من الكتاب.

ثالثاً: قوله عنه إن صح عنه فليس في ذلك ما يدل على أنّه أعلم الصحابة جميعاً، وإنّما هو أعلم من بقي منهم في عصره، ولا شك في ذلك: أنّه أعلم من كان في عصر خلافته.

رابعاً: أنتم تزعمون أنّ علم الأئمة يتوارث، وأنّ الإمام يعلم ما كان وما يكون، وتزعمون أنّ هناك أئمة بعد علي ورثوا علمه؛ فإن كانوا يعلمون ما يحتاجه الناس بعد موت علي؛ فالحديث كاذب؛ لأنه قال: (سلوني قبل أن تفقدوني، ولن تسألوا مثلي)، وإن كانوا لا يعلمون فليسوا بأئمة منصوبين من الله عزوجل لأنهم لا يعلمون من الدين ما يعلمه علي رضي الله عنه.

فلا تستغنى بهم الأمة عن علي وعلي مات إذن هناك علم تحتاجه الأمة فقد بموته رضي الله عنه.

وإن كانت الإمامة المزعومة لم يتحقق بها فائدة في الحقيقة كما نعتقد، لكن على مذهبكم.

١٤٠) قلت: (ورابعاً: كان عمر يتعوذ بالله من معضلة ليس فيها أبو حسن^(٣))، وقال: لولا عليّ

لهلك عمر^(٤).

والجواب من وجوه:

(١) المستدرك (٢/٣٥٣).

(٢) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل (٢/٦٤٦).

(٣) تهذيب التهذيب (٧/٣٣٧)، الطبقات الكبرى (٢/٣٣٩).

(٤) تأويل مختلف الحديث (١/١٦٢).

أولاً: الأثر رواه ابن سعد، وفي سنده مؤمل بن إسماعيل، قال ابن حجر: (وثقه ابن معين، وقال البخاري: منكر الحديث)^(١).

ثانياً: قد ورد مثلها عن ابن عباس رضي الله عنهما عن ابنه عبيد الله قال: (كان عمر بن الخطاب إذا جاءته الأفضية المعضلة يقول لابن عباس: يا أبا العباس! قد طرأت علينا أفضية عضل، وأنت لها ولأمثالها، ثم يأخذ برأيه)، وفيه: (وما كان يدعو لذلك أحداً سواه إذا كانت العضل)^(٢).

ثالثاً: إن صحت الرواية فإنها تدل على شدة خوف عمر رضي الله عنه من الله عز وجل، أن يحكم في قضية لم يتضح له الحكم الشرعي فيها، فهل مثل هذا يمكن أن يتجرأ على خيانة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في (الوصية)؟! من كان لا يحكم في قضية لم يتضح له فيها الحكم، ويعترف بذلك فيدعو لها من يثق فيه، لا يظن به أن يقدم على منع حق شرعه الله عز وجل.

رابعاً: دعاؤه علياً للقضية: أليس إقراراً لفضله؟ فكيف ينازعه الخلافة أمام الناس، ثم يدعو ليحكم في قضية من قضايا جزئية في الدين؟!

خامساً: هذا يدل على أنه لم يكن بينها إلا الود، وأتمها أخوان يكمل بعضهما الآخر.

سادساً: لم يقل علي: تمنعني من الإمامة وتغتصبها، ثم تستفتيني في قضية جزئية؟ لو كان هناك وصية!

سابعاً: كيف يُعين علي رضي الله عنه الإمام المغتصب، ويشاركه في الفتوى، وهو حاكم ظالم - حسب زعمكم - وأحكامه لا تنفذ؟!

إذ كون علي رضي الله عنه قريباً من عمر يفتيه في النوازل تقوية لحكم عمر واعترافاً بإمامته وإبطالاً لدعوى الوصية وهذا من أوضح الأدلة على ذلك.

(١٤١) قلت: (وخامساً: قال النووي: وسؤال كبار الصحابة ورجوعهم إلى فتاويه وأقواله في المواطن الكثيرة والمسائل المعضلات مشهور)^(٣).

(١) لسان الميزان (٧/ ٤٧٢).

(٢) فضائل الصحابة (٢/ ٩٧٣).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات.

الجواب:

قال ابن تيمية رحمته: (إنَّ أعلم الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثمَّ عمر، وقد ذكر غير واحد الإجماع على أنَّ أبا بكر أعلم الصحابة كلهم، ودلائل ذلك مبسوطة في موضعها.

فإنَّه لم يكن أحد يقضي ويقتي بحضرة النبي ﷺ إلا أبو بكر رضي الله عنه.

ولم يشتهه على الناس شيء في أمر دينهم إلا فصله أبو بكر.

فإنَّهم شكُّوا في موت النبي ﷺ فينبه أبو بكر ^(١).

ثمَّ شكُّوا في مدفنه فينبه ^(٢).

ثمَّ شكُّوا في قتال مانعي الزكاة فينبه ^(٣).

وبين لهم النص في قوله تعالى: ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ

ءَامِنِينَ ﴾ [الفتح: ٢٧] ^(٤).

وبين لهم أنَّ عبداً خيَّره الله بين الدنيا والآخرة ^(٥)، ونحو ذلك، وفسر الكلاله فلم يختلفوا فيه ^(٦).

وكان علي وغيره يروون عن أبي بكر، كما في السنن عن عليّ قال: (كنت إذا سمعت من النبي

ﷺ حديثاً، نفعني الله بما شاء أن ينفعي منه، فإذا حدَّثني غيره استحلفته، فإذا حلف لي صدَّقته،

وحدَّثني أبو بكر وصدق أبو بكر، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من مسلم يُذنب ذنباً ثمَّ يتوضأ ويُصليّ

ركعتين، يستغفر الله تعالى إلاَّ عُفِرَ له) ^(٧).

ولم يحفظ لأبي بكر فتياً تُخالف نصّاً، وقد وجد لعمر وعليّ وغيرهما فتاوى كثيرة تخالف

(١) رواه البخاري (ح: ٣٥٨٧).

(٢) رواه مالك في الموطأ (ح: ٥٤٥).

(٣) رواه البخاري (ح: ٧١٢١)، ومسلم (ح: ٩٠).

(٤) رواه البخاري (ح: ٤٧٢٥).

(٥) رواه البخاري (ح: ٤٦١)، وقد تقدم.

(٦) رواه الدارمي (ح: ٢٩٧١).

(٧) رواه أبو داود (١١٤/٢)، والترمذي (٢٩٦/٤)، وابن ماجه (٤٤٦/١)، وأحمد في المسند (١٥٣/١-١٥٤)، وصححه أحمد

النصوص، حتى جمع الشافعي مجلداً في خلاف عليّ وابن مسعود، وجمع محمد بن نصر المروزي كتاباً كبيراً في ذلك..).

- وذكر من نقل الإجماع على أن أبا بكر أعلم من عليّ، وكيف أن النبي ﷺ كان يستشيرهما في القضايا الكبيرة، كما استشارهما في أسارى بدر ونحو ذلك.. ثم قال:

(وثبت عن ابن عباس أنه كان يُفتي بكتاب الله، فإن لم يجد فيها في سنة رسول الله ﷺ، فإن لم يجد أفتى بقول أبي بكر وعمر، ولم يكن يفعل ذلك بعثمان ولا بعليّ^(١)).

وقد أمر النبي ﷺ أبا بكر على الحج، وأرسل عليّاً بعده بسورة (براءة) لنقض الميثاق مع كفار قريش، وكان عليّ رضي الله عنه تحت إمرة الصديق.

فقد صحّ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (بعثني أبو بكر في تلك الحجة في مؤذنين يوم النحر، نؤذن بمنى: أن لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان)، قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ عليّاً، فأمره أن يؤذن ببراءة، قال أبو هريرة: فأذن معنا عليّ في أهل منى يوم النحر..^(٢).

ثم إن أبا بكر صلى بالناس في حياة النبي ﷺ^(٣)، وعمر وعثمان وعليّ وغيرهم من كبار الصحابة الصحابة موجودون، فدللّ على أنه أعلم الصحابة، فإن النبي ﷺ ما كان ليأمر الأقل علماً وفضلاً أن يؤم من هو أفضل منه.

وهذا أوضح دليل على أعلمية الصديق على الصحابة.

(١٤٢) قلت: (وسادساً: ما ذكروا من جهل الأصحاب وكبارهم بالأحكام، ورجوعهم إلى غيرهم، وعدم رجوع عليّ إلى أحد من القوم، كما قال ابن حزم: «وجدناهم يقرّون ويعترفون بأنهم لم يبلغهم كثير من السنن..»^(٤))، ثم ذكرت نماذج من جهل بعض الصحابة ببعض السنن.

(١) منهاج السنة (٧/٥٠٠-٥١٢).

(٢) رواه البخاري (ح: ١٦٠٢).

(٣) رواه البخاري (ح: ٦٧٨)، ومسلم (ح: ٤٢٠).

(٤) الإحكام (٢/١٤٢-١٤٥).

والجواب من وجوه :

أولاً: تقدم بيان تقديم النبي ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه ليُصلي بالناس، فإذا ارتضاه النبي ﷺ أن يخلفه في أعظم مقام؛ دلَّ على أنه أعلم الصحابة وأحبهم إليه؛ إلا إذا قلتُم: إنَّ النبي ﷺ فعل ذلك تقيّة!! استغفر الله.

ثانياً: نقلت عن ابن حزم أنه ذكر أنَّ الصحابة ما منهم من أحدٍ إلاَّ جهل بعض السنن أو الأحكام.. وزعمت أن عليّاً لم يرجع إلى أحد من القوم..

ولا أدري هل تعمدت الخطأ أم غفلت عنه، فإنَّ ابن حزم ذكر أن عليّاً رضي الله عنه مثله كمثل بقية الصحابة.

قال ابن حزم: (وهذا عليّ رضوان الله عليه، يعترف بأنَّ كثيراً من الصحابة يُحدثونه بما ليس عنده عن النبي ﷺ، وأنه كان يستحلفهم على ذلك، حاشا أبا بكر فإنه كان لا يستحلفه...)^(١).

فابن حزم يُقرُّ أن جميع الصحابة -بلا استثناء- ليس فيهم من حفظ جميع السنّة.

بل قال رضي الله عنه ما هو أوضح من ذلك في «الفصل» وهو يرد على الشيعة عندما قالوا: (إنَّ عليّاً كان أكثرهم علماً) فقال: (كذب هذا القائل. وإنَّما يُعرف علم الصحابي بأحد وجهين لا ثالث لهما: أحدهما: كثرة روايته وفتاويه، والثاني: كثرة استعمال النبي ﷺ له.

فمن المحال الباطل أن يستعمل النبي ﷺ من لا علم له، وهذه أكبر الشهادات على العلم وسعته.

فنظرنا في ذلك، فوجدنا النبي ﷺ قد ولى أبا بكر الصلاة بحضرته طوال علته، وجميع أكابر الصحابة حضوراً؛ كعليّ وعمر وابن مسعود وأبي وغيرهم، فأثره بذلك على جميعهم...^(٢)، ثمَّ استمر رضي الله عنه يدلُّ على جوابه هذا بسرد الأدلة النقلية والعقلية.

فتبين بهذا أن قول ابن حزم على خلاف ما قلتُم!!

(١٤٣) قلتُم: (ومع الغرض عن جميع ذلك: فلا شك عند أهل العلم المنصفين بأنَّ عليّ بن أبي

(١) الإحكام (١/١٥٣-١٥٤)، وهكذا ترى أن الصفحة والجزء قد اختلفت، فهي في المجلد الأول لا الثاني، والصفحة مختلفة!!

(٢) الفصل (٤/١٣٦).

طالب أول من أسلم، وتربّى في حجر النبي ﷺ، وعاش تحت كنفه قبل البعثة، واشتد ساعده في حضنه، وظلّ معه إلى أن انتقل إلى الرفيق الأعلى؛ لم يُفارقه لا في حضر ولا في سفر، وهو ابن عمه، وزوج ابنته فاطمة سيدة نساء العالمين، وشهد المشاهد كلها سوى تبوك).

والجواب من وجوه:

أولاً: لا شك أن علياً عليه السلام هو من أول من أسلم، ولكنّه ليس الأول بإطلاق، وقد لخص ابن الصلاح رحمته الله الأقوال في ذلك فقال: (اختلف السلف في أولهم إسلاماً، فقيل: أبو بكر الصديق، روي ذلك عن ابن عباس، وحسان بن ثابت، وإبراهيم النخعي، وغيرهم. وقيل: عليّ أول من أسلم، روي ذلك عن زيد بن أرقم، وأبي ذر، والمقداد، وغيرهم. وقال الحاكم أبو عبد الله: لا أعلم خلافاً بين أصحاب التواريخ أن عليّ بن أبي طالب أولهم إسلاماً، واستنكر هذا من الحاكم. وقيل: أول من أسلم زيد بن حارثة. وذكر معمر نحو ذلك عن الزهري. وقيل: أول من أسلم خديجة أم المؤمنين. روي ذلك من وجوه عن الزهري، وهو قول قتادة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، وجماعة. وروي أيضاً عن ابن عباس، وادعى الثعلبي المفسر فيما روينا أو بلغنا عنه اتفاق العلماء على أن أول من أسلم خديجة، وأن اختلافهم إنّما هو في أول من أسلم بعدها.

والأورع أن يُقال: أول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر، ومن الصبيان أو الأحداث عليّ، ومن النساء خديجة، ومن الموالي زيد بن حارثة، ومن العبيد بلال، والله أعلم^(١).

ثانياً: اختلفت الرواية في سن علي عليه السلام يوم أسلم، قيل: كان ابن عشر سنين، وقيل: خمس أو ست عشرة سنة، وورد عن ابن عباس: أن عمراً عليّ يوم بدر كان عشرين سنة، قال الذهبي بعده: (هذا نص في أنه أسلم وله أقل من عشر سنين، بل نص في أنه أسلم وهو ابن سبع سنين، أو ثمان، وهو قول عروة)^(٢).

إذن: إسلام عليّ عليه السلام كان قبل سن التكليف.

أمّا إسلام أبي بكر عليه السلام: فقد أسلم وهو ابن أربعين أو أكثر^(٣)، فكان إسلامه في سن التكليف.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٦٩-٢٧٠).

(٢) هذه الأقوال أوردها الحاكم (٣/١١١)، وكذلك ابن سعد، وزاد: ابن تسع سنين. الطبقات (٣/٢١).

(٣) طبقات ابن سعد (٣/١٩٢-٢١٣).

والمتابع للسيرة النبوية يرى أن إسلام أبي بكر كان أكثر نفعاً للإسلام والمسلمين من إسلام عليٍّ عليه السلام، وكلاهما نفع الله بهما الإسلام والمسلمين؛ لكن الصديق أكثر.

قال عليه السلام: (إِنَّ أَمَنَ النَّاسَ عَلِيٌّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالَهُ أَبُو بَكْرٍ) ^(١).

وقد كان مجاهدًا بلسانه ويده، وهو أول من دعا إلى الله - كما سيأتي - وأول من أُوذِيَ في الله بعد رسول الله عليه السلام، وأول من دافع عن رسول الله عليه السلام ^(٢)، وهو الوحيد المشارك لرسول الله عليه السلام في هجرته.

وكانت قريش تعظمه وتعظم عمر عليه السلام، وتعرف مكانهما وجهادهما، ولم يسأل أبو سفيان يوم أحدٍ إلا عن رسول الله عليه السلام، وعن أبي بكر وعن عمر ^(٣)، وذلك لعلمهم بمكانتهما من رسول الله عليه السلام وقوة الإسلام بهما بعد رسول الله عليه السلام فلم يسأل عن غير هؤلاء الثلاثة..
وقد اشترى أبو بكر بلائاً فأعتقه ^(٤)، وأعتق معه ستة أشخاص ^(٥).

قال ابن كثير: (وأول من أسلم من الرجال الأحرار أبو بكر الصديق، وإسلامه كان أنفع من إسلام من تقدم ذكرهم؛ إذ كان صدرًا معظمًا، ورئيسًا في قريش مكرمًا، وصاحب مال، وداعية إلى الإسلام، وكان محببًا متألّفًا، يبذل المال في طاعة الله ورسوله) ^(٦).

أمّا عليٌّ عليه السلام فقد كان صغيرًا عند إسلامه، ولم يكن له أي دور ظاهر في مكة، ما عدا نومه في فراش النبي عليه السلام ليلة الهجرة، ولا شكّ أنّه دور عظيم؛ لكن لم يُذكر له عمل آخر، ولعله لصغر سنه عليه السلام.

ثمّ لم يكن له مال ينصر به النبي عليه السلام، فقد كان فقيرًا عليه السلام.

وبهذا يظهر أن المرحلة المكية كان فيها فضل الصديق على الإسلام والمسلمين واضحًا.

قال ابن كثير: إنَّ عليًّا عليه السلام: (صحب رسول الله عليه السلام مدة مقامه بمكة، وكان عنده في المنزل،

(١) رواه البخاري (١٠/٧)، ومسلم (ح: ٢٣٨٢).

(٢) رواه البخاري (ح: ٣٦٧٨).

(٣) رواه البخاري (ح: ٤٠٤٣).

(٤) رواه البخاري (٧/٩٩).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة (١٠/١٢)، الحاكم (٣/٢٨٤) وصححه ووافقه الذهبي.

(٦) البداية (٣/٢٦).

وفي كفالتة في حياة أبيه؛ لفقر حصل لأبيه^(١).

وأما أبو بكر رضي الله عنه : فقد كان شيخاً كبيراً له مكانته في قومه، ممّا مكّنه من خدمة الإسلام.

وروى ابن كثير عن محمد بن إسحاق أنّه قال: (فلما أسلم أبو بكر وأظهر إسلامه، دعا إلى الله عزّه، وكان أبو بكر رجلاً مألماً لقومه، محبباً سهلاً، وكان أنسب [قريش] لقريش، وأعلم قريش بما كان فيها من خير وشر.

وكان رجلاً تاجراً، ذا خلق ومعروف، وكان رجال قومه يأتونه ويألفونه لغير واحد من الأمر: لعلمه وتجارته وحسن مجالسته.

فجعل يدعو إلى الإسلام من وثق به من قومه، ممّن يغشاه ويجلس إليه، فأسلم على يديه فيما بلغني:

الزبير بن العوام، وعثمان بن عفان، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه. فانطلقوا إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله ومعهم أبو بكر، فعرض عليهم الإسلام، وقرأ عليهم القرآن، وأنبأهم بحق الإسلام فآمنوا، وكان هؤلاء الثمانية الذين سبقوا في الإسلام صدقوا رسول الله صلّى الله عليه وآله وآمنوا بما جاء من عند الله^(٢).

وبعد الهجرة كان سبق أبي بكر رضي الله عنه، واتصاله برسول الله صلّى الله عليه وآله، وقربه منه، ومحبة رسول الله صلّى الله عليه وآله له، وتقريبه إيّاه؛ ما لا يُنكر.

ثمّ قام بالخلافة من بعده، فأطاعه المسلمون، وسلّموا له الأمر، ولم يكن أحد يجرؤ على مخالفته؛ احتراماً وتعظيماً، ففتح الأرض ونشر الدين.

أمّا علي رضي الله عنه : فقد اختلفت عليه الأمة ولم تتفق عليه، بل حتّى الذين كانوا معه لم يُطيعوه كما ينبغي، وكان ذلك سبباً لتوقف الجهاد في سبيل الله، وارتداد القتال بين المسلمين بعدما كان بين المسلمين والكفار.

ولا شكّ أنّه لا ذنب لعلّي رضي الله عنه في ذلك، وقد كان هو الأقرب إلى الحق، بل هو كان على الحق؛

(١) البداية (٧/ ٣٣٥).

(٢) البداية (٣/ ٢٩).

لكن الكلام في بيان ما تحقق على يد كل واحد من هذين الإمامين عليه السلام.

وبذلك يظهر جانب من جوانب فضل أبي بكر على علي وغيره من الصحابة عليهم السلام.

وهذا هو السبب في تعظيم الصحابة لأبي بكر عليه السلام ومعرفتهم لفضله وطاعتهم له وانقيادهم لأمره.

ثالثاً: وأما قولكم: (شهد المشاهد كلها سوى تبوك) فهو حق، والصدِّيق عليه السلام شاركه في كل ذلك، وزاد بشهوده غزوة تبوك، فقد تساوى في المشاهد، ولكن الصدِّيق عليه السلام كان الأقرب في تلك المشاهد.

فقبل معركة بدر استشار النبي ﷺ الناس، فأول من تكلم هو أبو بكر عليه السلام، ثم عمر، ولم يقم علي عليه السلام، فدلَّ على أن أبا بكر هو الأقرب منها.

حديث الاستشارة رواه الإمام أحمد^(١)، وقال ابن كثير: (وهذا إسناد ثلاثي صحيح)^(٢).

وفي أثناء المعركة كان أبو بكر مع النبي ﷺ في العريش، وكان النبي ﷺ يدعو الله عز وجل حتى سقط رداؤه، فلم يقترب منه إلا الصدِّيق، فأعاد رداءه، والتزمه من ورائه، وقال: (يا نبي الله! كفاك مناشدتك ربك، فإنه سيُنجز لك ما وعدك)^(٣).

وبعد المعركة استشار النبي ﷺ في الأسارى أبا بكر وعمر، ولم يستشر غيرهما^(٤).

وهذا أنموذج من قرب عليه السلام من رسول الله ﷺ أكثر من علي، وما كان رسول الله ﷺ ليقترب ويستشير إلا من يعلم كفاءته وفضله.

ونحن نستدل على ما نقول من كتب الصحاح، أو بما صحَّ من المصادر الأصلية، لا نلجأ إلى كتب التواريخ وكتب الأدب وأمثالها ممَّا لم يصح، مع أنَّها مملوءة بعشرات ومئات الفضائل، ولكنها لا تصح، ولا نستبيح أن نستدل بها؛ لأننا لا نرضى بالاستدلال بالضعيف: لا لنا ولا علينا.

(١) المسند (٢٦/٤).

(٢) البداية (٢٦٣/٣).

(٣) صحيح مسلم (ج: ١٧٦٣).

(٤) صحيح مسلم (ج: ١٧٦٣).

فشهود المشاهد من علي عليه السلام حق؛ لكن من كان الأقرب في تلك المشاهد، والذي كان يُستشار ويُؤخذ رأيه: عليّ أم أبو بكر؟ عليه السلام. وما كان لنا -والله- أن نعرض هذه المقارنة لولا ما ابتلي به عليه السلام من غلو ودعاوى باطلة، بأدلة ضعيفة أو موضوعة، أدت إلى انتقاص إخوانه من الصحابة عليهم السلام!

(١٤٤) قلت: (ولو كان عليّ قد حفظ كل يوم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم -وهو الفطن اللبيب الذكي الحافظ- حديثاً واحداً، وقد مضى معه رشيداً أكثر من ثلث قرن؛ لبلغ ما كان يجب أن يروي أكثر من اثني عشر ألف حديث)، ثم أوردتم كلام أبي رية بمعنى كلامك.

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: لا شك أنّ عليّاً عليه السلام كان من خيار الصحابة، ولكن لم ينقل لنا ما يدل على درجات الصحابة في الذكاء والحفظ، وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، وكل أحد يستطيع أن يدعي فيمن يجب أو يكره دعاوى؛ لكن العبرة بدليل يثبت الدعوى.

ثانياً: فضل الصحابي على غيره قد يثبت بقوة إيمانه ونصحه للدين أكثر ممّا يثبت بقوته في الحفظ، وليس الحفظ شرطاً في الفضل والدين.

ثالثاً: قد شارك عليّاً عليه السلام في السبق إلى الإسلام فضلاء الصحابة، وقد لا يكون بينه وبينهم إلا أشهر أو سنة أو سنتان، ولم يصل ما رووه إلى ما رواه عليّ عليه السلام، وهم من العشرة المبشرين بالجنة.

وفي هذا بيان ما يدل على ذلك من خلال الكتب الستة:

عثمان بن عفان (٧٢) حديثاً.

الزبير بن العوام (٣١) حديثاً.

سعد بن أبي وقاص (١٢١) حديثاً.

بلال (٢٠) حديثاً.

زيد بن أرقم (١٣٨) حديثاً.

والذي روي لعليّ بن أبي طالب في الكتب الستة (٣٣٢) حديثاً.

فما هو السبب يا ترى؟! هل تعمّد علماء السنة كذلك حذف روايات هؤلاء؟! وهل يستطيع

شخص أن يحول بين عليٍّ عليه السلام وبين من يروي عنه؟!

رابعاً: هناك احتمالان لقلّة ما روي عن هؤلاء:

(أ) أن يكون هؤلاء الصحابة لم يكونوا ينشطون للرواية عن النبي صلى الله عليه وآله.

(ب) أو أن يكونوا رووا، ولكن أهل السنّة تعمّدوا حذف مروياتهم.

الاحتمال الأول هو الذي يظهر أنّه السبب في قلّة روايات كثير من الصحابة.

فعدم تصدّيهم للرواية أو تفرغهم لها هو السبب في قلّة رواياتهم.

وهذا الذي نعتقد في عليٍّ عليه السلام وإخوانه الآخرين الذين قلّت رواياتهم.

وأما الاحتمال الثاني فنقف معه وقفة قصيرة:

عليٍّ عليه السلام كان له محبّون بالآلاف، وقد تفرّقوا في البلدان: في المدينة والحجاز ومصر والعراق وما وراء

النهر، وهؤلاء الذين سمعوه: هل يمكن لهؤلاء جميعاً أن يخفوا هذه الروايات؟!

إنّ من يزعم هذا يكون مُعرّضاً نفسه للاستهجان؛ لأنّه قول يدل على نقص العقل أو تعمد

المغالطة، إلّا إذا قلتم: إنّ عليّاً كان مكروهاً من جميع الصحابة: المهاجرين والأنصار وجميع قبائل

العرب، وهذا -نعوذ بالله- قول في غاية الفساد؛ فإنّ أخبث مخلوق خلقه الله عز وجل هو إبليس، ولا يخلو

مجتمع ممن يحب إبليس، فكيف يعتقد أنّ عليّاً تواطأ على بغضه جميع من كان في عصره؟!

نعوذ بالله من الحب الذي يشين ولا يزين.

خامساً: هل ثبت أنّ أحداً من حكام بين أمية أو غيرهم كان يمنع الرواية عن عليٍّ عليه السلام؟!

ثم هل يستطيع أن يمنع والعلماء ألوّف متفرقة في أرجاء الأرض الإسلامية؟!

ثم ها أنتم قد عاش أسلافكم خائفين مطاردين وقد رويتم عشرات الآلاف من الأحاديث،

فكيف استطعتم أن ترووها وأنتم مطاردون وعلماء السنة لم يُطاردوا ولم يمنعوا ثم لم يرووا؟! إلا إذا

قلتم إنّ الصحابة لم يرووا أو قلتم بل رووا، لكن التابعين لم يرووا؟! وهكذا بالتسلسل إلى عصر

التأليف مما لا تستطيعون أن تثبتوه؟!

ثم أليست هذه روايات في فضائل رواها غيره من الصحابة، وقد تناقلها المسلمون جيلاً بعد

جيل، وكانت تُذكَرُ أمام خصم عليّ، ولم يستطع أن يمنعها أو أن ينكرها أو يعاقب راويها، وقد مرَّ معنا حديث سعد بن أبي وقاص في فضائل عليّ: أنّه ذكرها أمام معاوية ردًّا عليه في سؤاله سعدًا عن عدم سبِّه لعليّ رضي الله عنه؟!

فسعد روى الحديث، ومعاوية سمع، ومسلم روى.

وهذا من أقوى الأحاديث في مدح عليّ رضي الله عنه!

وهذا دليل على أن سعدًا كان يجب عليًّا!

وأن معاوية لم يكن يمنع رواية فضائله أو أحاديثه!

وأن علماء السنّة لا يخفون شيئًا من أحاديثه أو فضائله!

وهذا يبين بطلان احتمال حذف شيء من رواياته أو فضائله.

سادسًا: إننا بين أمرين:

إمّا أن نثق في الصحابة ورواة أهل السنّة.

وإمّا ألا نثق فيهم.

فإن وثقنا فيهم لزمنا أن نُصدِّق مروياتهم.

وإن لم نثق فيهم بطل الاقتناع بما روه.

وإذا بطلت قناعتنا بمروياتهم، لم نتمكن من معرفة شيء من الدين: لا من عقائده، ولا من

شعائره، ولا إثبات إيمانهم بأسماؤهم؛ إذ لا نأمن أنّهم قد دسوا أحاديث ومدحوا بعضهم، وحذفوا

أحاديث تدل على نفاقهم!

نستغفر الله من هذا المذهب الرديء، الذي ينتهي إلى إبطال الدين والعياذ بالله!

وبهذا يتبين أن عقيدة الشيعة من أسهل الوسائل لإبطال الدين، ولهذا كانت الباب المناسب الذي

يدخله كل من أراد هدم الدين.

(١٤٥) قلت: (مع الغرض عن جميع ذلك، فلا شكّ عند أهل العلم المنصفين كأبي رية قال: أول من

أسلم وتربّى في حجر النبي صلى الله عليه وآله ...) إلى آخر ما ذكر بمعنى كلامكم السابق.

قلت: الرد من وجوه:

أولاً: تقدم ما يكفي في بيان المسألة.

ثانياً: سمّيت أبارية: (منصفاً) ولا أدري ما هو إنصافه؟! هل المراد به خروجه على عقيدة الأمة، وكان أكثر مصادره التي اعتمد عليها هي مؤلفات غير المسلمين ومنها: كتب جرجي زيدان النصراني، ودائرة المعارف الإسلامية للمستشرقين، والعقيدة والشريعة لجولد زيهر.. ونحوها، كما ذكره عنه الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله (١)؟!

إن الرجل لم يترك السنة إلى التشيع حتى نتهمه وإنما ترك كتب المسلمين ليعتمد على كتب النصارى فهل هذا منصف؟!

أم أن كل من أيد معتقد الشيعة يكون منصفاً ولو كان منحرفاً عن الحق ضالاً؟!

١٤٦) ذكرت قولي الذي أجبته فيه على أسئلتكم وهو: (قلتم: إن أهل السنة يعتقدون أن الإمامة أمر اصطلاحي شوري، للأمة أن تختار من تراه أهلاً لذلك ليحكمها بالقرآن والسنة، ولا حرج في الاختلاف في الفهم)، ثم أخذت ترد على هذا القول، وأوردت أقوالاً للعلماء في الخلافة، وهي لا تخرج عن أحد قولين:

الأول: أن الإمامة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد.

الثاني: أنه إن عقدها واحد من أهل الحل والعقد جاز.

ثم قلتم: (هل هؤلاء من أهل السنة؟! فاعتبروا يا أولي الأبصار).

قلت: والجواب من وجوه:

أولاً: لا أدري ما مرادك بالإنكار!

فهل هذه الأقوال تختلف مع قولي؟!

فقد قلت: إن (الإمامة أمر اصطلاحي شوري، للأمة أن تختار).

وهذه الأقوال مؤكدة لما قلت.

(١) السنة ومكانتها في التشريع (ص: ١٩-٢٠).

فإنَّه إذا بايع أهل الحل والعقد فلم ينكر عليهم، وكان الإمام له شوكة يستطيع بها أن يحقق البيعة؛ جازت. ولم يقل أحد من علماء الأُمَّة: إنَّ البيعة تمضي لمن لا شوكة له.

فإنَّ الإمامة مسئولية، فإذا كان الإمام لا شوكة له فكيف يسمَّى إماماً؟!

قال ابن تيمية: (بل الإمامة عندهم -أي: أهل السنَّة- تثبت بموافقة أهل الشوكة عليها، ولا يصير الرجل إماماً حتى يوافق أهل الشوكة الذين يحصل بطاعتهم له مقصود الإمامة، فإنَّ المقصود من الإمامة إنَّما يحصل بالقدرة والسلطان)^(١).

ثانياً: قولي المذكور هو في مقابلة قول الشيعة الذين يزعمون أنَّ الإمامة بالنص، وليس مرادي أنَّ الأُمَّة بكاملها يجب أن تجتمع في مكان واحد لتنتخب إماماً، فإنه لم يقل بهذا أحد من علماء السنَّة.

ولكن أهل السنَّة -أو غالبية أهل السنَّة- يقولون بأنَّ الإمامة أمر شوري اصطلاحى، ثمَّ يختلفون في من تعتقد بهم الإمامة، وهل يجوز للإمام أن يستناب أم لا؟ ونحو ذلك من الاختلافات، ولكنه لا يوجد فيهم شخص واحد يزعم أنَّ الإمامة من الله ﷻ.

ولكن بعضهم قد ذهب إلى أنَّ النبي ﷺ قد نصَّ على إمامة الصديق، والأدلة الصحيحة ترجحه.

ثالثاً: النبي ﷺ لم يحدد شخصاً بعينه، وإن كان أشار إلى الصديق بأكثر من إشارة: أهمها أمره بالصلاة بالمسلمين في عهده، وصلى الجميع خلفه، وهذا من أعظم الأدلة على تعيينه للخلافة؛ لكنه ﷺ لم ينص، فترك الأمر شورى، ولعلَّه تيقن عليه الصلاة والسلام أنَّهم لا يعدلون عن الصديق؛ لأنَّه ﷺ كان يأتيه الوحي.

فقد روت عائشة رضِيَ اللهُ عنها عن النبي ﷺ أنه قال: (لقد هممت -أو أردت- أن أرسل إلى أبي بكر وابنه، فأعهد أن يقول القائلون، أو يتمنى المتمنون ثم قلت يا بى الله ويدفع المؤمنون أو يدفع الله وبأبى المؤمنون)^(٢).

أمَّا أبو بكر رضِيَ اللهُ عنه فقد خشي أن تفرق الأُمَّة، ولا يعلم الغيب، فرأى أنَّ مصلحة الأُمَّة في التعيين، وكان يعلم أنَّ خير الأُمَّة وأفضلها وأحقها بالخلافة بعده عمر؛ فعينه. وأمَّا عمر رضِيَ اللهُ عنه، فرأى أنَّ الستة كلهم أهل للخلافة، فجعل الخلافة فيهم.

(١) مختصر منهاج السنة (١/٦٩).

(٢) رواه البخاري (ح: ٥٥٣٨).

والأصل في الخلافة أنّها شورى، والصور الأخرى جائزة، وهي لا تثبت إلا بموافقة أهل الحل والعقد، فرجع الأمر إلى الشورى؛ إذ لو لم يقر أهل الحل والعقد ذلك الاختيار لما نفذ. والله أعلم.

(١٤٧) قلت: (وثانيًا: لو كانت الإمامة أمرًا شورياً، للامة أن تختار من تراه أهلاً، لماذا لم يفعل بذلك أبو بكر، ولم يفوض الأمر إلى الامة؛ بل عين عمر بن الخطاب، مع ما ورد من اعتراض الصحابة عليه؛ كما روى ابن أبي شيبة: أنّ أبا بكر حين حضره الموت أرسل إلى عمر يستخلفه، فقال الناس: تستخلف علينا فظاً غليظاً، ولو كان قد ولينا كان أفض وأغلظ، فما تقول لربك إذا لقيته وقد استخلفت علينا عمر؟ قال أبو بكر: أربّي تخوفوني؟ أقول: اللهم استخلفت عليهم خير خلقك، ثم أرسل إلى عمر فقال: إني أوصيك بوصية... الحديث^(١)).

والجواب من وجوه :

أولاً: أبو بكر رضي الله عنه هو أعلم برسول الله ﷺ منّا، فقد مرّ معنا أنّه كان أقرب الصحابة إليه ﷺ، وأعلم به وبدينه، وقد علم أنّ الأمر فيه سعة، وأنّ الاستخلاف ممّا يجوز ولم يرد فيه منع من النبي ﷺ، وقد أقره الصحابة من حيث الأصل، أي: لم ينكر على أصل الاستخلاف أحد، وهذا يُسمّى: (إجماعاً).

ثانياً: زعمك بأنّ بعض الصحابة اعترض، فليس شرطاً أن يرضى جميع أفراد المجتمع، إذا رضى أهل الحل والعقد الذين يصير الإمام بهم إماماً، فإنّ علياً رضي الله عنه لم يرض بإمامته أضعاف أضعاف من لم يرض بإمامة عمر، ولم يتقض ذلك إمامته عند أهل السنّة.

ثالثاً: قد روى ابن أبي شيبة وابن عساكر رواية - عند الأول - وروايات - عند الثاني - تدل على رضى علي رضي الله عنه بولاية عمر، ولو كان رضى الجميع شرطاً لكان هذا طعنًا في قبول علي إمامة عمر.

فقد روى ابن أبي شيبة بسنده: (أنّ أبا بكر رضي الله عنه لما ثقل أطلع رأسه إلى الناس من كوة، فقال: يا أيها الناس! إني قد عهدت عهداً أفترضون؟ فقام الناس فقالوا: قد رضينا، فقام علي فقال: لا نرضى إلا أن يكون عمر بن الخطاب، فكان عمر)^(٢).

رابعاً: قد أصبح عمل أبي بكر رضي الله عنه هذا عند المسلمين أحد الطرق الجائزة، إذا خشي الإمام فتنة

(١) المصنف (٨/ ٥٧٤).

(٢) المصنف (ح: ٣٢٠٢٠)، ورواه ابن عساكر (٤٧/ ٣٥) وذكر غيرها كذلك.

أو اختلافًا جاز له أن يستخلف.

قال الماوردي: (والإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما: باختيار أهل الحل والعقد، والثاني: بعهد الإمام من قبل)^(١).

(١٤٨) قلت: (وهكذا قال الإمام محمد بن مفلح المقدسي الخبلي المتوفي (٧٦٣هـ): لما استخلف أبو بكر عمر رضي الله عنه قال لمعيقب الدوسي: ما يقول الناس في استخلاف عمر؟ قال: كرهه قوم ورضيه آخرون. قال: الذين كرهوه أكثر أم الذين رضوه؟ قال: بل الذين كرهوه..^(٢).

فمع علمه بأنَّ أكثرية الشعب كانت ناقمة عليه في هذا الأمر، فكيف فرضه عليهم ولم يمنحهم الحرية في انتخاب من شاءوا للرئاسة الحكم؟ وكان الأجدر به أن يستجيب لعواطف الأكثرية الساحقة من المسلمين، فلا يولي عليهم أحدًا إلا بعد أخذ رضاهم، واتفاق الكلمة عليه، أو يستشير أهل الحل والعقد عملاً بقاعدة الشورى).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: تقدّم آنفاً في: ((ثالثاً)) أن الناس رضوا ومنهم علي وهذه رواية مسندة في كتاب ألف في القرن الثاني.

والأثر الذي أوردتموه أورده مؤلف في القرن الثامن وبدون سند فأيهما يا ترى يقدم؟!

ثانياً: إنَّ الصديق خليفة رسول الله ﷺ، هو أعلم الناس بدين الله ﷻ، وبه يُقتدى في العمل بعد رسول الله ﷺ، فقد زكاه رسول الله ﷺ في عشرات الأحاديث، وكان الصحابة رضي الله عنهم يُعظمونه ويُجُبُّونه.

ثالثاً: الروايات المسندة تبطل هذه الرواية التي أوردتموها بدون سند.

فقد روى ابن سعد والطبري وغيرهما بأسانيد عدة: أن أبا بكر الصديق لما استُعز به، دعا عبد الرحمن بن عوف فقال: أخبرني عن عمر بن الخطاب. فقال: ما تسألني عن أمر إلا وأنت أعلم به مني. فقال أبو بكر: وإن. فقال عبد الرحمن: هو والله أفضل من رأيك فيه.

(١) الأحكام السلطانية (ص: ٣٣).

(٢) الآداب الشرعية (١/ ٧١).

ثُمَّ دَعَا عِثْمَانَ بْنَ عَفَانَ فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ عُمَرَ. فَقَالَ: أَنْتَ أَخْبَرْنَا بِهِ. فَقَالَ: عَلَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ عِثْمَانُ: اللَّهُمَّ عِلْمِي بِهِ أَنَّ سِرِّي تَه خَيْرٌ مِنْ عِلَانِيَتِهِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ فِينَا مِثْلَهُ.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَاللَّهُ لَوْ تَرَكَتَهُ مَا عَدَوْتُكَ.

وَشَاوَرَ سَعِيدَ بْنَ زَيْدِ أَبِي الْأَعْوَرِ، وَأُسَيْدَ بْنَ حَضِيرٍ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ.

فَقَالَ أُسَيْدٌ: اللَّهُمَّ الْخَيْرَةُ بَعْدَكَ، يَرْضَى لِلرَّضَى وَيَسْخَطُ لِلْسَخَطِ، الَّذِي يُسِرُّ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي يُعْلِنُ، وَلَمْ يَلِ هَذَا الْأَمْرَ أَحَدٌ أَقْوَى عَلَيْهِ مِنْهُ.

وَسَمِعَ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ بِدُخُولِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعِثْمَانَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَخُلُوتِهِمَا بِهِ، فَدَخَلُوا عَلَى أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ قَائِلٌ مِنْهُمْ: مَا أَنْتَ قَائِلٌ لِرَبِّكَ إِذَا سَأَلْتُكَ عَنْ اسْتِخْلَافِكَ عُمَرَ عَلَيْنَا وَقَدْ تَرَى غِلْظَتَهُ؟

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: (أَجْلِسُونِي! أَبِاللَّهِ تَخَوَّفُونِي؟ خَابَ مِنْ تَزَوُّدٍ مِنْ أَمْرِكُمْ بِظُلْمٍ.

أَقُولُ: اللَّهُمَّ اسْتَخْلَفْتُ عَلَيْهِمْ خَيْرَ أَهْلِكَ. أَبْلَغُ عَنِي مَا قُلْتُ لَكَ مِنْ وِرَاءِكَ).

وَفِي آخِرِ الْأَثَرِ قَالَ الرَّوَايُ: (فَأَقْرَأُوا بِذَلِكَ جَمِيعًا وَرَضُوا بِهِ وَبَايَعُوا).

ثُمَّ دَعَا أَبُو بَكْرٍ عُمَرَ خَالِيًّا، فَأَوْصَاهُ بِمَا أَوْصَاهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ يَدَيْهِ مَدًّا فَقَالَ: (اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا إِصْلَاحَهُمْ، وَخَفْتُ عَلَيْهِمُ الْفِتْنَةَ، فَعَمَلْتُ بِمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ، وَاجْتَهَدْتُ لَهُمْ رَأْيِي..) ثُمَّ دَعَا لَهُ بِالْإِصْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ^(١).

إِذْنٌ: دَعْوَى عَدَمِ الْمَشُورَةِ غَيْرِ صَحِيحَةٍ.

رَابِعًا: قَلْتُمْ: (أَكْثَرِيَّةُ الشَّعْبِ كَانَتْ نَاقِمَةٌ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، فَكَيْفَ فَرَضَهُ عَلَيْهِمْ؟!).

تَبَيَّنَ قَبْلَ خِلَافِ هَذَا.

ثُمَّ لِمَاذَا يَأْتُرَى الْأَكْثَرِيَّةُ غَيْرَ رَاضِيَةٍ، ثُمَّ أَطَاعُوهُ وَلَمْ يَطِيعُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ -حَسَبَ زَعْمِكُمْ- فِي تَوَلِيَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ؟!!

أَكَانَ النَّاسُ يُعْظَمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَيُجَلُّونَهُ وَيَطِيعُونَ أَمْرَهُ، وَهُوَ مِنْ أَتْبَاعِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يُطِيعُونَ الرَّسُولَ الَّذِي هُوَ سَبَبُ هِدَايَتِهِمْ وَإِسْلَامِهِمْ، وَطَاعَتُهُ فَرَضٌ عَلَيْهِمْ؟!!

(١) طبقات ابن سعد (٣/١٩٩)، وروى الطبري إلى نهاية مشورة عثمان (٣/٤٢٨).

أليس هذا دليلاً على أنه ليس هناك أمر من رسول الله ﷺ؟! إذ لو كان لأطاعوه أشد من طاعتهم لأبي بكر؛ خاصة وأن علياً ليس كعمر في شدته؟!!

ثمَّ أَيْعَقَلُ أَنْ الأَكْثَرِيَّةُ غَيْرِ رَاضِيينَ، وَلَمْ يَتَحَرَّكُوا الْمَنْعَ مَا لَا يَرْضُونَ؟!!

خامساً: هؤلاء الذين أنكروا على أبي بكر، أَيْعَقَلُ أَنْ يَنْكُرُوا عَلَيْهِ تَوَلِيَّتَهُ لِعُمَرِ وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ عَلِيًّا هُوَ الْوَلِيُّ، وَلَا يَتَكَلَّمُونَ بِذَلِكَ، وَلَا ينادون بإعطاء عليٍّ حقه؛ لَيْسَلِمُوا عَلَى أَقْلِ تَقْدِيرٍ مِنْ عُمَرُ كَمَا تَزْعَمُونَ؟!!

أليس في هذا دليل على أنه ليس عند القوم علم ولا أثر لهذه الدعاوى التي تولدت بعد في عليٍّ عليه السلام؟! بل والله!

١٤٩) قلت: (ولماذا حصرها عمر في ستة، وجعل شروطاً ينتهي الأمر إلى عثمان؟ وهل يُطلق عليه شورى الأمة؟).

قلت: الجواب من وجوه:

أولاً: تقدّم أنّه لا يوجد نص ينهى عن الاستخلاف أو يأمر به، وأبو بكر وعمر عليهما السلام هما أعلم الصحابة بدين الله ﷻ، ولو لم يعلم الصديق صحته ما فعله، ولو علم الصحابة عدم جوازه لأنكروه، فهُمْ مَنْ لَا تَأْخُذُهُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمَةٌ: قَدْ جَرَدُوا سِيوفَهُمْ لِنُصْرَةِ دِينِ اللَّهِ ﷻ وَقَتِ الذَّلَّةِ وَالْخَوْفِ، أَفِيَجْبِنُونَ وَقَتِ الْأَمْنِ وَالْقُوَّةِ؟!!

ثانياً: إنّ صنيع عمر عليه السلام من أعظم الأعمال النافعة، وهو المحدث الملهم، وقد وُكِّلَ الأمر إليهم لأنهم أفضل من بقي من العشرة المبشرين بالجنة، وإن كان بعضهم أولى من بعض.

لكن ربّما لو لم يجعلها فيهم ورشح واحداً منهم؛ ربّما لا يُطاع، فرأى أن يجعلها في الستة، وهم لا شك أعلم بأنفسهم من غيرهم.

ثالثاً: لو كان هناك أدنى شبهة في أن علياً وصي من الله ﷻ؛ لارتفع بذلك صوت بعض الصحابة، أو صوت عليٍّ عليه السلام، ولما رضي أن يدخل مع غيره في المفاضلة، ولقال: كفاكم اغتصاب حقي مدة ثلاث عشرة سنة، والآن تريدون أن تنزعوها مني، لا أدخل في هذه الشورى!

لكنّه لم يقل ورضي في الدخول مع إخوانه، فدّل على أنه ليس لديه ولا لدى غيره علم بهذه

الدعاوى الحادثة في شأن الوصية.

رابعاً: قولك: (وجعل شروطاً ينتهي الأمر إلى عثمان لا غيره).

قلت: الجواب من وجوه:

الأول: هذه دعوى غريبة تدل على عدم الثبوت.

الثاني: من أين عرفت هذه الشروط؟! وفي أي كتاب أن عمر وضعها لينتهي الأمر إلى عثمان، وأنت قد قدمت في أول رسالتك كلاماً تنادي فيه بالتحقق؟!

فهذه هي وصية عمر رضي الله عنه في أصح الكتب بعد كتاب الله عز وجل ليس فيها ما زعمت فإن وجدت

هذه الشروط؟!

فقد روى البخاري قصة قتل عمر عن عمرو بن ميمون، وكيف قُتل، وما كان عليه من الدين، واستئذانه أن يُدفن مع صاحبيه: النبي ﷺ وأبي بكر، ثم قال الراوي: (واستأذن الرجال.. فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين! استخلف. قال: ما أجد أحق بهذا الأمر من هؤلاء النفر - أو الرهط - الذين توفي رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ، فسَمَّى: علياً، وعثمان، والزبير، وطلحة، وسعداً، وعبد الرحمن بن عوف. وقال: يشهدكم عبد الله بن عمر، وليس له من الأمر شيء - كهيئة التعزية له - فإن أصابت الإمرة سعداً فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيكم ما أمر، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة.

وقال: أوصي الخليفة من بعدي بالمهاجرين... ثم أوصى بالمهاجرين والأنصار وغيرهم، والوفاء بذمة الله وذمة رسوله ﷺ ^(١).

فأين الشروط يا سعادة الأستاذ؟!

أليس هذا قولاً بلا دليل؟!

الثالث: إن الشورى المقصود بها: الشورى بين أهل الحل والعقد، وهؤلاء هم أفضل من بقي بعد عمر رضي الله عنه، وليس المقصد بالشورى جميع الناس، فهذا لا يتحقق أبداً، فإذا تحملها عليه القوم كفوا من سواهم.

(١) صحيح البخاري (ح: ٣٧٠٠).

الرابع: لو أراد عمر رضي الله عنه أن ينتهي الأمر إلى عثمان، فما الذي يمنعه أن يعينه باسمه مباشرة، ولو فعل لما اختلف فيه اثنان، كما حدث في استخلاف أبي بكر رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه، فلمّا عدل عن ذلك؛ عرفنا أنّه لا غرض له في أحدهم.

ولكن تصيّد الروايات المكذوبة والحكم بها على عطاء الأمة هو سبب كل بلاء.

(١٥٠) قلتم: (وثالثاً: قولكم بأنّ أهل السنّة يعتقدون أنّ الإمامة أمر اصطلاحي شوري للأمة. مخالف لما روى مسلم وغيره عن حفصة، بأنّها قالت لابن عمر: أعلمت أنّ أباك غير مُستخلف؟.. إلى أن دخل على أبيه وقال: إنّي سمعت الناس يقولون مقالة، فأليت أن أقولها لك: زعموا أنّك غير مستخلف، وأنّه لو كان لك راعي إبل أو راعي غنم، ثمّ جاءك وتركها رأيت أن قد ضيّع، فرعاية الناس أشد^(١)).

وهكذا ما أوردتموه عن الإمامة والسياسة بمعناه^(٢).

والجواب من أوجه:

أولاً: هذا القول إذا وُضع مقابل قول الشيعة، كان المراد منه واضحاً، ولكن لأهل السنّة أقوال فيما بينهم لا علاقة للشيعة بها.

فالشيعة تتحدّث عن إمامة بالنص، وقولي هذا للرد عليه.

أمّا أقوال السنّة فيما بينهم، فهذا له تفصيل آخر.

ثانياً: تكملة الحديث أوردتموه عند مسلم: (فوافقه قولي، فوضع رأسه، ثمّ رفعه إليّ فقال: إنّ الله عزّ وجلّ يحفظ دينه، وإنّي لئن لم أستخلف فإنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله لم يستخلف، وإنّ أستخلف فإنّ أبا بكر قد استخلف).

قال: فوالله ما هو إلّا أن ذكر رسول الله صلّى الله عليه وآله وأبا بكر، فعلمت أنّه لم يكن ليعدل برسول الله صلّى الله عليه وآله أحداً، وأنّه غير مُستخلف^(٣).

أرأيت كيف أنّ ابنه يشهد أنّ أباه لم يكن ليعدل برسول الله صلّى الله عليه وآله أحداً، ثمّ لم ينكر على أبي بكر

(١) صحيح مسلم (٥/٦، ٣/١٨٢٣).

(٢) الإمامة والسياسة (٤٢/١).

(٣) رواه مسلم (ح: ١٨٢٣).

ثالثاً: أمّا مذهب أهل السنّة والجماعة فقد لخصه النووي فقال: (إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه.

فإن تركه فقد اقتدى بالنبي ﷺ في هذا، وإلّا فقد اقتدى بأبي بكر.

وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة.

وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر^(١).

نكرر مرة أخرى.

النبي ﷺ لم يستخلف نصّاً ولكنه أشار إشارة قوية إلى الاستخلاف وهو نبي يأتيه الوحي فلعله قد علم بل قد علم كما مر في الحديث قريباً أن الأمة لن تستبدل بأبي بكر أحداً وأما الصديق أو الفاروق فهما لا يأتيهما وحي فرأيا أن يستخلفا وليس هناك ما يمنع شرعاً.

(١٥١) قلتم: (ورابعاً: إذا كانت الإمامة شورى عند أهل السنّة، فماذا يقولون فيما ذكره ابن حبان

وابن كثير وغيرهما: بأنّ النبي ﷺ أيضاً ليس له نصيب في تعيين الإمامة، بل هي بيد الله فقط؟

نقرأ معاً ما ذكر في هذه القضية.. (ثمّ أتى - أي النبي ﷺ - بني عامر بن صعصعة في منازلهم، فدعاهم إلى الله، فقال قائل منهم: إن اتبعناك وصدّقناك فنصرك الله، ثمّ أظهرك الله على من خالفك، أيكون لنا الأمر من بعدك؟

فقال رسول الله ﷺ: الأمر إلى الله يضعه حيث يشاء.

فقالوا: أمهدف نحورنا للعرب دونك، فإذا ظهرت كان الأمر في غيرنا؟!!

لا حاجة لنا في هذا من أمرك^(٢).

قلت: والجواب من وجوه:

(١) شرح مسلم (١٢/٤٤٦-٤٤٧).

(٢) الثقات لابن حبان (١/٨٩)، البداية (٣/١٧١).

أولاً: ابن حبان لم يذكر لهذه القصة سنداً، وقد ذكرها ابن إسحاق في السيرة بسند منقطع^(١) وقد تقدّم عدة مرات أننا لا نستدل بها لا يصح.

ثانياً: أنتم تزعمون أن النبي ﷺ قد جمع بني عبد المطلب قبل هذا التاريخ، كما سيأتي قريباً -أي قبل عرض نفسه صلوات الله وسلامه عليه على القبائل - وأنه قد عرض عليهم نُصرتَه، وأن يكون الناصر خليفة من بعده، وأن علياً قد قبل بذلك فأصبح خليفة من ذلك التاريخ. وهذا يعني أحد أمرين:

أ) أن الخليفة قد تعيّن، ولا شك أن هذا ينتشر؛ فكيف يطلبون أن يكون لهم أمر قد تعيّن صاحبه؟! صاحبها؟!

ب) ثم لم لم يخبرهم النبي ﷺ بأن الأمر قد قضي في الخليفة من بعده. لماذا يقول قولاً يدل على أن الأمر إلى الله عز وجل يضعه حيث يشاء مع أنه قد وضعه حسب زعمكم في علي رضي الله عنه؟! فأحد الأمرين عندكم كاذب -وعندنا كلاهما-.

ثم ما عرضه على بني عبد المطلب قد قبله هؤلاء، فلماذا لم يعطهم؟
نحمد الله على نعمة العقل!

ثالثاً: لا يصح نص في ذكر الإمامة، بل هي أمر متروك -كما تقدّم- للأمة على الصور الثلاث، أو ما يجد من صور تحقق مقاصدها.

(١٥٢) قلتم في أثناء ردكم عليّ: (وقولكم: «وأما أهل التشيع: فإنه يُفهم من عقيدتهم أنه يجب على الله أن ينصب إماماً، وأن هذا الإمام هو عليّ عليه السلام، مع أنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أي لفظ في ذكر الإمامة والوصاية، وإنما هي عمومات قابلة للتأويل على أوجه»). ثم قلتم:

فنقول: وأما ورود قضية إمامة عليّ بن أبي طالب في السنة فمن راجع:

(١) حديث: الدار يوم الإنذار.

(٢) وحديث: المنزلة.

(٣) وحديث: الغدير.

(٤) وحديث: الثقلين.

(١) السيرة النبوية لابن هشام (١/٦٣-٦٤).

(٥) وحديث: السفينة.

(٦) وحديث: «وهو ولي كل مؤمن بعدي».

(٧) وحديث: «أنا مدينة العلم وعليّ بابها».

(٨) وحديث: المؤاخاة.

(٩) وحديث: تبليغ سورة براءة.

(١٠) وحديث: سد الأبواب.

(١١) وحديث: باب حطة.

(١٢) وحديث: الراية.

وغيرها من عشرات بل مئات النصوص في ذلك؛ يتيقن بنص النبي ﷺ على إمامة عليّ ابن أبي طالب.

وقد صرّح في بعضها على كونه خليفة من بعده، كحديث الدار الذي قال عليّ عليه السلام: (فأخذ برقبتي ثم قال: إنّ هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا).

قال: فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع^(١).

قلت: هنا وقفات:

الوقففة الأولى: الحمد لله أنك لم تقل: (إنّها أحاديث صحاح) وهذا الظن بك؛ لأنّها جميعها لا تصح، ما عدا روايات لا علاقة لها بالإمامة.

الوقففة الثانية: قلت: (وغيرها عشرات بل مئات النصوص) قلت: بل آلاف؛ لأنّ ما وُضع في هذه المسألة لا يُحصى، بشهادة ابن أبي الحديد شارح (نهج البلاغة)؛ حيث يقول بعد الإشارة إلى ما وضعه الشيعة في ذم الصحابة، قال: (وهكذا أسرف غلاة الشيعة الرافضة في وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائهم، والتي بلغت من الكثرة حدّاً مزعجاً، حتّى قال الخليلي في الإرشاد: «وضعت الرافضة في فضائل عليّ وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث»^(٢)).

الوقففة الثالثة: قد صرّح إمامكم الخميني: أنّ أمر الإمامة لم يبينه النبي، فقال: (وواضح بأنّ النبي

(١) تاريخ الطبري (٢/٦٢).

(٢) شرح نهج البلاغة (١/١٣٥)، الإرشاد (ص:١٢).

لو كان بلَّغَ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر به الله، وبذل المساعي في هذا المجال؛ لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ثمة خلافات في أصول الدين وفروعه^(١).

فالخميني يعترف ويتهم:

يعترف بأن الإمامة لم تبين.

ويتهم نبينا محمداً ﷺ - أتقى الناس وأعرف الناس بربه صلوات الله وسلامه عليه - بأنه لم يُبلَّغ كما أمر الله ﷻ!

ونحن لا ندري كيف عرف الخميني أن الله أمره بذلك؛ لأن ذلك لا يُعرف إلا بالنقل، ولم يُنقل إلينا، إذن: الخميني اطلع على اللوح المحفوظ أو جاءه الوحي!

الوقفة الرابعة: أمّا الأحاديث: فأنا أورد لك درجاتها في ميزان العلماء من خلال رواتها؛ لتعلم أنّها لا تصح إن لم تكن تعلم من قبل، وأن الاستدلال بأمثال هذه الروايات على دين الله ﷻ من الأعمال المحرمة.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] نهيٌ جازم أن تتبع ما لم يكن أمراً واضحاً، فدع عنك التقليد!!

الحديث الأول: «حديث الدار يوم الإنذار»، عن عليّ بن أبي طالب: (لما نزلت هذه الآية على رسول الله ﷺ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [سورة الشعراء]، دعاني رسول الله ﷺ، فقال لي: يا عليّ! إن الله أمرني أن أُنذر عشيرتي الأقربين، قال: فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنّي متى ما أباديهم بهذا الأمر أَر منهم ما أكره، / فصممتُ حتى جاء جبرائيل، فقال: يا محمد! إِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ مَا تُؤْمَرُ بِهِ يُعَذِّبُكَ رَبُّكَ. فاصنع لنا صاعاً من طعام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عَساً من لبن، ثم اجمع لي بني عبد المطلب حتى أكلمهم، وأبلِّغهم ما أمرت به؛ ففعلت ما أمرني به، ثم دعوتهم له، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه: أبو طالب، وحزرة، والعباس، وأبو لهب؛ فلما اجتمعوا إليه دعاني بالطعام الذي صنعت لهم، فجنّت به، فلما وضعت تناول

(١) كشف الأسرار (ص: ١٥٥).

رسول الله ﷺ حذية من اللحم، فشقها بأسنانه، ثم ألقاها في نواحي الصفحة، قال: خذوا باسم الله، فأكل القوم حتى ما لهم بشيء حاجة، وما أرى إلا مواضع أيديهم، وأيم الله الذي نفس عليّ بيده إن كان الرجل الواحد ليأكل ما قدّمت لجميعهم، ثم قال: اسقِ الناس، فجتّهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، وأيم الله إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلما أراد رسول الله ﷺ أن يكلمهم، بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لهدّ ما سحركم به صاحبكم، فتفرّق القوم ولم يكلمهم رسول الله ﷺ.

فقال الغد: يا عليّ! إن هذا الرجل قد سبقني إلى ما قد سمعت من القول، فتفرّق القوم قبل أن أكلمهم، فأعد لنا من الطعام مثل الذي صنعت، ثم اجمعهم، قال: ففعلت، ثم جمعتهم، ثم دعاني بالطعام فقرّبتهم لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشيء حاجة، قال: اسقهم، فجتّهم بذلك العس فشربوا حتى رووا منه جميعاً، ثم تكلم رسول الله ﷺ، فقال: يا بني عبد المطلب! إنّي والله ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، إنّي قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنى على هذا الأمر، على أن يكون أخي وكذا وكذا؟ قال: فأحجم القوم عنها جميعاً، وقلت وإنّي لأحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً، وأعظمهم بطناً، وأحمشهم ساقاً: أنا يا نبي الله! أكون وزيرك، فأخذ برقبتي، ثم قال: إن هذا أخي وكذا وكذا، اسمعوا وأطيعوا، قال: فقام القوم يضحكون، ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع^(١).

قلت: والجواب من أوجه:

أولاً: هذا الحديث لا يصح، بل هو مكذوب.

في رواية الطبري: عبد الغفار بن القاسم أبو مريم، قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال أبو داود بعد أن ساق تكذيب عبد الواحد بن زياد له: (وأنا أشهد أن أبا مريم كذاب، ولأنّني قد لقيته وسمعت منه، واسمه: عبد الغفار بن القاسم)^(٢).

وله طريق أخرى عند أبي حاتم فيها: عبد الله بن عبد القدوس^(٣)، قال الذهبي: (كوفي رافضي).

(١) تاريخ الطبري (٢/٣١٩-٣٢٠).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٦٤٠).

(٣) تفسير ابن أبي حاتم (ح: ١٦٠١٥).

وقال يحيى: (ليس بشيء، رافضي خبيث). وقال النسائي: (ليس ثقة). وقال البخاري: (مجهول، وحديثه منكر)^(١).

ثانياً: في أول الحديث أن النبي ﷺ لم يسارع إلى ما أمره به ربه حتى جاءه التهديد من الله عز وجل.

وهكذا يؤذي الوضع رسول الله ﷺ ليحقق الإمامة!!

ثالثاً: شق اللحم بالأسنان لقوم لم يؤمنوا به أصلاً ينفرهم من الدين فكيف يفعل ذلك ﷺ وهو يعلم ذلك.

رابعاً: في آخر الحديث: (فاسمعوا وأطيعوا)، وهل هم مسلمون حتى يسمعوا ويطيعوا؟! هم لم يسمعوا منه ﷺ ولم يطيعوه في أصل الإيذان، وقد عرضوا عن دعوته، فكيف يأمرهم وهم ليسوا أصلاً مؤمنين أن يطيعوا لغلام لم يتجاوز سنة العاشرة وهم شيخ قريش وقد أنفوا اتباع محمد ﷺ نفسه فكيف يطعون غلاماً وهم لازالوا على كفرهم؟!

الحمد لله على نعمة العقل!!

خامساً: في الحديث أن أبناء عبد المطلب كانوا: (أربعين رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه)، والتاريخ يشهد بكذب هذا العدد.

فأولاد عبد المطلب كانوا عشرة من الولد، لم يدرك النبوة منهم إلا خمسة هم: حمزة، والعباس، وأبو طالب، والحارث، وأبو لهب والبقية ماتوا قبل البعثة. فأما حمزة فلم يكن له ولد.

وأما العباس فأول ولد له كان في حصار الشعب هو: عبد الله، ثم ولد له عبيد الله، ثم الفضل، فليس له -إذن- أولاد كبار يحضرون.

وأما أبو طالب فكان له أربعة من الولد هم: طالب، وعقيل، وجعفر، وعلي؛ وطالب لم يدرك الإسلام أي توفي قبل البعثة.

وأما الحارث فكان له ابنان، هما: أبو سفيان، وربيعة من مسلمة الفتح.

وأبو هب كان له ثلاثة من الولد: عتبة، ومغيث، وعتيبة؛ أسلم الأولان ودعا النبي ﷺ على الثالث^(١).

هؤلاء هم أولاد وأحفاد عبد المطلب، فكيف حضر أربعون رجلاً وهؤلاء لم يتجاوز عددهم أربعة عشر رجلاً؟!!

وهذا بيان بأسمائهم ودرجاتهم:

أ- الأب:

١- (عبد المطلب).

ب- الأبناء:

٢- (حمزة).

٣- (العباس).

٤- (أبو طالب).

٥- (الحارث).

٦- (أبو هب).

ج- الأحفاد:

٧- (طالب بن أبي طالب).

٨- (عقيل بن أبي طالب).

٩- (جعفر بن أبي طالب).

١٠- (علي بن أبي طالب).

١١- (أبو سفيان بن الحارث).

١٢- (ربيعة بن الحارث).

١٣- (عتبة بن أبي هب).

١٤- (مغيث بن أبي هب).

١٥- (عتيبة بن أبي هلب) (١).

فهؤلاء خمسة عشر شخصاً وبشهادة التاريخ .

فأين الأربعةون يا سعادة الأستاذ؟!!

أحياناً الراوي الكذاب تفوته جوانب لا يستحضرها أثناء كذبه فيفتضح؟!!

رابعاً: ألفاظ الحديث: في رواية ابن أبي حاتم: (ويكون خليفتي في أهلي)، وفي رواية الطبري العبارة مبهمه، ولفظها: (على أن يكون أخي وكذا وكذا)، فلفظ ابن أبي حاتم لم يذكر إلا الخلافة في الأهل، ورواية الطبري مبهمه، وكلاهما لا يصحان.

خامساً: هذا اتهام لعليّ عليه السلام بأنه لم يسلم إلا طمعاً في الرئاسة، لا رغبةً في الإيمان.

سادساً: كم أسلم مع عليّ عليه السلام وبعده، ولم نسمع أنه عليه السلام وعدهم بوزارة ولا بإمارة، ولو كان ذلك جرى منه عليه السلام مرة واحدة لطمعوا في أمثالها لسألوا مثلها ولقالوا: أنت وعدت ابن عمك بالخلافة وهو لم يستطيع حمايتك حتى تبلغ عن ربك ونحن مستعدون بذلك فعدنا بشيء عاجل مثله!! ولكنهم لم يقولوا شيئاً من هذا مما يدل على عدم حدوث شيء من ذلك ولو حدث لاستطار الخبر في الآفاق!!

سابعاً: هذا تحويل للنبوة لتكون مُلكاً وزعامه، يتوارثها الأبناء عن الآباء، والنبوة لا تُورث، والتقدم فيها بغير النسب.

قال ابن القيم: (والسر - والله أعلم - في خروج الخلافة عن أهل بيت النبي عليه السلام، إلى أبي بكر وعمر وعثمان: أن علياً لو تولى الخلافة بعد موته؛ لأوشك أن يقول المبطلون: إنه ملكٌ ورث ملكه أهل بيته. فصان الله منصب رسالته ونبوته عن هذه الشبهة.

وتأمل قول هرقل لأبي سفيان: (هل كان في آباءه من ملك؟ قال: لا. فقال له: لو كان في آباءه ملك لقلت: رجل يطلب مُلك آباءه) (٢).

فصان منصبه العلي من شبهة المُلْك في آباءه وأهل بيته.

(١) ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى (ص: ٢٩٢-٣٧٢).

(٢) صحيح البخاري (ح: ٧).

وهذا -والله أعلم- هو السر في كونه لم يُورث هو والأنبياء، قطعاً لهذه الشبهة؛ لئلا يظن المبطل أن الأنبياء طلبوا جمع الدنيا لأولادهم وورثتهم، كما يفعل الإنسان من زهده في نفسه، وتوريثه ماله لولده وذريته.

فصانهم الله عن ذلك، ومنعهم من توريث ورثتهم شيئاً من المال؛ لئلا تتطرق التهمة لحجج الله ورسله، فلا يبقى في نبوتهم ورسالتهم شبهة أصلاً^(١).

ثامناً: قلت: ولعل عدم تمكن الله ﷺ لعليّ ﷺ الخلافة، لأجل ذلك السر، لتبقى النبوة بعيدة عن الشبه.

ثم لو تمكن عليّ ﷺ لربما قوى ذلك معتقد الشيعة الذين ادعوا فيه ما ليس له، ولتحولت النبوة إلى ملك وراثي.

وقد يقول قائل: ألم تتحول على يد معاوية؟!

فنقول: بلى، ولكن لا يجرح ذلك منصب النبوة، وحديثنا عن بقاء منصب النبوة بعيداً عن ظنون الأعداء، والله أعلم.

تاسعاً: على مذهبكم: لم يتحقق وعد النبي ﷺ له، فقد وعده بأن يكون الخليفة من بعده، ولم يف له بوعد.

فإن قلتم: هو أراد ولكن أبا بكر وعمر لم يريد!

قلت: لا يمكن أن يعد النبي ﷺ ما لا يستطيع تنفيذه، وكان ينبغي -على فهمكم- أن يقول: «إذا رضي أبو بكر وعمر»!

الحمد لله على نعمة الهداية.

الحديث الثاني: حديث: (ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي).

قلت: والجواب من أوجه:

(١) بدائع الفوائد (٣/٢٤٥).

أولاً: استخلف النبي ﷺ علياً على المدينة في غزوة تبوك، وهذا أمر معتاد له ﷺ أن يستخلف على المدينة أحدًا من أصحابه، لكن لما استخلفه طعن المنافقون فيه، فلحق بالنبي ﷺ يشكو إليه طعن المنافقين، فسأله النبي ﷺ بذلك فرجع.

ثانياً: تمثيله له بهارون أخي موسى في الاستخلاف المؤقت، فإن هارون كان خليفة لموسى عندما ذهب موسى لميقات ربه، ثم انتهى الاستخلاف بعد رجوع موسى، ولم يخلف هارون موسى بعد موته؛ لأنه مات قبل موسى.

ثالثاً: هذا الاستخلاف قد انقطع بعد عودته ﷺ، ثم بعثه بعد ذلك إلى اليمن مع معاذ وأبي موسى الأشعري^(١)، وقد حج النبي ﷺ وخلف على المدينة شخصاً آخر، فدلَّ على أن ذلك الاستخلاف قد انقطع.

رابعاً: فأين الدليل في هذا الحديث على أنه إمام بعد موت النبي ﷺ؟!

الحديث الثالث: «حديث الغدير»: (من كنت مولاه فعليّ مولاه)^(٢).

قلت: والجواب من أوجه:

أولاً: هذا الحديث يذكر العلماء أن له سبباً، وهو ما رواه ابن أبي شيبه بسنده عن بُريدة قال: مررت مع عليّ إلى اليمن، فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت علياً فتنقصته، فجعل وجه رسول الله ﷺ يتغير، فقال: ألسنتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟ قلت: بلى يا رسول الله! قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه)^(٣).

ثانياً: أورد ابن كثير سبباً آخر في تاريخه، وقد استوفى إيراد هذا الحديث وبيان الألفاظ الصحيحة والألفاظ الضعيفة والمنكرة في ست صفحات تقريباً، قال في بدايته:

(في إيراد الحديث الدال على أنه ﷺ خطب بمكان بين مكة والمدينة مرجعه من حجة الوداع قريب من الجحفة - يُقال له غدير خم - فبين فيها فضل عليّ بن أبي طالب، وبراءة عرضه مما كان تكلم

(١) وهنا ملحوظ يناسب ذكره هنا: عندما بعث النبي ﷺ علي بن أبي طالب ومعاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، لم يقل لمعاذ وأبي موسى: إذا اختلفتم فارجعوا إلى علي لأنه معصوم. فهل عصمته كانت قبل موت النبي ﷺ أم بعد موته؟! وما هو الدليل؟! وقد تقدم تنبيه مثله.

(٢) رواه أحمد (١/ ٨٤) والفضائل (ح: ٩٤٧) وفي غيرها، والترمذي (ح: ٣٧١٤).

(٣) المصنف (٦/ ٣٧٤) (ح: ٣٢١٣٢).

فيه بعض من كان معه بأرض اليمن، بسبب ما كان صدر منه إليهم من المعدلة التي ظنَّها بعضهم جوراً وتضييقاً وبخلاً، والصواب كان معه في ذلك، ولهذا لما تفرَّغ عليه السلام من بيان المناسك ورجع إلى المدينة، بيَّن ذلك في أثناء الطريق، فخطب خطبة عظيمة في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة عامئذ، وكان يوم الأحد بغدير خم تحت شجرة هناك، فبيَّن فيها أشياء، وذكر من فضل عليٍّ وأمانته وعدله وقربه إليه ما أزاح به ما كان في نفوس كثير من الناس منه.

ونحن نورد عيون الأحاديث الواردة في ذلك، ونبين ما فيها من صحيح وضعيف بحول الله وقوته وعونه، وقد اعتنى بأمر هذا الحديث أبو جعفر محمد بن جرير الطبري صاحب التفسير والتاريخ، فجمع فيه مجلدين أورد فيهما طرقه وألفاظه، وساق الغث والسمين والصحيح والسقيم، على ما جرت به عادة كثير من المحدثين، يوردون ما وقع لهم في ذلك الباب من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه. وكذلك الحافظ الكبير أبو القاسم ابن عساكر أورد أحاديث كثيرة في هذه الخطبة. ونحن نورد عيون ما روي في ذلك، مع إعلامنا أنه لا حظَّ للشيعَة فيه، ولا متمسك لهم ولا دليل؛ لما سنبينه ونبه عليه، فنقول وبالله المستعان:

قال محمد بن إسحاق في سياق حجة الوداع: حدثني يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن يزيد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، قال: (لما أقبل عليٌّ من اليمن ليلقى رسول الله ﷺ بمكة، تعجل إلى رسول الله، واستخلف على جنده الذين معه رجلاً من أصحابه، فعمد ذلك الرجل فكسى كل رجل من القوم حلة من البز الذي كان مع عليٍّ، فلما دنا جيشه خرج ليلقاهم، فإذا عليهم الحلل. قال: ويلك! ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا في الناس. قال: ويلك! انزع قبل أن ينتهي به إلى رسول الله ﷺ. قال: فانتزع الحلل من الناس فردها في البز، قال وأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم.

قال ابن إسحاق: فحدثني عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر بن حزم، عن سليمان بن محمد بن كعب بن عجرة، عن عمته زينب بنت كعب - وكانت عند أبي سعيد الخدري - عن أبي سعيد، قال: اشتكى الناس عليًّا، فقام رسول الله ﷺ فينا خطيباً، فسمعتة يقول: (أيها الناس! لا تشكوا عليًّا، فوالله إنَّه لأخشن في ذات الله أو في سبيل الله [من أن يشكى]).

ورواه الإمام أحمد من حديث محمد بن إسحاق به، وقال: (إنَّه لأخشن في ذات الله، أو في سبيل

وقال الإمام أحمد: حدثنا الفضل بن دكين، ثنا ابن أبي غنية، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بُريدة قال: (غزوت مع عليّ اليمن، فرأيت منه جفوة، فلَمَّا قدمت على رسول الله ﷺ ذكرت عليًّا فتفقتته، فرأيت وجه رسول الله يتغيّر. فقال: يا بُريدة! ألسْتُ أولى بالمؤمنين من أنفسهم، قلت: بلى يا رسول الله! قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه).

وكذا رواه النسائي عن أبي داود الحراني، عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عن عبد الملك ابن أبي غنية بإسناده نحوه. وهذا إسناد جيد قوي، رجاله كلهم ثقات^(١).

فالحديث كما ترى كان له سبب، وهو الجفوة التي وقعت بين عليّ ﷺ وبعض الصحابة.

ثالثاً: ثمّ أين في الحديث أنّه «والٍ» على المسلمين؟!

إنّ (الولاية) للرسول ﷺ ثابتة على جميع المسلمين، فالولاية هي الحب والنصرة، وهي ثابتة بين جميع المسلمين، وبينهم وبين رسولهم صلوات الله وسلامه عليه؛ بل بينهم وبين ربهم ﷻ، قال تعالى: ﴿إِنَّهَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [المائدة: ٥٥].

رابعاً: هذا الحديث لو كان القصد منه الولاية، بمعنى أنّه (والٍ) على المسلمين؛ لصرّح به النبي ﷺ؛ لأنّ ذلك تشريع لا يحتمل التورية.

خامساً: لو أراد أمراً تشريعياً جديداً وهو ولاية المسلمين؛ لما ترك الناس حتّى ينصرفوا من الحج ويعودوا إلى بلدانهم، ثمّ لا يذكر ذلك إلّا في أهل المدينة إذ غدير ضمّ يبعد عن مكة قرابة مائتي ميل.

سادساً: قد أنزل الله ﷻ في الحج: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] يوم العيد أو يوم عرفة وهذا دليل على أنّ التشريع قد ختم، فكل ما بعده إنّما هو مواعظ وتذكير.

سابعاً: هذا كلام مبتدأ - أي: خبر جديد - وقد زعمتم أنّه قد ذكر ولايته قبل ذلك، ولو تقدم لقال: (أذكركم ما أخبرتكموه قبل وهو: ولاية عليّ عليكم)، فلما لم يقل ذلك دلّ على أنّه أمر جديد وله سبب كما تقدم.

الحديث الرابع: «حديث الثقلين».

هذا الحديث خطب به النبي ﷺ مرجعه من حجة الوداع كما رواه زيد بن أرقم حيث قال: (قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يوماً فينا خطيباً بآء يدعى خماً بين مكة والمدينة فحمد الله وأثنى عليه ووعظ وذكر ثم قال: «أما بعد ألا أيها الناس فإننا أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب وأنا تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به». فحث على كتاب الله ورغب فيه ثم قال «وأهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي»^(١).

هذا هو حديث الثقلين بأصح الطرق وأصح الألفاظ.

قلت: والجواب من أوجه:

أولاً: قد ورد له ألفاظ أخرى لكنها إما من طرق ضعيفة، أو لا ترقى إلى مستوى رواية الصحيح فتكون شاذة.

فإن الحديث الذي يكون مخرجه واحداً -قاله النبي ﷺ في موطن واحد ثم روي بألفاظ متعددة، لا بد فيها من الترجيح؛ لأن النبي ﷺ قال لفظاً واحداً ولم يقل كل الألفاظ فيقدم أصح الطرق - كما تقدم ناهج من ذلك -.

ثانياً: أوصى النبي ﷺ باتباع القرآن والاستمسك به، وهذا دليل على أن فهم الكتاب والعمل به لا يحتاجان إلى وسيط أو وصاية، وإلا لما أوصانا باتباعه مباشرة، ولقال: احذروا أن تعملوا بالقرآن بدون وصي، وخذوا ما يفسره لكم الوصي!

وقد أثنى على كتاب الله ﷻ وقال: (وفيه الهدى والنور)، وما دام فيه الهدى والنور، فأبي حاجة إلى وصي؟!!

ثالثاً: عندما ذكر القرآن أمرنا باتباعه، وعندما ذكر أهل بيته أمرنا برعايتهم وإعطائهم حقوقهم، وهذا من أوضح الأدلة على أنهم ليسوا أئمة، وإنما ستكون الإمامة في غيرهم. وإلا لو كانوا هم الأئمة لأوصاهم بنا؛ لأن الوصية تكون للقادر المتنفذ، لا للضعيف العاجز.

فيبدو -والله أعلم- أنه ﷺ قد أعلمه الله ﷻ بما سيحصل لأهل بيته، فذكر المسلمين برعاية

(١) صحيح مسلم (ج: ٦١٧٨).

حقوقهم عندما يتولون عليهم.

الحديث الخامس: «حديث السفينة».

روى الطبراني بسنده عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (مثل أهل بيتي فيكم كمثل سفينة نوح في قوم نوح: من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك، ومثل باب حطة في بني إسرائيل)^(١).

قلت: والجواب من وجوه:

أولاً: في سنده: عبد الله بن داهر الرازي، متروك. وقال العقيلي: (رافضي خبيث)^(٢). وفيه: عبد الله بن عبد القدوس، تقدّم في الحديث الأول، وهو مجهول، وحديثه منكر كما قال البخاري^(٣).

وورد من طرق أخرى لا تقل عن هذه الطريق.

ثانياً: فهل مثل هذا يقوم عليه دين؟

ثالثاً: أي أهل البيت هم السفينة: من مدحتموهم أو من ذمتموهم؟ كما سيأتي - بمشيئة الله تعالى -.

رابعاً: أين هم الآن أهل بيته الذين هم «الأئمة»؟! ماتوا - أو هربوا حسب زعمكم - فجميعكم الآن بغير سفينة، فأنتم إذن هلكى!!

أمّا نحن فقد ركبنا سفينة «القرآن والسنة» وهي مستمرة لا تموت ولا تهرب، والله الحمد والمنة.

الحديث السادس: حديث: (وهو ولي كل مؤمن ومؤمنة) وفي رواية: (بعدي)^(٤).

قلت: والجواب من وجوه:

أولاً: هذا الحديث مداره على جعفر بن سليمان، رواه عنه: عبد الرزاق وعفان.

أمّا جعفر: فقد اختلفت فيه الأقوال ما بين مُضعّف له وموثّق؛ لكنهم وصفوه بأنّه يتشيع، وإذا

(١) رواه الطبراني في الثلاثة. ذكره في مجمع البحرين (ج: ٣٧٩٣).

(٢) لسان الميزان (٣/ ٢٨٢).

(٣) الميزان (٢/ ٤٥٧).

(٤) رواه الترمذي (ج: ٣٧١٢).

كان الراوي يتهم ببدعة ثم روى ما يقوي بدعته، فينظر في حديثه: هل رواه غيره ممن ليس على بدعته أم لا؟

قال ابن سعد: (ثقة فيه ضعف، كان يتشيع).

وقال أحمد بن المقدم: (وجعفر ينسب إلى الرفض).

وروى العقيلي وابن حبان أنه قيل له: (بلغني أنك تشتم أبا بكر وعمر، فقال: أمّا الشتم فلا، ولكن البغض ما شئت)^(١).

ولم يرو له مسلم إلا حديثاً واحداً متابعة في غزو النبي ﷺ بالنساء^(٢).

وقد اعتذر له الذهبي بأن سبّه لأبي بكر وعمر إنما كان يعني به جارين له تأذى بهما، ثم ذكر أنه صدوق، وأنه ينفرد بأحاديث عدت مما ينكر عليه، واختلف في الاحتجاج بها، وعدّها منها هذا الحديث^(٣).

ثانياً: ذكر الذهبي في ترجمته أنه روى حديث: (مات رسول الله ﷺ ولم يستخلف أحداً)، فإن جازت روايته في الجميع، فبعضها يفسر بعضاً.

ثالثاً: قوله: (ولي كل مؤمن بعدي) لو فسرت بالإمامة، فلم يكن ﷺ والياً لكل مؤمن بعد النبي ﷺ إلى قيام الساعة، وإنما تكون ولايته إلى أن يموت، فأين ولايته على بقية الأجيال المسلمة؟ ولكنّها إذا فسرت بأنه ولي كل مؤمن، بمعنى الحب والود؛ فهذا ممكن الحصول، وهذا لكل مؤمن على أخيه، ويتأكد في حق عليّ ﷺ.

الحديث السابع: حديث: (أنا مدينة العلم).

قلت: تقدم الكلام عنه سنداً ومنتناً، وأنه موضوع، ومعناه باطل.

الحديث الثامن: «حديث المؤاخاة».

(١) الميزان (١/٤٠٧).

(٢) مسلم (ح: ١٨١٠).

(٣) الميزان (١/٤١٠).

وردت عدة أحاديث جميعها لا تصح، ومنها: حديث ابن عمر قال: (آخى رسول الله ﷺ بين أصحابه، فجاء عليّ تدمع عيناه فقال: يا رسول الله! آخيت بين أصحابك ولم تُؤاخ بيني وبين أحد. فقال رسول الله ﷺ: أنت أخي في الدنيا والآخرة)^(١).

قلت: والجواب من وجوه:

أولاً: الحديث لا يصح.

في سنده: جُمِّع بن عُمر، قال البخاري: (فيه نظر). وقال أبو حاتم: (كوفي تابعي من عتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث). وقال ابن عدي: (وما قاله البخاري كما قاله: في أحاديثه نظر، وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد)^(٢).

وفيه: حكيم بن جُبَيْر، قال أحمد: (ضعيف الحديث مضطرب). وقال ابن معين: (ليس بشيء). وقال أبو حاتم: (ضعيف الحديث، منكر الحديث، له رأي غير محمود نسأل الله السلامة، غالٍ في التشيع)، وقال الدارقطني: (متروك)^(٣).

وفيه: علي بن قادم، قال ابن معين: (ضعيف)، وقال ابن حجر: (منكر الحديث، شديد التشيع)^(٤).

فهل يصلح هذا الحديث للاستدلال به؟!

ثانياً: أي دلالة في هذا الحديث على الإمامة؟! فالنبي ﷺ قد قال في بعض الأحاديث كما تقدّم: (وددت أن قد رأيت إخواني).

فهل هؤلاء أئمة لأنهم إخوان النبي ﷺ؟!

الحديث التاسع: حديث التبليغ: «تبليغ سورة براءة في الحج».

عن أبي سعيد أو أبي هريرة رضي الله عنهما قال: (بعث رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه على الحج، فلمّا بلغ ضجنان - أي قريباً من مكة - سمع بُعَام ناقة عليّ، فعرفه، فأتاه فقال: ما شأنك؟ قال: خير. إن رسول الله ﷺ بعثني براءة).

(١) رواه الترمذي (٥/٣٠٠).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤١٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٢٧٦).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/٣٠٤).

فلما رجعنا انطلق أبو بكر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! ما لي؟ قال: خير. أنت صاحبني في الغار، غير أنه لا يبلغ عني غيري أو رجل مني -يعني: علياً-^(١).

هذا هو حديث التبليغ، وقد ورد من عدة طرق وبألفاظ مختلفة.

قلت: والجواب من وجوه:

أولاً: قد ورد هذا الحديث من عدة طرق، ولا يسلم طريق منها من ضعف، وهذه الطريق فيها: أبو ربيعة زيد بن عوف، قال ابن حجر: (تركوه)، وقال الفلاس: (متروك)، وقال الدارقطني: (ضعيف)^(٢).

ثانياً: ليس في هذا دلالة على قضية الإمامة، وإنما هذا جرى مجرى ما اعتاده العرب، من أن العقود والعهود لا ينقضها إلا من عقدها أو رجل من أهلها.

قال مؤلف (ذخائر العقبي) بعد أن أورد هذا الحديث: (وهذا التبليغ والأداء يختص بهذه الواقعة لسبب اقتضاه؛ وذلك أن عادة العرب في نقض العهود أن لا يتولى ذلك إلا من تولى عقدها أو رجل من قبيلته)، ثم أشار إلى أن ذلك ليس المراد به عموم التبليغ حتى في الدين، إلى أن قال: (والدليل على ذلك، وأنه لا يختص التبليغ عنه بأهل بيته: أنه قد علم بالضرورة أن رسله ﷺ لم تنزل مختلفة إلى الآفاق في التبليغ عنه، وأداء رسالته، وتعليم الأحكام والوقائع، يؤدون عنه ﷺ)^(٣).

وبنحو هذا قال ابن حجر^(٤).

ثالثاً: قد صحَّ أن علياً عليه السلام لم يخلف أباً بكر في إمارة الحج، وإنما كان عمله إبلاغ المشركين بإنهاء العهد.

روى البخاري عن أبي هريرة عليه السلام أنه قال: (إنَّ أباً بكر الصديق بعثه في الحجة التي أمَّره النبي ﷺ عليها قبل حجة الوداع يوم النحر في رهط يؤذن في الناس: لا يجز بعد هذا العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان)^(٥).

(١) رواه ابن حبان (ح: ٦٦٤٤) (بترتيب الإحسان).

(٢) لسان الميزان (٥٠٦/٢).

(٣) ذخائر العقبي (ص: ١٢٩).

(٤) فتح الباري (٣١٨/٨-٣١٩).

(٥) صحيح البخاري (ح: ٤٢٥٧).

والحديث نص في أن الأمير على تلك الحجة هو أبو بكر رضي الله عنه.

وفي نفس الحديث الذي أوردته أن علياً رضي الله عنه لم يذكر أنه جاء أميراً للحج وإنما جاء ليبلغ بإنهاء العقود التي مع المشركين فقال: [إن رسول الله ﷺ بعثني ببراءة] فهو مبعوث بقراءة سورة براءة التي تشتمل على نقض العهود ولم يبعث أميراً.

ثم إن الحديث ذكر فيه أن أبا بكر بقي إلى نهاية الحج ولم يرجع .

وفيه أن أبا بكر لما سأل النبي ﷺ بعد عودته من الحج عن سبب إرسال علي كان جوابه: [لا يبلغ عني غيري أو رجل مني - يعني: علياً] فأعذر عن إرساله بأن البلاغ لنقض العهد لا يتحقق إلا من نفس الشخص الذي عقد العهد أو من قرابته ولم يقل إنه بعثه أميراً عليه لأن الله أمره كما قد يزعم من لا يقدر ما يقول.

الحديث العاشر: «حديث: سد الأبواب».

عن زيد بن أرقم قال: (كان لنفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب مشرعة في المسجد، فقال يوماً: سدوا هذه الأبواب إلا باب عليّ، فتكلم في ذلك الناس، قال: فقام رسول الله ﷺ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أمّا بعد: فإنّي أمرت بسد هذه الأبواب إلا باب عليّ، وقال فيه قائلكم، وإني والله ما سدّدت شيئاً ولا فتحتّه، ولكن أمرت بشيء فاتبعته)^(١).

قلت: والجواب من وجوه :

أولاً: هذا الحديث في سنده: ميمون أبو عبد الله، قال أحمد: (أحاديثه مناكير). وقال ابن معين: (لا شيء). وكان يحيى القطان لا يحدث عنه^(٢).

وقد أورد ابن الجوزي عدة روايات ثم قال: (هذه الأحاديث كلها من وضع الرافضة، قابلوا بها الحديث المتفق على صحته في: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر، وهو: (سدوا كل خوخة في المسجد غير خوخة أبي بكر)^(٣).

(١) المسند (٤/٣٦٩).

(٢) الميزان (٤/٢٣٥).

(٣) الموضوعات (١/٣٦٣-٣٦٩)، وحديث أبي بكر رواه البخاري (ح: ٤٦٢)، ومسلم (ح: ٦١٢٢).

ثانيًا: لم يعتذر النبي ﷺ عن أمره بسد الأبواب، وأنه ليس هو الذي أمر، وإنما هو الله ﷻ؟! أليس أمره ﷺ كأمر الله ﷻ، وقد أمرنا بطاعة أمره استقلالًا؟ ومتى كان الصحابة يرفضون أمره ﷺ حتى يخبرهم أنه إنما هو أمر الله ﷻ؟! سبحان الله ما أوضح الكذب!

ثالثًا: لو صحَّ الحديث، فهل فيه دلالة على الإمامة؟!

أليس ذلك محتمل أن بقاء بابه مفتوحًا لتسهيل زيارة فاطمة ؑ لأبيها؟! حتى لو لم يكن ذلك هو المقصد، فأين فيه دلالة الإمامة؟!

رابعًا: إنَّ الواقع يشهد بصحة حديث أبي بكر، فإنَّ النبي ﷺ قد أوكل إليه أن يصلي بالناس فترة مرضه ﷺ، وهو يحتاج إلى سهولة المجيء إلى المسجد للنيابة عنه ﷺ في الإمامة.

الحديث الحادي عشر: «حديث باب حطة».

من رواية أبي سعيد، وقد تقدمت رواية أبي ذر في الحديث الخامس.

أورد الهيثمي عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النبي ﷺ يقول: (إنَّما مثل أهل بيتي فيكم كمثـل سفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق. وإنَّما مثل أهل بيتي فيكم مثل باب حطة في بني إسرائيل، من دخله غفر له).

ثمَّ قال: (رواه الطبراني في الصغير والأوسط، وفيه جماعة لم أعرفهم)^(١).

قلت: فالحديث كما ترى فيه عدة من الرواة مجهولون، فكيف يستدل بحديث لا يدري من رواه؟!

الحديث الثاني عشر: «حديث الراية».

روى البخاري ومسلم عن سلمة بن الأكوع ؓ أنَّ النبي ﷺ قال يوم خيبر: (لأعطينَّ الراية غدًا رجلًا يفتح الله على يديه، يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله...)^(٢).

قلت: والجواب من وجوه:

أولًا: لا شك في صحة هذا الحديث، فقد رواه أصحاب الصحاح عن جماعة من الصحابة.

ثانيًا: ولا شك في محبة الله ﷻ لعليّ ؑ ولكل مؤمن، لكنَّها لعليّ ثابتة بالنص عليه، وهذا فيه

(١) مجمع الزوائد (٩/٢٦٥).

(٢) صحيح البخاري (ح/٥/٨/٣٧٠١) ومسلم (ح:٢٤٠٤).

شهادة له بالإيمان ظاهرًا وباطنًا، وأنه يعيش عليه ويموت عليه.

ثالثًا: لكن هذه الشهادة مجروح فيها عند الشيعة؛ لأنَّ رُواتها إمَّا فُسَّاق وإمَّا كفار، ولا تثبت لعلِّي عليه السلام عندهم حتَّى يثبتوا إيمان وعدالة رُواتها، فقد وردت عن سلمة بن الأكوع، وسعد بن أبي وقاص، وأبي بُريدة وغيرهم. وصحة الخبر عندهم معلَّقة بإيمان هؤلاء، وكتبهم تُقرَّر رَدَّة الصحابة إلَّا أربعة أشخاص ليس أحد من هؤلاء منهم.

رابعًا: هذه الفضيلة لعلِّي عليه السلام - كما تقدَّم - ثابتة لكل مؤمن ومؤمنة، كما قال تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة البقرة]، وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ ﴾ [سورة آل عمران]، وغيرها كثير.

ولا تدل هذه على إمامة ولا على خلافة!

الوقفه الخامسة: قولكم: (وغيرها من عشرات النصوص، بل مئات النصوص في ذلك، يتيقن بنص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على إمامة علي بن أبي طالب، وقد صرَّح في بعضها.. كحديث الدار).

قلت: الجواب من وجوه:

أولًا: رأينا فيما مضى أن هذه النصوص بين أمرين:

- إمَّا أنَّها لا تصح، وهذا في أكثرها.

- وإمَّا أنَّها لا تدل على المراد.

ثانيًا: هذه النصوص قد رويت عن الصحابة الذين يجرِّهم الشيعة، ويصفونهم: إمَّا بالكفر وإمَّا أنَّهم غير عدول. فإن عدلتموهم لزمكم أن تقبلوا كل ما يروونه، وفيما روه ما ينقض دعواكم، وإن لم تعدلوهم لم يصح لكم استدلال.

وأما عندنا فهي ثابتة لأبي السبطين وأمثالها وليس الخلاف في إثبات فضائله رضي الله عنه فهو أهل لكل فضيلة لكن الخلاف في كونها تدل على تنصيبه للإمامة.

ثالثًا: ما صحَّ منها فإنَّه من فضائل علي عليه السلام التي تثبت إيمانه وفضله، وأنَّه من خيار الصحابة، وقد ثبت نحوها لإخوانه عظماء الصحابة؛ بل وأعظم منها للشيخين.

رابعاً: لا تستطيع الشيعة أن تثبت إيمان علي عليه السلام إلا بتزكية وتعديل الصحابة الذين رووا إيمانه.

خامساً: قولكم: (يتيقن بنص النبي صلى الله عليه وآله على إمامة علي بن أبي طالب)، وهذا من أعجب

الدعوى!

فإن كلمة (نص) عند الأصوليين، أي: لا تحمل أكثر من معنى، فهي تدل على المراد دلالة قطعية لا يتطرق إليها تأويل^(١).

وإذا اعتقدنا صحة هذه الروايات، ورأينا أن الصحابة لم يعتقدوا إمامة علي بموجبها، دل على بطلان هذه الدعوى. وإذا قلنا: إنهم اعتقدوا؛ لكن لم يقبلوها، فهذا طعن في عدالتهم، وبالتالي فلا تُقبل رواياتهم.

ثم لم نجد أحداً من أهل السنة يقول بموجبها؛ وذلك لأحد أمرين:

- إما أنها لا تصح عندهم.

- وإما أنها لا تدل على ما فهمتموه.

سادساً: إذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله أراد أن يقول لنا: إن علياً هو الخليفة من بعدي، فلم هذا

التطويل وعدم التصريح؟!

سابعاً: علي عليه السلام يعترف في كتبكم أن الإمامة بالبيعة وليست من الله عز وجل.

فقد ورد في (نهج البلاغة) المعتمد عندكم أنه قال: (وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن

اجتمعوا على رجل وسموه (إماماً)، كان ذلك لله رضي)^(٢).

وهذا ينقض دعواكم السابقة، وقد تقدم نحو ذلك.

ويعترف في كتبنا - كما تقدم - أنه لم يوص إليه بشيء في الإمامة.

(١٥٣) ذكرتم ما حدث في كتاب (حياة محمد صلى الله عليه وآله) من تحريف لفظ: (بات على فراشه) بلفظ:

(بال على فراشه). ثم قلتم: (لا لوم عليهم؛ لأنهم ورثوا ذلك ممن لا تطيب أنفسهم لعلي عليه السلام بخير).

(١) إرشاد الفحول (١/ ٢٩١).

(٢) نهج البلاغة (ص: ٥٢٦).

قلت: وهنا وقفات:

أولاً: إنَّ الأصل المطبوع - كما ذكرتم - هو اللفظ الصحيح، ولكن عدل باليد، وهذا يدل على أنَّ ذلك ليس من المؤلف، وإنَّها هو من المطبعة بعد اعتماد المؤلف.

ثانياً: المطابع المصرية لا تخلو من نصارى حاقدين على الإسلام والمسلمين، ولا أستبعد أنَّ ذلك من أحد هؤلاء، أو الملاحدة الذين لا يؤمنون: لا بالله عزَّ وجلَّ، ولا برسوله ﷺ.

ثالثاً: من فعل ذلك سواء كان المؤلف أو غيره، فهذه جريمة وكبيرة من كبائر الذنوب.

رابعاً: قولك: (ورثوا ذلك...) قد يفهم منه أنَّك تغمز أهل السنة بأنَّهم لا يريدون لعليَّ ﷺ خيراً.

ولا شك أنَّك إن أردت هذا فلم تصب، وقد مرَّ معنا أكثر من مرة بيان أنَّه لا يظن أن هناك مسلماً لا يريد لعليَّ ﷺ خيراً، وأنَّ حب علي ﷺ دين، كغيره من إخوانه الصحابة الذين آمنوا بالله ورسوله، ونصروا رسوله ﷺ، وجاهدوا لنشر هذا الدين، وقد قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [سورة الحشر]، فهذا شعار كل مسلم، ومن خرج عنه فقد انحرف عن جادة الحق، وعرض نفسه للهلاك، والله المستعان.

(١٥٤) قلتم بعد تعقيبكم على تحريف لفظ: «بات على فراشه»: (وأما من حيث السند، فقد صرح بصحته جمع من العلماء كابن جرير الطبري...).

قلت: إن كان مرادكم حديث البيات على فراشه ﷺ، فهذا مشهور، وأما دعوى تصحيح الطبري له أو غيره فلم تذكر مصدره على ذلك وقد رجعت إلى تاريخ الطبري فلم أجد له فيه كلاماً لا تصحيحاً ولا تضعيفاً وكان يكفي أن تذكر الأثر وليس هناك من يبانع في نوم علي ﷺ في فراش النبي ﷺ والروايات مختلفة في سبب ترك النبي ﷺ علياً ﷺ بعده فمنها أنه ليرد الأمانات ومنها أنه لبييت في فراشه وكلها روايات تاريخية .

وإن كان مرادكم حديثاً ذكرتموه قبل ذلك وهو: (ووصيي وخليفتي)، فهذا قد تقدَّم بيان أنَّه موضوع، ولا يوجد عالم من أهل السنة يصحح الحديث إلا على أنه أراد خلافته في أهله ﷺ، كما

تقدم.

(١٥٥) قلت: (وهكذا حديث الولاية صرَّح بصحته الحاكم: «إِنَّ عَلِيًّا مَنِّي وَأَنَا مِنْهُ، وَهُوَ وَلي كُلِّ مُؤْمِنٍ بَعْدِي...»).

قلت: تقدم بيان عدم صحته، ولا حاجة لمثل هذه الأحاديث السقيمة لبيان فضائل عليٍّ عليه السلام، فقد ثبتت في فضائله أحاديث صحيحة تغني عن مثل هذه الأحاديث التي لا تصح.

وقد تبين أنَّ لفظ الحديث لا يدل على أنَّ عليًّا ولي كلِّ مؤمن بعد النبي صلى الله عليه وآله؛ لأنَّه لا يعيش إلى قيام الساعة حتَّى يلي على كلِّ مؤمن، وإنَّما المراد -لو صح- بأنَّه ولي بمعنى: الحب والنصرة، والتي هي حق كلِّ مؤمن على أخيه، وهو الذي يدل عليه اللفظ.

(١٥٦) قلت: (وهل هذا من العمومات القابلة للتأويل؟! فما الفرق بين هذه الكلمة في لسان النبي صلى الله عليه وآله، وبين هذه في لسان عمر بن الخطاب (رض) حيث قال: (فلَمَّا توفي رسول الله صلى الله عليه وآله قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله، فجعَّنتما فرأيتماه كاذبًا آثمًا غادرًا خائنًا.. ثمَّ توفي أبو بكر فقلت: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله وولي أبي بكر، فرأيتاني كاذبًا آثمًا غادرًا خائنًا)^(١)).

وهكذا في كلام أبي بكر في كتابته لخلافة عمر في مرضه قائلاً: (إني قد وليت عليكم عمر)^(٢).

وفي كلام عمر بن الخطاب أيضًا: (لو أدركت سالمًا مولى أبي حُدَيْفَةَ لوليته واستخلفته)^(٣).

قلت الجواب من وجوه:

أولاً: حديث عمر رضي الله عنه الذي أوردتموه وفيه قوله: «فلَمَّا توفي رسول الله صلى الله عليه وآله... إلخ» ورد في الصحيحين^(٤) البخاري ومسلم.

ثانياً: سياق الحديث: روى مسلم بسنده عن مالك بن أوس أنَّه قال: (أرسل إليَّ عمر بن الخطاب فجئته حين تعالَى النهار، قال: فوجدته في بيته جالسًا على سرير، مفضياً إلى رماله، متكئًا على وسادة من آدم، فقال لي: يا مال! إنَّه قد دف أهل أبيات من قومك، وقد أمرت فيهم برضخ، فخذ

(١) صحيح مسلم (٥/١٥٢)، كتاب الجهاد باب (١٥).

(٢) صحيح البخاري (ح: ٦٥٨٠)، ومسلم (ح: ١٧٥٧).

(٣) تاريخ الطبري (٥/٣٣)، طبقات ابن سعد (٣/١٨١، ٢٤٨).

(٤) صحيح البخاري (ح: ٦٥٨٠)، ومسلم (ح: ١٧٥٧).

فأقسمه بينهم. قال: قلت: لو أمرت بهذا غيري، قال: خذه يا مال.

قال: فجاء يرفأ. فقال: هل لك يا أمير المؤمنين! في عثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد، فقال عمر: نعم. فأذن لهم فدخلوا.

ثمَّ جاء فقال: هل لك في عباس وعليّ؟ قال: نعم. فأذن لهما.

فقال عباس: يا أمير المؤمنين! اقض بيني وبين هذا الكاذب الآثم الغادر الخائن. فقال القوم: أجل يا أمير المؤمنين! فاقض بينهم وأرحهم.

فقال مالك بن أوس: يخيل إليّ أنّهم قد كانوا قدموهم لذلك.

فقال عمر: اتندا! أنشدكم بالله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمون أنّ رسول الله ﷺ قال: لا نورث، ما تركنا صدقة. قالوا: نعم.

ثمَّ أقبل على العباس وعليّ فقال: أنشدكما بالله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمان أنّ رسول الله ﷺ قال: لا نورث، ما تركناه صدقة. قالوا: نعم.

فقال عمر: إنّ الله عزّ وجلّ كان خصّ رسوله ﷺ بخاصة لم يخصص بها أحدًا غيره، قال: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ [الحشر: ٧]، - ما أدري هل قرأ الآية التي قبلها أم لا - قال: فقسم رسول الله ﷺ بينكم أموال بني النضير، فوالله ما استأثر عليكم ولا أخذها دونكم حتّى بقي هذا المال، فكان رسول الله ﷺ يأخذ منه نفقة سنة، ثمَّ يجعل ما بقي أسوة المال.

ثمَّ قال: أنشدكم بالله الذي ياذنه تقوم السماء والأرض! أتعلمون ذلك؟ قالوا: نعم.

ثمَّ نشد عباسًا وعليًّا بمثل ما نشد به القوم: أتعلمان ذلك؟ قالوا: نعم.

قال: فلمّا توفي رسول الله ﷺ قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله ﷺ، فجئتما تطلب ميراثك من ابن أخيك، ويطلب هذا ميراث امرأته من أبيها. فقال أبو بكر: قال رسول الله ﷺ: لا نورث ما تركناه صدقة، فرأيتاه كاذبًا آثمًا غادرًا خائنًا، والله يعلم إنّه لصادق بار راشد، تابع للحق.

ثمَّ توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله ﷺ، وولي أبي بكر، فرأيتاني كاذبًا آثمًا غادرًا خائنًا، والله يعلم

إِنِّي لصادق بار راشد، تابع للحق، فوليتها.

ثُمَّ جِئْتَنِي أَنْتَ وَهَذَا وَأَنْتُمْ جَمِيعٌ وَأَمْرُكُمْ وَاحِدٌ، فَقُلْتُمْ: ادْفَعِهَا إِلَيْنَا. فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتُمْ دَفَعْتُهَا إِلَيْكُمْ عَلَى أَنْ عَلَيْكُمْ عَهْدُ اللَّهِ أَنْ تَعْمَلُوا فِيهَا بِالَّذِي كَانَ يَعْمَلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخَذْتُمَا بِذَلِكَ. قَالَ: أَكْذَلِكُ؟ قَالَا: نَعَمْ.

قال: ثُمَّ جِئْتَانِي لِأَقْضِي بَيْنَكُمْ، وَلَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بغير ذلك حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ، فَإِنْ عَجَزْتُمَا عَنْهَا فَرُدَّاهَا إِلَيَّ).

ثالثًا: في هذا الحديث عدة مسائل:

١ - أَنَّ عُمَرَ قَرَّرَ الْعَبَّاسَ وَعَلِيًّا وَمَنْ حَضَرَ مَعَهَا عَلَى حَدِيثٍ: (لَا نُورُثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً)، فَأَقْرَبَهُ وَأَقْرَبَهُ مِنْ حَضَرَهُمَا، وَفِي هَذَا رَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّ الصَّدِيقَ قَالَهُ مِنْ عِنْدِهِ مَنْ يَفْتَرِي عَلَى عِظَمَاءِ الْأُمَّةِ!

٢ - أَنَّ الْعَبَّاسَ قَدْ وَصَفَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بِأَوْصَافٍ هِيَ: (الكاذب، الآثم، الغادر، الخائن).

قال النووي: (قال جماعة من العلماء: معناه: الكاذب إن لم ينصف، فحذف الجواب.

وقال القاضي عياض: (قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاشا لعلِّي أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف فضلًا عن كلها..).

إلى أن قال: (فأجود ما حمل عليه: أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقده وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه)^(١).

انظر كيفية اعتذار أهل السنة لآل البيت وتبرئة علي عَلَيْهِ السَّلَامُ مما رماه به عمه العباس والبحث عن مخرج تليق بهما!!

٣ - حَمَرُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اسْتَعْمَلَ نَفْسَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي أَطْلَقَهَا الْعَبَّاسُ عَلَى عَلِيٍّ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هَكَذَا ظَنَنْتُمْ بِي وَبِأَبِي بَكَرٍ مِمَّا نَحْنُ بَرِيثُونَ مِنْهُ، كَمَا أَنَّكَ يَا عَلِيُّ بَرِيءٌ مِمَّا قِيلَ فِيكَ بِسَبَبِ هَذَا الْفِيءِ.

رابعًا: أوردتم لفظ: (ولي كل مؤمن بعدي) مقارنًا بلفظ عمر: (قال أبو بكر: أنا ولي رسول الله)،

(١) شرح النووي على مسلم (ج: ١٧٥٧).

وقول عمر كذلك.

والجواب:

١- يُقال: ثَبَّتَ العَرشَ ثَمَّ انقَشَ، أي: أثبت صحة حديث: (ولي كل مؤمن بعدي) أولاً -وقد تقدم عدم صحته- ثَمَّ استدل.

٢- هل قول عمر: إن أبا بكر (ولي رسول الله ﷺ) أنه (ولي عليه) سبحانه الله؟! أم أنه قال: ولي الأمر من بعده؟! والحديث: (ولي كل مؤمن) لا يستقيم على منهجكم إلا أنه: (وليّه بعد أن يموت)؛ لأنّ ولاية أبي بكر لم تكن على النبي ﷺ في حياته، وفرق بين: (وليّه) و(وليّ عليه).

٣- وهل يستقيم أن يُقال: إن عليّاً وليّ على كل مؤمن بعد النبي ﷺ بمعنى: والٍ عليه؟! وهل سيعيش عليّ إلى نهاية الحياة حتّى يكون وليّاً على كل مؤمن إلى قيام الساعة؟! سبحانه الله ما أوضح الباطل لمن سلم قلبه من المرض!

سبحان الله ما أوضح الباطل لمن سلم قلبه من المرض!

(١٥٧) قلت: (وهكذا حديث الثقلين..) وقد تقدم.

ثم قلت: (وجعل رسول الله (ص) أهل بيته عدلاً للقرآن، والتمسك بهم منقذاً من الضلالة، كما قال المناوي: (قوله: «إني تارك فيكم» تلويح بل تصريح بأنهم كتوأمين خلفها، ووصى أمته بحسن معاملتها، وإيثار حقها على أنفسهم، والاستمسك بها في الدين)^(١).

والجواب من وجوه:

أولاً: قولكم: (وجعل رسول الله ﷺ أهل بيته عدلاً للقرآن، والتمسك بهم منقذاً من الضلالة..) عبارة غير سليمة، لا يليق صدورها من أستاذ جامعي يفهم دلالة الألفاظ.

فأين في الحديث هذا المعنى!؟

الحديث حثّ على التمسك بكتاب الله ﷻ، والتأكيد بأنّ فيه الهدى والنور، ثمّ عندما ذكر أهل بيته ﷺ أوصى الأمة بهم، وذلك بأن نعرف لهم حقهم، فأين في ألفاظ الحديث الصحيح غير هذا؟! - وقد تقدم زيادة إيضاح لذلك -.

(١) فيض القدير (٢/ ١٧٤).

ثم هل أهل بيته عندكم كلهم صالحون مهتدون؟! وهل أهل بيته عندكم كلهم متبوعون؟! وهل أهل بيته عندكم كلهم عاشوا مع القرآن؟! أم أنكم ستخرجون هذا اللفظ عن دلالة المزعومة هنا في مكان آخر عندما تحتاجون ذلك؟!

ثانياً: أوردتم كلام المناوي ولم تكملوه، وتكملتة: (أمّا الكتاب: فلأنّه معدن العلوم الدينية، والأسرار والحكم الشرعية، وكنوز وخفايا الوثائق. وأمّا العترة: فلأنّ العنصر إذا طاب أعان على فهم الدين، فطيب العنصر يؤدي إلى حسن الأخلاق، ومحاسنها تؤدي إلى صفاء القلب ونزاهته وطهارته.

قال الحكيم: والمراد بعترة هنا: العلماء العاملون؛ إذ هم الذين لا يفارقون القرآن، أمّا نحو جاهل وعالم مخلط، فأجنبي من هذا المقام، وإنّما ينظر للأصل والعنصر عند التحلي بالفضائل والتخلي عن الرذائل.

فإذا كان العلم النافع في غير عنصرهم، لزمنا اتباعه كائنًا ما كان، ولا يعارض حثّه هنا على اتباع عترته في خبر على اتباع قريش؛ لأنّ الحكم على فرد من أفراد العام بحكم العام، لا يوجب قصر العام على ذلك الفرد على الأصح..^(١).

فكلام المناوي لا يقرر مذهبكم بل ينقضه، ولكن قطعك للكلام غير المراد وذلك مثل الذي يقرأ: (فويل للمصلين) فقط ويترك: (الذين هم عن صلاتهم ساهون).

ثالثاً: المناوي هنا يشرح حديثاً فيه: (إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله حبل ممدود بين السماء والأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض)^(٢).

وهذا الحديث في سنده: قاسم بن حسان، قال البخاري: (حديثه منكر ولا يُعرف)^(٣). وقد ذكره ابن حبان في الثقات^(٤) على عادته فيمن لم يعرف فيهم جرحاً، ولعلّه لم يقف على كلام البخاري، وقد تقدم التنبيه على منهجه.

(١) فيض القدير (ح: ٢٦٣١).

(٢) رواه أحمد (٥/١٨١).

(٣) الميزان (٣/٣٦٩).

(٤) تهذيب الكمال (١٤/٣٢٩).

ومدار الحديث على شريك بن عبد الله، وقد مرَّ معنا كلام العلماء فيه، وأَنَّهُ متهم بالتشيع واضطراب الحديث وكثرة الخطأ^(١).

فالحديث كما ترى لا يصح بهذا المعنى وإنَّما هو أحد ألفاظ الثقلين الضعيفة.

والمناوي رحمته لم يتصد لبيان درجة الحديث وإنَّما جرى على عادة بعض العلماء الذين يحرصون على شرح المتون أكثر من تحقيق السند وهذا خلل في المنهج لا نرضاه لا لنا ولا علينا.

رابعاً: دعوى أَنَّ (أهل البيت عدل للقرآن والتمسك بهم منقذ من الضلالة) هل جميعهم أم بعضهم؟

وهل العباس عم النبي صلوات الله عليه وآله من أهل بيته أم لا؟!!

قال المامقاني الشيعي الإمامي في العباس: (وأقول: الأخبار في حقه مختلفة جداً، والذامة منها أقوى دلالة)^(٢).

وهل ابنه عبد الله من أهل البيت أم لا؟!!

زعم الكشي الشيعي الإمامي (أنَّه خان علياً وأخذ مال بيت البصرة)^(٣).

وهل زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب من أهل البيت أم لا؟!!

زعم الكشي الشيعي الإمامي (أنَّه كان يشرب المسكر)^(٤).

وجعفر بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر الصادق، وقد ورد تسميته عند المجلسي بالكذاب^(٥).

والحسن بن الحسن (المثنى) هل هو من أهل البيت أم لا؟!!

اختلفت رواياتكم في (تنقيح المقال) هل هو كافر أم فاسق؟!^(٦).

(١) الميزان (٢/ ٢٧٤).

(٢) تنقيح المقال (٢/ ١٢٦-١٢٨).

(٣) مجمع الرجال (٤/ ١٤٣).

(٤) رجال الكشي: (١٥١) بحار الأنوار: (٤٦/ ١٩٤).

(٥) بحار الأنوار/ (٥١/ ٥).

(٦) تنقيح المقال (١/ ٣٥، ٢٧٣).

-وعبد الله بن الحسن بن الحسن المسمى بالمحض، هل هو من أهل البيت أم لا؟! وقد وصف بأنه كذاب^(١).

-ومحمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن الملقب بالنفس الزكية، هل هو من أهل البيت أم لا؟! وقد وصف بأنه كذاب ادعى الإمامة^(٢).

وقال المامقاني: (إنَّ سائر بني الحسن بن علي كانت لهم أفعال شنيعة، لا تحمل على التقية؛ باستثناء زيد فإنه يمكن أن تحمل أفعاله الشنيعة على التقية)^(٣). وهذا كما ترى جميع أبناء الحسن بن علي عليه السلام وهم يمثلون نصف آل البيت من ذرية فاطمة عليها السلام؛ إذ ليس لها إلا الحسن والحسين، فنصفهم عند المامقاني أفعالهم شنيعة، فهل هم عدل للقرآن؟!!

خامساً: إذا حملتم أهل البيت على الأئمة، وزعمتم أننا كلفنا أن نهتدي بهم، فأين هم الآن؟! هل نقتدي بإمام هارب مجهول أو معدوم؟!!

فإن قلت: بسيرتهم. قلنا: أفلا تكفيينا سيرة أفضل منهم سيد البشر صلوات الله وسلامه عليه، وقد أصبحت كلتا السيرتين مروية تؤخذ من الكتب؟!!

ولو كنَّا نحتاج إلى من يرافق الكتاب، أتظن أن الله عز وجل يقطع ذرية من أمرنا بالاهتداء به؟! وهل يأمر بالاهتداء بإمام ثم يخفيه عن الأمة؟!!

الحمد لله على نعمة الهداية.

(١٥٨) قلت: (وقال التفزازي بعد نقل حديث مسلم: ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام قرنهم بكتاب الله تعالى في كون التمسك بهما منقاداً عن الضلالة، ولا معنى للتمسك بالكتاب إلا الأخذ بما فيه من العلم والهداية، فكذا العترة).

قلت: الجواب من وجوه:

(١) بصائر الدرجات (ص: ١٧٣، ١٧٦، ١٨٠، ١٨١، ١٩٤)، وتنقيح المقال (٢/ ١٧٧).

(٢) تنقيح المقال (ترجمة ١٠٩٥٣).

(٣) تنقيح المقال (٣/ ١٤٢).

أولاً: التفتازاني قد قرر أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ هو أبو بكر رضي الله عنه من عشرة أوجه في نفس المبحث بما يدل على عدم إرادته ما أوهم نقلك به.

ثانياً: ذكر التفتازاني دعوى الإمامية أن الإمام بعد النبي ﷺ هو علي رضي الله عنه، وأن الصحابة علموا ذلك وكنتموه، ثم قال: (قلنا: من كان له حظ من الديانة والإنصاف علم قطعاً براءة أصحاب رسول الله ﷺ وجلالة أقدارهم عن مخالفة أمره في مثل هذا الخطب الجلل..)، ثم استرسل وهو يسفه هذا القول وينكره ويرده.

فهل يصح نقلك بعد ذلك لتقرير مذهبك وهذا الإمام يبطله؟!

ثالثاً: نص الحديث الصحيح ليس فيه ما ذكره التفتازاني رضي الله عنه، فإن لفظ الحديث كما مر معنا: (وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما: كتاب الله، فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به.. فحث على كتاب الله ورغب فيه. ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي.. ثلاثاً^(١)).

فأين في الحديث أن التمسك بهما منقذ من الضلالة؟!

رابعاً: إذن لم يرد التفتازاني إلا شهادة للعترة بالعلم والهداية.

وقد تقدم أن الشيعة الإمامية قد طعنوا في جماعة من أهل البيت، مما ينقض دعوى أن التمسك بأهل البيت نجاة؛ لعدم اتصافهم جميعاً بالعلم والهداية عند الشيعة كما تقدم قريباً.

(١٥٩) قلت: (قال الدكتور عصام العماد: إننا نعتقد أن مذهب الإثني عشرية يطير بجناحين: أحدهما: حديث الثقلين، والجناح الآخر: حديث الاثني عشر. وما لم تدرك الوهابية هذين الحديتين لا يمكن لها أن تفهم الحقائق، وخصائص المذهب الإثني عشري)^(٢).

وزعمتم في التعريف بهذا الشخص اليميني أنه كان وهابياً، ثم انتقل إلى المذهب الإثني عشري!!

والجواب من وجوه:

أولاً: لا يوجد هناك مذهب اسمه: (الوهابي)، وإنما هذا اسم اخترعه المبتدعة لمحاربة مذهب السلف الذي يقوم على الكتاب والسنة، والشيخ محمد بن عبد الوهاب رضي الله عنه إنما دعا الناس إلى الكتاب

(١) رواه مسلم (ح/٦١٧٨)..

(٢) المنهج الجديد والصحيح في الحوار مع الوهابيين (ص: ١٥٥).

والسنة، ولم يستحدث شيئاً جديداً.

ثانياً: هذا الرجل اليمني الذي زعمتم أنه كان وهابياً ثم انتقل إلى المذهب الإثني عشري؛ بناء على زعمه هو، وأنا أجزم أنه رافضي المولد والنشأة، وكونه درس في جامعة الإمام لا يختلف عن دراسة المستشرقين للإسلام في معاهد المسلمين.

ولا أعتقد أن رجلاً يعيش على مذهب أهل السنة، وهو يعرف المصادر الدينية (الكتاب والسنة)، ثم ينتقل إلى مذهب الإمامية.

وكل من زعمتموهم أنهم كانوا سنة ثم رجعوا إلى مذهب الإمامية، شخصيات وهمية أو مخادعة أو من أتباع التصوف الغالي تزعم أنها كانت على السنة ثم رجعت إلى مذهب الإمامية. لكن المهتمين من التشيع إلى العقيدة الصحيحة من أعلام الشيعة كثيرون ممن وصل إلى أعلى الدرجات العلمية لديهم.

فهذا سيد أسد الله الخرقاني، وآية الله شريعت سنغلي، والدكتور شعار، وسيد مصطفى طباطبائي، ثم هذا العالم المجاهد آية الله العظمى العلامة السيد أبو الفضل بن الرضا البرقي رحمته صاحب كتاب: (كسر الصنم)، والمجتهد أحمد كسروي و العلامة الإمام نواب محسن الملك سيد محمد مهدي علي الهندي (ت في ٨ / رمضان المبارك عام ١٣٢٥هـ)، صاحب كتاب (آيات بينات) [باللغة الأردنية وترجم جزء مهم منه إلى العربية والأستاذ العلامة حيدر علي قلمداران (ت ١٤٠٩هـ) صاحب المؤلفات القيمة الكثيرة، والدكتور مرتضى رادهم (ت ١٤٢٦هـ) صاحب كتاب (كيف اهتديت؟) والأستاذ محمد باقر السجودي صاحب كتاب (التضاد في العقيدة). كل هؤلاء شيعة أعلام، ومن لم نذكرهم أو لم نقف على أسمائهم ممن هداهم الله للعقيدة الصحيحة أكثر.

وهناك ثائرون على المذهب يطالبون بالتصحيح؛ كموسى الموسوي، وأحمد الكاتب، وغيرهما. هذه شخصيات بارزة يتضح من موقفها ما يعانیه أصحاب المذهب الإمامي من أزمات عقدية.

ثم هؤلاء من أعلام الشيعة الزيدية، وهم يتلقون علومهم من آل البيت، وقد هداهم الله إلى العقيدة الصحيحة.

فهذا الصنعاني، والشوكاني، وابن الوزير، الذي ألف كتاباً في ترجيح مذهب أهل السنة، وتبرئة آل البيت مما نسب إليهم؛ يستحق أن يكتب بهاء الذهب، بلغ تسعة مجلدات، سماه: (العواصم

والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم).

وهؤلاء كلهم قد تحقق لهم أن سفينة النجاة هي القرآن وسنة النبي المختار صلوات الله وسلامه عليه فالتحقوا بها.

ثالثاً: حديث الثقلين قد تقدم، وحديث الاثني عشر خليفة وردت له عدة ألفاظ، لا ينطبق منها شيء على أئمة الشيعة الإمامية.

فمن ألفاظه: (يكون اثنا عشر أميراً كلهم من قريش).

ومنها: (لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة).

ومنها: (لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعاً إلى اثني عشر خليفة).

فأي لفظ من هذه الألفاظ ينطبق على أئمة الشيعة الاثني عشر الذين لم يتأمروا؟! ما عدا علياً والحسن عليه السلام.

ثمّ الحديث أشار إلى عزة الدين ومنعته، وذلك إشارة إلى قوة الدين، وأنتم قد زعمتم أن النصف الثاني من القرن الأول كان شر القرون!

والحديث يقول: (لا يزال الدين عزيزاً)، فتذكر!

رابعاً: ما علاقة الوهابية - على فرض صحة هذه النسبة - بموضوع الاثني عشر إماماً وخلاف الشيعة الإمامية - مع كل الأمة الإسلامية - من صدر الإسلام إلى اليوم، ومن يسمى بالوهابية إنما ظهروا قبل قرابة مائتين أو ثلاثمائة سنة، أليست هذه مغالطة؟!!

وهل الشيعة قبل ظهور الوهابية متفقة مع أهل السنة؟!!

طبعاً لا بل بينهما عدا.

إذن لماذا يخاطب العماد هذا الوهابية بحديثي الثقلين والاثني عشر؟!!

أليس هذا مغالطة تكشف عن جهل أو تجاهل؟!!

(١٦٠) قلت: فلا شك أن المراد بأهل البيت هم الذين نزلت فيهم آية التطهير، وهم: علي وفاطمة والحسن والحسين، فلا يشمل غيرهم كما لا يشمل نساء النبي عليه السلام، لما صُرح بذلك في صحيح

مسلم^(١).

كما نقله الترمذي وغيره عن أم سلمة أَنَّ النبي ﷺ جَلَّلَ الحسن والحسين وعليًا وفاطمة كساءً، ثمَّ قال: (اللهم هؤلاء أهل بيتي وخاصتي، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا). فقالت أم سلمة: وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: إِنَّكَ على خير)، هذا حديث حسن صحيح.

وهو أحسن شيء في هذا الباب^(٢)، رواه الحاكم قائلًا: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يُخرجاه^(٣).

وهكذا رواه أحمد والطبراني والسيوطي عن أم سلمة أَنَّها قالت: (فرفعت الكساء لأدخل معهم، ف جذبته من يدي وقال: إِنَّكَ على خير)^(٤).

فمن يقول بدخولهن فيهم فقد أراد أن يجذب الكساء من يد النبي ﷺ، فيدخل نساءه تحته.

قلت: الجواب من عدة أوجه:

أولًا: آية التطهير وحديث الكساء من أهم الأدلة التي يعتمدها الإمامية، ولا بد من وقفة مع الآية والحديث.

ثانيًا: الذي يطالع على استدلالات الإمامية، وحرصهم على أخذ الأحاديث من كتب السنَّة؛ يعجب لهذا التناقض!

مذهب يكفِّر أو يفسِّق أشخاصًا، ثمَّ يعتمد عليهم في استدلالاته، وهذا من أوضح الأدلة على بطلان هذا المذهب.

قال ابن المطهر الحلي: (أقول: المحارب لعليّ كافر؛ لقول النبي ﷺ: (يا عليّ! حربك حربى)، ولا شكَّ في كفر من حارب النبي ﷺ).

وأما مخالفوه في الإمامة، فقد اختلف قول علمائنا: فمنهم من حكم بكفرهم لأنهم دفعوا ما علم

(١) صحيح مسلم (٧/١٢٣).

(٢) سنن الترمذي (٥/٣٦١).

(٣) المستدرک (٢/٤١٦).

(٤) المسند (٦/٣٢٣).

ثبوتها من الدين ضرورة، وهو النص الجلي الدال على إمامته مع تواتره، وذهب آخرون إلى أنهم فسقوا، وهو الأقوى..^(١).

قارن بين دعوى أن الإمامة (علم ثبوتها من الدين ضرورة، وهو النص الجلي)، وبين قول الخميني: (ولو أن النبي بلغ بأمر الإمامة كما أمر به الله.. ترى التناقض العجيب!

ثالثاً: الوقوف مع الآية قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [سورة الأحزاب].

نقف مع هذه الآية وقفات :

الأولى: هذه الآية جزء من آية وردت في سياق سبع آيات كلها في نساء النبي ﷺ، أولها: ﴿بَيَّأُهَا النَّبِيُّ قُلُوبَ لَأَزْوَاجِكَ﴾ [الأحزاب: ٢٨]، واستمر السياق يخاطب زوجات النبي ﷺ إلى أن قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۗ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

كيف يقتطع جزء من آية تخاطب زوجات النبي ﷺ -والآية ضمن آيات تخاطبهن- ويزعم أنها لا تخاطبهن؟! لا

إنه لا يوجد لغوي واحد ادعى هذه الدعوى.

الثانية: هل ما ذكره من إذهاب الرجس وإيقاع التطهير واقع قدرًا أو مطلوب شرعًا؟ إن هذا يقودنا إلى معرفة معنى الإرادة في كتاب الله ﷻ.

فهل كل ما قال فيه تعالى أنه أراد أو يريد واقع لا محالة أم لا؟

عند التأمل في ورود لفظ الإرادة في كتاب الله تعالى نجد أنها وردت بمعنيين:

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (٣٨٨-٤٢٣)، وقد خصص أكثر المقصد الخامس للطعن على الصحابة.

المعنى الأول: أن الإرادة بمعنى التشريع والأمر، والحب للشيء الذي تعلقت به الإرادة، أي: إنَّ الله ﷻ يريد من العبد أن يفعل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [سورة المائدة].

وقال تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال قتادة: (فأريدوا لأنفسكم الذي أراد الله لكم).

وقال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا ﴾ [سورة النساء].

فهذه الإرادة بمعنى المحبة والأمر، أي: إنَّ الله يحب لكم ذلك فافعلوه أو افعلوا أسبابه.

ومن هذا القسم قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣] أي: إنما شرع لكم هذا التشريع لتعملوا به؛ ليُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ ويُطَهِّرَكُمُ اللَّهُ ﷻ به.

المعنى الثاني: أن الإرادة بمعنى الخلق والإيجاد وهذا يعني أن ما تعلقت به الإرادة فهو واقع لا محالة، فهي متعلقة بفعل الرب ﷻ فقط وليس بفعل العبد.

قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [سورة يس].

وقال تعالى: ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [سورة الحج].

فالإرادة هنا من فعله ﷻ ومتعلقها كائن لا محالة.

قال الشاطبي رحمه الله: (..الإرادة جاءت في الشريعة على معنيين:

أحدهما: الإرادة القدرية المتعلقة بكل مراد، فما أراد الله كونه كان، وما أرد أن لا يكون فلا سبيل إلى كونه.

والثاني: الإرادة الأمرية المتعلقة بطلب إيقاع المأمور، وعدم إيقاع المنهي عنه، ومعنى هذه الإرادة أنه يجب فعل ما أمر به ويرضاه..، ثمَّ أورد الآيات الدالة على الإرادتين..

ثمَّ قال: (ولأجل عدم التنبه للفرق بين الإرادتين وقع الغلط في المسألة)^(١).

الوقفه الثالثة :

إذا زعمت الشيعة أن (يريد) في آية: التطهير قد وقع مرادها، سألناهم:

هل قوله تعالى: (يريد) وقع في هذه الآية أم في كل آية؟!!

فإن قالوا: في هذه الآية فقط، سألناهم: ما هو الدليل على ما تقولون؟ فليس هناك دليل على قصر هذه الدلالة على الكلمة في مكان ونفيها عنها في مكان آخر.

ثمَّ نقول: قال تعالى خطاباً للصحابة رضي الله عنهم: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٦٦] وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا ﴿٦٧﴾ [سورة النساء].

وقال تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [سورة المائدة: ٦٤].
فهذه الآيات خطاب للصحابة رضي الله عنهم أن الله عز وجل أخبرهم أنه يريد (أن يتوب عليكم)، وأنه: (يريد ليطهركم).

فما الفرق بين هذه الإرادة هنا والإرادة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾ [الأحزاب: ٣٣]؟!!

فإن كانت هنا قد وقعت فهي قد وقعت هناك، وإن لم تقع هناك فهي لم تقع هنا.

الوقفة الرابعة: عقيدة الشيعة في أفعال العباد هي عقيدة المعتزلة، وهي أن الله ﷻ لا يستطيع أن يهدي ضالاً ولا يضل مهتدياً؛ لأنهم زعموا أن المقدور الواحد لا يتعلق به قدرتان.

فكيف يزعمون هنا أن الله ﷻ يمنعهم الوقوع في الفعل الذي يدخل تحت قدرتهم؟!

قال الشيخ محمد بن الحسن الطوسي الإمامي في كتابه (الاقتصاد في الاعتقاد) بعد كلام طويل في تقرير نفي القدر على مذهب المعتزلة: (وإنما قلنا: إن ما هو مقدور لنا لا يجوز أن يكون مقدوراً له - أي: الله ﷻ - لأن ذلك يؤدي إلى كونه موجوداً معدوماً.

لأننا لو فرضنا الواحد منّا دعتة الدواعي إلى إيجاده، وجب حدوثه من جهته، وإذا لم يرده الله تعالى يجب أن لا يوجد.

فاجتمع في فعل واحد وجوب حدوثه ووجوب انتفائه، وذلك محال. فوجب بطلانه على كل حال^(١).

فهنا نفى أن يكون المقدور لنا ممّا يقدر الله ﷻ عليه.

ونحن نقدر أن نطيع وأن نعصي. والرجس هو من المعصية التي هي في قدرتنا.

فكيف يعتقدون أن الله ﷻ لا يقدر على أفعالنا ثم يقولون: إنه يقدر أن يمنعنا من أفعالنا؟!

فهنا إما أن يقولوا بقول أهل السنة وهو: أن الله ﷻ على كل شيء قدير، وأنه سبحانه هو الذي يعين الطائع ويوفقه، ويترك العصي ولا يعينه؛ ليستقيم لهم الاستدلال. وإما أن ينفوا التطهير!!

ولمّا كان الله سبحانه على كل شيء قديراً أمر أن نقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ

دَسْتَعِينُ﴾ [سورة الفاتحة]، فأمرنا أن نستعين به ليعيننا على الفعل، ولو لم يكن الفعل تحت قدرته فكيف يعيننا على فعله أو يوفقنا إلى تركه؟!

الوقفة الخامسة: تفسير الآية باللغة:

١ - قال الزجاج (ت: ٣١١هـ): (وقيل: إن أهل البيت هاهنا نساء النبي ﷺ. وقيل: النبي

والرجال الذين هم آله.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد (ص: ٩٩).

واللغة تدل على أنه للنساء والرجال جميعاً؛ لقوله: (عنكم) و(يطهركم) ولو كان للنساء لم يجز إلا عنكن ويطهركن..^(١).

٢ - وقال الثعالبي (ت ٤٢٩هـ): (والذي يظهر لي أن أهل البيت: أزواجه وبنته وبنوها وزوجها، أعني علياً، ولفظ الآية يقتضي أن الزوجات من أهل البيت؛ لأن الآية فيهن والمخاطبة لهن)^(٢).

٣ - وهكذا قال النسفي (ت: ٥٣٧هـ)^(٣).

٤ - وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): (ثمَّ بَيَّنَّ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَاها وَأَمْرُها وَوَعظُها، لثَلَا يُقَارَفُ أَهْلَ بَيْتِ رَسولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِيَتَصَوَّنُوا عَنْها بِالتَّقْوَى.. وَفِي هَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ نِساءَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ)^(٤).

٥ - وقال ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) بعد أن ذكر القول الأول في معنى الآية، وأنه نساء النبي ﷺ: (ويؤكد هذا القول أن ما قبله وما بعده متعلق بأزواج رسول الله ﷺ، وعلى أرباب هذا القول اعتراض، وهو: أن جمع المؤنث بالنون فكيف قيل: (عنكم) و(يطهركم)؟ فالجواب: أن رسول الله ﷺ فيها)^(٥).

٦ - وقال الرازي (ت: ٦٠٦هـ): (ثمَّ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَرَكَ خِطابَ الْمُؤنَّثاتِ وَخاطَبَ بِخِطابِ المُذَكَّرينَ؛ لِقولِهِ: (لِيُذَهَبَ عَنْكُمُ الرِّجْسُ) لِيَدْخُلَ فِيهِ نِساءُ أَهْلِ بَيْتِهِ وَرِجالِهِم، وَاخْتَلَفَتِ الأَقوالُ فِي أَهْلِ البَيْتِ، وَالأَوَّلَى أَنْ يُقالَ: هُمُ أولادُهُ وَأزواجُهُ، وَالحَسَنُ وَالحَسينُ مِنْهُم، وَعَلِيٌّ مِنْهُم..)^(٦).

٧ - وقال البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) بعد أن ذكر مذهب الشيعة: (والاحتجاج بذلك على عصمتهم وكون إجماعهم حجة ضعيف؛ لأنَّ التخصيص بهم لا يُناسب ما قبل الآية وما بعدها..)^(٧).

(١) معاني القرآن (٤/٢٢٦-٢٢٧).

(٢) تفسير الثعالبي.

(٣) تفسير النسفي.

(٤) الكشف (٣/٥٤٦).

(٥) زاد المسير.

(٦) مفاتيح الغيب (٢٥/١٦٩).

(٧) تفسير البيضاوي (٤/٣٧١).

٨ - وقال أبو السعود (ت ٩٨٢هـ): (وهذه بينة وحجة نيرة على كون نساء النبي ﷺ من أهل بيته..^(١)).

٩ - وقال ابن عاشور [ت: ١٣٩٣هـ]: (أهل البيت: أزواج النبي ﷺ، والخطاب موجه إليهن، وكذلك ما قبله وما بعده. لا يخالط أحداً شك).

وقد تلقف الشيعة حديث الكساء، فغضبوا وصف أهل البيت، وقصروه على فاطمة وزوجها وابنيها عليهم الرضوان، وزعموا أن أزواج النبي ﷺ لسن من أهل البيت.

وهذه مصادمة للقرآن؛ بجعل هذه الآية حشواً بين ما خوطب به أزواج النبي ﷺ، وليس في لفظ حديث الكساء ما يقتضي قصر هذا الوصف على أهل الكساء؛ إذ ليس في قوله: (هؤلاء أهل بيتي) صيغة قصر، وهو كقوله تعالى عن إبراهيم أنه قال: ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ ضَيْفِي﴾ [الحجر: ٦٨]، ليس معناه: ليس لي ضيف غيرهم.

وهو يقتضي أن تكون الآية مبتورة عمّا قبلها وما بعدها^(٢).

يقرر هذا الإمام والذي يعتبر من أئمة اللغة في العصر الحاضر أن إخراج أزواج النبي ﷺ غضب لوصف أهل البيت ومصادمة للقرآن الكريم.

هذه هي دلالة الآيات.. سياق واحد، له ابتداء وله انتهاء يخاطب زوجات النبي ﷺ، يعمد أهل الأهواء لإفساد معناها، وقطع جملة من ألفاظها عن سياقها، بسبب فهم ولده روايات ضعيفة.

الحمد لله على نعمة الهداية.

وأما (حديث الكساء) فتقف معه وقفات:

أولاً: الأسانيد والطرق:

ورد له سندان:

الأول: عن عائشة رضي الله عنها، وهو الحديث الوحيد الصحيح في مسألة الكساء، فقد رواه مسلم

(١) تفسير أبي السعود (٧/١٠٢).

(٢) التحرير والتنوير (٢١/٢٤٧-٢٤٨).

بسند عن عائشة رضي الله عنها قالت: (خرج رسول الله ﷺ غداة وعليه مرط مرجل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين فأدخله، ثمّ جاءت فاطمة فأدخلها معه، ثمّ جاء عليّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [سورة لأحزاب] (١).

الثاني: عن أم سلمة رضي الله عنها، وورد عنها من خمس طرق:

الأولى: رواية الترمذي: روى بسنده إلى عمرو بن أبي سلمة ربيب النبي ﷺ قال: (لما نزلت هذه الآية على النبي ﷺ): ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب] في بيت أم سلمة، فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً، فجللهم بكساء، وعليّ خلف ظهره فجلله بكساء ثمّ قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنتِ على مكانك، وأنتِ على خير (٢).

الثانية: عن عطاء عن عمر بن أبي سلمة به، رواه الترمذي كذلك (٣).

الثالثة: عن شهر بن حوشب عن أم سلمة نحوه، بدون الآية ولا تفصيل كيفية التجليل (٤).

الرابعة: عن عطاء بن أبي رباح: حدثني من سمع أم سلمة.. رواه أحمد بلفظ أطول (٥).

الخامسة: عن عطاء بن يسار وفيه: (فقلت: يا رسول الله! أما أنا من أهل البيت؟ قال: بلى إن شاء الله) رواه البيهقي.

قال البيهقي: هذا حديث صحيح سنده، ثقات رواه، وقد روي في شواهد ثمّ في معارضته أحاديث لا يثبت مثلها، وفي كتاب الله البيان لما قصدناه في إطلاق النبي الآل، ومراده من ذلك أزواجه

(١) صحيح مسلم (٤/١٨٨٣).

(٢) السنن (ح: ٣٣٢٦).

(٣) السنن (ح: ٣٩٤٨)، والمسند (٢٦١٩١).

(٤) السنن (ح: ٤٠٣٨)، ومسند أبي يعلى (ح: ٧٠٢٣).

(٥) المسند (٢٦١٠٣).

أو هن داخلات فيه^(١).

ثانياً: دراسة الطرق :

الطريق الأولى: فيها محمد بن سليمان الأصبهاني، قال النسائي: (ضعيف)، وقال أبو حاتم: (لا يحتج به)، وقال ابن عدي: (مضطرب الحديث قليل الحديث، ومقدار ما له قد أخطأ في غير شيء منه)، وقال النسائي: (ضعيف)^(٢).

وذكره ابن حبان في الثقات مجرداً من التوثيق والتجريح^(٣) وقد بينا منهجه رحمته وأن إirاده للراوي في ثقاته لا يكفي في التوثيق إلى جانب تساهله في التوثيق رحمته.

الطريق الثانية: كذلك فيها نفس الراوي: محمد بن سليمان الأصبهاني.

الطريق الثالثة: فيها شهر بن حوشب، قال ابن عون: (نزكوه)، أي: طعنوا فيه. وقال موسى بن هارون: (ضعيف)، وقال النسائي: (ليس بالقوي)، وقال الساجي: (ضعيف)، وقال ابن عدي: (وعامة ما يرويه شهر بن حوشب من الحديث فيه من الإنكار ما فيه، وشهر ليس بالقوي في الحديث، وهو ممن لا يحتج بحديثه ولا يتدين به)^(٤).

وهناك من وثَّقه، لكن الراجح أنه ضعيف.

ولم يُخرج له مسلم في صحيحه إلا مقروناً بغيره، أي: لم يقبل روايته إذا انفرد.

الطريق الرابعة: فيها راوٍ مجهول، وهو الذي روى عنه عطاء، فرواية عطاء هنا مرسلة. قال أحمد بن حنبل: (وليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنَّهما كانا يأخذان عن كل أحد).

وقال ابن المديني: (كان عطاء يأخذ عن كل ضرب)^(٥).

الطريق الخامسة: ذكر البيهقي أنَّها صحيحة وأنَّ سندها ثقات.

(١) السنن (ح: ٢٩١٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/٣١٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٥/٣٨٧).

(٤) تهذيب التهذيب (٣/١٥).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/١٩٠).

في سنده من لم أجده له ترجمة، وبعضهم لم أعرفه من بين أسماء متشابهة، والبيهقي إمام محدث.

ثالثاً: دراسة المتون :

(أ) أصح الأحاديث هو حديث عائشة رضي الله عنها.

ولنا هنا وقفات :

أولاً: أنه لم يصح في هذه المسألة -مسألة آية التطهير- غيره، إلا إذا صحت رواية البيهقي.

ثانياً: ليس فيه إلا إدخال النبي ﷺ من ذكر تحت الكساء، وقراءة الآية، وليس في هذا غير أن هؤلاء من أهل البيت، لا حصر أهل البيت فيهم؛ لأن الآية كلها في نسائه رضي الله عنهن، فلو لم يقل ذلك لما فهم دخولهم في معناها.

وعند إيرادكم حديث مسلم أو همتم القارئ أن لفظ مسلم يخرج النساء من معنى الآية، وأقل ما يوصف به لفظك أن فيه: (مغالطة) فقد قلت: (. . . كما لا يشمل نساء النبي ﷺ، لما صرح بذلك في صحيح مسلم)!

قلت: فأين في صحيح مسلم التصريح بذلك؟!

فليس في صحيح مسلم غير إدخال الأربعة تحت الكساء، وقراءة الآية، فأين صرح بعدم دخول نسائه؟ أليس هذا الكلام غير مطابق للفظ مسلم؟!

ثالثاً: هذه الرواية تدل على أن الصحابة رضي الله عنهم وأمّهات المؤمنين، لا يعادي بعضهم بعضاً، وإن وقع بينهم قتال. فهاهي عائشة رضي الله عنها تروي فضائل آل البيت، مما يؤكد أنه لم يكن بينهم ما يزعمه الشيعة.

رابعاً: لم يفهم الصحابة من هذه الآية والحديث إمامة ولا عصمة، وإلا لبايعوا علياً، ولما قاتله من قاتله بعد ذلك، ثم لأنكر على من يقاتله بالآية والحديث.

خامساً: رواية أهل السنة من عهد التابعين إلى عصر التصنيف، وإخراج أهل السنة للحديث في مصنفاتهم؛ دليل العدل والحب لآل البيت.

سادساً: عدلت الشيعة عن الاستدلال بهذا الحديث الصحيح إلى حديث ضعيف؛ لعدم وجود

لفظ يخرج أمّهات المؤمنين من أهل البيت فيه، ولنفرتهم أو بغضهم لعائشة رضي الله عنها مع أن حديث أم سلمة يبطل مذهبه كما سيأتي.

(ب) حديث أم سلمة عند الترمذي:

مرّ معنا أن حديث أم سلمة ضعيف، ولكن لا بأس بتحليل ألفاظه لنرى ماذا تدل عليه؛ لأن الشيعة الإثني عشرية استشهدوا به:

متن الحديث: اللفظ الأول:

١ - الجملة الأولى: (لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ آيَةُ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب] في بيت أم سلمة).

وهنا دلالات، منها:

(أ) الحديث يقرر أن الآية نزلت قبل دعاء النبي ﷺ، فلو كانت الآية تخبر عن حصول ارتفاع الرجس والتطهير، فكيف يدعو النبي ﷺ بعد أن أخبره الله ﷻ - حسب زعمكم - فيقول: (اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً)؟! فلو كانت الآية تقرّر وقوع التطهير؛ لكان المقابل أن يقول النبي ﷺ: الحمد لله الذي طهركم. فلما دعا عرف أن المراد أن الله ﷻ يريد ذلك تشريعاً لا تكويناً.

(ب) أو نقول: إن الآية دلّت على حدوث التطهير للنساء كما أخبرت الآية، وأراد النبي ﷺ أن يدخل معهن بقية أهله، أو فعل ذلك ليدل على شمولهم لمعنى الآية - حسب فهم من فهم ذلك -.

٢ - الجملة الثانية: (فدعا فاطمة وحسناً وحسيناً فجلبهم بكساء، وعليّ خلف ظهره، فجلبه بكساء).

وهنا دلالات:

(أ) أن النبي ﷺ لم يدخل عليّاً مع الباقيين تحت كساء واحد، بل جعل له كساءً وحده.

ولهذا فالحديث لا يُسمى حديث: ((الكساء)) ولكن يُسمى حديث: ((الكسائين)).

(ب) أن عليّاً كان خلف ظهره.

وهذان الأمران يدلان - حسب الرواية التي اختارتها الشيعة - على أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام ليس مشمولاً بقوله: (اللهم هؤلاء أهل بيتي)؛ لأنَّه ليس معهم - أي تحت كساء واحد - حيث أجلسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والإشارة بـ(هؤلاء) تشمل من هم أمامه عليه السلام ولا تشمل من هم خلفه - على حسب لغة العرب - إذ يشيرون بهؤلاء على من هو أمامهم إلا إذا رافقها إشارة باليد وهنا لم يرافقها.

وإلا فلماذا يخرج عليًّا عليه السلام - حسب الرواية التي اخترتموها - عن الكساء الأول والكساء الواحد ليحل عدداً أكثر من ثلاثة ثم يضعه وحده تحت كساء آخر ثم يجعله خلف ظهره وكان بالإمكان أن يضعه أمامه!!

وبهذا يكون علي عليه السلام ليس من أهل البيت ولا مشمولاً بالدعاء، على حسب ألفاظ الحديث - ونحن لا نقول بذلك - لكن لفظ الحديث الذي اختارته الشيعة لإخراج أمَّهات المؤمنين من أهل البيت رجع عليهم بنقيض مقصودهم.

أما نحن أهل السنة فإننا نرجح حديث عائشة رضي الله عنها الذي أدخل عليًّا رضي الله عنه مع فاطمة والحسن والحسين رضي الله عنهم جميعاً تحت كساء واحد.

٣ - الجملة الثالثة: قالت أم سلمة: (وأنا معهم يا نبي الله؟ قال: أنت على مكانك، وأنت على خير).

ليس فيه نفي أن تكون من أهل البيت، بل قوله: (أنت على مكانك) أي: الذي أخبر الله صلى الله عليه وآله وسلم به، وهو دخولها في معنى الآية أصلاً.

وحسب اللفظ الثاني لحديث أم سلمة ليس فيه إلا تجليلهم بكساء جميعاً وقوله: (اللهم هؤلاء أهل بيتي..). والدعاء لهم، وقوله لأم سلمة: (إنك على خير).

(ج) حديث أم سلمة عند البيهقي :

ذكر البيهقي أنَّ في أحد ألفاظ الحديث: أن النبي ﷺ أجابها عندما سألته بقولها: (أما أنا من أهل البيت؟ قال: بلى إن شاء الله)، وصححه البيهقي، وضعف كل ما عارضه.

وبهذا العرض المفصل لمعنى الآية والحديث؛ يتبين بطلان ما تمسك به الشيعة من الآية والحديث. والله الهادي إلى سواء السبيل.

(١٦١) أوردتم حديث أم سلمة: (فرفعت الكساء لأدخل معهم، فجدبه من يدي، وقال: إنك على خير).

والجواب من وجوه :

أولاً: كيف ترفع الكساء لتدخل معهم وتحت الكساء حسب زعمكم علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو ليس محرماً لها والمساحة ضيقة ولا يتم اشتغال الكساء إلا إذا تراحم من تحته؟! فلا رسول الله ﷺ يرضى ذلك ولا أم المؤمنين ﷺ ترضى ذلك وهذا من أوضح الأدلة على عدم صحة هذه للرواية بهذا اللفظ.

ثانياً: هذا الحديث في سنده شهر بن حوشب، وقد مرَّ معنا أنه: (ضعيف).

وفيه علي بن زيد بن جدعان، قال فيه ابن سعد: (وفيه ضعف، لا يحتاج به). وورد مثل ذلك عن أحمد ويحيى بن معين.

وقال النسائي: (ضعيف)، وفيه غير ذلك، وبعضهم قال: صدوق. والراجح عدم الاحتجاج به لكثرة من ضعفه، وكلمة (صدوق) ليست توثيقاً، وإنما إشارة إلى أنه لا يعتمد الخطأ، وأما الضبط فهو أمر آخر.

ثالثاً: ورد في هذا الحديث ألفاظ متضاربة..

عند الترمذي: قالت أم سلمة: (وأنا معهم يا رسول الله؟ قال: أنت على مكانك، أنت على خير)، ونحوه عند أحمد في موضعين من مسنده، وعند الترمذي الرواية الثانية: (أنت على خير).

ولم يذكر فيها أنها دخلت معهم أو جذبت الكساء، فكيف تجزم برواية خالفها كل الروايات،

لتعارض القرآن ذا الدلالة القاطعة بمثل هذه الروايات التي لا يجوز التدين بمثلها؟!

وهل يجوز تقييد مطلق القرآن بأحاديث ضعيفة، بل إفساد معناه؟!

أنتم تزعمون أنكم لا تقبلون أحاديث الآحاد الصحيحة لإثبات قضايا عقدية، ثم نراكم تعمدون إلى روايات آحاد ضعيفة أو موضوعة لتأويل القرآن!!

قال حسن الصدر الاثنا عشري وهو يدافع عن استحداث منهج التصحيح والتضعيف: (لاتفاق الكلمة على المنع من العمل بخبر الواحد كالقياس والاجتهاد إلا بالمزايا المعارضة)^(١).

(١٦٢) قلت: (وهكذا حديث: (عليّ مع الحق والحق مع عليّ) رواه الهيثمي عن أبي سعيد الخدري قائلاً: ورجاله ثقات)^(٢).

وروى أيضاً عن سعد بن أبي وقاص وأم سلمة، ثم قال: رواه البزار، وفيه سعد بن شعيب ولم أعرفه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

وروى الخطيب عن أبي ثابت مولى أبي ذر. روى أبو جعفر الأسكافي عن عمار بن ياسر. وروى ابن كثير عن أبي سعيد وأم سلمة).

والجواب من وجوه :

أولاً: أوردتم لفظاً ثم أشرت إلى أنه هكذا أورده الهيثمي، وليس كذلك؛ فالهيثمي أورد لفظين: الأول: (الحق مع ذا، الحق مع ذا)، والثاني: (عليّ مع الحق، أو الحق مع عليّ)، وأنت ذكرت الثاني بدل الأول، ثم أشرت إلى الثاني تبعاً له، مع أن اللفظ مختلف، وسيأتي بيان المراد.

ثانياً: حديث: (عليّ مع الحق.. ذكر الهيثمي أن فيه سعد بن شعيب، وهذا الراوي لا يوجد في جميع كتب الرجال المعتمدة، مما يدل على جهالته.

ثالثاً: قول الهيثمي: (رجالهم ثقات) مردود، فإن رجالهم غير ثقات، ففي سنده: صدقة بن الربيع الزرقعي، مجهول العين والحال^(٣).

(١) نهاية الدراية: (١٥٢).

(٢) مجمع الزوائد (٧/٢٣٥).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٤٣٣).

وفيه أبو سعيد مولى بني هاشم، لم أجد له ترجمة في كتب الرجال، فأين وصفه رحمته بأن رجاله ثقات؟!

وطالب الحق يتثبت فيما يقول وإذا خالف العالم قواعد المنهج رُدَّ إليها، إذ الحاكم هو القواعد في مسائل الخلاف.

رابعاً: أمّا روايات كتب التواريخ، فقد تقدّم غير مرة أنّها غير موثوقة، ما لم تُذكر بأسانيدھا لينظر في مخرجها.

وأما ابن كثير فيروي عن مؤلفات سابقة، والمنهج مراجعة المصادر التي عزی إليها لدراسة ما يورده من خلالها ويُعزى إليها لا إلى ابن كثير؛ لأنّه يذكر من رواه من المصادر القديمة، فإنّ ابن كثير عاش في القرن الثامن وقد انقطع الإسناد، وإنّما ينقل من غيره.

خامساً: أمّا حديث: (الحق مع ذا..) - إن صح - فالظاهر أنّ ذلك ليس من كلام النبي صلّى الله عليه وآله، وإنّما هو من كلام أبي سعيد الخدري، أي أنّ الراوي كان يحدث أنّ أبا سعيد الخدري روى عن النبي صلّى الله عليه وآله أنّه قال: (ألا أخبركم بخياركم؟ قالوا: بلى. قال: خياركم الموفون الطيبون، إنّ الله يحب الخفي التقي).

قال - أي الراوي عن أبي سعيد عندما مرَّ عليّ بن أبي طالب من أمامه -: (الحق مع ذا الحق مع ذا).

وهذا يُسمّى عند العلماء بالإدراج، وهذا ليس فيه إشكال، فنحن نعتقد أنّ الحق معه أثناء خلافه مع معاوية، وأمّا قبل ذلك فالحق معهم جميعاً حيث لم يختلفوا بل كانوا إخوة متحابين.

فقد أورده السيوطي في جامع الأحاديث والمراسيل بدون الجملة الأخيرة^(١)، ممّا يؤكد أنّها مدرجة.

سادساً: والإشارة بأن الحق مع شخص إذا وقع التنازع ولم يقع تنازع بين علي وأبي بكر وعمر وعثمان وإنّما وقع التنازع بين علي ومعاوية فلو صح الحديث فينزل على هذا التنازع مع أنّ الحديث أساساً لم يصح كما رأيت لكن هذا من باب التنزل.

(١) جامع الأحاديث (٣/٣٤٩).

ثم إذا مات علي رضي الله عنه فأين مصير الحق؟

فالرواية لم تقل على الأئمة من بعده فيكون الحق قدر رحل مع علي!!

(١٦٣) قلت: (روى الحاكم عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: (رحم الله علياً! اللهم أدر الحق معه حيث دار)، ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرجاه)^(١).

قلت: الحديث في سنده: المختار بن نافع، قال البخاري والنسائي وأبو حاتم: (منكر الحديث). وقال ابن حبان: (كان يأتي بالمناكير عن المشاهير، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لذلك)^(٢).

ثم كيف يدعوه وهو إمام معصوم وذلك يقتضي أن الحق معه من غير دعاء؟!!

بل قد أخبر بذلك - حسب زعمكم - كما تقدّم.

(١٦٤) قلت: (وقال الفخر الرازي: من اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى؛ لقول النبي ﷺ: (اللهم أدر الحق مع علي حيث دار)^(٣)).

والجواب من وجوه:

أولاً: إنَّ علياً عليه السلام برُّ راشد، من خيار الصحابة وعظمائها؛ لما ورد في حقه من الأحاديث الصحيحة الكثيرة.

ثانياً: هذا الحديث - كما رأينا - لا تصح نسبته إلى النبي ﷺ؛ لعدم صحة سنده.

ثالثاً: الرازي ليس من المحدثين ولا له باع في الحديث، ولهذا فلا يُعتمد عليه عليه السلام في إثبات أو نفي الروايات.

رابعاً: إن كان مراد الرازي أن يُقتدى بعلي عليه السلام في الإيمان وأعمال البر التي كان يعملها عليه السلام، فهذا حق، وهو ثابت له ولغيره من علماء الصحابة عليهم السلام.

(١) المستدرک (٣/١٢٤).

(٢) تهذيب الكمال (١٧/١١٩).

(٣) تفسير الرازي (١/٢٠٥، ٢٠٧).

وإن كان المراد أن نقتدي به كما نقتدي بالنبى ﷺ في كل عمل يعمله، وأن نعتقد عصمته من الخطأ، فهذا مردود، فليس ذلك لأحد من البشر إلا لرسول الله ﷺ.

قال تعالى: ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ
وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [سورة الأحزاب].

ولم يذكر معه أئمة يقتدى بهم.

فلا يجوز أن ينزل أحد من البشر منزلة الرسول ﷺ، وليس أحد من الصحابة قد أحاط بالدين كله، فلا يؤخذ إلا عنه، ولكننا نأخذ عنهم جميعاً رحمهم الله.

(١٦٥) قلت: روى الحاكم عن أم سلمة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (عليّ مع القرآن والقرآن معه، لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض) ثم قال: (هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو سعيد التيمي هو: (عقيصا) ثقة مأمون، ولم يُخرجاه) ^(١).

والجواب :

أولاً: لفظ الحديث واضح البطلان.

فدعوى (.... لا يفترقان حتى يردا عليّ الحوض) يكذبه الواقع إذ هذا علي رحمته الله قد مات وبقي القرآن الكريم؟!!

فأين علي؟!!

غير موجود.

وأين القرآن؟

ها هو بين أيدينا!

فكيف يقال: لن يفترقا!!

إن هذا يبطل الدين من أساسه؛ إذ لو سمع الحديث شخص غير مسلم تدعوه إلى الإسلام ثم

(١) المستدرک (٣/١٢٤).

قال لك : أين القرآن الذي تدعوني إليه ؟

فإن قلت : هذا هو القرآن .

فيقول لك : ألم يقل نبيكم : إنه مع علي لا يفترق عنه !!!؟!! وعلي قد مات !!

فمن نصدق !!!؟!!

نصدقك أو نصدق رسولك !؟

فسبحان من قسم العقول.

ثانياً: الحديث في سنده: أبو ثابت مولى أبي ذر، ليس له ذكر في كتب الرجال فهو غير معروف أي مجهول.

وفيه: أبو سعيد التيمي، قال الذهبي: (يُقال: اسمه دينار، شيعي تركه الدارقطني، وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال ابن معين: رُشيد الهجري سيء المذهب، و«عقيصا» شر منه)^(١).

وفيه: هاشم بن البريد، قال الذهبي: (وثَّقه ابن معين وغيره، إلاَّ أنَّه كان يترفض)^(٢).

وفيه ابنه: علي بن هاشم، قال الذهبي: (وثَّقه ابن معين وغيره. وقال أبو داود: ثبت كان يتشيع. وقال البخاري: كان هو وأبوه غاليين في مذهبهما. وقال ابن حبان: غالٍ في التشيع، روى المناكير عن المشاهير).

قال الذهبي: (قلت: ولغلوه ترك البخاري إخراج حديثه، فإنَّه يتجنب الرافضة كثيراً، كأنَّه يخاف من تدينهم بالتقية).

وقال ابن نُمير: (كان مفراطاً في التشيع، منكر الحديث)^(٣).

فالحديث بهذا لا يصح، والحاكم - كما هو معروف - يتشيع ويتسامح في التصحيح، وخاصة ما فيه تقوية للمذهب؛ كما تقدَّم معنا نماذج من ذلك.

(١) الميزان (٣/ ٨٨).

(٢) الميزان (٤/ ٢٨٨).

(٣) الميزان (٣/ ١٦٠).

(١٦٦) قلت: (وأرجو من سماحتكم أن تنظر بعين الإنصاف إلى كلام ابن تيمية حول هذه الرواية، حيث قال ردًا على العلامة: (علّي مع الحق والحق مع عليّ، يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض) من أعظم الكلام كذبًا وجهلاً، فإنّ هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي ﷺ، لا بإسناد صحيح ولا ضعيف.

فتعرف بعدما ذكرناه قيمة كلام ابن تيمية، إلا أن يُقال بأنّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام وعائشة وأم سلمة وسعد بن أبي وقاص لم يكونوا من الصحابة، والهيثمي والحاكم وابن كثير والرازي ليسوا من العلماء).

أولاً: إيراد كلام ابن تيمية وكلام ابن المطهر الشيعي الاثني عشري :

أورد ابن تيمية قول ابن المطهر ثم رد عليه، وفيما يلي إيراد كلاميهما..

* قال ابن المطهر: (ولما ذكرت فاطمة أنّ أباهما ﷺ وهبها فذكًا، قال [لها]: هات أسود أو أحمر يشهد لك بذلك، فجاءت بأم أيمن، فشهدت لها بذلك، فقال: امرأة لا يقبل قولها. وقد رووا جميعاً أنّ رسول الله ﷺ قال: (أم أيمن امرأة من أهل الجنة)، فجاء أمير المؤمنين فشهد لها بذلك، فقال: هذا بعلك يجزّه إلى نفسه، ولا نحكم بشهادته لك، وقد رووا جميعاً أنّ رسول الله ﷺ قال: (علّي مع الحق، والحق معه يدور حيث دار، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض).

* قال ابن تيمية: (قوله: إنّهم رووا جميعاً أنّ رسول الله ﷺ قال: (علّي مع الحق، والحق معه يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض) من أعظم الكلام كذبًا وجهلاً، فإنّ هذا الحديث لم يروه أحد عن النبي ﷺ: لا بإسناد صحيح ولا ضعيف. فكيف يُقال: إنّهم جميعاً رووا هذا الحديث؟! وهل يكون أكذب ممّن يروي عن الصحابة والعلماء أنّهم رووا حديثًا، والحديث لا يعرف عن واحد منهم أصلاً؟! بل هذا من أظهر الكذب. ولو قيل: رواه بعضهم، وكان يمكن صحته؛ لكان ممكناً، فكيف وهو كذب قطعاً على النبي ﷺ!؟

بخلاف إخباره أن أم أيمن في الجنة، فهذا يمكن أنّه قاله، فإنّ أم أيمن امرأة صالحة من المهاجرات، فإنّ أخبارها أنّها في الجنة لا يُنكر، بخلاف قوله عن رجل من أصحابه أنّه مع الحق [وأنّ الحق] يدور معه حيثما دار، لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض؛ فإنّه كلام يُنزّه عنه رسول الله ﷺ.

أمّا أولاً: فلأنّ الحوض إنّما يردّه عليه أشخاص، كما قال للأنصار: (اصبروا حتى تلقوني على

الحوض) وقال: (إنَّ حوضي لأبعد ما بين أيلة إلى عدن، وإنَّ أول الناس ورودًا فقراء المهاجرين، الشعث رءوسًا، الدنس ثيابًا، الذين لا ينكحون المتنعّات، ولا تفتح لهم أبواب السدد، يموت أحدهم وحاجته في صدره لا يجد لها قضاء) رواه مسلم وغيره.

وأما الحق فليس من الأشخاص الذين يردون الحوض^(١).

رأينا هنا أن ابن تيمية أورد الحديث مرة أخرى بنصه وهو يعلم ما يريد إذ يريد أن يبين أن هذا الحديث بهذا اللفظ لم يروه أحد ولا يوجد في مصادر المسلمين وقد صدق رحمه الله .

ويتضح ذلك من تعقبه للفظ الحديث .

ثانياً : عرض للألفاظ التي وردت في كتب السنة .

لم يرد للحديث في جميع كتب السنة إلا لفظان هما :

اللفظ الأول ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد هو :

"علي مع الحق أو الحق مع علي حيث كان". مجمع الزوائد : (١٦٥ / ٧)

اللفظ الثاني رواه الحاكم زهو :

: (علي مع القرآن و القرآن مع علي لن يفترقا حتى يردا علي الحوض) المستدرک

(١٣٤ / ٣)

اللفظ الذي أنكره ابن تيمية :

(علي مع الحق و الحق مع علي، يدور حيث دار، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض)

في اللفظ الذي أنكره ابن تيمية جملتان :

الأولى : (علي مع الحق و الحق مع علي، يدور حيث دار) فيها أن (الحق) مع علي وهذه وردت في

رواية الهيثمي.

الثانية : (ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض) لن يفترق (الحق) عن علي حتى يردا الحوض لم

(١) منهاج السنة (٤/٢٢٦، ٢٣٨).

ترد عند الهيثمي ولا في أي مصدر من مصادر المسلمين.

ولكنها وردت في القرآن لا في الحق.

إذن هذا اللفظ الذي ادعى ابن المطهر أنه: (رووه جميعاً) لم يروه أحد!!!

فرواية الهتمي في الزوائد ليس فيها الجملة الأخيرة وهي: أن الحق لن يفترق عن علي.

وراية الحاكم التي فيها عدم الافتراق ليس فيها (الحق) وإنما فيها (القرآن).

وهذه الرواية التي أنكرها ابن تيمية (وهي أن الحق مع علي) لا توجد في جميع مصادر الحديث

وهذا يدلنا على رسوخ هذا العالم ودقة ملاحظته.

والعجب أن أبا المهدي لم يفهم هذه الملحوظة ولم يكلف نفسه بالبحث عن الحديث بهذا اللفظ

الذي أنكره ابن تيمية وإلا لرأى هذه النتيجة التي تؤكد عبقرية هذا الإمام.

ونحن نتحدى أبا المهدي وغيره أن يأتي بهذا اللفظ الذي أنكره ابن تيمية من أي مصدر من

مصادر المسلمين!!

ثالثاً: لندرس دلالات الحديث لنرى إمكانية تحققها في الواقع.

ففي الحديث أربع مسائل:

المسألة الأولى: أن علياً عليه السلام مع الحق في كل حركة وسكنة، ولا يوجد في عمله خطأ: لا في حياة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا بعدها.

وهذا مخالف للحقيقة: فإن علياً بشر كغيره من البشر يخطئ ويصيب، وإن كان عليه السلام من أقل

الناس خطأ، كإخوانه عظماء الصحابة.

وفيما يلي إشارة إلى تقرير هذه الحقيقة:

أ) فأما في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم: فقد صح عنه عدة أعمال عتب فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليه عليه السلام، منها:

١ - عندما همَّ بالزواج على فاطمة عليها السلام، فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك الفعل حتى خطب فيه،

ومن كلامه صلى الله عليه وآله وسلم: (فإنما فاطمة بضعة مني، يربيني ما رابها، ويؤذيني ما آذاها)^(١)، وهذا دليل على أن

(١) رواه البخاري (٣/١٩٠)، ومسلم (٤/١٩٠٢).

الحق لم يكن معه عندما خطب ﷺ .

٢ - عندما طرده النبي ﷺ وفاطمة ليلاً فقال: (ألا تصليان؟ فقال له عليّ: إنّنا أنفسنا بيد الله، إن شاء أن يبعثنا بعثنا. فانطلق النبي ﷺ وهو يضرب فخذه ويقول: وكان الإنسان أكثر شيئاً جدلاً)^(١).

٣ - وفي صلح الحديبية عندما امتنع سهيل بن عمرو أن يكتب في وثيقة الصلح: (هذا ما صالح عليه محمد رسول الله) وطلب أن يكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله، وقد كان الكاتب علي بن أبي طالب وقد كتب الأولى.

قال الراوي - البراء بن عازب -: (فأمر - أي النبي ﷺ - علياً أن يمحاها، فقال عليّ: لا والله لا أمحاها. فقال رسول الله ﷺ: أرني مكانها. فأراه مكانها، فمحاها)^(٢)، فلم يكن الحق مع عليّ عندما امتنع عن تنفيذ أمر النبي ﷺ.

هذه بعض النماذج مما أخذت عليّ في حياة النبي ﷺ.

وليست هذه بالتي تنقص من مكانته ﷺ، فإن الكمال البشري ليس في عدم الخطأ، وإنّما في قلة الخطأ، أمّا عدم الخطأ فهذا من خصائص الخالق وحده ﷻ.

ولكن العطاء تكون أخطاؤهم قليلة، وإذا كان سادة العطاء الذين هم الأنبياء لا يكاد يوجد نبي لم يُعاتبه الله ﷻ، فكيف بغيرهم!؟

(ب) اعترافه هو ﷺ بخطئه وعدم عصمته :

فقد ورد في نهج البلاغة - إن صح ما فيه - ما يلي :

١ - قال عليّ ﷺ: (فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنّي لست في نفسي بفوق أن أخطئ، ولا آمن ذلك من فعلي، إلا أن يكفي الله من نفسي ما هو أملك به منّي)^(٣).

٢ - وقال فيه كذلك: (اللهم اغفر لي ما تقربت به إليك بلساني ثمّ خالفه قلبي، اللهم اغفر لي

(١) رواه البخاري عن عليّ رضي الله عنه (٦/٨٨).

(٢) رواه مسلم (ح: ١٧٨٣).

(٣) نهج البلاغة (ص: ٤٨٥).

رمزات الأُلْحَاضِ، وسَقَطَاتِ الأَلْفَاظِ، وشَهَوَاتِ الجَنَانِ، وهَفَوَاتِ اللِّسَانِ^(١).

ففي هذه النصوص أن علياً عليه السلام يعترف أنه يخطئ، ولا يضمن صحة فعله إلا أن يشاء الله ذلك، ولو كان قد تقرر عنده العصمة لما خاف، ولما اعترف بإمكان الخطأ، ولصرح للناس بعصمته؛ حتى يثقوا فيه ولا يجادلوه أو يعارضوه، خاصة وهو يحتاج إلى طاعة الأتباع في وقت الفتنة.

ثم يطلب من الله عز وجل أن يغفر له ما قد يقع منه من إشارة بعين خاطئة، أو لفظ خرج عن الصواب، وذلك اعتراف بعدم عصمته، وإن كنا نعتقد أنه قال ذلك عليه السلام تواضعاً؛ لكنه اعترف بإمكان ذلك.

فكيف -إذن- يُقال: إن الحق معه وهو مع الحق، فلا خطأ ولا نسيان؟!!

أليس هذا كلاماً مجانباً للحقيقة؟!!

المسألة الثانية: أن الحق مع عليٍّ وحده دون بقية البشر، فأصبح الشخص هو مقياس الحق، لا أن الحق هو المقياس، وهذا كلام -كما رأينا- مجانب للصواب، فليس الحق مع شخص مطلقاً إلا الأنبياء، وما عداهم فهم بشر يخطئون ويصيبون، ولا يجوز لمسلم أن يعتقد في بشر هذا الاعتقاد، ولهذا لم نُؤمر بأن نتخذ أحداً أسوة إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ولم يقل: (وفي عليٍّ) ولا في غيره من البشر.

وقال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فأمر بطاعة الله عز وجل استقلالاً، وبطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم استقلالاً، ولم يفرّد: (أولي الأمر) بطاعة مستقلة، فعلم أنهم يطاعون تبعاً لطاعة الله عز وجل وطاعة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فإن أمروا بمعصية فلا طاعة.

ثم ذكر احتمال حدوث النزاع، ومن كان معصوماً لا ينزاع، وهذا دليل أن (أولي الأمر) من آحاد الأمة.

المسألة الثالثة: قوله: (ولن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض)، كلام عجيب! فالحق غير الشخص،

(١) نهج البلاغة (ص: ١٨٣).

والحق لا يموت، والشخص يموت، فهل إذا مات الشخص مات الحق معه لا يفارقه؟! إنَّ هذا كلام من أعجب الكلام!

الحق وصف للفعل ولا يوصف به الشخص، فلا يُقال: (فلان الحق) وإنَّما يُقال: (فعل فلان حق، أو الحق) وإذا مات الإنسان انقطع الفعل ولم يعد لدعوى مرافقة الحق له معنى، فكيف يُقال: لن يفترقا، وليس في القبر عمل؟!!

المسألة الرابعة: ها هو عليّ مات والحق مات معه، فكيف حال الأئمة من بعده؟!!

هل معهم حق آخر غير الذي مع عليّ، أم أنَّ الحق رفض أنَّ يغادر مع عليّ، ليبقى مع الأئمة؟! وبهذا يتبين أنَّ هذا الكلام ليس من كلام النبوة، ولا يصح نسبته إلى سيد البشر ﷺ؛ لبطلان معناه.

رابعاً: وقفات مع دعوى ابن المطهر ورد ابن تيمية عليه :

الأولى: ألا ترى إلى كلام ابن المطهر، وقد عزى هذا الحديث إلى جميع علماء المسلمين بقوله: (وقد رووا جميعاً) أي: جميع علماء السنَّة، أليس هذا كذباً بيئاً؟!!

فقد رأينا أن هذا اللفظ للحديث لا يوجد في مصدر من مصادر المسلمين ودعوى ابن المطهر إذن غير صادقة .

وقبل أن تحاكم ابن تيمية الذي رد على هذه الدعوى فحاكم الدعوى أولاً ثم حاكم الرد إن أردت الإنصاف.

الثانية: هذه الدراسة تؤكد صحة ما أثبت به العلماء المعاصرون لابن تيمية بالشهادة له برسوخه في علم الحديث ومن تلك الشهادات ما يلي :

قول أحد معاصريه فيه وهو ابن الوردي: (كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث).

وقول ابن دقيق العيد عنه: (سائر العلوم بين عينيه، يأخذ ما يشاء ويترك ما يشاء)^(١).

وقول ابن كثير فيه: (أمَّا الحديث فكان حامل رايته، حافظاً له، مميزاً بين صحيحه وسقيمه، عارفاً

(١) جلاء العينين في محاكمة الأحمدين (ص: ٦).

برجاله، متضلعًا من ذلك)^(١).

خامساً: قلتُم: (فتعرف بعدما ذكرناه قيمة كلام ابن تيمية).

فها نحن نعرفنا على قيمة كلام ابن تيمية فوجدناها في غاية الصدق وتعرفنا على كلام صاحبك العلامة ونترك لكم الحكم عليه!!!

سادساً: لو تتبعت كلام (العلامة!) في كتابه (منهاج الكرامة)؛ لرأيت عشرات الدعاوى الكاذبة، وعشرات الأحاديث الموضوعية، وعشرات الإساءات الآثمة على عطاء الأمة، ومع ذلك لا زلت تسميه: (العلامة)، وإذا كان هذا علامة الشيعة فكيف بمن ليس علامة؟!!

سابعاً: لماذا يستحي الشيعة من الاستدلال بما في كتبهم، وهم يعمدون إلى روايات في كتب السنة، التي يقرر جمهور علماء السنة والمحققون منهم أنها ضعيفة أو موضوعة من خلال تطبيق قواعد المنهج العلمي عليها؟!!

فإنها لو كانت صحيحة عندهم لذهبوا إليها، والصحيح عندهم لو كان يدل على معتقد الشيعة لذهبوا إليه.

فأهل السنة يعرضون عنها لعلمهم بأنها كذب، عُرِّر بضعفاء الرواة لروايتها، أو يروونها الكذابون أنفسهم، ثم يأتي الشيعة يبحثون عنها بين عشرات المصنفات غير المعتمدة؛ ليُقَوِّروا بها عقائدَهم.

ثامناً: لماذا يعرض الشيعة عن عشرات ومئات الأحاديث الصحيحة في أممها كتب السنة التي رويت بأصح الأسانيد، ثم ينطلقون إلى تلك الأحاديث الضعيفة؟!!

هذه تساؤلات تحتاج إلى وقفات!!

(١) البداية والنهاية (١٤/١٣٧).

تذييل

ثم إنني قد ألحقت بالجواب السابق كلام الخميني لأعرف موقفك منه، فلم تكتب شيئاً، وكنت أريد أن أعرف موقفك من ذلك الكلام الخطير - وقد أوردته في ثنايا البحث حسب الحاجة -.

ولعلي هنا أضيف شيئاً آخر من كلامه، الذي يفهم منه أن الله ﷻ يستخدم التقية!!
قال الخميني في صفحة واحدة:

(بعد أن أوضحنا بأن الإمامة إحدى أصول الدين الإسلامي، وأن القرآن أشار إلى ذلك إلى حد ما، وأن المزيد من تلك الإشارة لم يكن في صالح الإسلام والمسلمين.

لقد أثبتنا في بداية هذا الحديث بأن النبي أحجم عن التطرق إلى الإمامة في القرآن، لخشيته أن يُصاب القرآن من بعده بالتحريف، أو أن تشتد الخلافات بين المسلمين، فيؤثر ذلك على الإسلام.

ونورد هنا شواهد من القرآن، تدل على ذكر الإمامة (بتحفظ)؛ خوفاً من المنافقين، فقد قال

تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧].

وباعتراف أهل السنة، ونقلاً عن أبي سعيد وأبي رافع وأبي هريرة، وباتفاق الشيعة؛ فإن هذه الآية نزلت في يوم غدیر خم، بشأن إمامة علي بن أبي طالب^(١).

يقرر الخميني:

١ - أن الإمامة: (إحدى أصول الدين الإسلامي).

٢ - و: (أن القرآن أشار إلى ذلك إلى حد ما).

فكيف: (إحدى أصول الدين) والأصل لا يتحقق الإيذان إلا به، ومع ذلك إننا: «يشير»!؟

٣ - كيف تكون أصلاً، ولا يكون في صالح المسلمين بيانها!؟

٤ - وكيف: (أحجم النبي ﷺ عن التطرق إلى الإمامة في القرآن)؟!

وهل القرآن من كلامه ﷺ!؟

ثم يقول: إن القرآن لم يصرح بالإمامة خوفاً من المنافقين!! يعني أن الله ﷻ لم يذكرها تقية!

هذه جمل قليلة، ترى فيها من سوء الأدب مع الله ﷻ ومع رسوله ﷺ ما يعجب أن يكون هذا

(١) كشف الأسرار (ص: ١٤٩).

ممن يوصف بالإمام، وإذا كان هذا إماماً فكيف بقية المؤمنين؟!
 وأما دعوى : (وباعتراف أهل السنّة، ونقلًا عن أبي سعيد وأبي رافع وأبي هريرة، وباتفاق الشيعة؛ فإنّ هذه الآية نزلت في يوم غدِير خم، بشأن إمامة علي بن أبي طالب) فهو على منهج ابن المطهر السابق ولا ندرى من هم أهل السنة الذين اعترفوا !!!
 وانظر إلى الجرأة في النسبة (أهل السنة) كما قال صاحبه سابقاً (وقد رووا جميعاً) وهو لم يروه أحد من أهل السنة لكن استباحة الكذب منهج شيعي .
 هذه هي ثمرة العقائد الفاسدة
 والحمد لله على نعمة الهداية

الختام

هذه إجابات سريعة، ووقفات متنوعة مع مذكرتكم، التي كانت تعقيباً

على الإجابة التي بعثتها إليكم عن أسئلتكم عند لقائنا قبل سنة

ونصف تقريباً عام (١٤٢٣هـ).. وقد وصلتني في منتصف

ربيع الثاني تقريباً عام (١٤٢٥هـ).. أسأل الله ﷻ أن

ينفع بها كاتبها وقارئها

ولعله قد ظهر في بعض العبارات خشونة غير مقصودة

والله الهادي إلى سواء السبيل

وصلى الله على نبينا محمد

وعلى آله وصحبه أجمعين.

كان الفراغ من كتابته في: (١٨/٦/١٤٢٥هـ) الباحة - الظفير

محب الخير لكم أ.د/ أحمد بن سعد حمدان الغامدي

الأستاذ بجامعة أم القرى

قسم العقيدة بالدراسات العليا

مكة المكرمة

فهرس المراجع

أولاً: مراجع أهل السنة:

- ١ - الإحكام في أصول الأحكام - ابن حزم - ط: دار الجيل.
- ٢ - الأحكام السلطانية - أبو الحسن علي بن محمد الماوردي - تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع - ط: دار الكتاب العربي.
- ٣ - أسباب اختلاف المحدثين - د. خلدون الأحذب - ط: دار كنوز العلم (١٤٢٢هـ).
- ٤ - أصول مذهب الشيعة الإمامية - د. ناصر بن عبد الله القفاري - ط: (١٤١٤هـ).
- ٥ - الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر - د. محمد محمد حسين - ط: دار الرشد (١٣٨٩هـ).
- ٦ - إرشاد الفحول - الإمام الشوكاني - تحقيق: أبي مصعب - ط: دار الكتاب العربي.
- ٧ - الإصابة - ابن حجر - تحقيق: طه محمد الزيني - ط: مكتبة الكليات الأزهرية.
- ٨ - إعلام الموقعين - ابن القيم - تحقيق: محمد محيي الدين - ط: مكتبة السعادة.
- ٩ - إكمال تهذيب الكمال - علاء الدين مغلطي - تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد - ط: الفاروق الحديثة (١٤٢٢هـ).
- ١٠ - الباعث الحثيث - ابن كثير - تحقيق: أحمد شاكر - ط: دار الفيحاء (١٤١٧هـ).
- ١١ - بدائع التفسير - ابن القيم - جمع: يسري السيد - ط: دار ابن الجوزي (١٤١٤هـ).
- ١٢ - بدائع الفوائد - ابن القيم - ط: مكتبة القاهرة.
- ١٣ - البداية والنهاية - ابن كثير - ط: مكتبة المعارف والنصر.
- ١٤ - تاريخ بغداد - البغدادي - ط: الكتاب العربي.
- ١٥ - تاريخ دمشق - ابن عساكر.
- ١٦ - تاريخ المدينة المنورة - ابن شبة - ط: دار الأصفهاني بجدة (١٣٩٩هـ).
- ١٧ - تبديد الظلام - إبراهيم بن سليمان الجبهان - ط: بدون.
- ١٨ - التحرير والتنوير - ابن عاشور - ط: مؤسسة التاريخ.
- ١٩ - تحفة الأحوذى - للمباركفوري - ط: دار الكتب العلمية.
- ٢٠ - تدريب الراوي - السيوطي - ط: دار الكتاب العربي (١٤٠٩هـ).

- ٢١ - التشيع بين مفهوم الأئمة والمفهوم الفارسي - محمد البغدادي - ط: دار عمان (١٤٠٩هـ).
- ٢٢ - تفسير ابن أبي حاتم - ابن أبي حاتم - تحقيق: أسعد محمد الطيب - ط: الباز.
- ٢٣ - تفسير أبي السعود - أبو السعود - تحقيق: عبد القادر عطا - ط: مكتبة الرياض الحديثة.
- ٢٤ - تفسير البيضاوي - البيضاوي.
- ٢٥ - تفسير الثعالبي - الثعالبي.
- ٢٦ - تفسير القاسمي - محمد جمال الدين القاسمي - تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي - ط: دار الفكر (١٣٩٨هـ).
- ٢٧ - تفسير القرآن العظيم - ابن كثير - تحقيق: مجموعة مع د. السيد محمد السيد - ط: دار الحديث (١٤٢٢هـ).
- ٢٨ - تفسير القرطبي - القرطبي - ط: دار الكتب العلمية.
- ٢٩ - تفسير المنار - محمد رشيد رضا - ط: مكتبة القاهرة.
- ٣٠ - تفسير النسفي - النسفي.
- ٣١ - الثقات - ابن حبان - ط: دار الكتب العلمية (١٤١٩هـ).
- ٣٢ - التمهيد - ابن عبد البر - ترتيب: الشيخ المغراوي - ط: أولى.
- ٣٣ - تنزيه الشريعة - أبو الحسن علي بن محمد الكناي - ط: دار الكتب العلمية (١٣٩٩هـ).
- ٣٤ - تهذيب التهذيب - ابن حجر - ط: دار صادر.
- ٣٥ - تهذيب الكمال - جمال الدين المزي - تحقيق: د. بشار عواد - ط: مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ).
- ٣٦ - الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم - دار الفكر - ط: (١٣٧٢هـ).
- ٣٧ - جهود أبي الثناء الألويسي في الرد على الرافضة - تأليف وتحقيق: عبد الله بو شعيب البخاري - رسالة علمية بالجامعة الإسلامية.
- ٣٨ - الدر المنثور - السيوطي - تحقيق: د. عبد الله التركي - ط: مركز هجر للبحوث (١٤٢٤هـ).
- ٣٩ - زاد المسير في علم التفسير - ابن الجوزي - ط: المكتب الإسلامي (١٤٠٧هـ).
- ٤٠ - زاد المعاد - ابن القيم - ط: مؤسسة الرسالة - ط: الثالثة.
- ٤١ - سلسلة الأحاديث الضعيفة - الألباني - ط: مكتبة المعارف (١٤٢١هـ).
- ٤٢ - سنن ابن ماجه - الإمام ابن ماجه - ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٤٣ - سنن الترمذي - الإمام الترمذي - تحقيق: إبراهيم عطوة - ط: الحلبي.

- ٤٤ - سنن النسائي - الإمام النسائي - ط: دار إحياء التراث.
- ٤٥ - السنة قبل التدوين - محمد عجاج الخطيب - ط: (١٣٨٣هـ).
- ٤٦ - السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام - عماد السيد الشربيني - ط: دار اليقين (١٤٢٣هـ).
- ٤٧ - السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي - د. مصطفى السباعي - ط: دار الوراق (١٤٢١هـ).
- ٤٨ - سير أعلام النبلاء - الذهبي - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - ط: مؤسسة الرسالة.
- ٤٩ - السيرة النبوية - ابن هشام - ط: المكتبة العصرية. بيروت: (١٤٢٤هـ).
- ٥٠ - شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي - ط: دار ابن كثير.
- ٥١ - شرح صحيح مسلم - النووي - ط: دار القلم بيروت.
- ٥٢ - شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة - هبة الله اللالكائي - تحقيق: د. أحمد سعد حمدان الغامدي - ط: دار طيبة.
- ٥٣ - صب العذاب على من سب الأصحاب - أبو المعالي محمود شكري الألوسي - تحقيق: عبد الله بو شعيب البخاري - رسالة علمية بالجامعة الإسلامية.
- ٥٤ - صحيح البخاري - الإمام البخاري - ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٥ - صحيح السيرة النبوية - إبراهيم العلي - ط: دار النفائس (١٤١٩هـ).
- ٥٦ - صحيح مسلم - الإمام مسلم - ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٥٧ - الصواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة - ابن حجر الهيتمي - تحقيق: عبد الرحمن التركي وكامل... - ط: مؤسسة الرسالة (١٤١٧هـ).
- ٥٨ - الضعفاء الكبير - العقيلي - تحقيق: عبد المعطي قلعجي - طبعة: الباز.
- ٥٩ - الطبقات الكبرى - ابن سعد - ط: دار صادر.
- ٦٠ - العقد الفريد - أحمد بن عبدربه الأندلسي - ط: المكتبة التجارية.
- ٦١ - عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة وآل البيت - د. علاء بكر - ط: دار العقيدة (١٤٢٣هـ).
- ٦٢ - علوم الحديث - ابن الصلاح - ط: المكتبة العلمية المدنية (١٩٧٢م).
- ٦٣ - العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم عليه السلام - محمد بن إبراهيم بن الوزير اليميني - تحقيق: شعيب الأرنؤوط - ط: مؤسسة الرسالة (١٤١٢هـ).
- ٦٤ - فتح الباري - ابن حجر - ط: السلفية.

- ٦٥ - فتح القدير - الشوكاني - تحقيق: عبد الرحمن عميرة - ط: دار الوفاء (١٤١٨هـ).
- ٦٦ - فجر الإسلام - أحمد أمين - ط: مكتبة النهضة المصرية (١٩٧٥م).
- ٦٧ - الفصل - ابن حزم - ط: دار المعرفة (١٣٩٥هـ).
- ٦٨ - فضائل الصحابة - ابن حنبل - تحقيق: وصي الله - ط: دار ابن لجوزي (١٤٢٠هـ).
- ٦٩ - فيض القدير - المناوي - تحقيق: أحمد عبد السلام - ط: دار الكتب العلمية. بيروت (١٤٢٢هـ).
- ٧٠ - الكامل في ضعفاء الرجال - ابن عدي - تحقيق: لجنة من المختصين - ط: دار الفكر. بيروت (١٤٠٥هـ).
- ٧١ - الكشاف - الزمخشري - ط: إحياء التراث العربي.
- ٧٢ - الكفاية في علم الرواية - الخطيب البغدادي - ط: مكتبة السعادة.
- ٧٣ - لسان الميزان - ابن حجر - ط: دار الكتاب الإسلامي.
- ٧٤ - لله ثم للتاريخ - حسين الموسوي - دار المعتز.
- ٧٥ - المجروحين - ابن حبان.
- ٧٦ - مجمع البحرين في زوائد المعجمين - الهيثمي - تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير - ط: (١٤١٥هـ).
- ٧٧ - مجمع الزوائد - الهيثمي - ط: دار الكتاب العربي (١٩٦٧م).
- ٧٨ - مجموع فتاوى ابن تيمية - ط: مكتبة المعارف.
- ٧٩ - مختصر منهاج السنة النبوية - اختصار الشيخ الغنيمان - ط: (١٤١٠هـ).
- ٨٠ - المستدرک - الحاكم - تحقيق: عبد القادر عطا - ط: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٨١ - مسند الإمام أحمد بن حنبل - أحمد بن حنبل - ط: المكتب الإسلامي - دار صادر بيروت. ط: مؤسسة الرسالة - تحقيق: التركي.
- ٨٢ - مسند أبي يعلى - أبو يعلى.
- ٨٣ - المصنف - عبد الرزاق الصنعاني - تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - المكتب الإسلامي (١٣٩٠هـ).
- ٨٤ - معاني القرآن - الزجاج - د. عبد الجليل شلبي - ط: عالم الكتب.
- ٨٥ - مع الإثني عشرية في الأصول والفروع - أ. د. علي السالوس.
- ٨٦ - المعجم الأوسط - الطبراني.

- ٨٧ - معجم البلدان - ياقوت الحموي - ط: دار صادر بيروت (١٣٧٦هـ).
- ٨٨ - المعجم الكبير - الطبراني.
- ٨٩ - مفاتيح الغيب - الرازي - ط: دار الفكر.
- ٩٠ - مفتاح دار السعادة - ابن القيم - ط: محمد علي صبيح.
- ٩١ - مقدمة ابن خلدون - عبد الرحمن بن خلدون - ط: المكتبة التجارية.
- ٩٢ - منهاج السنة - ابن تيمية - تحقيق: د. محمد رشاد سالم - (١٤٠٦هـ).
- ٩٣ - المهدي المنتظر - د. عذاب محمود الحمش - ط: دار الفتح (١٤٢٣هـ).
- ٩٤ - الموافقات - الشاطبي - ط: دار ابن عفان (١٤١٧هـ).
- ٩٥ - موسوعة شاملة مع الإثني عشرية - أ.د. علي السالوس - ط: دار الفضيلة (١٤٢٤هـ).
- ٩٦ - موقف الرافضة من القرآن - مامادو كارامبيري - ط: مكتبة ابن تيمية.
- ٩٧ - موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين - مصطفى صبري - ط: إحياء التراث (١٤٠١هـ).
- ٩٨ - ميزان الاعتدال - الذهبي - ط: الحلبي.

ثانياً: مراجع الشيعة

- ١ - الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد - محمد بن الحسن الطوسي - ط: الآداب في النجف (١٣٩٩هـ).
- ٢ - أوائل المقالات - المفيد.
- ٣ - بحار الأنوار - المجلسي.
- ٤ - بصائر الدرجات - محمد بن حسن الصفار.
- ٥ - تفسير الصافي - محسن الكاشاني.
- ٦ - تفسير العسكري - العسكري.
- ٧ - تفسير العياشي - محمد بن مسعود عياشي.
- ٨ - تفسير القمي - القمي.
- ٩ - تنقيح المقال - المامقاني.
- ١٠ - التهذيب - الطوسي.
- ١١ - رجال الكشي - الكشي.

- ١٢ - الشافي شرح الكافي.
 ١٣ - الكافي - الكليني.
 ١٤ - كسر الصنم - آية الله العظمى السيد أبو الفضل البرقي - ترجمة: عبد الرحمن ملا زاده - ط: دار البيان - الأردن (١٤٢١هـ).
 ١٥ - كشف الأسرار - الخميني - ترجمة: د. محمد البنداري - ط: دار عمان (١٩٨٨م).
 ١٦ - معجم رجال الحديث - الخوئي.
 ١٧ - مجمع الرجال - القهباني - ط: أصفهان (١٣٨٤هـ).
 ١٨ - نهج البلاغة - الشريف الرضي - ط: دار المعرفة.

ثانياً: تنبيه:

- ١ - في مراجع السنة: قد استعنت بكتب التفسير والحديث والتاريخ والرجال بقرصين: الأول: قرص «التراث» والثاني: «حرف»، إلى جانب المطبوع، ولم أميز بينها في الحواشي، فإذا لم يوجد النص في المطبوع فهو في أحد هذين القرصين.
 ٢ - وفي مراجع الشيعة قد استعنت بقرص: «نور جامع الأحاديث» و: (المعجم العقدي) و: (المعجم الفقهي) في كتب التفسير والحديث وغيرها، إلى جانب الكتب المطبوعة.
 ٣ - لم أستوعب ذكر المراجع؛ اكتفاءً بذكرها في حواشي البحث.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	*مقدمة الطبعة الثانية
٩	* المقدمة
١٣	* أسئلة أبي مهدي الأولى
١٥	*الإجابة على الأسئلة الأولى
١٥	توطئة في فضائل الصحابة
١٧	أين الأرض التي فتحها الشيعة؟!
١٨	حديث الحوض
١٩	حديث: (إنما فاطمة بضعة مني)
٢٠	آية: (الطيبات للطيبين)
٢١	حديث إرادة النبي ﷺ أن يكتب كتاباً عندهم
٢٣	نظرات في مذهب أهل السنة ومذهب الشيعة
٢٦	مقارنة بين كتب الرجال السنية والشيعة
٢٧	* نصوص من كلام الخميني
٢٩	* رسالة هاتفية من أبي مهدي
٣٠	** الإجابة على مذكرة أبي مهدي الثانية (موضوع الكتاب)
٣٧٧	* تذييل
٣٧٩	* ختام
٣٨٠	* فهرس المراجع
٣٨٧	الفهرس الفقرات

فهرس الفقرات

الفقرة	الموضوع
١	بداية الرد على مذكرة الشيعة
٢	خلو مكاتبات السنة من كتب الشيعة
٣	كتاب لله ثم للتاريخ
٥-٤	السؤال عن الشبهات
٦	منهج الاستدلال
٨	دعوى ذم القرآن الصحابة وأمهاة المؤمنين
٩	دعوى مناقضة مذهب التشيع لكلام الباحث
١٠	مقارنة سريعة بين صحيح البخاري وكتاب الكافي
١١	الدعوة إلى الاعتماد على مراجع الطائفة
١٢	قول أحمد أمين بأن التشيع مأوى لكل من يريد هدم الإسلام
١٣	فقهيات شاذة
١٤	عزو قول إلى عبدالله الغريب يميز نكاح الأم عند الشيعة!
١٥	فتوى عن أبي حنيفة شاذة
١٦	عزو قول إلى أحد علماء الأزهر يقر بمذهب الإمامية
١٧-١٨	إنكار عدالة الصحابة
١٩	دعوى تقسيم القرآن الصحابة إلى أصناف
٢٠	الاعتراف بفضل السابقين
٢١-٢٩	دعوى كثرة المنافقين
٣٠	قول عمر في سورة التوبة
٣١-٣٣	قول حذيفة في المنافقين
٣٤	امتناع عمر عن الصلاة عن المنافقين
٣٥-٣٦	دعوى تغلغل النفاق في نفوس الصحابة
٣٧	قول عمر: دعني أضرب عنق هذا المنافق

الفقرة	الموضوع
٣٨	التفريق بين إطلاق عمر اسم النفاق وإطلاق غيره
٣٩	عدالة الصحابة وإقامة الحد عليهم
٤٠	قصة خالد وعمار
٤١	دعوى مخالفة الصحابة لأحكام قطعية وارتكاب المحرمات
٤٢	دعوى الخروج على إمام زمانهم
٤٣	حديث أصحابي كالنجوم
٤٤	حديث القرآن عن مرض القلوب
٤٥	الإقرار بأن في الصحابة عدولا
٤٧-٤٦	لا فضل لأمهات المؤمنين!
٤٩-٤٨	تفسير علماء السنة الآية: (ضرب الله مثلا للذين آمنوا امرأة فرعون..)
٥٠	أقوال لعلماء السنة في عدالة الصحابة
٥١	قول التفتازاني في عدالة الصحابة
٥٢	نقل الغزالي لأقوال العلماء في عدالة الصحابة
٥٣	أقوال السنة في عصمة الصحابة
٥٤	رد ابن حزم القول باتباع كل الصحابة
٥٦	نقل ابن عقيل لكلام المازري
٥٧	قول الذهبي في خطورة التأويل
٥٨	نسبة قول إلى أبي بكر: تريدون الدنيا
٥٩	قول ابن خلدون: أن الصحابة لم يكونوا أهل فتيا
٦٠	قول طه حسين فيما وقع بين الصحابة من فتن
٦١	نسبة قول إلى أحمد أمين: أن الصحابة ينقد بعضهم بعضا
٦٢	قول ابن عقيل في تعديل العلماء للصحابة
٦٣	كلام الشيخ الألباني في الاقتداء بالصحابة
٦٤	أقوال أخرى عن الاقتداء بالصحابة

الموضوع	الفقرة
دعوى إمكانية مجيء أفضل من الصحابة	٦٦
دعوى أن تاريخ الصحابة مليء بألوان الصراع والسب والشتم	٦٨
إنكار عدالة الصحابة وقد تقاتلوا	٦٩
دعوى عصمة الصحابة وردها	٧٠
قول السرخسي: من طعن في الصحابة فهو ملحد	٧١
حديث الله الله في أصحابي	٧٢
وجوب محبة كل صحابي	٧٣
دعوى أن علياً من الشيعة	٧٥
دعوى إمامة علي رضي الله عنه للمسلمين	٧٦
قول علي في الصحابة	٧٧
دعاء علي بن الحسين للصحابة	٧٨
حديث: من سب نبياً قتل ومن سب صحابياً جلد	٧٩
دعوى أن مذهب الشيعة لا يوجب سب الصحابة	٨٠
حكم الصحابة عند الشيعة كغيرهم	٨١
عدد من شهد صفين من الصحابة	٨٢
قول العاملي في عدالة الصحابة	٨٣
تعليق أبي مهدي على قول العاملي بكلام مردود	٨٤
دعوى عاملي آخر: وسطية موقفة من الصحابة	٨٥
دعوى السبحاني في المنهجية في البحث	٨٦
حديث الذود عن الحوض	٨٧
إيراد آيات في مدح الصحابة وتفسيرها الأولى: (والسابقون الأولون...)	٨٨
بيان السابقين من الأنصار	٨٩
التابعون للمهاجرين والأنصار	٩٠
استنكار تعديل عشرة آلاف صحابي	٩١

الفقرة	الموضوع
٩٥-٩٢	تعقب أبي مهدي على الباحث في الرسالة الأولى
٩٦	دعوى أن السابقين هم: علي بن أبي طالب
٩٧	تعقب على بيان دلالة الآية: (محمد رسول الله والذين معه أشداء...)
٩٨	دعوى أبي مهدي أن: (رحماء بينهم) لا ينطبق على الصحابة
٩٩	دعوى أخرى في: (سيأهم في وجوههم)
١٠٠	دعوى أن ثناء الله تعالى على السابقين فقط
١٠٣-١٠١	تفسير آيات في مدح الصحابة
١٠٤	دعوى أن الثناء في الآيات لا يشمل الطلقاء
١٠٥	تعقب أبي مهدي على الباحث في تفسير الآيات
١٠٦	إنكار أبي المهدي الشيعة والسنة
١٠٧	دعوى أن الشيعة لا تخرج عن مفاد الآيات
١٠٨	حديث: لا تسبوا أصحابي
١٠٩	حديث: خير الناس قرني وإنكاره
١١٠	الحجاج وجرائمه .. وكلام الجويني عن الحديث
١١١	دعوى أن الخمسين سنة الثانية من القرن الأول كلها شر
	إضافة آيات في الثناء على الصحابة مع تحليلها
١١٢	دعوى أن علياً رضي الله عنه وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم
١١٣	خمسة أحاديث في الوصية
١١٤	دعوى رد التضعيف غير المفسر
١١٥	دعوى تواتر إطلاق: (الوصي) على علي رضي الله عنه
١١٧-١١٦	رواية عن علي رضي الله عنه يصف نفسه بالوصي
١١٨	إنكار أبي مهدي في نقده على المزي (حديث جابر الجعفي)
١١٩	استطراد أبي مهدي في ذكر نقده على المزي
١٢٠	إيراد رواية أبي الفرج الإصفهاني قول خالد القسري

الموضوع	الفقرة
إنكار أبي مهدي توثيق عمران بن حطان	١٢١
كيف يوثق من لعن علي بن أبي طالب؟!	١٢٢
حديث: (أيسب رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤوس الأشهاد)	١٢٤
تعقب أبي مهدي ابن كثير في تضعيف أحاديث	١٢٦
قول أبي مهدي في الفرق بين علي وأبي بكر وعمر؟!	١٢٧
قول علماء السنة أن من انتقص صحابيا فهو زنديق	١٢٨
النقل عن الحموي لعن علي على المنابر	١٢٩
النقل عن بعض أهل السنة أن عليا كان يلعن زمن بني أمية	١٣٠
حديث إنكار سعد على معاوية شتم علي رضي الله عنه	١٣١
ما الفرق بين من قتل عثمان ومن قتل عليا؟!	١٣٢
رواية عن مروان في ضرورة سب علي رضي الله عنه	١٣٣
حديث: (أنا مدينة العلم وعلي بابها)	١٣٤
حديث: (أنت تبين لأمتي)	١٣٥
آية: (وتعيها أذن واعية) في علي	١٣٦
قول عمر رضي الله عنه: (أقرؤنا أبي وأقضانا علي)	١٣٧
روي عن علي: (سلوني) وقول ابن عباس في علم علي	١٣٨-١٣٩
أثر تعود عمر من معضلة ليس فيها أبو الحسن	١٤١
رجوع الناس إلى علي رضي الله عنه في الفتوى	١٤٢
إسلام علي وتربيته في حجر النبي صلى الله عليه وسلم	١٤٣
قلة الرواية عن علي رضي الله عنه	١٤٤
دعوى إنصاف أبي رية	١٤٥
إنكاره أن الإمامة شورى عند أهل السنة	١٤٦
استخلاف أبي بكر لعمر ودعوى عدم قبول الصحابة	١٤٧-١٤٨
دعوى حصر عمر الخلافة في ستة بشر وظ	١٤٩

الفقرة	الموضوع
١٥٠	حوار عبدالله بن عمر مع أبيه في الاستخلاف
١٥١	رواية أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إن الإمام بيد الله)
١٥٢	أشار أبو مهدي إلى اثني عشر حديثاً في الإمامة
١٥٣	كتاب حياة محمد صلى الله عليه وسلم وتحريف لفظ: (بات على فراشه)
١٥٤	سند حديث: (بات علي في فراش النبي صلى الله عليه وسلم)
١٥٥	حديث: (علي مني وأنا منه)
١٥٦	حديث: (قول أبي بكر: أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وسلم) وخلاف علي والعباس
١٥٧	حديث الثقلين
١٥٨	شرح التفتازاني لحديث الثقلين
١٥٩	عصام العماد وحديث الثقلين
١٦٠	آية التطهير وحديث الكساء
١٦١	حديث أم سلمة في الكساء
١٦٢	حديث: (علي مع الحق)
١٦٤	عزو إلى الرازي في الاقتداء بعلي رضي الله عنه
١٦٥	حديث: (علي مع القرآن)